جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
كلية التربية الأساسية
قسم اللغة العربية

النقد الصوتي لجهود علماء العربية القدماء في مؤلفات المحدثين

أطروحة الدكتوراه

تقدم بها الطالب
إبراهيم عباس كريم

إلى مجلس كلية التربية الأساسية/ جامعة الكوفة وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

أ.د. محمد عبد الزهرة غافل الشريفي

١٤٤٦هـ ٢٠٢٤م

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا ۝٦ ﴾

الشرح [٥، ٦]

إقـــرار المشـــرف العلمـــي

أشهد أن إعداد هذهِ الأطروحـة الموسومة بـ (**النقد الصوتي لجهود علماء العربية القدماء في مؤلفات المحدثين)** قد جرى بإشرافي في قسم اللغة العربية / كلية التربية الأساسية– جامعة الكوفة، وبمراحلها كافة وهي من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها وبناء على ذلك أرشحها للمناقشـــة .

الإمضاء:

الاسم: أ. د. محمد عبد الزهرة غافل الشريفي

الدرجة العلمية: أستاذ

العنوان: كلية التربية الأساسية– جامعة الكوفة

التاريخ: / / 2024

بناء على ترشيح المشرف العلمي وتقرير الخبير العلمي أرشح هذه الأطروحة للمناقشة .

الإمضاء:

الاسم : أ. د. عبدالحسن جدوع العبودي

الدرجة العلمية : أستاذ

رئيس قسم : اللغة العربية

كلية التربية الأساسية– جامعة الكوفة

التاريخ: / / 2024

إقـــرار لـجنـة المناقشـة

استنادًا إلـى محضـر مجلـس كليـة التربيـة الأساسـية المـرقم بـ (س|٢٩١) والمنعقـد بتـاريخ ٢٠٢٤/١٠/١٦ بشأن تشكيل لجنة مناقشة أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ (**النقـد الصوتـي لجهود علماء العربية القدمـاء في مؤلفات المحدثين**) للطالب (**إبراهيم عباس كريم**) نقر نحن رئيس لجنة المناقشة وأعضاؤها بأننا قد أطلعنا على الأطروحة وناقشنا الطالب بمحتواها وبما له علاقة بها بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٢٤ ووجدناها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه بتخصص اللغة العربية وآدابها بتقدير (**جيد جدًا**).

التوقيع:
الاسـم : أ. د. عبد الحسن جدوع العبودي
الصفة : عضوًا
الكلية: التربية الأساسية- جامعة الكوفة
التاريخ: / / ٢٠٢٤

التوقيع:
الاسـم : أ. د. تحسين فاضل عباس
الصفة : عضوًا
الكلية: الآداب- جامعة الكوفة
التاريخ: / / ٢٠٢٤

التوقيع:
الاسـم: أ. د.صادق فوزي دباس النجادي
الصفة: عضوًا
الكلية: التربية الأساسية - جامعة الكوفة
التاريخ: / / ٢٠٢٤

التوقيع:
الاسـم:أ.م.د. عبد الحسن عباس الجمل
الصفة: عضوًا
الكلية: التربية الأساسية- جامعة الكوفة
التاريخ: / / ٢٠٢٤

التوقيع:
الاسـم: أ. د. محمد عبد الزهرة غافل الشريفي
الصفة: عضوًا ومشرفًا
الكلية: التربية الأساسية- جامعة الكوفة
التاريخ: / / ٢٠٢٤

التوقيع:
الاسـم: أ. د. صباح عطيوي عبود
الصفة: رئيسًا
كلية التربية للعلوم الإنسانية-جامعة بابل
التاريخ: / / ٢٠٢٤

مصادقة عميد كلية التربية الأساسية: صُدّقت هذه الأطروحة من قبل مجلس كلية التربية الأساسية- جامعة الكوفة بجلسته المرقمة ( ) المنعقد بتاريخ / / ٢٠٢٤

التوقيع:
الاسـم: أ. د. ميثم مهدي صالح الحمامي
عميد كلية التربية الأساسية- جامعة الكوفة
التاريخ : ٥ / ١ / ٢٠٢٥

جامعة الكوفة
الدراسات العليا

الإهداء

إلى . . .

والديّ رمز . . . الإباء والعطاء

إخوتي وأخواتي . . . حبًا وكرامةً

زوجي وأولادي . . . رموز الوفاء والافتخار

أهدي هذا الجهد المتواضع

المحتويات

المقدمة---------- ١
التمهيد: مفهوم النقد والنقد الصوتي---------- ٣
الباب الأول: الفوناتيكس Phonetics---------- ١٣
الفصل الأول: مخارج الأصوات---------- ١٦
المبحث الأول: الصوامت---------- ١٦
حد المخرج، وعدد المخارج:---------- ١٦
معرفة مخرج الصوت وطريقة تحديده:---------- ١٩
ترتيب المخارج: ---------- ٢٠
ألقاب الأصوات---------- ٢٣
١- الأصوات الحَلْقية: العين والحاء والهاء والخاء والغين ---------- ٢٣
٢- الأصوات اللهوية: القاف، والكاف ---------- ٣٢
٣- الأصوات الشجرية: الجيم، والشين، والضاد---------- ٣٦
٤- الأصوات الأسليّة: الصاد والسين والزاي---------- ٤٣
٥- الأصوات النطعية: الطاء والدال والتاء---------- ٤٦
٦- الأصوات اللِثَّويّة: الظاء والذال والثاء---------- ٤٩
٧- الأصوات الذّلقيّة: الراء واللام والنون---------- ٥٢
٨- الأصوات الشّفويّة: الفاء والباء والميم---------- ٥٦
المبحث الثاني: الصوائت---------- ٦٠
الأصوات الهوائيّة: الواو والياء والألف والهمزة---------- ٦٠
الفصل الثاني: صفات الأصوات---------- ٧٠
المبحث الأول: الصوامت ---------- ٧٠
المطلب الأول: الصفات العامة---------- ٧٢
١- الجهر والهمس:---------- ٧٢
٢- الانفجار والاحتكاك والتوسط:---------- ٨١
٣-الأصوات الصامتة والأصوات الصائتة:---------- ٩٢
المطلب الثاني: الصفات الخاصة---------- ٩٣
أولًا: صفات المجموعات:---------- ٩٣
الأول: الصفات المتضادة:---------- ٩٣
١- الاستعلاء والاستفال:---------- ٩٣
٢- الإطباق والانفتاح: ---------- ٩٦
٣- الذلاقة والإصمات:---------- ٩٩
الثاني: الصفات غير المتضادة:---------- ١٠٤
١- القلقلة:---------- ١٠٤

٢- الصفير:----------١٠٩
٣- الغنّة:----------١١٢
ثانيًا: صفات الأصوات المفردة ----------١١٦
١- التفشي: ----------١١٦
٢- الانحراف: ----------١١٧
٣- التكرير أو التكرار: ----------١٢٠
٤- الاستطالة:----------١٢٢
المبحث الثاني: الصوائت----------١٢٦
الباب الثاني: الفونولوجيا Phonology----------١٣٣
الفصل الأول: الحذف والزيادة----------١٣٥
المبحث الأول: الصوامت ----------١٣٥
المطلب الأول: حذف الهمزة وزيادتها----------١٣٥
المطلب الثاني: حـذف الـنون والـتنـوين ----------١٥٤
المطلب الثالث: التضعيف والتخفيف----------١٧٢
المبحث الثاني: الـصـوائـت----------١٨١
المطلب الأول: حذف الحركات ----------١٨١
المطلب الثاني: الاختلاس والإشباع ----------١٩٨
الفصل الثاني: الأصوات التأثرية ----------٢٠٨
المبحث الأول: الصوامت ----------٢٠٨
المطلب الأول: المماثلة والإدغام----------٢٠٨
المطلب الثاني: المخالفة والإبدال----------٢٢٠
المطلب الثالث: القلب المكاني----------٢٤٢
المبحث الثاني: الصوائت----------٢٤٦
المطلب الأول: التصحيح والإعلال----------٢٤٦
المطلب الثاني: المعاقبة----------٢٦٣
المطلب الثالث: الإتباع أو التوافق الحركي----------٢٦٧
الخـاتمة----------٢٧٧
مصادر البحث ومراجعه ----------٢٧٩

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، له الحمد في الأولى والآخرة، وأصلي وأسلم على صفوة الخلق، وحبيب الحق محمد وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر الميامين، أما بعد:

فقد نهضت الدراسات اللغوية الحديثة وكان للصوت الحظ الأوفر من تلك النهضة، وقد تقدم علم الأصوات أشواطًا كبيرة، وحينما أطلعنا في السنة التحضيرية من مرحلة الدكتوراه على الدراسات الصوتية الحديثة وجدنا جهود العلماء في ما يخص الصوت ضمت في مصنفات كثيرة لكننا – في الوقت نفسه –لاحظنا افتقار المكتبة العربية أو تكاد تكون خالية من الدراسات النقدية الصوتية مقارنة بدراسات النقد الأدبي، فلم يؤلف في هذا العنوان غير كتابين في (النقد الصوتي)، لأنه موضوع شائك ووعر فانصرف الباحثون عنه، وقد أرشدني أستاذي الدكتور محمد عبد الزهرة غافل الشريفي إلى أن الفكر الصوتي عند علماء العربية المحدثين يحمل بين دفتيه كمًّا كبيرًا من المواضع النقدية، على اختلاف مستوياتها وقضاياها، فرأيت في الموضوع الجدّة والابتكار، ولَبَّى ذلك حاجة فى نفسي للاتجاه إلى الدراسة النقدية على مستوى الصوت، عسى أن نضع في رفوف مكتبة التراث الصوتي ما يهذبه، فقررت – مستعيناً بالله – أن أدرس (النقد الصوتي لجهود علماء العربية القدماء في مؤلفات المحدثين).

وقد اقتضت طبيعة الدراسة والمادة المجموعة لها أن تكون في بابين يسبقهما تمهيد وتتلوهما خاتمة، تحتوي على أهم النتائج، ثم قائمة بالمصادر والمراجع.

فكان التمهيد بعنوان (مفهوم النقد والنقد الصوتي)، عرّفنا النقد وبيّنا مفهومه، ثم استعرضنا فيه مسيرة النقد تاريخيًا.

وجاء الباب الأول في الفوناتيكس وقد قسم على فصلين: الأول في المخارج والثاني في الصفات، أما الباب الثاني فكان في الفونولوجيا وقد قسم أيضًا على فصلين، فصل في الحذف والزيادة وفصل في الأصوات التأثرية، علمًا أن كل فصل من هذه الدراسة احتوى مبحثين، مبحث في الصوامت، والثاني في الصوائت.

وقد أفدت من كتب اللغة القديمة والحديثة النحوية والصرفية والمعجمية وكتب الصوت وكتب التجويد والقراءات القرآنية وكتب الفلاسفة وكل ما يدخل في ميدان البحث.

أما المشاكل والصعوبات التي واجهتني فهي في جمع المادة النقدية التي تتعلق بالصوت إذ إنها لا توجد في كتب الصوت فحسب بل هي مبثوثة في كتب علم اللغة واللسانيات الحديثة وكتب علم التجويد، ولا يستطيع الباحث أن يبرز موقف النقاد ما لم يرجع إلى هذه المظان جميعًا، ويتطلب جمع شتاتها مزيدًا من البحث والاطلاع، وهذا ما عانينا منه كثيرًا، فأحيانًا أجد مبتغاي، وأحيانًا أخر لا أعثر على شيء، ومن الصعوبات أيضًا اختلاف المصطلحات الصوتية إذ لم يتفق عليها المحدثون من قبيل صوت اللين والمد وغير ذلك، وهذا ليس بالأمر اليسير.

وختامًا أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان لأستاذي الفاضل الدكتور محمد عبد الزهرة غافل الشريفي الذي اقترح عليّ موضوع هذا البحث وأنار لي سبيل معالجته، وخطة السير فيه وتولى الإشراف عليه، وقد بذل من جهد محمود، مع روح علمية شفافة، وخلق كريم، وصبر جميل، وبفضل توجيهاته وآرائه جعل البحث يظهر على ما هو عليه الآن، فأسأل الله أن يمده بالعمر المديد ويجزيه عني خير جزاء المحسنين، وأتقدم بالشكر والعرفان إلى رئيس لجنة المناقشة وأعضائها المحترمين على ما يبدونه من توجيهات سديدة تصل بالبحث إلى ما هو أقرب للكمال، لأن الكمال لله وحده، لذا أترقب ملاحظاتهم برحابة صدر وإني على يقين من أنها ستكون النبراس الذي يضيء لي الطريق، والشكر موصول إلى كل من مدَّ إليَّ يدَ العون في إنجاز هذا البحث.

وأرجو من الله أن يحقق هذا البحث الهدف المرجو منه، والله نعم الولي ونعم المستعان.

التمهيد

مفهوم النقد والنقد الصوتي

التمهيد: مفهوم النقد والنقد الصوتي

النقد في المعجمات اللغوية مأخوذة من تمييز الدراهم والدنانير وإخراج الزيف منها، وجاء في اللسان ((النَّقْدُ والتَّنْقادُ: تمييزُ الدراهِم وإخراجُ الزَّيْفِ مِنْهَا؛ أَنشد سيبويه: {البحر البسيط}

تَنْفِي يَداها الحَصَى، فِي كلِّ هاجِرةٍ نَفْيَ الدَّنانِيرِ تَنْقادُ الصَّيارِيفِ))[1].

وقد يدل النقد على إبراز الشيء وظهوره، وهذا ما ذكره ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) في المقاييس أن (((النُّونُ وَالْقَافُ وَالدَّالُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى إِبْرَازِ شَيْءٍ وَبُرُوزِهِ. مِنْ ذَلِكَ: النَّقَدُ فِي الْحَافِرِ، وَهُوَ تَقَشُّرُهُ. حَافِرٌ نَقِدٌ: مُتَقَشِّرٌ))[2].

و((نَقَدْتُ الدَّرَاهِمَ وانتَقَدْتُها إِذا أَخْرَجْتَ مِنْهَا الزَّيْفَ))[3]. فالمعنى اللغوي يشير إلى أن النقد هو: تمييز الصحيح من الزائف، والجيد من الرديء من الدراهم والدنانير، ولا يكون ذلك إلا عن خبرة ودراية وموازنة وصولًا إلى الحكم السديد.

ومن معانيه أيضًا (النقاش)، يقال: ناقد فلان فلانًا في الأمر، إذا ناقشه فيه، ومن ((هذا المعنى الأصلي للكلمة جاء معنى النقد في الأدب؛ ذلك لأن ما يفعله الناقد من محاولة التمييز بين جيد الكلام ورديئه، ليس إلا من جنس ما يفعله الصيرفي في نقد الدراهم والدنانير))[4]. فيمكن أن يستعار ما يفعله الناقد في النصوص اللغوية بما فعله الصيرفي في الدراهم والدنانير.

أما في الاصطلاح فهو: تقدير القطعة الأدبية لمعرفة المقصود منها، والحكم عليها أجيدة أم رديئة وبيان درجتها من الحسن أو القبح[5].

يقول علي جواد الطاهر في تعريفه للنقد ((إنه حكم Jugement ، ويرد الحكم بمعناه العام لدى الأمم كلها ولدى أي إنسان يزاول العملية أي الحكم بالقيمة Value بأن تقول هذا حسن

---

(١) لسان العرب، جمال الدين بن منظور الأنصاري، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ: (نقد) ٤٢٥/٣، البيت للفرزدق ولم أجده في ديوانه، ينظر: كتاب سيبويه، سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت: ٢٨/١.
(٢) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م: (نقد) ٤٦٧/٥.
(٣) لسان العرب: (نقد) ٤٢٥/٣.
(٤) تاريخ النقد الأدبي عند العرب، د. عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٧٢م: ٨.
(٥) ينظر: النقد الأدبي، أحمد أمين، مؤسسة هنداوي، ١٩١٦م: ١٣.

وهذا رديء، هذا جميل وهذا قبيح ... ويكون الحكم – حينئذٍ – مرادفًا للتقويم والتقدير))[١] و يقول أحمد الشايب مبينًا حد النقد وخواصه ووظيفته: ((فالنقد دراسة الأشياء وتفسيرها وتحليلها وموازنتها بغيرها المشابهة لها أو المقابلة، ثم الحكم عليها ببيان قيمتها ودرجتها))[٢]. واختصر أحد الباحثين تعريف النقد بقوله: ((والنقد باليونانية يعني الحكم، ونقد: حكم))[٣].

والذي نراه في النقد ((عملية تفسير وتقويم وكشف عن الأبعاد الخفية في النص، وعملية الكشف في تقديرنا هي الوظيفة الأساس في العملية النقدية))[٤]. ويرى أحد الدارسين أن بؤرة العملية النقدية تكمن في عملية الكشف عن النصوص[٥]؛ لأن ((القيم الأدبية لا تكمن في الأعمال الأدبية، ولكنها تسلط عليها من قبل القراء ... فإن تكمن القيمة في عين الرائي، وما من شيء حسن أو رديء في حد ذاته، ولكن التفكير يجعله كذا وكذا، يصبح التقويم نشاطًا شخصيًا، فكل أحكام القيمة لدى أولئك الذين يقومون بها نسبية، فهي بهذا تعبير عن الذوق الشخصي، لا نزاع في الأذواق))[٦].

والذي نريد بيانه هو أن النقد مثلما يكون سلبيًا وهو ما عليه أكثر الناس، كذلك قد يكون إيجابيًا، ويؤكد ذلك ما ذهب إليه الطاهر من توضيح معنى النقد عند الغربيين بقوله: ((ويرد بمعنى خاص من تاريخ النقد الأدبي الغربي ليعني الحكم على نص أدبي بالجودة أو الرداءة))[٧]، ويقول في موضع آخر: ((كان النقد قريبًا من بعض الأغراض الشعرية في الروح، فهو كالهجاء حين يعيب، وكالمديح حين يثني))[٨]. ويبين بعض المحدثين أن النقد الإيجابي له جذور تاريخية فمن ما ورد في ذلك قوله: ((ولعل عمر بن الخطاب في نقده زهير بن أبي سلمى كان مثالًا للنقد الإيجابي القائم على التفسير والتعليل حين قال فيه إنه كان لا يعاظل في الكلام

(١) مقدمة في النقد الأدبي، د. علي جواد الطاهر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٧٩م: ٣٣٩.
(٢) أصول النقد الأدبي، أحمد الشايب، مكتبة النهضة المصرية، ط١٠، ١٩٩٤م: ١١٥.
(٣) مقدمة في النقد الأدبي: ٣٥٢.
(٤) المذاهب النقدية دراسة وتطبيق، د. عمر محمد الطالب، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٣م: (المقدمة) ٧.
(٥) ينظر: المذاهب النقدية دراسة وتطبيق: ٨.
(٦) قضايا في النقد الأدبي، ك ك روثفن، ترجمة: د. عبد الجبار المطلبي، مراجعة: د. محسن جاسم الموسوي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٩م: ٤٠٢-٤٠٣، وينظر: المذاهب النقدية دراسة وتطبيق: ٨.
(٧) مقدمة في النقد الأدبي: ٣٣٩.
(٨) تاريخ النقد الأدبي عند العرب من العصر الجاهلي إلى القرن الرابع الهجري، د. طه أحمد إبراهيم، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٧م: ٢٥.

وكان يتجنب وحشي الشعر ولم يمدح أحدًا إلا بما فيه))[١]، ويرى الدكتور حيدر ميران أن المتتبع للتراث العربي يلحظ سمتين مهمتين: الأولى أنها تمثل قواعد مؤلفيها سواء كانت على مستوى اللغة الموحدة، أو اللهجة التي نشأ منها، والسمة الأخرى: تمثل أحكامًا قيمية عند مؤلفيها؛ لأن عملية التنقيح واستحسان االلفظ تشكل ملمحًا نقديًا[٢].

وعليه فما أطلقه المحدثون على القدماء من إعجاب أو إشادة أو استحسان لرأي أو مذهب كل ذلك يدخل في مجال النقد الصوتي ؛ لأن ما كان للنقد الأدبي يكون في النقد الصوتي كذلك، إذ إن ((كل العلوم تتقارض فيما بينها أخذًا وعطاء، وتروح وتغدو سويًا))[٣].

والنقد في المفهوم الحديث ((لم يعد مقصورًا على تمييز الجيد من الرديء، أو البحث عن الأصالة والزيف في الأعمال الأدبية، بل تجاوز ذلك إلى تفسير العمل الأدبي وتحليله، وتقويمه، يضاف إلى ذلك توجيه الناقد له))[٤]، وفق الأسس المنهجية معتمدًا على التفسير والتعليل.

ويبين الدكتور إحسان عباس حقيقة النقد وخطواته قائلًا: ((النقد في حقيقته تعبير عن موقف ... يبدأ بالتذوق، أي القدرة على التمييز، ويعبر منها إلى التفسير والتعليل والتحليل والتقييم، خطوات لا تغني إحداها عن الأخرى، وهي متدرجة على هذا النسق، كي يتخذ الموقف نهجًا واضحًا))[٥]، فعملنا في هذا البحث يبدأ من تعبير أحد المحدثين عن موقف بإزاء جهود علماء العربية القدماء في الصوت ثم يفسر ويعلل ويحلل ويقوّم، ولكن هناك من المحدثين اكتفى بالتعبير عن موقفه أمام نص صوتي، أو أنه أصدر تقويمًا بحق عالم من علماء العربية القدماء من دون أن يفسر أو يعلل فكان لزامًا علينا أن نكمل خطوات النقد من التفسير والتعليل والتحليل وصولًا إلى التقويم.

ويقول أحد الدارسين بعد أن يستعرض الجانب التاريخي للنقد ((وأول ما نلحظه أن النقد ليس أحكامًا فارغة طائشة، بل قائمة على الفهم والتفسير والتعليل، ثم الاحتياط في النتائج الأخيرة أو

(١) أصول النقد الأدبي: ١١٠.
(٢) ينظر: النقد الصوتي عند الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) في كتابه العين، دراسة في المنهج والوظيفة، د. حيدر فخري ميران، مؤسسة دار الصادق الثقافية، العراق، بابل، ط١، ٢٠٢٢م: ٢٥.
(٣) مناهج النقد الأدبي، إنريك أندرسون إمبرت، ترجمة: د. الطاهر أحمد مكي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩١م: ١١.
(٤) دراسات في النقد العربي، عثمان موافي، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م: ١٤.
(٥) تاريخ النقد الأدبي عند العرب، نقد الشعر من القرن الثاني إلى القرن الثامن الهجري، د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط٤، ١٩٨٣م: ١٤.

الأحكام، نعم إن هذه الدرجات لم تكن صريحة في جميع أطوار النقد الأدبي ... ولكنها فيما أفهم كانت مضمرة أو موجودة بالقوة في نفوس النقاد إن صح التعبير))[١].

وينبغي الإشارة هنا إلى أننا بينا نوعًا من النقد لم ينتبه إليه مِن مَن سبقنا في مؤلف أو بحث في النقد الصوتي، وهو (النقد الضمني) وهذا النوع من النقد نقصد به النقد الخفي أو النقد المضمر، والذي ((يتمثل في الأسس النقدية غير المعلنة))[٢]، إذ ليس فيه القواعد الأساس للنقد وإنما تلميح للنقد الصريح، وهو ليس كصاحبه (النقد الصريح) إذ علينا أن نبرّزه وقد عملنا على ذلك جهد إمكاننا، وقد ذكره الدكتور إحسان عباس وأفرد له موضوعًا مستقلًا بعنوان (النقد الضمني)[٣]، وأشار إليه من قبل ذلك حين تحدث عن جهد علماء القرن الثاني للهجرة بقوله: ((فتبلورت لديهم قواعد أولية في النقد بعضها ضمني وبعضها صريح))[٤].

ويبين الدكتور علي جواد الطاهر مهمة الناقد بقوله: ((إن الناقد هنا لا يحكم بجودة أو برداءة، ولا يرى ذلك من همه أو واجبه، وإنما هو يفسر ... وقد تستعمل بدل التفسير كلمة التحليل Analyse دون تغيير في المعنى أو القصد، وقد تستعمل كلمة شرح Explication ، على أن كلمة تحليل قد ترد لتعني – في غير هذا المكان – الوقفة الطويلة عند النص لإدراك أبعاده، وبلوغ أعماقه، ومن ثم العودة إلى القارئ بالنتائج))[٥]، والتحليل هو تجزئة النص، والهدف من التفسير والتحليل والشرح هو توضيح النصوص وإزالة اللبس والغموض عنها وكل ذلك لا يحكم، وبهذا يكون التحليل والتفسير والشرح من عمل النقد وإن كان لا يطلق الحكم على النص، وهذا ما فعلناه وسيجد القارئ الكريم ذلك جليًا في البحث، فالتفسير والتحليل والشرح من عمل النقد والناقد.

والحديث عن النقد يحيلنا إلى الحديث عن الأدب فإذا كان ((موضوع الأدب الطبيعة والإنسان، فإن موضوع النقد الأدبي هو الأدب نفسه؛ أي الكلام المنثور أو المنظوم الذي يصور العقل والشعور، يقصد إليه شارحًا، محللًا، معللًا، حاكمًا، يعين بذلك القراء على الفهم والتقدير))[٦]. يقول الدكتور علي جواد الطاهر في تعريفه للنقد الأدبي: ((عمل تعليمي (أو

(١) أصول النقد الأدبي: ١١٣.
(٢) مناهج النقد الأدبي عند العرب، هاشم ياغي، وإبراهيم السعافين، وصلاح جرار، الشركة العربية مع جامعة القدس العربية المفتوحة، ٢٠٠٨م: ١٤٣.
(٣) ينظر: تاريخ النقد الأدبي عند العرب: ٧٠.
(٤) تاريخ النقد الأدبي عند العرب: ٤٥.
(٥) مقدمة في النقد الأدبي: ٣٣٩-٣٤٠.
(٦) أصول النقد الأدبي: ١١٨.

وصفي) على العمل الإنشائي حكمًا أو شرحًا أو تفسيرًا ... أو ما يتشعب عن ذلك ويلتقي به ويتطور))[١].

وكذلك يلحظ على النقد الأدبي أيضًا أنه نشأ مبكرًا وعاصر الأدب منذ طفولته ، ولعل أول ناقد ظهر بعد ظهور أول شاعر، سواء أكان نقده سلبيًا يقف عند تذوق الشعر ويعتمد على الانفعال والتأثر، أم إيجابيًا يدعم رأيه بالشرح والتوضيح والتعليل، مبينًا قيمة الشعر ومكانة الشاعر، وهكذا بدأ النقد وساير الأدب في كل عصوره التاريخية حتى وصل إلى يومنا هذا[٢].

أما النقد اللغوي فإن العرب لما أحسوا في نحو منتصف القرن الأول للهجرة بخطر يهدد لغتهم إذ ((جدت في شؤون المسلمين أحداث غيرت من الحياة الأدبية واللغوية تغييرًا كبيرًا في أذهان الناس، فقد وجد قوم يتكلمون العربية تعلمًا لا سليقة، وينقدون العربية صناعة ودراسة، لا جبلة وطبعًا، وكلما بعد العهد بالجاهلية خفت السليقة))[٣]، وقد كان ((الفتح الإسلامي جليل الخطر، بعيد الأثر في اللغة العربية، كان بعيد الأثر في انتشارها، واتساع رقعتها، وكثرة عدد المتكلمين بها، وكان بعيد الأثر في تسرب الفساد إليها، وتطرق اللحن والتحريف))[٤]، فقد شاع اللحن على ألسنة الأعاجم والموالي من الفرس، وقد دخل اللحن إلى أبناء العربية أنفسهم لبعدهم عن ينابيع اللغة الفصيحة، حتى عند بلغائهم وخطبائهم المفوهين[٥].

وخوفًا على اللغة من الضياع وحفاظًا عليها من أي زلل أو تحريف في بنية الكلمة أو لحن في إعرابها فقد انبرى النحويون واللغويون بإسهامهم في الممارسة النقدية التي أدت إلى صراع بينهم وبين الشعراء لعدم تقبلهم النقد الموجه إليهم من اللغويين.

وقد أشار الدكتور طه أحمد إبراهيم إلى أنه في ظل هذه العملية النقدية برزت مدرستان تقود النقد تمثلت: بنقاد مدرسة البصرة وعلى رأسهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، وسيبويه (ت

(١) مقدمة في النقد الأدبي: ٣٣٩.
(٢) ينظر: أصول النقد الأدبي: ١٠٦.
(٣) تاريخ النقد الأدبي عند العرب (طه إبراهيم): ٤٨.
(٤) تاريخ النقد الأدبي عند العرب (طه إبراهيم): ٤٩.
(٥) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة: ١١.

١٨٠هـ)، ونقاد مدرسة الكوفة وعلى رأسهم أبو جعفر الرؤاسي (ت ١٨٧هـ) أستاذهم في النحو، والكسائي (ت ١٨٩هـ)، والفراء (ت ٢٠٧هـ)[١].

وقد مارس هؤلاء النحويون العملية النقدية حينما كانوا ((يتتبعون كلام العرب ليستنبطوا منه قواعد النحو، أو وجوه الاشتقاق، أو الأعاريض التي جاء الشعر عليها، وهذا الاستنباط يجرهم بالضرورة إلى نقد الشعر لا من حيث عذوبته أو رقته أو جماله الفني، بل من حيث مخالفته للأصول التي هداهم استقراؤهم إليها في إعراب أو وزن أو قافية، فأظهروا بعض ما وقع فيه شعراء الجاهلية من الخطأ في الصياغة، وما وقع فيه الإسلاميون من ذلك))[٢].

ويبين الدكتور نعمة رحيم العزاوي أهمية اللغة عند النقاد بقوله: ((أدرك هؤلاء النقاد أن الأدب ظاهرة لغوية، ولا سبيل إلى فهمها، أو التأتي إليها إلا من جهة اللغة، ومعنى ذلك أن المنهج اللغوي، أو النقد اللغوي ... هو الذي يلائم هذه الظاهرة، ويتكفل باستجلاء دقائقها، لارتباطه الوثيق بأداتها الخام، ومادتها الأولى، وهي اللغة))[٣].

وعليه فالنقد اللغوي هو الذي يجعل معيار السلامة اللغوية من مبادئ الحكم على جودة النص أو رداءته، معتمدًا في أحكامه على قواعد اللغة وأساليبها المقررة، من ما زاد من الحركة النقدية تطورًا وازدهارًا، وكانت هذه الآراء النقدية ((عاملاً مهماً من عوامل ثبات العربية في وجه ما تعرضت له من موجات اللحن ذلك لأن النقاد اللغويين رسموا للناس السبيل القويمة ، ودعوهم إلى سلوكها ، ونبهوهم على ما أكتنف تلك السبيل من مزالق وأخطار ، ليتحاموها ، ويتباعدوا منها))[٤].

وأشار الدكتور العزاوي إلى أن هناك ((جزءًا كبيرًا من النقد اللغوي وصل إلينا على أنه لاحق بالنقد البلاغي أو متصل بالبلاغة، ذلك لأن المتأخرين جعلوا كثيرًا من مباحث (النقد اللغوي) في دائرة البلاغة، فضموا بعضها إلى (المعاني)، وألحقوا بعضها بـ (البديع)، وتابعهم على هذا بعض المحدثين، فصاروا ينظرون إلى تلك الموضوعات على أنها أمس رحمًا بالبلاغة منها بالنقد اللغوي، أو على أنها موضوعات بلاغية خالصة))[٥].

---

(١) ينظر: تاريخ النقد الأدبي عند العرب (طه إبراهيم): ٥٠-٥١.
(٢) تاريخ النقد الأدبي عند العرب (طه إبراهيم): ٥١.
(٣) النقد اللغوي بين التحرر والجمود، د. نعمة رحيم العزاوي، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، الجمهورية العراقية، ١٩٨٤م: ١٠.
(٤) النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، د. نعمة رحيم العزاوي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨م: ٣١٩-٣٢٠.
(٥) النقد اللغوي عند العرب: ٧.

والنقد اللغوي، نقد قديم، تمتد جذوره إلى العصر الجاهلي، وقد مارسه عدد من العلماء تميزوا بالفصاحة والبيان، وإليك بعض الأمثلة من التراث اللغوي التي تبين أصالة هذا الفن.

ومن ذلك ما تعرض له النابغة الذبياني في قوله: {البحر الطويل}

فَبِتُّ كأنّي سَاوَرَتْني ضئيلةٌ منَ الرُّقشِ في أنيابِها السمُّ ناقعُ[١]

فقد أخذ عليه عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩هـ) رفعه كلمة (ناقعُ)، والصواب أن ينصب (ناقعًا) على الحال[٢].

وفي عصر النبوة كانت هناك مواقف نقدية تخص سلامة اللسان من الوقوع في الخطأ اللغوي، منها أن رجلًا وقع في اللحن عند النبي (ﷺ)، فقال: ((أَرْشِدُوا أَخَاكُمْ))[٣].

وكذلك ما وجهه ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ) إلى الفرزدق في قوله: {البحر الطويل}

وعضُّ زمانٍ يا ابْن مروانَ لم يَدَعْ من المالِ إلاّ مُسْحَتًا أو مجلَّفُ[٤]

إذ لم يرتض رفع آخر البيت، وقد سأله على أي شيء ترفع لفظة (مجلفُ)؟ فشتمه وردعليه: على ما يسوؤك وينوؤك،عليَّ أن أقول وعليكم أن تحتجوا؛ أي: تتأولوا[٥]، تبين من ما سبق أن الفرزدق يرفض نقد الحضرمي فهو مثل غيره من الشعراء الذين رفضوا نقد النحويين واللغويين حين استندوا فيه على المقياس النحوي.

ومن النقد ما يدخل في مجال النحو والإعراب من ذلك تخطئتهم أبا نواس حين قال لمحمد الأمين: {بحر الرجز}

يا خيرَ مَنْ كَانَ ومَنْ يَكُونُ إلّا النّبيُّ الطّاهرُ الميمونُ[٦]

---

(١) ديوان النابغة الذبياني، زياد بن معاوية، تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار صادر، ودار بيروت، ١٩٦٣م: ٨٠.

(٢) ينظر: تاريخ النقد الأدبي عند العرب (طه إبراهيم): ٥١.

(٣) المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م: رقم الحديث (٣٦٤٣) ٤٧٧/٢.

(٤) ديوان الفرزدق، همام بن غالب، شرح: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٧م: ٢٦/٢.

(٥) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين الأنباري، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط٣، ١٩٨٥م: ٢٨، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م: ١٤٥/٥.

(٦) ينظر: الموشح، مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر، المَرزُباني، تح: علي محمد البجاوي، نهضة مصر: ٣٣٥، ٣٤١، والمثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٢٠هـ: ٣٦.

قالوا: إن حق الكلام النصب، إلا النبي الطاهر الميمونا[١].

لكن هذه المواقف النقدية كانت مجرد لمحات يسيرة مرتبطة ببعض المناسبات ثم ما لبثت أن تجاوزت مرحلة الشفاهة والسماع، وبدأت تتجه إلى ما هو مدون من مسائل اللغة ومؤلفاتها منذ أُلِّف فيها، فاتجه النقد إلى المعجمات اللغوية، وكتب غريب الحديث، وكتب القراءات القرآنية والكتب الأدبية من شعر ونثر.

وفي هذه الحقبة الزمنية مر النقد بتيارات فكرية متعددة، وثقافات مختلفة، إذ كل شيء صار قابلًا للبحث والنقاش والتعليل، والقسط الأكبر تعلق بالقرآن الكريم من إعجاز وقضايا عقدية، وبذلك تفشت نقاشات ونقود بين فرق المسلمين كلًا يدافع عن مذهبه ومتبناه، وكان الدور العقدي عاملًا مهمًا في إثراء المنهج النقدي لدى العلماء، والمنهج الصوتي ليس بمعزل عنه[٢].

وأما النقد الصوتي فحين يسمع الناقد نصًا فيه جنبة صوتية يصدر حكمه اتجاهها استحسانًا أو عكس ذلك، كالذي يفعله الناقد الأدبي حين سماعه نصًا أدبيًا فإنه ما يلبث أن يتفاعل مع النص ويتأثر به وحينها يشرع إلى إصدار حكمه عنه مستحسنًا أو مستهجنًا، وبعبارة أخرى فإنه يترجم ما تأثر به على شكل أحكام مختصرة وهذه هي مادة بحثنا.

وإن أوليات النقد الصوتي تمثلت في جهد العلماء الذين أنبروا للتصدي على قصائد الشعراء في العصر الجاهلي، وكان سوق عكاظ ميدانًا رحبًا لعقد المجالس الأدبية ليعرض الشعراء بضاعتهم فيه ثم ينقد بعضهم بعضًا، وقد ((ارتبط نقدها بدرجة رئيسة بالعيوب الصوتية))[٣]. وأبرز هؤلاء العلماء النابغة الذبياني فقد تصدى للعملية النقدية لما يتمتع به من خبرة واسعة وقدرة على التذوق الشعري وتفوقه في هذا المجال، وقد أُخذ عليه قوله: {البحر الكامل}

أمنَ الَ مَيَّةَ رائحٌ أو مُغْتَدِي عَجْلانَ ذا زادٍ وغيرَ مُزْودِ

زعم البوارح أن رحلتنا غدًا وبذاك خَبَّرَنا الغراب الأسودُ[٤]

(١) ينظر: المذاهب النقدية دراسة وتطبيق: ٢٣.
(٢) ينظر: تأويل مختلف الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المكتب الإسلامي، مؤسسة الإشراق، ط٢، ١٩٩٩م: ٣٤، والتوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن سراج الدين المصري، تح: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، سوريا، ط١، ٢٠٠٨م: ٤٧/١، وينظر: النقد الصوتي في التراث العربي، د. نجم عبد صكر الحمداني، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، ٢٠٢٣م: ٢٤.
(٣) النقد الصوتي في التراث العربي: ٢١.
(٤) ديوان النابغة الذبياني: ٨٩.

فنبت ((أسماعهم عن تآلف أصواته، وفقدت إيقاع نغماته، فنبّه إليه من طرف خفي أن خللًا حصل في النطق الصوتي، وخرقًا طرأ على غير ما ألفته أذن العربي في موسيقى لغته، ونسيجها الصوتي، وتكرر المشهد معه في مواضع أخر))[١]، فذم ((الإقواء نقد في الجاهلية؛ لأنه يعيب أمرًا لعله من آثار طفولة الشعر، نقد لأنه ضعف في الصياغة، وتنافر في النغم، يؤذي السمع ويذهب بشيء غير يسير من روعة الوزن))[٢].

ومن صور هذا النقد أيضًا قبح اللفظة وثقلها بسبب تجاور الحروف الثقيلة، ومن ذلك ما جاء في قصيدة امرئ القيس: {البحر الطويل}

غدائِرُهُ مُستشْزِراتٌ إلى العُلا تَضلُّ المدارى في مَثنَّى ومُرْسَلِ[٣]

ينتقد ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) امرأ القيس في استعماله لفظة (مستشزرات) قائلًا: ((فلفظة (مستشزرات) مما يقبح استعمالها؛ لأنها تثقل على اللسان ويشق النطق بها، وإن لم تكن طويلة؛ لأنا لو قلنا (مستنكرات)، أو (مستنفرات) على وزن (مستشزرات) لما كان في هاتين اللفظتين من ثقل ولا كراهة ... وسببه أن الشين قبلها تاء، وبعدها زاي، فثقل النطق بها، وإلا فلو جعلنا عوضًا من الزاي راء ومن الراء فاء، فقلنا: (مستشرف) لزال ذلك الثقل))[٤]، ولم يكتف ابن الأثير ببيان موطن القبح في هذا البيت الشعري وإنما يبين العلة الصوتية من ذلك وهي تنافر اجتماع الحروف الثقيلة في النطق.

وقد ((كان علم الأصوات في بدايته جزءًا من أجزاء النحو، ثم استعاره أهل الأداء والمقرئون، وزادوا فيه تفصيلات كثيرة، مأخوذة من القرآن الكريم))[٥]، على أن النقد الصوتي في هذا الوقت قد افترق عن غيره من النقود التي رافقت مستويات اللغة وكل صنوف المعرفة كالنقد الأدبي، والنقد اللغوي، والنقد البلاغي، والنقد الثقافي، وأخذ مساحة لا بأس بها[٦]، وسوف نبين ما كتب في النقد الصوتي.

---

(١) النقد الصوتي في التراث العربي: ٢١، وينظر: النقد اللغوي القديم عند العرب، د. حليمة بلوافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١٦م: ٦٧.
(٢) تاريخ النقد الأدبي عند العرب (طه إبراهيم): ١٥-١٦.
(٣) ديوان امرئ القيس، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٤م: ١٧.
(٤) المثل السائر: ١٩٢.
(٥) التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤م: ١١.
(٦) ينظر: النقد الصوتي في التراث العربي: ٢٥.

ويبدو أن أول مصنف أُلّف في النقد الصوتي هو كتاب (النقد الصوتي عند الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) في كتابه العين، دراسة في المنهج والوظيفة) سنة ٢٠٢٢م للدكتور حيدر فخري ميران، وكتاب (النقد الصوتي في التراث العربي) للدكتور نجم عبد صكر الحمداني سنة ٢٠٢٣م، وأما ما يخص الرسائل الجامعية، فقد صدرت أطروحة دكتوراه في (النقد الصوتي في كتاب الخصائص لابن جني (ت ٣٩٢هـ) مفهومه وأنماطه) للباحث محمد نبيل بوعافية سنة ٢٠١٨م، ورسالة ماجستير بعنوان (النقد الصوتي في كتاب سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي (٤٤٦هـ) للباحثة فاطمة عرباوي سنة ٢٠١٩م، وأخيرًا وليس آخرًا أطروحة دكتوراه في (النقد الصوتي في الدرس اللغوي الحديث) للباحثة عائشة عبدالله كحيوش سنة ٢٠٢١م. إن بعض هذه الدراسات لم نقف عليها لأننا معنيون بالكتب المؤلفة ولا شأن لنا بالرسائل الجامعية والبحوث المنشورة.

أما السبل التي سلكتها هذه المؤلفات في دراستها للنقد الصوتي فهي كالآتي:

١- المصنف الأول عني بفكرة الخليل في دراسته للأصوات في معجمه، وقد بينت الدراسة منهجه في معجم العين، مثلما اهتمت بالألفاظ التي أطلقها الخليل والتي تدل على الأحكام القيمية من صحيح وخطأ، وجيد ورديء، وغيرها من الألفاظ التي تدل على الحكم، وعالجت ما أمكن معالجته في تفسير الظواهر الصوتية.

٢- وأما المصنف الثاني فقد اهتم بالنقد الصوتي عند علماء العرب في تراثهم وبيان ملامحه، ومعرفة أبعاده المنهجية عن طريق دراسة الظواهر الصوتية في مجال السمعيات، والنطقيات، والوظيفيات.

وعليه فقد أريد من النقد الصوتي أن يكون حاضرًا في ميدان الدراسات النقدية التي شملت ميادين اللغة العربية كالنقد الأدبي والنقد اللغوي والنقد الصرفي والنقد البلاغي والنقد الثقافي وغيرها، فجاءت هذه الدراسة لتبرّز الأحكام النقدية الصوتية التي وجهها المحدثون على القدماء استحسانًا أو استهجانًا، ومعالجة الظواهر الصوتية التي تطرقنا إليها، وسيتضح ذلك من البحث ليكون رافدًا من روافد إزدهار المستوى الصوتي في ضمن مجالات النقد الأخر.

الباب الأول

الفوناتيكس Phonetics

الباب الأول: الفوناتيكس Phonetics

توطئة:

هو العلم الذي يدرس مادة الصوت اللغوي، ويبحث في ((الأصوات الإنسانية شرحًا وتحليلًا، ويجري عليها التجارب دون نظر إلى ما تنتمي إليه من لغات، وإلى أثر تلك الأصوات في اللغة من الناحية العملية، فهو لهذا عالمي، كونت له هيئة عالمية تكشف لنا كل يوم عن أصوات إنسانية كانت مجهولة))[١]. فهذا العلم يعنى بدراسة أصوات الكلام دون النظر إلى وظائفها اللغوية، وينظر ((في الأصوات في حد ذاتها ويدرس صفاتها من حيث إخراجها، بل وحتى من حيث سماعها))[٢]. وهذا يعني أن دراسة المادة الصوتية تبدأ ((منذ لحظة تشكّل الصوت في الجهاز النطقي، بدءًا من ضغط الحجاب الحاجز على الرئتين اللتين تدفعان الهواء في القصبة الهوائية، مرورًا بالحَنجرة والفم، وصولًا إلى أذن السامع أو المتلقي، بل وحتى وصول الأصوات إلى الدماغ وتحليلها، وردّ الفعل الذي تحدثه، مما يفرض على عالم الأصوات اللغوية دراسة الجهاز النطقي كله، ومخارج الأصوات وصفاتها))[٣].

وعند مقابلة الفوناتيكس بالفونولوجيا ((يصبح ذا مدلول ضيق نسبيًا، إذ هو يطلق حينئذٍ ويراد به دراسة الأصوات من حيث كونها أحداثًا منطوقة بالفعل actual speech events لها تأثير سمعي معين auditory effect . دون نظر في قيم هذه الأصوات أو معانيها في اللغة المعيّنة، إنه يعنى بالمادة الصوتية لا بالقوانين الصوتية، وبخواص هذه المادة أو الأصوات بوصفها ضوضاء noise ، لا بوظائفها في التركيب الصوتي للغة من اللغات))[٤].

تبين من النصوص السابقة أن علم الفوناتيكس يعنى بالدراسة العملية التي يتم عن طريق إنتاج الصوت وطريقة نطقه وإخراجه من الفم واستقباله، وعليه فرجل الفوناتكس يدرس الجهاز النطقي للإنسان ومخرج الصوت وصفاته.

---

(١) الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٤، ١٩٧١م: ٣، وينظر: علم الأصوات اللغوية، الفونيتيكا، د. عصام نور الدين، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٢م: ٢٤.

(٢) دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، نقله إلى العربية صالح القرمادي، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٦م: ١٧.

(٣) علم وظائف الأصوات اللغوية، الفونولوجيا، د. عصام نورد الدين، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٢م: ٧-٨.

(٤) علم الأصوات، د. كمال بشر، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م: ٦٦.

ويحدثنا الدكتور عصام نور الدين عن ترجمة مصطلح هذا العلم بقوله: ((وقد ارتضينا ترجمة هذا المصطلح بـ (علم الأصوات اللغوية)، وهي ترجمة الدكتور محمد أبو الفرج، وتعريبه إلى (فَونيتيكا)، أو (فُوناتِكس)، أو (فُوناتيك)، ولم نأخذ بترجمته إلى (علم الأصوات العام)، أو (علم الأصوات)، أو (علم الصوتيات)، أو (علم الصوتية) دون إيراده معربًا؛ لأن علماء العربية المحدثين لم يتفقوا على ترجمة موحدة، ولأن الترجمات المقابلة تشير إلى اختلاف المدارس التي صدر عنها المترجمون، متأثرين بالمدارس الغربية ومناهجها في تحديد مجال هذا المصطلح ومناهج البحث فيه))[١]. إن الترجمات العربية تشير لنا إلى اختلاف المناهج والمدارس الغربية التي نهل منها علماؤنا وهذا يعني أن أصحاب تلك المدارس أنفسهم لم يتفقوا على مدلول واحد لمصطلح Phonetics، وعدم الاتفاق على ترجمة موحدة يؤدي إلى عدم الدقة لذلك أرتأينا في هذا البحث أن نلتزم بمصطلح موحد ونعني بذلك (فوناتكس) تعريبًا للمصطلح الأجنبي Phonetics . في حين نجد معظم المحدثين يطلقون عليه تسمية فوناتيك[٢].

والذي يفضله البحث هو استعمال المصطلح معرّبًا لا مترجمًا لأن ترجمته إلى ((علم الأصوات – في سياق المقابلة بينه وبين الفونولوجيا – قد تؤدي إلى اللبس، فقد يؤخذ على أن المقصود به دراسة الأصوات بعامة، دون تفريق بين جوانب هذه الأصوات أو منهج البحث فيها))[٣]، وهذا الكلام من الدكتور كمال بشر صحيح، ولكن يؤخذ عليه إطلاقه على الفوناتيك بـ (علم الأصوات)[٤].

وقد جعل علماء الأصوات المحدثون الدراسات الصوتية في فرعين هما: الفوناتكس والفونولوجيا، وقد رفض الدكتور كمال بشر الفصل بين هذين الفرعين ويرى أنهما ((نظامان من الدرس الصوتي يوجهان معًا نحو موضوع واحد هو الأصوات اللغوية، فرجل الفوناتيك لا يقنع بمجرد جمع المادة الصوتية ووصفها على أساس عضوي وفيزيائي، وإنما ينظر بعد هذا الجمع والوصف إلى مرحلة أخرى أهم، تخضع مادته للتنظيم والتعقيد أو الكشف عن وظائف هذه

(١) علم الأصوات اللغوية، الفونيتيكا: ٢٤.
(٢) ينظر مثلًا: الأصوات اللغوية (أنيس): ٣، ودروس في علم أصوات العربية: ١٧، وعلم الأصوات (بشر): ٦٥، ومناهج البحث في اللغة، تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية: ٥٩،
(٣) علم الأصوات (بشر): ٦٦.
(٤) ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار غريب: ٨٦.

الأصوات التي جمعها ووصفها في المرحلة الأولى))[1]. فهما علمان مرتبطان متكاملان يكمل أحدهما الآخر ولا يمكن التفريق بينهما إلا في المنهج أو أسلوب الدراسة.

(١) علم الأصوات (بشر): ٨٠.

الفصل الأول

مخارج الأصوات

الفصل الأول: مخارج الأصوات

المبحث الأول: الصوامت

حد المخرج، وعدد المخارج:

المخرج: هو المصدر والموضع[١]، أو هو ((المكان الذي ينشأ منه))[٢]، وعرفه الداني (ت ٤٤٤هـ) بـ ((أنه الموضع الذي ينشأ منه الحرف))[٣]، وهو تعريف يتفق مع ما ذهب إليه المحدثون قال برجشتراسر: ((المَخرج أو المُخرج هو الموضع من الفم ونواحيه، الذي يَخرج أو يُخرج منه الحرف))[٤].

لقد كان علماء العربية القدماء يعتمدون في تحديد مخرج الصوت على الملاحظة المباشرة أو تذوقهم الذاتي لتلك الأصوات، فهم لا يملكون وسائل متطورة من أجهزة وآلالات ومختبرات كالتي توافرت للمحدثين؛ لذلك رأيناهم قد اختلفوا في عدد مخارج الأصوات، إذ يرى الخليل (ت ١٧٥هـ) أنها تسعة أحياز أو ثمانية مخارج[٥]، وعدها سيبويه (ت ١٨٠هـ) وابن جني (ت ٣٩٢هـ) ستة عشر مخرجًا[٦]، وعدها محمد بن المستنير قطرب (ت ٢٠٦هـ)، والفراء (ت ٢٠٧هـ)، والجرمي (ت ٢٢٥هـ)، وابن كيسان (ت ٢٩٩هـ)، وابن دريد (ت ٣٢١هـ) أربعة عشر مخرجًا، إذ جعلوا اللام والنون والراء من مخرج واحد وجعلها سيبويه (ت ١٨٠هـ) من ثلاثة مخارج[٧].

---

(١) ينظر: لسان العرب: (خرج) ٢٤٩/٢ .

(٢) دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد، عرّب عباراته الفارسية حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م: ١٦٢/٣، وينظر: التحديد في الإتقان والتجويد، أبو عمرو الداني، تح: د. غانم قدوري حمد، مكتبة دار الأنبار، بغداد، ط١، ١٩٨٨م.: ١٠٤.

(٣) التحديد: ١٠٤.

(٤) التطور النحوي: ١١.

(٥) ينظر: كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، دار ومكتبة الهلال، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي: المقدمة ٥٧/١-٥٨، وفي البحث الصوتي عند العرب، د. خليل إبراهيم العطية، دار الجاحظ، بغداد، الجمهورية العراقية، ١٩٨٣م: ٢٤، المخرج: يعني النقطة الدقيقة التي يصدر منها أو عندها الصوت، والحيز: يعني المنطقة التي قد ينسب إليها صوت أو أكثر فتنعت به، على ضرب من التعميم، فالحيز أوسع مساحة من المخرج، وهي إشارة منه للمجاميع الصوتية، ينظر: علم الأصوات (بشر): ١٨٠-١٨١، والأصوات العربية المتحولة وعلاقتها بالمعنى، عبد المعطي نمر موسى، دار ومكتبة الكندي، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ط١، ٢٠١٤م: ٦٥، والنقد الصوتي عند الخليل بن أحمد في كتابه العين: ٨٩ (الهامش).

(٦) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٣/٤، وسر صناعة الإعراب، ابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م: ٦١/١.

(٧) ينظر: التحديد: ١٠٦، والنشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تح: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى (تصوير دار الكتاب العلمية): ١٩٨/١-١٩٩، وفي البحث الصوتي عند العرب: ٢٤.

وقد انتقد الدكتور السعران الخليل (ت ١٧٥هـ) حين ذكر أن التصنيف لمخارج الأصوات المنسوب إلى الخليل لا يبلغ من الدقة والشمول ما يتسم به تصنيف سيبويه لمخارج أصوات العربية[١].

ولم يسلم الخليل من انتقاد الدكتور غانم الحمد، وذلك بقوله: ((وكان أقدم بيان متقن لمخارج الحروف العربية هو الذي أورده سيبويه (ت ١٨٠هـ) في كتابه، أما ما ورد في مقدمة كتاب العين للخليل بن أحمد فإنه كان موضع نقد من بعض جوانبه))[٢].

ووصف الدكتور رمضان عبد التواب كلام سيبويه (ت ١٨٠ هـ) في تقسيمه للمخارج بالغموض وعدم الوضوح في كثير من الأحيان[٣].

أما علماء التجويد فقد ذهب كثير منهم على أنها سبعة عشر مخرجًا إذ زادوا مخرجًا مستقلًا للألف، والواو والياء المديتين، سموه الجوف على منهج الخليل (ت ١٧٥هـ) إذ عد الحروف الثلاثة هوائية، وذكر ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) والمرعشي (ت ١١٤٥هـ) أن مخارج الحروف قد اختلِفَ في عددها، فالصحيح المختار عند جمهور القراء وعند من تقدمهم من المحققين كمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) وأبي القاسم الهذلي (ت ٤٦٥هـ) وأبي الحسن شريح (ت ٥٣٩هـ)، وغيرهم سبعة عشر مخرجًا[٤].

ومخارج الأصوات عند أكثر القدماء من علماء العربية ستة عشر مخرجًا، متابعين بذلك سيبويه (ت ١٨٠هـ) ومفضليه على كل الآراء، إذ يرى أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) أن ترتيب سيبويه للمخارج هو الصحيح المعول عليه[٥] ، مستبعدين أصوات (اللين) مثلما سماها القدماء؛ لأنها هاوية في الهواء، وتخرج من الجوف، إذ لا تقع في مدرجة من مدارج اللسان ولا من مدارج

(١) ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٧م: ٨٠.
(٢) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط٢، ٢٠٠٧م: ١٥٢.
(٣) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م: ٣٢.
(٤) ينظر: النشر في القراءات العشر: ١٩٨/١، وجهد المقل، محمد بن أبي بكر المرعشي الملقب بساجقلي زاده، دراسة وتحقيق: د. سالم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط٢، ٢٠٠٨م: ١٢١.
(٥) ينظر: التحديد: ١٠٤.

الحلق ولا من مدارج اللهاة[١]. ومع ما ذكره القدماء في تقسيمهم لمخارج الأصوات إلا أن بعض المحدثين وصف تقسيم ابن جني (ت ٣٩٢هـ) للأصوات بالدقة إذا استثنينا وصفه للألف[٢].

يبدو للبحث أن الاختلاف الحاصل بين القدماء والمحدثين يعزى إلى:

١- عدم امتلاكهم للأجهزة المتطورة من تشريح ومختبرات.
٢- تقارب هذه المخارج الذي جعل بعضهم يعد مجموعة من هذه الأصوات من مخرج واحد، في حين كان الآخرون يعدون لكل صوت من أصوات تلك المجموعة مخرجًا خاصًا به كالذي فعله قطرب (ت ٢٠٦هـ) والفراء (ت ٢٠٧هـ) والجرمي (ت ٢٢٥هـ) وابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) وابن دريد (ت ٣٢١هـ) حين عدوا اللام والنون والراء من مخرج واحد في حين عدها سيبويه (ت ١٨٠هـ) من ثلاثة مخارج[٣]. والذي يذهب على أن المخارج سبعة عشر أخذ برأي الخليل (١٧٥هـ) في تخصيص مخرج خاص لأحرف المد ثم تابع سيبويه في المخارج الأخر فاسقطوا مخرج الحروف الجوفية[٤].
٣- حدوث تطور ما للأصوات العربية أو تحول النطق في بعض الأصوات بسبب تقادم العهد واختلاف الظروف[٥].

واختلف المحدثون في عدد مخارج الأصوات، على الرغم من امتلاكهم الأجهزة المتطورة، فمنهم من جعلها تسعة مخارج[٦]، وأكثر المحدثين يرى أنها عشرة[٧]، وذهب آخرون إلى أنها أحد عشر[٨]، ويرى آخرون أنها اثنا عشر مخرجًا[٩].

(١) ينظر: كتاب العين، المقدمة: ٥٧/١، وكتاب سيبويه: ٤٣٣/٤، وسر صناعة الإعراب: ٦١/١، وعلم الأصوات اللغوية، الفونيتيكا: ٢٠٩.
(٢) ينظر: أصوات اللغة العربية، د. عبد الغفار حامد هلال، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٩٩٦م: ١٢٤.
(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٣/٤، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م: ٥/١-٦.
(٤) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية، د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط١، ٢٠٠٤م: ٨٥.
(٥) ينظر: الأصوات العربية المتحولة: ٣١.
(٦) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: ٢٢-٢٣.
(٧) ينظر: مناهج البحث في اللغة: ٨٤-٨٥، ودراسة السمع والكلام، د. سعد مصلوح، عالم الفكر، القاهرة، ١٩٨٠م: ٢٠٠-٢٠١.
(٨) ينظر: علم اللغة (السعران):١٥١-١٥٢، دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٧م: ٣١٥-٣١٩.
(٩) ينظر: أصوات اللغة، د. عبد الرحمن أيوب، مطبعة الكيلاني، ط٢، ١٩٦٨م : ١٩٩-٢١٨.

وعليه نستطيع القول إن الخلاف بين القدماء والمحدثين يعود إلى الأساس الذي بنى عليه العلماء في وصفهم للمخارج، فمنهم من جنح إلى العموم، ومنهم من فصّل فزاد عددها، وهناك من بالغ إذ جعل لكل حرف مخرجًا. وهو لا يعدو أن يكون اختلافًا في المصطلح أكثر من كونه اختلافًا في حقيقة الموضوع[١] .

معرفة مخرج الصوت وطريقة تحديده:

اتخذ علماء العربية القدماء طرائق في معرفة مخارج الأصوات، ومن ذلك أن يؤتى بالحرف ساكنًا وتدخل همزة الوصل عليه ليتوصل إلى النطق به، فحينئذٍ يستقر اللسان في موضعه فيتبين مخرجه[٢]، فكان الخليل (ت ١٧٥هـ) يفتح فاه بالألف ويظهر الحرف بعد تسكينه فيقول: (أب، أت، أخ وهكذا)[٣]، ويبدو أنه يقصد بالألف هنا همزة الوصل. وزاد بعض علماء التجويد بعض العناصر لتحديده مخرج الصوت، يقول علي القاري (ت ١٠١٤هـ): ((وإذا أردت أن تعرف مخرج حرف صحيحًا بعد تلفظك به صحيحًا، فسكنه أو شدده وهو الأظهر، وأدخل عليه همزة الوصل بأي حركة وأصغ إليه السمع فحيث انقطع كان مخرجه المحقق، وحيث يمكن انقطاع الصوت في الجملة كان مخرجه المقدر))[٤].

لقد حذر المحدثون من الإتيان بهمزة الوصل قبل الحرف الساكن للتوصل إلى معرفة مخرج الصوت، فقد عد الدكتور إبراهيم أنيس ذلك مأخذًا على القدماء لأنه يتم النطق بصوتين لا بصوت واحد، ولمعرفة مخرج الصوت ينبغي أن ينطق الصوت مجردًا من الهمزة بعد إسكانه هكذا (بْ)؛ ليتحقق فيه الاستقلال الذي هو أساس التجربة الصحيحة[٥]. وهذا الكلام غير دقيق ولا ينم عن دراية في علم الأصوات التطبيقي؛ لأن الباء أو أي صوت آخر لا يمكن نطقه ما لم تسبقه حركة (صائت)، أو تلحقه حركة (صائت)، فإذا سبقته الحركة فلا بد من مجيء همزة الوصل لأن العرب لا تبدأ بصائت، إذ لا بد من أن يبدأ المقطع بصامت، هذا ما يخص نطق الصوامت كالباء. أما الصوائت فلا يسبقها صائت ولا يلحقها؛ لأن المقطع لا يتكون من قمتين بل من قمة

(١) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٩٢-١٩٣.
(٢) ينظر: كتاب العين، المقدمة: ٤٧/١، والنشر في القراءات العشر: ١٩٩/١
(٣) ينظر: كتاب العين، المقدمة: ٤٧/١.
(٤) المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية، ملا علي بن سلطان محمد القاري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الأخيرة، ١٩٤٨م: ٩.
(٥) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ٢٠.

واحدة، فإذا أردنا النطق بالصائت وحده لا يمكننا ذلك، وعليه فسوف نأتي بهمزة الوصل للتوصل إلى نطقه وهي الوسيلة الوحيدة، وليس كالصامت الذي نتوصل إلى نطقه بوسيلتين مثلما ذكرنا ذلك من قبل. ولهذا كان القدماء أكثر دقة من ما ذهب إليه المحدثون. زد على ذلك في ما إذا كان كلام الدكتور إبراهيم أنيس صحيحًا فمعنى ذلك أن قاعدة عدم الابتداء بالساكن غير صحيحة.

ولم يكن الخليل (ت ١٧٥هـ) قاصدًا بهذه الطريقة معرفة مخرج الصوت مثلما ظن الدكتور إبراهيم أنيس بل كانت غايته التوصل إلى نطقه ثم التقصي عن موضع انقطاع الصوت ليحدد مخرجه، وذلك ما عناه المحدثون في تحديد مخرج الصوت(١).

لقد وجه الدكتور تمام حسان نقده إلى النحويين القدماء بأنهم خلطوا خلطًا كبيرًا في تحديد المخارج(٢)، ولست مع ما ذهب إليه الدكتور؛ لأنهم يميلون إلى الدقة في وصف مخرج الصوت عن طريق الاستقراء الواعي ناهيك بما عرف عنهم من شدة أمانتهم في نقل الآراء جميعها. والحق أن الدكتور تمام حسان تسرع في هذا الحكم وهي دعوى بها حاجة إلى إثبات.

هذا مجمل ما قيل في موضوع تحديد ومعرفة مخرج الصوت عند القدماء والمحدثين.

ترتيب المخارج:

رتب علماء العربية القدماء مخارج الحروف مع اتجاه الهواء الخارج من الفم، كون النطق عبارة عن حالة زفير، وعليه كان الابتداء بأقصى الحلق أي بأقصى نقطة في آلة النطق حتى ينتهي بالشفتين(٣)، في حين كان ترتيب أكثر المحدثين ترتيبًا معاكسًا والذي يبتدئ بالشفتين حتى ينتهي بأقصى الحلق (الحنجرة)(٤)، وهم بذلك مقلدين علماء الأصوات الغربيين في ترتيبهم لمخارج الأصوات، ولم يكن ذلك غلطًا، ولكن وجود المسوغ أحسن من عدمه.

(١) ينظر: أسس علم اللغة، أحمد مختار عمر، عالم الكتاب، ط٨، ١٩٩٨م: ٧٨، التطور النحوي: ١١، ومناهج البحث في اللغة: ٨٤.
(٢) ينظر: مناهج البحث في اللغة: ٨٥.
(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٣/٤.
(٤) ينظر: علم الأصوات (بشر): ١٣٤، وعلم اللغة (السعران): ١٥١ .

وقد وضح القدماء تلك الطريقتين بالقول: ((إن كل مقدار يكون منتصبًا وله نهايتان؛ أي: طرفان وغايتان أيهما فرضت أوله كان مقابله آخره، ولما كان وضع الإنسان على الانتصاب مخالفًا لباقي الحيوان، لزم منه أن يكون رأسه أوله ورجلاه آخره، فإذا كان كذلك كان أول المخارج الشفتين وأولها مما يلي البشرة، وثانيهما اللسان وأوله مما يلي الصدر، ولو كان وضع الإنسان على التنكيس لانعكس، ولما كان مادة الصوت الهواء الخارج من داخل الإنسان كان أوله آخر الحلق وآخره أول الشفتين))[١].

ومن الإنصاف أن نسجل الآتي: الترتيب سواء كان مع اتجاه الهواء الداخل وهو الشهيق أم بخلافه وهو الزفير فالنتيجة واحدة، إلا إن الترتيب الذي سار عليه جلّ علماء العربية هو الترتيب الذي يبدأ بأقصى الحلق حتى ينتهي بالشفتين هذا من جهة، ومن جهة ثانية سار بعض المحدثين على الترتيب الذي سلكه القدماء في ترتيب المخارج الذي يبدأ بأقصى الحلق[٢]. والحقيقة هناك مسوغ للقدماء أنهم أدركوا أن الكلام زفير لا شهيق، فساروا مع اتجاه الهواء في الزفير، علمًا أن الطرف الآخر كان مصيبًا أيضًا.

والقدماء لم يغفلوا ترتيب المخارج الذي سار عليه أغلب المحدثين، وفي ذلك قال المرعشي (ت١١٤٥هـ): ((إن في ترتيب المخارج اعتبارين، أحدهما: وهو الذي أخذه الجمهور واختير في هذه الرسالة أن يكون أول المخارج أقصى الحلق وآخرها خارج الشفتين، والآخر: أن يكون أول المخارج خارج الشفتين وآخرها أقصى الحلق وهو الذي اختاره بعض العلماء))[٣]. هذا النص يشير إلى أن القدماء سبقوا المحدثين في هذا التصور لكنهم أعرضوا عنه؛ لأنهم رأوا أن مادة الصوت تتمثل بالهواء الخارج من الرئتين باتجاه الفم.

بيد أن ترتيب مخارج الأصوات عند القدماء لم يخل من نقود القدماء والمحدثين، إذ لم يرتضِ ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ترتيب الخليل (ت ١٧٥هـ) لمخارج الأصوات، وقد دافع الدكتور غانم الحمد عن الخليل ووجه نقده لابن جني، بقوله: ((وقول ابن جني عن ترتيب كتاب العين (فيه خطل واضطراب) لا يخلو من مبالغة، فالواقع أن ذلك الترتيب يوافق ترتيب سيبويه في الكثير،

(١) المنح الفكرية: ١١ .
(٢) ينظر: دراسة السمع والكلام:٢٠٠، علم الأصوات، برتيل مالمبرج، تعريب ودراسة: د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب: ١١٠، والمدخل إلى علم أصوات العربية: ٨٩.
(٣) بيان جهد المقل، المطبوع في هامش (جهد المقل)، محمد المرعشي الملقب بساجقلي زاده، مؤسسة قرطبة، ط١، ٢٠٠٤م: ٤٥.

ويخالفه في القليل، وبعض تلك المخالفات مبني على وجهات نظر معينة، لا أنه خطأ محض))[١]، واعترض الدكتور غانم الحمد على طريقة ترتيب المخارج عند سيبويه (ت ١٨٠هـ) إذ يرى أنها لم تعد مناسبة في بعض جوانبها، مثلما أن طريقة المحدثين لا تخلو من بعض جوانب القصور[٢].

وفي موضع آخر نرى الدكتور غانم الحمد يثني على عمل سيبويه (ت ١٨٠هـ) في ترتيبه لمخارج الأصوات، يقول: ((أشهر ترتيب لأصوات العربية على المخارج هو ترتيب سيبويه، فقد تابعه فيه جمهور علماء العربية وأكثر علماء التجويد))[٣]، إلا أن الدكتور عبد الصبور شاهين يرى أن نحكم لسيبويه في ترتيب الأصوات تبعًا لمخارجها بالدقة البالغة، ويحكم للخليل (ت ١٧٥هـ) بأنه لم يدرك ترتيب الأصوات فخلط بين الأصوات من جهة حين قرن مثلا الواو بالياء في المخرج وجمع إليهما الألف، وخلطه بين المجموعات من جهة أخرى فوضع مجموعة الظاء والذال والثاء وضعًا يوحي على أنها أعمق مخرجًا من مجموعة الراء واللام والنون[٤]. وهو محق في ذلك فالأصوات الأولى أسنانية، والأصوات الثانية لثوية، واللثة أعمق من الأسنان.

وذكر الدكتور كمال بشر مسألة ترتيب المخارج وفضل ترتيب ابن جني (ت ٣٩٢هـ) على سيبويه (ت ١٨٠هـ)، يقول: ((على الرغم من الدقة النسبية في ترتيب سيبويه للأصوات وتوزيعها على مخارجها قد آثرنا تقديم ما أتى به ابن جني في هذا المقام لتفوقه على سيبويه في هذه المسألة))[٥]، ويقول في موضع آخر من الكتاب نفسه: ((أما وصف ابن جني للمخارج بالصورة التي سجلها في كتابه وترتيبه لها فهو يدل على قوة ملاحظته وذكائه النادر))[٦]. ونحن لا ننكر فضل ابن جني، وفي الوقت نفسه لا نبخس حق سيبويه؛ وذلك أن وصف ابن جني[٧] لمخارج الحروف ((يكاد يكون ترديدًا حرفيًا لكلام سيبويه في الباب الذي عقده لبيان (عدد الحروف العربية ومخارجها ومهموسها ومجهورها)))[٨].

(١) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٩٢، وينظر: سر صناعة الإعراب: ٥٩/١.
(٢) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ٩٢-٩٣.
(٣) المدخل إلى علم أصوات العربية: ٨٣.
(٤) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي – أبو عمرو بن العلاء، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٨٧م: ١٨٥.
(٥) علم الأصوات (بشر): ١٨٥. وينظر: سر صناعة الإعراب: ٦٠/١-٦١.
(٦) علم الأصوات (بشر): ١٩٢.
(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٦٠/١-٦١.
(٨) أصوات اللغة العربية: ١٢٤، و ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣١/٤-٤٣٤ .

وعلى الرغم من انتقاد ابن جني (ت ٣٩٢هـ) للخليل (ت ١٧٥هـ) فإنه جانب الصواب، وبقي ترتيب الخليل تنهل منه الأجيال، وسيبقى ذا أهمية كبرى عند أهل الفكر الصوتي إذ تعد طريقته مبتدعة لترتيب أصوات العربية على وفق أسس علمية دقيقة، مما حدا بمن جاء من بعده من العلماء استدراك ما فات منه، وتصحيح ما اشتبه به، وتعليل ما طرحه من آراء[١]. وتبقى مدرسة الخليل الصوتية منارًا يستضاء به في كثير من الأبعاد لمن جاء بعده.

ألقاب الأصوات

حدد الخليل (ت ١٧٥هـ) للأصوات تسعة ألقاب ونص على تسمية كل قسم من هذه الأقسام، واشتقها من أسماء المواضع التي تخرج منها، وهي: الأصوات الحلقية – واللهوية – والشجرية – والأسلية – والنطعية – واللثوية – والذلقية – والشفوية – والهوائية (الجوفية)[٢]؛ وبذلك وضع الأصول الأولى في المصطلحات الصوتية، وكل من ذكر هذه الألقاب نسبها إلى الخليل.

وعليه فقد رتب الخليل مخارج الأصوات مبتدئًا من الحلق حتى الشفتين كالآتي:

١- الأصوات الحَلْقية: العين والحاء والهاء والخاء والغين

يعد الخليل (ت ١٧٥هـ) أول من وضع هذا المصطلح حين قال: ((فالعين والحاء والغين والخاء حَلْقية؛ لأن مبدأها من الحلق))[٣]، ولا أدري لِمَ لم يذكر (الهاء) مع أصوات الحلق المذكورة في الوقت الذي نجده في موضع آخر أشار إليها، قال: ((وأما مَخْرَجُ العَيْنِ والحاء و(الهاء) والخاء والغين فَالْحَلْقُ وأمَّا الهَمْزة فَمَخْرَجُها من أقْصَى الحَلْق مَهْتُوتة مضْغُوطَة))[٤]. أما المحدثون من دارسي الأصوات العربية فقد قصروا مصطلح الحلق على صوتي العين والحاء[٥].

تعد هذه المجموعة من أصعب مخارج الأصوات وصفًا عند القدماء والمحدثين؛ لأن حدوث الأصوات فيها هي عملية ذهنية معقدة أما توزيع الأصوات على مخارجها فهي عملية ترتيبية لا غير؛ ولذلك قلّ وجودها في اللغات العالمية ، وكذلك الحال قلّ فيها الإدغام في اللغة العربية[٦].

---

(١) ينظر: النقد الصوتي في التراث العربي: ١٣٤.
(٢) ينظر: كتاب العين، المقدمة: ٥٨/١.
(٣) كتاب العين، المقدمة: ٥٨/١.
(٤) كتاب العين، المقدمة: ٥٢/١.
(٥) ينظر: علم الأصوات (بشر): ١٨٤، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د. حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م: ٣٠٤، والمصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين، د. إبراهيم عبود السامرائي، دار جرير، ط١، ٢٠١١م: ٣٥.
(٦) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ١٨٨، والنقد الصوتي في التراث العربي: ١٣٩.

ويلاحظ أن مصطلح الحلق عند القدماء هو غير الذي عناه المحدثون في هذا المصطلح، جاء في اللسان: ((الحلق مساغ الطعام والشراب في المريء ... ومخرج النفس من الحلقوم، وموضع الذبح هو أيضًا من الحلق ... وقال أبو زيد: الحلق موضع الغلصمة والمذبح))[١] . وهذا النص يكشف لنا أن القدماء قد أطلقوا الحلق على منطقة أوسع من تلك التي يسميها المحدثون بالحلق والمحصورة بين الحنجرة وأقصى الحنك، فهو يشمل الحنجرة والحلق وأقصى الحنك باصطلاح المحدثين[٢].

أما سيبويه (ت ١٨٠هـ) فقد قسم هذه المجموعة على ثلاثة مخارج، هي: أقصى الحلق (الهمزة والهاء والألف)، وأوسط الحلق (العين والحاء)، وأدنى الحلق (الغين والخاء)[٣]، وبذلك زاد صوتين عن الخليل (ت ١٧٥هـ) هما (الهمزة والألف). ولم يوافق ابن دريد (ت ٣٢١هـ)[٤]، ومكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)[٥] رأي سيبويه؛ لعده صوت الألف من مخرج الحلق إذ هو صوت صائت أو ما يطلق عليه المحدثون بحركة طويلة لا علاقة له بهذا المخرج[٦].

وبمقارنة الأصوات الحلقية عند القدماء على مخارجها عند المحدثين نجدهم اختلفوا في موضع الحلق، فمخرج الهمزة والهاء عند المحدثين هو الحنجرة، وهي تقابل أقصى الحلق عند سيبويه (ت ١٨٠هـ)، في حين نجد أن مخرج الغين والخاء هو أقصى الحلق، الذي يقابل أدنى الحلق عند سيبويه، وخصص المحدثون مصطلح (الحلق) على مخرج العين والحاء، وهذا الجزء يقابل وسط الحلق عند سيبويه. وعلى هذا يفهم من كلمة (الحلق) عند القدماء المنطقة المشتملة على أقصى الحنك، والحَنجرة، والفراغ الذي بينهما، وذلك الفراغ هو الذي اصطلح على تسميته عند المحدثين بالحلق[٧].

---

(١) لسان العرب: (حلق) ٥٨/١٠.
(٢) ينظر: علم اللغة العام، القسم الثاني الأصوات، د. كمال محمد بشر، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٠م: ١٢٣، والمصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٣٥.
(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٣/٤ .
(٤) ينظر: جمهرة اللغة، ابن دريد، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م: المقدمة ٤٥/١.
(٥) ينظر: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي، تح: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وتحقيق التراث أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، ط١، ٢٠٠٥م: ٧٧.
(٦) ينظر: النقد الصوتي في التراث العربي: ١٤٠.
(٧) ينظر: علم الأصوات (بشر): ١٨٤، والمصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٣٥.

مخرج أقصى الحلق: وهو أول المخارج وأعمقها في الحلق، يشمل صوتي (الهمزة والهاء)، وجاء ذكر هذا المخرج عند الأزهري (ت ٣٧٠هـ) نقلًا عن الخليل (ت ١٧٥هـ)، إذ قال: ((أما مخرج الهمزة فمن أقصى الحلق))[١]، والهاء تليها[٢]. وهذا المصطلح يشير إلى الجزء الذي تخرج منه الأصوات الحنجرية (الهمزة والهاء)، مثلما هو معروف في الدراسات الصوتية الحديثة[٣].

بعض المحدثين يعد (الهاء) من حروف أقصى الحلق[٤]، وعند بعضهم من أقصى الحلق أو داخل المزمار[٥]، وبعضهم من الحنجرة[٦]. وهذا الوصف لا يختلف عن وصف القدماء له لإمكان دخول الحنجرة في لفظ الحلق.

وذكر ابن دريد (ت ٣٢١هـ) أصوات الحلق الستة مخالفًا بذلك الخليل (ت ١٧٥هـ) وسيبويه (ت ١٨٠هـ)، وانتقد عبد العزيز الصيغ الخليل لحذفه الهمزة من أصوات الحلق وكذلك انتقد سيبويه بإقحامه الألف في أصوات الحلق، ويرى أن كليهما جانب الصواب[٧]. وعدّ ذلك مأخذًا على سيبويه، وفي ذلك يقول الدكتور عبد الغفار: ((والذي يمكن ملاحظته على وصف الأقدمين أنهم ذكروا الألف في حروف الحلق بلا مسوغ ... وهذا النقد يلقى قبولا من الناحية العلمية))[٨].

وذكر الدكتور خليل العطية أن سيبويه (ت ١٨٠هـ) أعاد الهمزة إلى موضعها في أصوات الحلق ولكنه اعترض على سيبويه وابن دريد (ت ٣٢١هـ) في جعلهما الألف ضمن هذه الأصوات، قائلًا: ((ثم جاء سيبويه فأعاد الهمزة إلى موضعها في أصوات الحلق، ولكنه عد الألف ضمن هذه الأصوات أيضًا، وظل هذا الوهم متداولًا عند من تلاه من لغويي العرب كابن دريد مثلًا حتى أعاده المتأخرون منهم إلى مكانه بين أصوات اللين))[٩]. يبدو أن الألف عند

(١) تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م: المقدمة ٣٧/١.
(٢) ينظر: جمهرة اللغة: ٤٤/١.
(٣) ينظر: علم الأصوات (بشر): ١٨٥، ودراسة الصوت اللغوي: ٣١٩، والمصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٧٧.
(٤) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: ١١٩، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣٠٤.
(٥) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ٨٩.
(٦) ينظر: علم اللغة (السعران):١٤٩.
(٧) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبد العزيز الصيغ، دار الفكر، دمشق، سوريا، ١٩٩٨م: ٥٩.
(٨) أصوات اللغة العربية: ١٢٦.
(٩) في البحث الصوتي عند العرب: ٢٦.

سيبويه قرينة الهمزة، ويرى الدكتور إبراهيم عبود السامرائي أن القدماء خلطوا بين الألف والهمزة[١].

ومن النقد أيضًا قول الدكتور كمال بشر على القدماء: ((والحق أن موضوع الهمزة والألف في العربية يشكل صعوبة ظاهرة في الدرس اللغوي عندهم، وقد خلط العلماء بينهما خلطًا واضحًا، وأتوا فيهما بمناقشات تتسم بالغموض وعدم الإدراك الحقيقي لطبيعة هذين الصوتين))[٢]. والمشكلة عند القدماء تكمن في مسألتين:

١- عدهم الألف من بين أصوات الحلق، وقد ذكر الدكتور عبد العزيز الصيغ[٣] أن زيادة الألف على أصوات أقصى الحلق ذكره كل من: المبرد (ت ٢٨٥هـ) [٤]، وابن جني (ت ٣٩٢هـ) [٥]، والداني (ت ٤٤٤هـ) [٦]، وابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦هـ) [٧]، والزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) [٨]، وابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) [٩] وغيرهم.

٢- وصفوا الألف بأنها صوت صامت. والتجارب الحديثة أثبتت أنها حركة طويلة أو فتحة طويلة[١٠] ولتوضيح الفرق بينها وبين صوت الهمزة، يقول الدكتور كمال بشر: ((الهمزة – كما عرفت – صوت حنجري، أما الألف فليس مخرجها الحنجرة أو الحلق ... وإنما هي حركة يتحدد موضع نطقها بوضع اللسان وضعًا معينًا في الفم تجاه الحنك الأعلى ... بعد أن يستقر اللسان في قاع الفم بحيث يكون – أو يكاد يكون – مستويًا، والحركات كلها في الواقع تحدد بطريق وضع الفم تجاه الحنك وبدرجة ارتفاع اللسان أو هبوطه... والواقع أن هذه الظاهرة ليست خاصة بالألف بل تشترك فيها الأصوات جميعًا، ونعني بهذه الظاهرة مرور الهواء من الرئتين مارًا بالحنجرة والحلق والفم ولكنه يتعدل ويتكيف بطريق ما في مكان ما حسب كل صوت من

(١) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ١٩٤.
(٢) علم الأصوات (بشر): ١٩٦.
(٣) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٦٥ .
(٤) ينظر: المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت: ١٩٢/١.
(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٦٠/١.
(٦) ينظر: التحديد في الاتقان والتجويد: ١٠٤.
(٧) ينظر: سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٢م: ٢٩.
(٨) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم الزمخشري، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م:٧٨.
(٩) ينظر: أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٩٩٩م: ٢٨٧.
(١٠) ينظر: علم الأصوات (بشر): ١٩٤.

الأصوات المختلفة، فقد يقف في الحنجرة ثم ينطلق فجأة فتكون الهمزة، وقد يكون التعديل في الحلق فتخرج الأصوات الحلقية، وقد يكون في الفم فتخرج أصوات كثيرة، منها الحركات ومن ضمنها الألف بالطبع))[١].

وعليه فلا يجوز عدّ الألف من أصوات الحلق، مثلما لا يمكن عدها من الصوامت، وبهذا تجنب المحدثون هذا الخلط الذي وقع فيه القدماء حين عاملوا الهمزة بكونها صوتًا صامتًا في حين عاملوا الألف على أنها صائت طويل[٢].

ونجد في كلام بعض علماء التجويد ما يسوغ إدراج سيبويه (ت ١٨٠هـ) للألف في حروف الحلق، فعبارة أقصى الحلق تعني عند القدماء من علماء العربية وعلماء التجويد الحنجرة، التي تتضمن الوترين الصوتيين في داخلها، اللذين تشكل النغمة التي تنشأ عن تذبذبهما جوهر صوت الألف[٣]، وقد ذكر المرعشي (ت ١١٤٥هـ) على أن أقصى الحلق هو مبدأ صوت الألف[٤]. إلا أن الغالب أن تنسب الحروف إلى موضع التضييق لمجرى الهواء (المخرج)، لا إلى الأحداث الثانوية التي ترافق نطق الصوت مثل حالة الوترين الصوتيين[٥].

ومن مواطن النقد ما أشار إليه عبد العزيز الصيغ من أن مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)[٦] يذكر الألف مع أصوات الحلق مرة، ويخرجها منها مرة أخرى، مما يفيد اضطرابه في ذلك[٧].

والألف عند الخليل (١٧٥هـ) هوائية لا يتعلق بها شيء[٨]، وعند المحدثين من الصوائت لا مخرج محدد لها[٩]. واستعمل ابن جني (ت ٣٩٢هـ) مصطلح الهاوي حين وصف الألف وذكر أنه أحد أصوات المد، بقوله: ((إلا أن الألف أشد امتدادًا وأوسع مخرجًا وهو الحرف

(١) علم الأصوات (بشر): ١٩٤-١٩٥.
(٢) ينظر: في التطور اللغوي، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م: ٢١١.
(٣) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٦٧، وأصوات العربية بين التحول والثبات، د. حسام سعيد النعيمي، (سلسلة بيت الحكمة)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد: ١٧.
(٤) ينظر: جهد المقل: ١٢٧، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٦٧
(٥) ينظر: دراسة الصوت اللغوي:٣١٩، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٦٧.
(٦) ينظر: الرعاية: ٧٧، ٩٧.
(٧) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٦٥.
(٨) ينظر: كتاب العين، المقدمة: ٥٨/١.
(٩) ينظرمثلًا: علم الأصوات (بشر): ١٩٤، وفي التطور اللغوي، شاهين: ٢١١.

الهاوي))[1]. وعليه فالاختلاف الحاصل بين القدماء والمحدثين هو اختلاف لفظي لا علاقة له باختلاف الفكرة التي يراد التعبير عنها؛ أي: أن الاختلاف كان في بعض مصطلحات المخارج وفي طرائق التعبير عنها.

وقد أعجب الدكتور عبد العزيز الصيغ بابن الجزري (٨٣٣هـ) إذ يشير إلى أن مصطلح أقصى الحلق يأخذ موقعه الصحيح في كتابه فهو لصوتي الهمزة والهاء، وهو لا يجانب الدقة حين يجعلهما في مرتبة واحدة. يقول: ((قيل على مرتبة واحدة وقيل الهمزة أول))[2]. وهذا ما يقوله المحدثون، حين يجعلون هذين الصوتين أعمق الأصوات مخرجًا، ويجعلونهما من مخرج واحد هو الوتران الصوتيان[3]. وهو بذلك متابع للخليل (١٧٥هـ) في جعله الهمزة من مخرج أقصى الحلق، أما ما ورد من نصوص تشير إلى أن الخليل جعل الهمزة مع الأصوات الثلاثة (الألف والواو والياء) في التسمية بحروف الجوف؛ أي: التي لا حيز لها، فقد بين غالب المطلبي أن ذلك خطأ واضح ولعله جاء من تصحيف أو تحريف[4].

واستحسن الدكتور هادي نهر إطلاق سيبويه (ت ١٨٠هـ) وابن جني (ت ٣٩٢هـ) على الهمزة بأنها أول الحروف مخرجًا، وفي ذلك قال: ((جعل سيبويه خلافًا للخليل الهمزة أول الأصوات العربية مخرجًا، وهو ما ذهب إليه ابن جني، وهذا حكم سليم بالنظر الحديث))[5].

وقد أشار بعض المحدثين[6] إلى أن مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) لم يذكر مصطلح أقصى الحلق وإنما استعمل لفظة أخرى هي أول الحلق قائلًا: ((الألف مخرجها من مخرج الهمزة والهاء من أول الحلق))[7].

يسمى هذا المخرج في العصر الحديث بالمخرج الحنجري نسبة إلى الحنجرة[1]، وعدم إطلاق صفة حلقي عليه؛ لأن الحلق عند المحدثين هو المنطقة التي تلي هذا المخرج وتلي الحنجرة[2].

---

(١) سر صناعة الإعراب: ٧٦/١.
(٢) النشر في القراءات العشر: ١٩٩/١.
(٣) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٦٥، ودراسات في علم اللغة: ٦٠.
(٤) ينظر: في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، د. غالب فاضل المطلبي، دار الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، ١٩٨٤م: ٧١.
(٥) علم الأصوات النطقي، دراسات وصفية تطبيقية، د. هادي نهر، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١١م: ٢٩.
(٦) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٦٥.
(٧) الرعاية: ٩٧.

مخرج أوسط الحلق: وهو المخرج الثاني يشمل صوتي (العين والحاء)، والحلق عند المحدثين يقتصر على هذه المنطقة فحسب، وقد أجمعوا على أنهما يخرجان من مخرج واحد والفرق بينهما تذبذب الوترين الصوتيين مع العين وعدم تذبذبهما مع الحاء، وهم بذلك متابعون للقدماء في عدهم العين والحاء حرفين حلقيين[٣]. وجاء ذكر هذا المصطلح عند سيبويه (ت ١٨٠هـ)[٤]، وقد ذكر مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) أن العين قبل الحاء[٥]، في حين ساوى الخليل (١٧٥هـ) في المخرج بينهما، إلا أنه نص على جعل العين أعمق في الحلق، إذ قال: ((أقصى الحروف كلها العين، ثم الحاء، ولولا بحة في الحاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين))[٦].

وانتقد المحدثون القدماء في هذه المسألة ورأوا أنهم توهموا حين أشاروا إلى أن العين قبل الحاء والغين تسبق الخاء؛ لأن التجارب الحديثة شهدت على أن ((لكل صوتين من أصوات الحلق حيز معين يحلان فيه معًا دون ترتيب لأحدهما على الآخر))[٧]. وقال ابن سينا (ت ٤٢٨هـ) عن العين إنها في: ((الموضع الذي يناله هواء التهوع أدخل إلى الحُلقوم))[٨]، وعن الحاء إنها في ((الموضع الذي يناله هواء التنَحْنُح))[٩]، وهذا يدل على ترتيب الصوتين من مخرج واحد، والاختلاف بينهما في الجهر والشدة وإلا لكانت العين حاء، وهو ما يؤيد ترتيب سيبويه (ت ١٨٠هـ) ويتوافق وما توصل إليه المحدثون[١٠].

وهذان الصوتان يميزان اللغات الجزرية من غيرها[١١]، بل إن الأصوات الحلقية الأخر تشترك في خاصية تميز فصيلة اللغات الجزرية من اللغات الأخر[١٢].

---

(١) ينظر: علم اللغة (السعران): ١٢٥، ودراسات في علم اللغة: ٧٧.
(٢) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٦٦.
(٣) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس):٨٩، علم اللغة (السعران):١٤٨، وعلم الأصوات اللغوية، د. مناف مهدي الموسوي، دار الكتب العلمية، بغداد، ط٣، ٢٠٠٧م:٤٤.
(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٣/٤.
(٥) ينظر: الرعاية: ١٠٢، والمصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٦٦.
(٦) كتاب العين، المقدمة: ٥٧/١، وينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٦٦.
(٧) الأصوات اللغوية (أنيس): ١١٤.
(٨) رسالة أسباب حدوث الحروف، الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا، تح: محمد حسّان الطيان، ويحيى مير علم، تقديم ومراجعة: د. شاكر الفحام، والأستاذ أحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق:١١٦.
(٩) رسالة أسباب حدوث الحروف: ١١٦.
(١٠) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: ١١٦، وأصوات اللغة العربية: ١٢٨، والنقد الصوتي في التراث العربي: ١٤٣.
(١١) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: ١١٦.
(١٢) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ٨٨.

مخرج أدنى الحلق: القدماء أطلقوا عليه تسمية أدنى الحلق مثلما ورد في كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ)[١]؛ أي: أدنى الحلق إلى الفم، وهو لصوتي (الغين والخاء)، وينطقان اليوم من أقصى الحنك من منطقة الحنك الرخو بعد منطقة اللهاة مخرج القاف، وهو نطقهما القديم نفسه، وقد شغل القدماء بمعرفة أي الصوتين قبل الآخر[٢].

أما المحدثون فقد خالفوا القدماء اسمًا وموضعًا، فهذا المخرج لا صلة له عندهم بالحلق، بل إنه يقع في منطقة تلي الحلق وتلي أيضًا اللهاة، ويطلقون عليه تسمية (أقصى الحنك)، ولذا فأصواته حنكية قصية، ويزيدون على هذين الصوتين صوتًا ثالثًا هو صوت الكاف[٣].

وانتصر الدكتور تمام حسان للقدماء حين تحدث عن مخرج الغين قال: ((وهذا صوت طبقي رخو مجهور))[٤]، أما ((الخاء فهو النظير المهموس للغين؛ أي: أنه لا يختلف في إخراجه عن الغين إلا في أنه لا يصحبه اهتزاز الوترين الصوتيين))[٥]. وعن مخرج القاف قال: ((وهذا صوت لهوي شديد مهموس))[٦]، ومعنى ذلك أنه عد القاف أقرب إلى الحلق من الغين والخاء؛ لأن اللهوي عنده يقع بين الطبقي والحلقي.

وحين أراد أن يعتذر لعلماء العربية القدماء في عدهم الحلق مخرج الغين قال: ((وبهذا يستطيع الباحث أن يقف منهم أحد موقفين، ينبني كل منهما على طريقة فهمهم للاصطلاح (حلق)، فإذا كان مفهوم هذا الاصطلاح في أذهانهم، مطابقًا لما نفهمه نحن الآن، فهم ولا شك مخطئون في القول بأن صوت الغين يخرج من الحلق، أما إذا كان فهمهم للاصطلاح أوسع من فهمنا له، حتى ليشمل ما بين مؤخر اللسان والطبق، فلا داعي للقول بخطئهم))[٧].

ولم يرتضِ الدكتور حسام النعيمي هذا الاعتذار وإنما يراه إشكالًا ونقدًا على القدماء إذ إنه سيشكل عليهم سبب إخراجهم القاف من حروف الحلق؛ وذلك أنه إذا اتسع المصطلح عند القدماء للمنطقة الممتدة من الحنجرة إلى مؤخر اللسان مع ما يليه من سقف الفم، فلا شك في أن موضع القاف وهو لهوي داخل في ذلك، ومع هذا لم يقولوا إن القاف حلقي، وبذلك لم يبق إلا

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٣/٤.
(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر: ١٩٩/١، والمقتضب: ١٩٢/١، وسر صناعة الإعراب: ٦٠/١، والمصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٦٧-٦٨.
(٣) ينظر: علم اللغة (السعران): ١٣٠، ١٤٧-١٤٨، وعلم اللغة العام – الأصوات: ١١٣، والمصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٦٨.
(٤) مناهج البحث في اللغة: ١٠١.
(٥) أصوات العربية بين التحول والثبات: ٢٣.
(٦) مناهج البحث في اللغة: ٩٦.
(٧) مناهج البحث في اللغة: ١٠١-١٠٢.

القول الأول الذي قدمه والذي يشير إلى تخطئة القدماء في القول بأن صوت الغين يخرج من الحلق[١]. على أن أكثر المحدثين يذهبون مع القدماء في تحديدهم مخرج الخاء والغين من الحلق والقاف من اللهاة[٢]. وقول الدكتور حسام النعيمي أقرب إلى الصواب.

وحين تكلم سيبويه (ت ١٨٠هـ) على الخاء والغين أشار إلى القرب الشديد بينهما وبين القاف، قائلًا: ((وهما من حروف الحلق بمنزلة القاف من حروف الفم، وقربهما من الفم كقرب القاف من الحلق))[٣]. وهذا يعني أن القاف خارج منطقة الحلق عنده، وجمهور القدماء يعدون (القاف) أول أصوات الفم.

وتابع الدكتور كمال بشر[٤] تمام حسان في نقده للقدماء بتقديمهم الغين والخاء على القاف وهم يزعمون أن منهج البحث الحديث أقتضى الترتيب الآتي: (ء هـ – ع ح – ق – غ خ ك)، إذ دلت عليه التجارب الحديثة لمعامل الأصوات في وقتنا الحاضر[٥].

ويستدل الدكتور غانم الحمد على أن الغين والخاء يخرجان من نقطة هي أعمق من النقطة التي يخرج منها القاف، وذلك أن القاف تخفى عندها النون الساكنة، أما الغين والخاء فإن النون الساكنة تظهر عندهما، ولما كان الإخفاء على قدر القرب من النون الساكنة والإظهار على قدر البعد منها دلّ ذلك على قرب مخرج القاف إلى النون من الغين والخاء، مثلما دلّ على أنهما أعمق مخرجًا من القاف، وهو ما قاله سيبويه (ت ١٨٠هـ) وجمهور علماء السلف[٦].

تبين مما سبق أن رأي الدكتور غانم الحمد أكثر قبولًا من رأي الدكتور النعيمي وذلك أننا إذا اتفقنا مع علم التشريح فإن كلام الدكتور النعيمي هو الصحيح، أما إذا اتفقنا مع التجربة والاستعمال فكلام الدكتور الحمد هو الصحيح، وأرى أن التجربة إذا توافرت سقط غيرها أو ما دونها في علم الأصوات.

(١) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات: ٢٤، ومناهج البحث في اللغة: ١٠٢.
(٢) ينظر: التطور النحوي: ١١-١٢، والأصوات اللغوية (أنيس):٨٨، ودروس في علم أصوات العربية: ٣٢، وأصوات العربية بين التحول والثبات: ٢٤.
(٣) كتاب سيبويه: ٤٨٠/٤.
(٤) ينظر: علم اللغة العام – الأصوات: ١٢١، ١٣٩.
(٥) ينظر: مناهج البحث في اللغة:٨٦، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي:٣١، والمدخل إلى علم أصوات العربية: ٩٠.
(٦) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ٩٠-٩١.

وبذلك تبين للبحث أن نقد المحدثين للقدماء في ما يخص هذا الموضوع وحملهم على تخطئتهم لم يكن دقيقًا على الرغم من استعانتهم بالأجهزة الحديثة. وتكاد الملاحظة الذاتية تشهد على عدم صحة ما ذهبوا إليه، إذ إن سيبويه (ت ١٨٠هـ) قد استعمل تجربة عملية يمكن أن تدلنا على عدم صحة وضع الغين والخاء مع الكاف في مخرج واحد، قال: ((والدليل على ذلك أنك لو جافيت بين حنكيك فبالغت، ثم قلت: قَقْ، قَقْ، لم تر ذلك مخلًا بالقاف، ولو فعلته بالكاف وما بعدها من حروف اللسان أخلَّ ذلك بهن))[١]. ولو أنك فعلت ذلك بالغين والخاء لم تر ذلك مخلًا بهما، وبذلك لا يمكن اجتماعهما مع الكاف في مخرج واحد وأنهما يخرجان من نقطة هي أعمق من النقطة التي يخرج منها الكاف[٢].

وما قدمه الدكتور غانم الحمد من علة صوتية صحيح فهذه تجربة يمكن لأي إنسان أن يجريها ويرى صحة ترتيب القدماء إجمالًا لأصوات الحلق الستة وهي: (ء هـ – ح ع – خ غ). ودليلنا على ذلك أن العرب تنطق النون مظهرة معها لا تشوبها شائبة الإخفاء أو الإدغام، ولو حاولنا إخفاءها مع الهمزة أو الهاء أو الحاء أو العين لما أمكننا ذلك، فلا نقرأ (منْ أتى) بالإخفاء مثلًا، كما نخفي في: (منْ جاء)، في حين ألفنا الإخفاء مع الخاء والغين مثلما نلفظهما اليوم فنقول: (منْ غادر) أو (منْ خالف) بالإخفاء فيهما، ولو رددناهما إلى أدنى الحلق وراء موضع القاف ما وجدنا الإخفاء سائغًا[٣].

٢- الأصوات اللهوية: القاف، والكاف

هما صوتان من أصوات أقصى الحنك واللهاة، قال الخليل (١٧٥هـ): ((والقاف والكاف لهويتان لأن مبدأهما من اللهاة))[٤]، وقد سماها سيبويه (ت ١٨٠هـ) حروف (أقصى اللسان) وتبعه في ذلك علماء العربية وعلماء التجويد[٥]، قال سيبويه: ((ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف، ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلًا ومما يليه من الحنك

(١) كتاب سيبويه: ٤٨٠/٤.
(٢) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ٩٠-٩١.
(٣) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات: ٢٤-٢٥.
(٤) كتاب العين، المقدمة: ٥٨/١.
(٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٣/٤، وسر صناعة الإعراب: ٤٢٩/٢، وشرح المفصل، ابن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م: ٥١٦/٥، والنشر في القراءات العشر: ١٩٩/١-٢٠٠.

الأعلى مخرج الكاف))[١] يريد بذلك أن الكاف أقرب من القاف إلى مقدم الفم، وتسمى عند بعضهم (الحرفان اللهويان)[٢]. واللهاة ((لَحمة حَمْراء فِي الحَنك مُعَلَّقَةٌ عَلَى عَكَدَةِ اللِّسَانِ))[٣].

وأشار الدكتور غانم الحمد إلى أن السمرقندي (ت ٧٨٠هـ) قسم اللهاة على قسمين هما: الغلصمة وهي أول اللهاة من جانب الحلق، والعكدة وهي آخر اللهاة من جانب الفم، وسمى القاف غلصمية لأنها تخرج من الغلصمة، في حين سمى الكاف عكدية لأنها تخرج من العكدة[٤]، وهذا يعني أن القاف تسبق الكاف.

ونسب ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) الكاف والقاف إلى اللهاة وذلك بقوله: ((وهذان الحرفان يقال لكل منهما لهوي نسبة إلى اللهاة، وهي بين الفم والحلق))[٥]، وقد عدّ الدكتور عبد العزيز الصيغ اضطراب ابن الجزري في تحديده لمخرج اللهاة مأخذًا عليه، في حين أشاد بابن جني (ت ٣٩٢هـ) ويرى أنه زاد إيضاحًا لتعريف سيبويه (ت ١٨٠هـ) في تعيين مخرج الكاف[٦]، قال ابن جني: ((من أسفل من ذلك (يعني مخرج القاف) وأدنى إلى مقدم الفم مخرج الكاف))[٧].

أما المحدثون فقد قصروا هذه الصفة على القاف فحسب، إذ توصلوا بأجهزة التصوير الحديثة إلى أن صوت القاف يتم نطقه برفع أقصى (مؤخر) اللسان حتى يلتقي بأدنى الحلق بما في ذلك اللهاة ثم ينفصل العضوان انفصالًا مفاجئًا حينها ينبعث الهواء فيحدث صوتًا انفجاريًا شديدًا وهو ما نسميه بصوت القاف[٨]، وقال الدكتور تمام حسان عن القاف: ((وهذا صوت لهوي شديد مهموس))[٩]، واللهاة في اصطلاح المحدثين هي آخر جزء من مؤخر سقف الحنك (سقف الفم)[١٠]، وأن لها دخلًا في نطق صوت القاف. وعليه فقد تبين أن المحدثين اتفقوا مع القدماء في وصف هذا الصوت.

أما صوت الكاف فيتم إنتاجه برفع أقصى (مؤخر) اللسان حتى يلتصق بأقصى الحنك الأعلى ثم ينفصل العضوان انفصالًا مفاجئًا حينها ينبعث الهواء إلى خارج الفم محدثًا صوتًا

---

(١) كتاب سيبويه: ٤٣٣/٤.
(٢) ينظر: الرعاية: ٧٧، ١١١، والنشر في القراءات العشر: ٢٠٠/١.
(٣) لسان العرب: (لها) ٢٦١/١٥.
(٤) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٦٨ (نقلًا عن روح المريد: ١٢٥ و).
(٥) النشر في القراءات العشر: ٢٠٠/١.
(٦) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٧٠.
(٧) سر صناعة الإعراب: ٦٠/١.
(٨) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس):٨٧-٨٨، وعلم اللغة العام- الأصوات: ١٣٨، ومناهج البحث في اللغة: ٩٦، وأصوات العربية بين التحول والثبات: ٧٢.
(٩) مناهج البحث في اللغة: ٩٦.
(١٠) ينظر: مناهج البحث في اللغة: ٨٥.

انفجاريًا هو ما نسميه بالكاف[١]. إذن الكاف من حروف أقصى الحنك، وجعله بعض المحدثين صوتًا طبقيًا[٢]، والطبق عند المحدثين ((هو الجزء الرخو الذي في مؤخرة سقف الفم))[٣]، وهو ما قصده القدماء بأقصى الحنك.

والقاف عند القدماء[٤] مجهور، والكاف مهموس، في حين عند المحدثين القاف والكاف مهموسان[٥] . ومن مواضع نقد القدماء ما أشار إليه الدكتور حسام النعيمي حين تكلم عن مخرج القاف إذ يرى أنهم وصفوا قافًا من اللهجات العربية هي أشبه بالقاف في لهجتنا العراقية، أو أن يكون القدماء قد أخطأوا وصف هذا المخرج[٦]، وما يقوي انتقاد النعيمي وصف الدكتور غانم الحمد لسيبويه (ت ١٨٠هـ) بالوهم لعده القاف مجهورة[٧].

فاختلاف صفة القاف بين الجهر عند القدماء والهمس عند المحدثين جعلهم يذهبون إلى انتقال المخرج وأنها تطورت عن كاف مجهورة (كَ) إذ إنها رجعت إلى الوراء من أقصى الحنك إلى اللهاة[٨]، وذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى وجود احتمالين لأصل القاف الفصيحة، الأول: أن تكون نوعًا من الغين، والثاني: أن تكون صوت (كَ)[٩].

والذي يراه الدكتور حسام النعيمي أن الصوت لم يصبه تغيير في الفصيح فهو حرف لهوي شديد ومجهور بحسب الضابط الذي وضعه القدماء من عدم جريان النفس عند إخفاء الحرف وترديده، فقراء القرآن مجمعون على نطق واحد، وقد تلقوا ذلك بالمشافهة والتلقين، على أن الصوت جاء مهموسًا عند قوم ومجهورًا عند آخرين، فصوت القاف عند بعض المصريين رجع إلى الوراء كثيرًا حتى صار مخرجه من الوترين الصوتيين بانطباقهما فصار همزة نحو (قرب – أرب، يدق – يدأ)، وتقدم عند أهل الصعيد قليلًا نحو الحنك الصلب فآل إلى كاف مجهورة نحو (قال – كَال، يدق – يدكَ)، وكذلك الحال عند أكثر العراقيين، ومن هذا الموضع نفسه يخرج صوت القاف مهموسًا عند أكثر الفلسطينيين بمعنى أنها صارت كافًا فصيحة نحو (قال – كال)،

(١) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ٨٥.
(٢) ينظر: مناهج البحث في اللغة: ٩٥، وفي البحث الصوتي عند العرب: ٢٠.
(٣) مناهج البحث في اللغة: ٨٥.
(٤) ينظر مثلًا كتاب سيبويه: ٤٣٤/٤.
(٥) ينظر مثلًا: الأصوات اللغوية (أنيس): ٨٧.
(٦) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣١٤.
(٧) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٤/٤، والمدخل إلى علم أصوات العربية: ١٨٢.
(٨) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات: ٢٩.
(٩) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ٨٥-٨٦.

في حين بقي صوت القاف في موضعه وعلى صفاته التي ذكرها علماء العربية عند بعض العراقيين كما في لهجة أهل الموصل (صوت لهوي شديد مجهور بضابط القدماء للجهر). ونجد الجميع – على الرغم من هذا الاختلاف الذي ذكر – متفقون على نطقه في قراءة القرآن، وبالوصف الذي أورده علماء العربية[١].

وعليه فنحن نذهب مع ما ذهب إليه الدكتور من ثبات صوت القاف في الفصيح ولم يصبه التحول، زد على ذلك التجربة التي أجراها سيبويه (ت ١٨٠هـ) – وقد ذكرناها سابقًا – فأنت إذا فتحت فمك بأوسع ما يمكن ثم حاولت نطق القاف الفصيحة أمكنك ذلك فتقول: قق قق، ولا تجد ذلك مخلًا بالصوت ولكنك لو حاولت ذلك مع الكاف المجهورة وهي القاف البدوية لم تستطع الإتيان بها[٢].

وقد اعترض الدكتور عادل نذير على سيبويه (ت ١٨٠هـ) حين رأى أن القاف كان ينبغي أن تسبق الخاء لا أن تأتي بعدها[٣]، ونحن نرى خلاف ذلك وقد بحثنا ذلك في موضوع أدنى الحلق ولا بأس أن نشير إلى أن سيبويه عد القاف خارج منطقة الحلق[٤]، وجمهور القدماء يعدون (القاف) أول أصوات الفم.

يستنتج من ما سبق ذكره أن صوت القاف صوت لهوي، في حين يوصف صوت الكاف بأنه حنكي أو طبقي، وما نسبه سيبويه (ت ١٨٠هـ) من أن صوت الكاف لهوي قصد بذلك أنه يخرج من المنطقة التي فيها اللهاة لا أن لها دخلًا في إنتاج هذا الصوت، ولتوضيح ذلك يقسم الحنك الأعلى على ثلاثة أقسام[٥]:

١- مقدم الحنك، ويقع خلف الأسنان الأمامية مباشرة، ويسمى اللثة.
٢- وسط الحنك، ويسمى الحنك الصلب أو الغار، وهو غير متحرك .
٣- أقصى الحنك، ويسمى الحنك اللين أو الطبق اللين، وفي نهاية هذا القسم تقع اللهاة.

(١) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات: ٢٩-٣٠.
(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٤/٤٨٠.
(٣) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث، قراءة في كتاب سيبويه، د. عادل نذير، ديوان الوقف السني، بغداد، ط١، ٢٠٠٩م: ١٨٠.
(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٤/٤٨٠.
(٥) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ١٠٥، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٢٩٧.

والذي نميل إليه هو أن نسمي الكاف طبقيًا لأنه يتم نطقه[١]:

- برفع مؤخر اللسان اتجاه الطبق وإلصاقه به.
- إلصاق الطبق بالجدار الخلفي للحلق ليسد المجرى الأنفي مع فتح الوترين الصوتيين.

٣- الأصوات الشجرية: الجيم، والشين، والضاد

أطلق الخليل (١٧٥هـ) لقب الأصوات الشجرية على الجيم والشين والضاد، وذلك بقوله: ((والجيم والشِّين والضاد شَجْريّة لأن مَبْدَأها من شجْر الفم، أي مَفرج الفَمِ))[٢]، أي مفتحه، وجعلها في حيز واحد[٣]. والشجر((مَفْرَجُ الفَم، وَقِيلَ: مُؤَخَّرُه ... وَقِيلَ: هُوَ مَا بَيْنَ اللَّحْيَيْن))[٤]. و((شَجْر الْفَمِ الْهَوَاءُ وَخَرْقُ الْفَمِ الَّذِي بَيْنَ الْحَنَكَيْنِ))[٥]. وحين تحدث الدكتور إبراهيم عبود السامرائي عن مصطلح أصوات وسط الحنك وجد أن الخليل وحده الذي أدخل الضاد في هذا المخرج، وخالفه سائر القدماء، ثم يشير إلى أن الضاد فعلًا لا تدخل في معنى هذا المصطلح[٦]، وفي موضع آخر من كتابه حين تحدث عن مصطلح الأصوات الشجرية يذكر عددًا من العلماء القدماء ذكروا أن الضاد من مخرج شجر الفم[٧] – وهو نفسه مصطلح وسط الحنك عند القدماء– وهم الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)[٨] وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)[٩] ومكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)[١٠] وابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)[١١]، وهذا تناقض واضح لم ينتبه إليه. ويبدو أن الخليل أدخل الضاد إلى أصوات شجر الفم لأنه يرى أن شجر الفم يشمل اللثة أيضًا.

أما سيبويه (ت ١٨٠هـ) فقد جعل الضاد من مخرج مستقل واستحسن المحدثون ذلك، قال: ((ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء، ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد))[١٢]، وكذلك نص عبارة ابن جني (ت ٣٩٢هـ)[١٣]، وأيّد الدكتور عبد الغفار حامد هلال سيبويه وابن جني حين تحدثا عن مخارج هذه

(١) ينظر: مناهج البحث في اللغة: ٩٥-٩٦.
(٢) كتاب العين، المقدمة: ٥٨/١.
(٣) ينظر: كتاب العين، المقدمة: ٥٨/١.
(٤) لسان العرب: (شجر) ٣٩٦/٤.
(٥) لسان العرب: (زجم) ٢٦٢/١٢، (زيم)٢٨٠/١٢.
(٦) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٨٠.
(٧) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٢١٢.
(٨) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٥٤٨.
(٩) ينظر: شرح المفصل: ٥٢٥/٥.
(١٠) ينظر: الرعاية: ٧٧.
(١١) ينظر: التمهيد في علم التجويد، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، تح: د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٩٨٥م: ٨٤.
(١٢) كتاب سيبويه: ٤٣٣/٤.
(١٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٦٠/١.

الأصوات (الجيم والشين والياء) بقوله: ((وهذا التحديد الدقيق لا يقل من الناحية العلمية عن نظرة المحدثين إلى مخارج الحروف وصفاتها))[١]، وخطّأ الدكتور عبد العزيز الصيغ ابن دريد (ت ٣٢١هـ) حين عد الجيم والشين من الأصوات اللهوية[٢]، ثم يعتذر الدكتور عن ابن دريد بأن ذلك من أعمال النساخ[٣].

ويعتذر الدكتور عادل نذير عن الخليل (١٧٥هـ) في جعله الضاد مع الجيم والشين في حيز واحد ويرى أن ذلك من أوهام ما زيد في كتاب العين[٤]. وتابع بعض العلماء ما جاء به الخليل إلى أن أصواتها ثلاثة في حيز واحد[٥]، في حين يرى آخرون أنها أربعة[٦]، يقول عبد الفتاح المرصفي (ت ١٤٠٩هـ) في الحروف الشجرية: ((اختلف العلماء في حروف هذا اللقب فذهب البعض إلى أن حروفه ثلاثة، وذهب البعض الآخر إلى أنها أربعة، واختلف القائلون بالأحرف الثلاثة فذهب بعضهم إلى أنها الجيم والشين والياء، وذهب غيرهم إلى أنها الجيم والشين والضاد بإسقاط الياء، أما القائلون بالأحرف الأربعة فهي عندهم: الجيم والشين والياء والضاد))[٧]. ووصف الدكتور نجم عبد صكر الحمداني ابنَ الجزري (ت ٨٣٣هـ) بأنه كان مضطربًا في تحديده لهذه الأصوات وفي عددها، ففي النشر ذكر أن الحروف الشجرية هي: الجيم والشين المعجمة والياء غير المدية[٨] فأسقط الضاد، ولكنه في التمهيد أسقط الياء، قال: ((الشجرية وهي ثلاثة أحرف: الجيم والشين والضاد))[٩].

وينسب ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) إلى المهدوي (أبي العباس أحمد بن عمار ت بعد ٤٣٠هـ) أن الشين تلي الكاف، والجيم والياء يليان الشين[١٠]، وهذا يعني أن الترتيب يكون كالآتي: (ك، ش، ج، ي)، إلا أن جلّ المحدثين يذكرون أن مخرج الياء متقدم على مخرجي الجيم والشين[١١]. والأصوات الثلاثة (الجيم والشين والياء) عند كثير من المحدثين من مخرج واحد وأطلقوا عليها

(١) أصوات اللغة العربية: ١٢٥.
(٢) ينظر: جمهرة اللغة، المقدمة: ٤٥/١.
(٣) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٦٩.
(٤) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: ١٨٣.
(٥) ينظر: لسان العرب: (حرف الجيم) ٢٠٥/٢، وصبح الأعشى في صناعة الإنشاء، أحمد بن علي القلقشندي، دار الكتب العلمية، بيروت: ٢٧٦/٢.
(٦) ينظر: غاية المريد في علم التجويد، عطية قابل نصر، القاهرة، ط٧: ١٣٢، وهداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح المرصفي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط٢: ٧٢/١.
(٧) هداية القاري: ٧٢/١.
(٨) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢٠٠/١.
(٩) التمهيد في علم التجويد: ٨٤.
(١٠) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢٠٠/١.
(١١) ينظر: علم اللغة العام - الأصوات:١١٨، والخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، د. مهدي المخزومي، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٦٠م: ١٠٢ ، مدخل إلى الصوتيات، د. محمد إسحاق العناني، دار وائل، عمّان، الأردن، ط١، ٢٠٠٨م: ٤٦.

مصطلح الأصوات الغارية[١]، وعند بعضهم تسمى الحروف الأدنى حنكية[٢]، وهي التي تكون من وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى[٣]، ومخرجها هو وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى[٤]، فهو يتوسط اللسان والحنك، وهم بذلك قد تابعوا القدماء في وصفهم لمخرج هذه الأصوات.

بيد أن الدكتور عبد العزيز الصيغ وجه نقده لجان كانتينو، ويشير إلى أن استعمال مصطلح أدنى حنكية هو استعمال غير صحيح فكيف يصف الأصوات بأنها من (وسط اللسان) ثم يطلق على الموضع (أدنى الحنك)؟ ولا شك في أنه اضطراب واضح[٥]. ولكن يلحظ أن هناك اختلافًا بين القدماء والمحدثين في مفهوم الأصوات الشجرية، وذلك أن الأصوات الشجرية عند القدماء هي: (الجيم والشين والضاد)، في حين عند المحدثين هي: (الجيم والشين والياء)، والمقصود بالياء هنا الياء غير المدية (نصف صائت)؛ لأن لفظ الضاد عند المحدثين قد تغير عن ما هو عليه عند القدماء؛ لذلك يدخل الضاد عند المحدثين مع الأصوات (النطعية) بناء على لفظ الضاد عند المصريين في الوقت الحالي.

وليس هذا هو المهم في موضوع النقد الصوتي، وإنما الذي يهمنا الاعتراض على وصف مخرج هذه الأصوات.

وعندما نعود إلى ما قاله جان كانتينو نجد أنه قد قال: ((كان في السامية حرفان أدنى حنكيان هما: الشين المشأشأة والياء نصف الحركة، وخلافًا لذلك فإن عدد هذه الحروف في العربية ثلاثة هي: الجيم الشديدة ذات الزائدة الرخوة، والشين المشأشأة، والياء نصف الحركة (أي نصف الصائت)، وليس ثمة من بين هذه الحروف الأدنى حنكية الثلاثة إلا حرف واحد يمثل امتدادًا لمقابله بالذات في السامية، وهذا الحرف هو الياء))[٦].

فالدكتور عبد العزيز الصيغ قد يكون اعتمد في توجيه نقده على هذا النص، وهو في ذلك قد جانب الصواب؛ لأن كانتينو كان يتكلم على الشين المشأشأة، والجيم الشديدة ذات الزائدة الرخوة، والياء (نصف صائت)، وليس على الشين العربية والجيم العربية، فكلامه يكون صحيحًا، يؤكد ما ذهبنا إليه نص آخر لكانتينو في مكان آخر من كتابه، يقول فيه: ((وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى وهو مخرج الجيم والشين والياء، وتسمى هذه الحروف (شجرية)، أي: حروف منفتح

(١) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ١٢٤، ٢٦٧، وفي البحث الصوتي عند العرب: ٢٠، والغار: هو الجزء الصلب المحزّز من سقف الفم، والذي يلي اللثة، ينظر: علم الأصوات اللغوية: ٤٣.
(٢) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: ٨٨.
(٣) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: ٩٨.
(٤) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٧١.
(٥) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٧٣، ودروس في علم أصوات العربية: ٨٨، ٩٨.
(٦) دروس في علم أصوات العربية: ٨٨.

الفم))[١]. يتضح جليًا من النص الأخير أن كانتينو لم يخرج في وصف مخارج هذه الأصوات أنها من وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى، وبذلك يسقط ما وجهه الصيغ من نقد لكانتينو.

وبعض من المحدثين فصّل فعد الجيم والشين صوتيين لثويين حنكيين[٢]، أما الياء فهو عنده من وسط اللسان ووسط الحنك فهو صوت حنكي وسيط[٣]. ووصف الشين بأنه لثوي حنكي نتيجة وضع اللسان إذ يرتفع طرفه (مقدمه) نحو مؤخر اللثة، والجزء الأساس من اللسان يرتفع نحو الحنك الأعلى[٤].

وبعضهم يصرح بقوله: ((ويجب أن نعلم أن بين الياء وبين الجيم والشين قربًا شديدًا في المخرج، حتى أن بعض الدارسين سمى هذه الأصوات الثلاثة أصوات وسط الحنك))[٥]. في حين استحسن الدكتور عبد العزيز الصيغ مصطلح وسط الحنك وشجر الفم، وذلك حين ذكر أن تسمية (وسط الحنك) تسمية صائبة، وقد شاعت عند المحدثين، ويقابلها في صحتها وصوابها مصطلح (شجر الفم) الذي ذكره الخليل (١٧٥هـ)[٦]، وإليه تنسب هذه الأصوات فتسمى (شجرية)، ويرى الصيغ[٧] أن إبراهيم أنيس فضل استعمالها (الشجرية) في قوله: ((وكذلك الشأن في مصطلحهم (الشجرية) الذي يتضمن أصوات وسط الحنك كالجيم الفصيحة، أو الجيم الشامية الكثيرة التعطيش وكالشين، ولا داعي إذن لأن ننهج منهج هؤلاء الدارسين حين يطلقون عليها لفظ (الغارية)؛ لأن الغار في الحقيقة يشمل كل أجزاء الحنك الأعلى))[٨]، والأمر ليس كذلك؛ لأن الغار جزء، والطبق جزء، واللثة جزء وهكذا، وليس الغار يشمل كل أجزاء الحنك الأعلى.

ينبغي التنبيه إلى أنه قد يشترك عضوان أحدهما ثابت والآخر متحرك ولكنه قد ينسب الصوت إلى العضو الثابت أو إلى العضو المتحرك ، فـ ((القدماء استعملوا اللسان بالاشتراك مع الحنك في مخارج هذه الأصوات، وفضل المحدثون نسبة هذه الأصوات إلى الجزء الثابت وهو الحنك وأطلقوا عليها لثوية حنكية))[٩].

أما الضاد فمخرجها عند سيبويه (ت ١٨٠هـ) ((من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس))[١٠]، من هذا النص يتبين أن سيبويه لم يحدد جهة خروجها، في حين يرى علماء

(١) دروس في علم أصوات العربية: ٣١.
(٢) ينظر: علم اللغة (السعران): ١٤٧.
(٣) ينظر: علم اللغة (السعران): ١٥٠.
(٤) ينظر: علم اللغة (السعران): ١٤٦.
(٥) علم اللغة العام – الأصوات: ١١٣.
(٦) ينظر: كتاب العين، المقدمة: ٥٨/١.
(٧) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٧٣.
(٨) الأصوات اللغوية (أنيس): ١٠٨.
(٩) النقد الصوتي في التراث العربي: ١٤٨، وينظر: علم اللغة (السعران): ١٤٧، والمصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٧٢.
(١٠) كتاب سيبويه: ٤٣٣/٤.

التجويد أن مخرج ((الضاد من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، فبعض الناس يجري له في الشدق الأيمن، وبعضهم يجري له في الشدق الأيسر، ومخرجها من هذا كمخرجها من هذا))[١]، والزيادة الواردة في النص الأخير بخصوص بيان مخرج الضاد أصلها وارد عند سيبويه حين تحدث عن الضاد الضعيفة[٢]، وهي غير التي ينطقها العرب القدماء، وذكر أنها من الأصوات المستقبحة ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في لغة العرب، معللًا بأنها لا تتبين إلا بالمشافهة[٣].

ومخرج ((الضاد عند القدماء (من حافة اللسان)، ومن القدماء من يقول: من جانبه الأيسر، ومنهم من يقول: من الأيمن، ومنهم من يقول من كليهما))[٤]، وفي هذا نظر.

ينتقد الدكتور نجم الحمداني الجاحظَ (ت ٢٥٥هـ) في بيانه لمخرج الضاد العربية، ويرى الدكتور أن الشبهة دخلت على القدماء في تمييز الضاد الصحيحة من الضعيفة من نص أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ[٥]، بقوله: ((فأما الضاد فليست تخرج إلا من الشدق الأيمن، إلا أن يكون المتكلم أعسر يسرا))[٦]، وتبعه المبرد (ت ٢٨٥هـ) قائلًا: ((مخرجها من الشِدْقَ فبعض النَّاس تجْرِي لَهُ فِي الأَيمن وَبَعْضهمْ تجْرِي لَهُ فِي الأَيسر))[٧]، ثم يكمل الدكتور انتقاده فيقول: ((وما زاد الطين بِلّة هو أبو الفتح عثمان بن جني في إضافته وصفًا زائدًا على نص سيبويه الذي تعامل معه بعض العلماء على أنه من المسلمات، وأربك بعضهم الآخر ممن جاء من بعده، إذ قال: (ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد، إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن، وإن شئت من الجانب الأيسر)))[٨].

وعبارة سيبويه (ت ١٨٠هـ) حين تكلم عن مخرج الضاد الفصيحة هي ((ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد))[٩]، أما قول ابن جني (ت ٣٩٢هـ) السابق: (إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن، وإن شئت من الجانب الأيسر)، فهو زيادة من ابن جني وقد أشار سيبويه إلى الضاد الضعيفة في حديثه عن الأصوات غير المستحسنة، قائلًا: ((وهذه الحروف التي تتمتها اثنين وأربعين جيدها ورديئها أصلها التسعة والعشرون لا تتبين إلا بالمشافهة

(١) التحديد في الاتقان والتجويد: ١٠٥-١٠٦، وينظر: النشر في القراءات العشر: ٢٠٠/١، وإبراز المعاني من حرز الأماني، شهاب الدين المقدسي، دار الكتب العلمية: ٧٤٥.
(٢) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٧٣.
(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٢/٤.
(٤) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٦٥.
(٥) ينظر: النقد الصوتي في التراث العربي: ١٥٤.
(٦) البيان والتبيين، عمرو بن بحر الجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ: ٧٢/١.
(٧) المقتضب: ١٩٣/١.
(٨) النقد الصوتي في التراث العربي: ١٥٤، وينظر: سر صناعة الإعراب: ٦٠/١.
(٩) كتاب سيبويه: ٤٣٣/٤.

إلا أن الضاد الضعيفة تتكلف من الجانب الأيمن وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر))[١].
وقال ابن خروف (ت ٦٠٩ هـ): ((هي المحرفة من مخرجها يمينًا أوشمالًا، كما ذكر سيبويه))[٢].

وعليه فالضاد الضعيفة التي قصدها سيبويه (ت ١٨٠هـ) وأكدها ابن خروف هي التي حرفت عن مخرج الضاد الفصيحة التي ذكرها سيبويه، زد على ذلك أنها لم تستوف صفات الضاد الفصيحة ودليلنا على ذلك ما ذكره الدكتور غانم الحمد[٣] في مناقشة أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) قضية الضاد الضعيفة، وهو يتحدث عن الحروف الفرعية المستقبحة: ((وضاد ضعيفة، قال الفارسي: إذا قلت: ضرب، ولم تشبع مخرجها ولا اعتمدت عليه ولكن تخفف وتختلس فيضعف إطباقها))[٤].

يذكر الدكتور غانم الحمد بعد عرضه نصوصًا تخص مشكلة الضاد أن[٥]:

١- الضاد صوت صعب الأداء، وبسببه أخذت ألسنة الناس تنحرف في نطقه إلى أصوات أخر، وظهر ذلك في القرون المتقدمة، إذ وجدنا عبد الوهاب القرطبي (ت ٤٦١هـ) يصرح، في القرن الخامس، أن أغلب القراء ينطقونها ظاء، يقول: ((وأكثر القراء اليوم على إخراج الضاد من مخرج الظاء، ويجب أن تكون العناية بتحقيقها تامة))[٦]، ثم يصرح ابن وثيق (ت ٦٥٤هـ) بعد قرن من ذلك بقوله: ((وقلَّ من يحكمها في الناس))[٧].

نسب الدكتور غانم الحمد نطق الضاد ظاء إلى القرن الخامس، إلا أنني وجدت الدكتور رمضان عبد التواب يخالف ذلك ويرى أن هذا الخلط بين الصوتين قد شاع في القرن الثالث للهجرة، إذ روى ابن خلكان (ت ٦٨١هـ) أن ابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ) كان يقول: ((جائز في كلام العرب أن يعاقبوا بين الضاد والظاء، فلا يخطئ من يجعل هذه في موضع هذه، وينشد: {البحر الطويل}

إلى الله أشكو من خليل أودّه ثلاث خصال كلها لي غائض

(١) كتاب سيبويه: ٤٣٢/٤.
(٢) ارتشاف الضرب: ١٥/١.
(٣) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٣٩.
(٤) ارتشاف الضرب: ١٥.
(٥) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٣٠-٢٣١.
(٦) الموضح في التجويد، عبد الوهاب بن محمد القرطبي، تح: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط١، ٢٠٠٠م: ١١٤.
(٧) كتاب في تجويد القراءة ومخارج الحروف، لابن وثيق الأندلسي، تح: د. غانم قدوري الحمد: ٣٥٨، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٢٩

بالضاد (بدل غائظ)، ويقول: هكذا سمعته من فصحاء العرب))[١]

٢- تحول الضاد إلى أشكال مختلفة، وتتلخص في الأصوات الآتية: (الظاء، اللام المفخمة، الطاء ونعني بها الطاء المفخمة في النطق المعاصر، مزجها بالذال، إشمامها الزاي).

وفي هذا الصدد قال المقدسي (ت ١٠٠٤هـ): ((إن من ينطق بالضاد من مخرجها الخالص مع صفاتها المميزة لها حتى عن الظاء فهو في أعلى مراتب النطق بها ومن الفصاحة. ودونه من ينطق بها من مخرجها مشوبة بالظاء لكن من مخرجها وبينهما نوع فرق. ودونه من ينطق بها ظاء خالصة، ومن يُشِمّها الذال، ومن يشمها الزاي، ومن يجعلها لاما مفخمة، وكذا من ينطق بالضاد طائية، فهو من أسفل مراتب النطقية بالنسبة إلى من سبق ذكره))[٢].

ويقول الدكتور حيدر ميران: ((أما العراقيون فقد أبدلوا الضاد بصوت الظاء، مما أفضى على ناطقيه صعوبة الفرق بين الضاد والظاء))[٣].

نستنتج من ما سبق أن الضاد الفصيحة التي ذكرها سيبويه (ت ١٨٠هـ) (رخوة مجهورة مطبقة) لم تعد موجودة في نطقنا، وقد تحولت إلى أصوات أخر، أشهرها نطق الضاد ظاء في العراق، ونطقها دالًا مفخمة في مصر.

٤- الأصوات الأسليّة: الصاد والسين والزاي

قال الخليل (١٧٥هـ): ((والصاد والسين والزاء أسليّة لأنَّ مبدأها من أسلة اللِّسان وهي مُستدَقّ طرف اللّسان))[٤]، يلحظ في هذا النص تسمية الزاي زاءً، وقد تكرر ذلك في الصفحة نفسها، في حين نجد أنها تسمى في كثير من المصادر (الزاي)[٥]، ولعل ذلك من عمل النساخ ولم ينتبه إليه المحققان لكتاب العين، بل أن هذه التسمية جاءت في كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) أيضًا عند كلامه على هذه الأصوات وقد أطلق عليها لقب الصفيرية[٦]، قال ((مما بين طرف

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٧٣، وينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن حلكان، تح: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧١م: ٣٠٧/٤، وشرح ديوان الحماسة، أحمد بن محمد المرزوقي، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٣م: ٤٣٨، وشرح ديوان الحماسة، يحيى بن علي التبريزي، دار القلم، بيروت: ٢٤٥، والبيت للشاعر برج بن مسْهر الطائي، وقد ورد (ثلاث خلال) في شرح ديوان الحماسة بدلًا من (ثلاث خصال).

(٢) بغية المرتاد لتصحيح الضاد، علي بن غانم المقدسي، تح: د. محمد جبار المعيبد، منشورات مجلة المورد، المجلد (١٨)، العدد (٢)، ١٩٨٩م: ١٣٠،وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٣٥

(٣) النقد الصوتي عند الخليل بن أحمد في كتابه العين: ١٣٤.

(٤) كتاب العين، المقدمة: ٥٨/١.

(٥) ينظر مثلًا تهذيب اللغة، المقدمة: ٤٠/١.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٦٤/٤.

اللسان وفويق الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد))[١]. ولم يحدد سيبويه الثنايا فلم يشر إلى العليا ولا السفلى، وعد ذلك مأخذًا عليه، إذ إنتقد الدكتور عبد العزيز الصيغ سيبويه ضمنًا حين ذكر أن ((دقة الوصف تقتضي تحديد الثنايا بأنها السفلى))[٢]، أي: أن وصف سيبويه لم يكن دقيقًا.

وانصب جهد العلماء الذين جاؤوا بعده على تحديد المقصود من قوله: (فويق الثنايا). و((الثنايا العليا هي الأسنان العليا أي القاطعان العلويان، والثنايا السفلى هي الأسنان السفلى أي القاطعان السفليان))[٣]. في حين قال عنها ابن دريد (ت ٣٢١هـ) إنها: ((حروف وسط اللسان مما هو منخفض))[٤]، ووصف أحد الباحثين هذا القول بالخطأ[٥]. عن طريق البحث في هذا الموضوع لم أجد غير ابن دريد ينسب هذه الأصوات الثلاثة إلى وسط اللسان؛ أي: أنه انفرد في هذا الرأي ولم يحالفه الحظ في ذلك.

وذكر الدكتور غانم الحمد أن هناك ثلاثة مذاهب في تحديد المراد من قول سيبويه (ت ١٨٠هـ) (فويق الثنايا)، وتفاوتت عباراتهم في ذلك[٦]:

١- ففريق يرى أن المقصود بفويق الثنايا، الثنايا السفلى، قال الزجاجي (ت ٣٣٧هـ): ((ومما بين طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى مخرج الزاي والسين والصاد))[٧]، وذهب هذا المذهب عدد من علماء التجويد[٨].

٢- وبعض علماء التجويد خصصوا الثنايا بقولهم (العليا)، وفي ذلك قال الداني (ت ٤٤٤هـ): ((والصاد والزاي والسين من مخرج واحد، وهي الفرجة التي بين طرف اللسان والثنايا العليا))[٩]، وتبعه ابن الطحان (ت ٥٦٠هـ) في ذلك[١٠].

٣- وذهب بعض شراح الشاطبية مذهبًا أقرب إلى المذهب السابق، لكنه أكثر تحديدًا، فقال: ((ومن طرف اللسان ومن بين الثنايا لا أصولها ولا أطرافها ثلاثة أحرف، وهي الصاد والسين المهملتان والزاي))[١١].

---

(١) كتاب سيبويه: ٤٣٣/٤.
(٢) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٨١.
(٣) فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، صفوت محمود سالم، دار نور المكتبات، جدة، المملكة العربية السعودية، ط٢، ٢٠٠٣م: ٣٤.
(٤) جمهرة اللغة، المقدمة: ٤٤/١.
(٥) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ١٩٧.
(٦) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٨١.
(٧) الجمل، أبو القاسم الزجاجي، صححه وشرح أبياته: ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل، الجزائر، ١٩٢٦م: ٣٧٧.
(٨) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، مكي بن أبي طالب القيسي، تح: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨١م: ١٣٩/١، والموضح في التجويد: ١١٣.
(٩) التحديد في الاتقان والتجويد: ١٠٥.
(١٠) ينظر: مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، ابن الطحان السُّماتي، تح: د. حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة، الإمارات، ومكتبة التابعين، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م: ٣٧.
(١١) إبراز المعاني من حرز الأماني: ٧٤٧، وينظر: والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٨١.

وحدد ابن السراج (ت ٣١٦هـ) الثنايا بالسفلى حين تحدث عن مخرج هذه الأصوات، وذلك بقوله: ((ما بين اللسان وفويق الثنايا السفلى))[١]، وقد سبق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) في ذلك، وعليه يكون ابن السراج من متقدمي القائلين بالمذهب الأول.

وقريب من المذهب الثاني ابن دريد (ت ٣٢١هـ) إذ حدد الثنايا بالعليا حين تحدث عن مخرج السين والصاد والزاي، قائلا: ((السِّين وَالصَّاد وَالزَّاي بِجنب اللِّسَان الْأَيْمن من أصُول الأضراس إِلَى أصُول الثنايا الْعليا))[٢]. ويبدو للوهلة الأولى أن ابن دريد متناقض في وصفه لهذه الأصوات، فمرة يرى أنها حروف وسط اللسان[٣] –وقد ذكرنا ذلك سابقًا– وفي موضع آخر حدد مخرجها بأصول الثنايا العليا مع الأضراس مع جنب اللسان الأيمن[٤]. أقول: إنّه عدّ هذه الأصوات من حروف وسط اللسان من ما هو منخفض حين تحدث عن صفات الحروف وأجناسها ولم يقصد مخارجها، في حين تحدث عن مخارج الحروف في المرة الثانية لذلك حدد موضعها بدقة فذكر: اللسان الأيمن، والأضراس، والثنايا العليا، وبهذا لا يوجد تناقض في كلامه.

أما الدكتور نجم الحمداني فقد انتصر لعلماء التجويد حين وازن بينهم وبين النحويين واللغويين في تحديدهم موضع الثنايا من قول سيبويه (ت ١٨٠هـ) السابق ذكره، قائلا: ((وما يلفت النظر أن علماء التجويد في تعريف هذه الأصوات كانوا أكثر دقة من النحويين واللغويين، حيث عرف الداني موضع خروجها، مع أنه لم يستعمل كلمة فويق، وحدد كذلك الثنايا بالعليا))[٥].

وقد أيد الدكتور إبراهيم أنيس تسميتها بالأصوات الأسلية، وفي الوقت نفسه انتقد من يسميها بأصوات الصفير، يقول: ((إننا نؤثر تسمية هذه الأصوات بالأصوات الأسلية، رغم أن معظم كتب القراءات تسميها تسمية أخرى أكثر شهرة، ولكنها أقل دقة وهي أصوات الصفير))[٦]، في حين عدها آخرون من الأصوات اللثوية؛ لأن اللثة تشترك مع طرف اللسان في إنتاجها[٧]. ويطلق عليها بعضهم تسمية (أسنانية لثوية) مزيدًا عليها بعض الأصوات[٨]، و((مصطلح أسلية أكثر شهرة بين دارسي الأصوات، وإن كان العضوان يشتركان في إنتاجها، ويبدو أن أسلية أفضل لشهرتها))[٩].

(١) الأصول في النحو، ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: ٤٠٠/٣.
(٢) جمهرة اللغة، المقدمة: ٤٥/١.
(٣) ينظر: جمهرة اللغة، المقدمة: ٤٤/١.
(٤) ينظر: جمهرة اللغة، المقدمة: ٤٥/١.
(٥) النقد الصوتي في التراث العربي: ١٥٩، وينظر: التحديد في الاتقان والتجويد: ١٠٥.
(٦) الأصوات اللغوية: ٧٥.
(٧) ينظر: علم اللغة العام - الأصوات: ١١٢.
(٨) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٤٦.
(٩) المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٢١٣.

وهذا الاختلاف في تحديد المصطلح يعود إلى أمرين[١]:

أولًا: صعوبة وجود المصطلح الذي يحمل تحديدًا صارمًا للمخرج، فالمخرج عادة يتكون من عضوين اثنين يتقاربان أو يتلامسان، والمصطلح يجب أن يشمل هذين العضوين حتى لا يكون هناك لبس.

ثانيًا: منطقة أدنى الحنك تزدحم فيها المخارج، مما يجعل أكثر من مخرج يشترك في عضوين اثنين فقط، فحينئذ يختلف المخرج مع وجود العضوين نفسهما؛ والدليل على ذلك نجد الدكتور كمال بشر يطلق مصطلح (أسناني لثوي) على أصوات (التاء والدال والضاد والطاء واللام والنون)[٢]، في حين يطلق الدكتور رمضان عبد التواب المفهوم نفسه على (الضاد والدال والطاء والتاء والزاي والصاد والسين)[٣]، وكذلك أطلق الأول مصطلح اللثوية على (الراء والزاي والسين والصاد)[٤]، في حين أطلق الثاني المصطلح نفسه على أصوات (اللام والراء والنون)[٥]. نستنتج من ما سبق أن المحدثين من علماء الأصوات مختلفون في وصف هذه الأصوات.

ووصف الدكتور غانم الحمد المرعشي (ت ١١٤٥هـ) بأنه أكثر العلماء المشتغلين بهذا العلم دقة في التعبير عن مخرج هذه الحروف الثلاثة[٦]، مشيرًا في ذلك إلى قول المرعشي: ((ما بين رأس اللسان وبين صفحتي الثنيتين العليين، أعني صفحتيهما الداخلتين، يخرج منه الصاد فالسين فالزاي، ولا يتصل رأس اللسان بالصفحتين بل يسامتهما))[٧]، وعن بيان أثر الثنايا السفلى في نطق الأصوات الثلاثة، قال: ((وفي بعض الرسائل أن هذه الثلاثة تخرج من بين رأس اللسان وبين فويق الثنيتين السفليين، وفيه إشكال؛ لأن المخرج ما ينقطع الصوت فيه، ولا يجري صوت هذه الثلاثة بين رأس اللسان وبين فويق الثنيتين السفليين حتى يتصور انقطاعه فيه، بل يجري بين رأس اللسان وبين صفحتي الثنيتين العليين وينقطع فيه، كما يشهد به الامتحان الصادق. نعم رأس اللسان يسامت رأسي الثنيتين السفليين، لكن المسامتة لا يتحقق بها المخرج ما لم ينقطع الصوت بين المسامتين))[٨].

وعليه فالذي يذهب إليه البحث – والتجربة العملية تؤكد ذلك – أن طرف اللسان يكون ما بين الثنايا العليا والسفلى عند خروج أصوات الصفير إلا أنه يكون أقرب إلى الثنايا العليا في إنتاج صوت الزاي، في حين يكون أقرب إلى الثنايا السفلى عند إنتاج صوتي الصاد والسين.

---

(١) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٨٢.
(٢) ينظر: علم اللغة العام- الأصوات: ١١٢.
(٣) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٤٦.
(٤) ينظر: علم اللغة العام- الأصوات: ١١٢.
(٥) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٤٧.
(٦) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٨٢.
(٧) جهد المقل: ١٣٣.
(٨) جهد المقل: ١٣٤.

والملاحظ تفاوت العلماء في ترتيب هذه الأصوات الثلاثة عند تحديد مخرجها، وهناك عدد من العلماء ساروا على ترتيب الخليل (١٧٥هـ) والذي جعل (الصاد والزاي والسين) من مخرج واحد[١]. ومن النقد الضمني ما وجهه بعض الدارسين للقدماء حين أشار إلى ما سجله ((الدكتور بشر مشيرًا إلى خطأ ترتيب القدماء لهذه الأصوات الثلاثة إذ وضعوها بعد الأصوات النطعية (الدال والتاء والطاء)، والصحيح عكس المسألة))[٢].

والذي يذهب إليه البحث أن الأصوات النطعية (التاء والدال والطاء) تأتي بعد الأصوات الأسلية، والدليل على ذلك أننا حين ننطق بالأصوات النطعية يتقدم اللسان إلى الأمام ويكون طرفه تحت الأسنان الأمامية، ولكننا حين ننطق بالأصوات الأسلية يتأخر اللسان قليلًا ويكون خلف الأسنان؛ لذا نؤيد ما ذهب إليه الدكتور كمال بشر ونراه مصيبًا في هذه المسألة.

٥- الأصوات النطعية: الطاء والدال والتاء

أطلق الخليل (١٧٥هـ) على هذه الأصوات لقب (النطعيّة) لأن ((مبدأها من نطع الغار الأعلى))[٣]، والنّطع (بكسر النون وفتحها): ((ما ظَهَرَ منَ الغارِ أيْ من غارِ الفَمِ الأعْلَى وهِيَ الجِلْدَةُ المُلْتَزِقَةُ بعَظْمِ الخُلَيْقاءِ فيهِ آثارٌ كالتَّحْزِيزِ وهُنَاكَ مَوْقِعُ اللِّسَانِ في الحَنَكِ))[٤]، في حين ذهب علي القاري (ت ١٠١٤هـ) إلى أنّ مخرج هذه الأصوات مجاورة لنطع الغار الأعلى، وهو سقفه فسميت بذلك نطعية[٥]. والملاحظ على كلام الخليل أنه أشار إلى أن مبدأ هذه الأصوات من نطع الغار ولم يقل مخرجها في حين ذكر الدكتور غانم الحمد أن ظاهر كلام العلماء يقتضي نفي أن يكون مبدأ هذه الأصوات نطع الغار الأعلى؛ والسبب أنها يتم إنتاجها من نقطة تتحدد بالتقاء طرف اللسان بأصول الثنايا، وأصول الثنايا بعيدة من نطع الغار الأعلى[٦]، على أن سيبويه (ت ١٨٠هـ) حدد مخرجها بقوله: ((ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء))[٧].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤٦١/٤، وسر صناعة الإعراب: ١/ ٦٠، والتحديد في الاتقان والتجويد: ١٠٥، والمفصل في صنعة الإعراب: ٥٤٧ و٥٥٣، وغيرها. ومن أراد المزيد فليراجع كتاب (النقد الصوتي في التراث العربي): ١٦٠ .

(٢) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ١٥٩-١٦٠، وينظر: علم اللغة العام- الأصوات: ١١٨-١٢١، وكتاب سيبويه: ٤٣٣/٤، والمقتضب: ١٩٣/١، وسر صناعة الإعراب: ٥٩/١، والتحديد في الإتقان والتجويد: ١٠٥.

(٣) كتاب العين، المقدمة: ٥٨/١.

(٤) لسان العرب: (نطع) ٣٥٧/٨ ، وينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية: (نطع) ٢٦٢/٢٢.

(٥) ينظر: المنح الفكرية: ١٤، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٨٠ .

(٦) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٨٠.

(٧) كتاب سيبويه: ٤٣٣/٤.

وأشاد الدكتور غانم الحمد بما أتى به محمد بن أبي بكر المرعشي (ت ١١٤٥هـ) من بعض التحقيقات الدقيقة في تحديد مخرج هذه الأصوات، إذ إنه قسم مخرجها على ثلاثة مخارج جزئية[١]، فقال: ((فما يلي اللثة منها يخرج منه الطاء، ومن بعيده الدال، ومن بعيده التاء))[٢]. وأيّد الدكتور نجم الحمداني ابنَ سينا (ت ٤٢٨هـ) إذ يرى أن وصفه يكاد يكون دقيقًا، حين تحدث الأخير عن هذه الأصوات إذ يرى أنها تنطق من انفصال طرف اللسان عن الأسنان عند انفتاح مخرج الطاء والدال والتاء[٣]، وفي ذلك قال ابن سينا: ((والثلاثة تشترك في أن القلع بجرم رطب ليّن عن جرم صلب))[٤].

وما ذكره الحمداني في فهمه لتفسير كلام ابن سينا هو كلام صائب، ولكن الذي يستوقفني كيف توصل إلى هذا الفهم عن طريق نص ابن سينا؟ فكلام ابن سينا المذكور لم نستطع تفسيره بالشكل الذي فسره الحمداني، ولم يبين لنا كيف وصل إلى هذا الفهم من هذا النص الغامض؟

واتفق المحدثون مع سيبويه (ت ١٨٠هـ)، في وصف هذه الأصوات، إذ يتكون صوت الطاء بأن يلتقي طرف اللسان بأصول الثنايا العليا، ويرتفع مؤخر اللسان نحو الطبق حتى يسد المجرى الأنفي[٥]، وصوت الدال يتم نطقه نتيجة ((التقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا التقاء محكمًا))[٦]، وأما صوت التاء فينتج بـ ((إلصاق طرف اللسان بداخل الثنايا العليا، ومقدمه باللثة))[٧]. يتضح أن المحدثين متفقون على عبارة (التقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا) وهذا ما ذهب إليه سيبويه والعلماء من بعده هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن ((هذه الأصوات الثلاثة متفقة المخرج اتفاقًا، إذ لا يفرق بين الدال والتاء إلا صفة الجهر في الأولى، ولا يفرق بين التاء والطاء إلا صفة الإطباق في الثانية))[٨]؛ أي: أنه إذا انفصل أول اللسان عن أصول الثنايا وسمح بمرور الهواء فهي أصوات انفجارية (شديدة)، فإذا لم يكن إطباق بارتفاع وسط اللسان نحو سقف الفم، ولم يحدث جهر باهتزاز الوترين، حينئذ سمع صوت (التاء)، وإذا اهتز الوتران سمع صوت (الدال)، أما إذا صحب الاهتزاز ارتفاع وسط اللسان اتجاه طبق الفم، فحينئذٍ سمع صوت (الضاد المصرية) ويرمز له بـ (دِ)، فإذا لم يهتز الوتران وارتفع وسط اللسان نحو طبق الفم سمع صوت (الطاء)[٩].

(١) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٧٩.
(٢) جهد المقل: ١٣٣.
(٣) ينظر: النقد الصوتي في التراث العربي: ١٦١.
(٤) رسالة أسباب حدوث الحروف: ١٢٢.
(٥) ينظر: علم اللغة (السعران): ١٢٩، ومناهج البحث في اللغة: ٩٤.
(٦) الأصوات اللغوية (أنيس): ٤٨.
(٧) مناهج البحث في اللغة: ٩٥.
(٨) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٧٩.
(٩) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات: ٣٢.

غير أن الدكتور عبد الرحمن أيوب حين يصف هذه الأصوات يجعلها من الأصوات اللثوية ويؤكد بوضع اللسان على اللثة ولم يذكر أصول الثنايا[١]، وقد انتقد الدكتور تمام حسان ابنَ الجزري (ت ٨٣٣هـ) ونسب إليه الغلط حين عد صوت (الطاء والدال والتاء) نطعية – يقصد أنها من نطع الغار – ويصفها الدكتور بأنها أصوات أسنانية لثوية وهو ما اتصل طرف اللسان فيه بالأسنان العليا، ومقدمة اللسان باللثة، وهي أصول الثنايا[٢]. والتجربة تشهد على صحة كلام ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان.

ويعذر الدكتور عبد الغفار هلال ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) في نسبة هذه الأصوات للنطع بقوله: ((ووصف الطاء والتاء والدال بأنها حروف نطعية له ما يسوغه حتى على القول بأن التجارب الحديثة تدل على أن طرف اللسان مع هذه الأصوات يتصل بأصول الثنايا بل ومعظم الثنايا من الداخل وهذا لأن النطع كما هو معروف في المعاجم أقرب جزء من الحنك الأعلى إلى أصول الثنايا، وهذا القرب من أصول الثنايا يكفي لتصور العلاقة بين تلك الأصوات والنطع بمعناه المذكور، فلا غرابة إذًا في إطلاق هذا الوصف عليها))[٣].

وبعض المحدثين خلط بين موضع خروج هذه الأصوات وصفاتها، إذ اشتق تسمية لهذه الأصوات سماها (المخرج الأسناني الشديد)[٤]، في حين رفض الدكتور عبد العزيز الصيغ هذه التسمية بقوله: ((وهي تسمية غير دقيقة، فالأسناني هي صفة الذال والثاء والظاء، وإن كان الأصح بين أسناني، كما أن صفة الشدة لا تحدد المخرج وإلا لكان أسهل أن يوصف بالمخرج النطعي))[٥].

وهذه الأصوات (الدال والتاء والطاء) بقي منها صوتان مثلما وصفه القدماء، أما صوت الطاء فإن وصفه اختلف عما هو عليه في ألسنة الناطقين، إذ إنه يسمع مهموسًا اليوم في حين عد من الأصوات المجهورة، وبحسب مفهوم المحدثين للجهر فإن صوت الطاء مثلما وصفت هي صوت الضاد نظيره الدال المطبقة، وهذا ما صرح به الدكتور أنيس[٦]، ولكن بحسب مفهوم القدماء للجهر فإن الطاء لم يختلف نطقها[٧]، وهذا ما أكده الدكتور حسام النعيمي أيضًا[٨].

وعليه ثبت بالدليل القاطع من قول العلماء القدماء والمحدثين أن هذه الأصوات الثلاثة (الطاء والدال والتاء) من مخرج واحد ويتم نطقها حين يلتقي طرف اللسان بأصول الثنايا اتصالًا

(١) ينظر: أصوات اللغة: ٢٠٢.
(٢) ينظر: مناهج البحث في اللغة: ٨٥-٨٦.
(٣) أصوات اللغة العربية: ١٣٢، وينظر: لسان العرب: (نطع) ٣٥٧/٨.
(٤) ينظر: في صوتيات العربية، د. محيي الدين رمضان، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان: ١٣٧.
(٥) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٨٠.
(٦) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ٦٣.
(٧) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٨٠.
(٨) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات: ٣٤.

محكمًا حتى ينقطع الهواء ثم ينفرج العضوان فحينئذ يتم نطق هذه الأصوات، فهم متفقون ولا خلاف بينهم في تحديد مخرج هذه الأصوات، ولا أهمية لاختلاف المصطلحات بينهم ما دام الوصف واحدًا.

٦- الأصوات اللِثَّويّة: الظاء والذال والثاء

اصطلح علماء العربية القدماء على تسمية هذه الأصوات باللثوية[١]، واللثة هي مقدم الحنك، وهي ((الجزء الواقع خلف أصول الأسنان العليا وهو محدب ومحزز الشكل))[٢]. ومخرج هذه الأصوات بين الأسنان، ويراد بذلك الأصوات التي تتكون أو تنتج بوضع اللسان بين الأسنان، ولذا نجد من يسميها (بين أسناني)[٣]، قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): ((مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء))[٤]، يتبين من نص سيبويه أن الأعضاء المسؤولة عن إنتاج هذه الأصوات هي: اللسان والأسنان، ولا دخل للثة في ذلك؛ لذلك انتقد الدكتور حسام النعيمي الخليل (١٧٥هـ) وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) لإطلاقهما مصطلح اللثوية على هذه الأصوات، وحاول أن يجد عذرًا لابن يعيش بذكره أصول الثنايا في قوله: ((الظاء والذال والثاء من حيّز واحد، وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا، وبعضُها أرفعُ من بعض وهي لِثَويّةٌ؛ لأن مبدأها من اللِثَّة))[٥]، إذ عدّ ذلك سهوًا من ابن يعيش أو من الناسخ، والصواب أطراف الثنايا مثلما وصف سيبويه مخارج هذه الأصوات – وقد ذكرنا ذلك سابقًا – وليس فيه ذكر للثة أو اللثوية[٦].

ولم يسلم الخليل (١٧٥هـ) من نقد الدكتور عبد العزيز الصيغ، هذا من جانب، ومن جانب آخر، يثني على عمل سيبويه (ت ١٨٠هـ) في وصفه لمخرج هذه الأصوات ويصفه بالدقة[٧]، وفي موضع آخر يصف تحديده لمخرج هذه الأصوات بالصحيح، ويشير إلى أنه لا شأن لطرف اللسان باللثة عند النطق بهذه الأصوات الثلاثة[٨].

أما ما يخص الدرس الصوتي الحديث فيتم نطق هذه الأصوات كالآتي:

(١) ينظر: كتاب العين، المقدمة: ٥٨/١، وشرح المفصل: ٥١٨/٥، والنشر في القراءات العشر: ٢٠١/١.
(٢) أصول تراثية في علم اللغة، حسام الدين كريم زكي، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط٢، ١٩٨٤م: ١٤٢.
(٣) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٢٠٨.
(٤) كتاب سيبويه: ٤٣٣/٤.
(٥) شرح المفصل: ٥١٨/٥.
(٦) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات: ٥٣.
(٧) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٨٣.
(٨) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٢٠١.

يتكون صوت الذال ((بأن يندفع معه الهواء مارًا بالحنجرة فيحرك الوترين الصوتيين، ثم يتخذ الهواء مجراه في الحلق والفم حتى يصل إلى مخرج الصوت، وهو بين طرف اللسان والثنايا العليا، وهناك يضيق هذا المجرى فنسمع نوعًا قويًا من الحفيف، ولا فرق بين الذال والثاء إلا في أن الثاء مهموس لا يتحرك معه الوتران الصوتيان، فالذال إذن صوت مجهور نظيره المهموس هو الثاء))[١]، أما الظاء فيتكون بأن ينطبق اللسان على الحنك الأعلى ويكون اللسان مقعرًا؛ أي: أن يرتفع طرف اللسان وأقصاه اتجاه الحنك الأعلى ويتقعر وسطه لأنه صوت مطبق[٢].

وقد اصطلح عليها المحدثون تسمية (الأصوات الأسنانية)[٣]، في حين عدها غيرهم (أصوات ما بين الأسنان)[٤].

وقد أبدى الدكتور رمضان عبد التواب استغرابه من عد الخليل (١٧٥هـ) هذه الأصوات الثلاثة لثوية، وذلك بقوله: ((لأن مبدأها من اللثة))[٥]، ويؤكد بأن النطق المتواتر لهذه الأصوات في اللغة العربية الفصحى، هو النطق الأسناني، وهو محق في رأيه، فهذه الأصوات هي أصوات أسنانية ليس عند المحدثين فحسب، وإنما عند القدماء أيضًا، قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): ((ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء))[٦]، فكلام سيبويه هذا يدل على أنها أسنانية ولا علاقة للثة في مخرجها.

ولم يرتضِ الدكتور إبراهيم عبود السامرائي من عد سيبويه (ت ١٨٠هـ) هذه الأصوات من طرف اللسان وفي ذلك يقول: ((يبدو أن تسميتها أصوات طرف اللسان غير دقيق؛ لأن طرف اللسان يمكن أن يرتفع إلى غير موضع من الحنك الأعلى لإنتاج أصوات مختلفة))[٧]، ويبدو أن الدكتور السامرائي كان متسرعًا في حكمه على سيبويه إن لم يكن مشتبهًا في ذلك؛ لأن سيبويه لم يسمِّ هذه الحروف (أصوات طرف اللسان)، وإذا كان السامرائي قاصدًا تحديد مخرج هذه الأصوات، فإن سيبويه حدد عضوين لإنتاج هذه الأصوات هما (طرف اللسان، وأطراف الثنايا)، في حين أخذ السامرائي الجزء الأول من الكلام وبنى حكمه عليه، زد على ذلك أن سيبويه لم يذكر الحنك الأعلى بل ذكر أطراف الثنايا وهي الجزء الظاهر من الأسنان، فأين الحنك من ذلك؟

(١) الأصوات اللغوية (أنيس): ٤٧، وينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٤٤-٤٥.
(٢) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ٤٧، وعلم اللغة (السعران): ١٤٥.
(٣) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٤٤، وعلم اللغة العام- الأصوات: ١١٢.
(٤) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: ٢٢، وعلم اللغة (السعران): ١٤٤-١٤٥.
(٥) كتاب العين، المقدمة: ٥٨/١.
(٦) كتاب سيبويه: ٤٣٣/٤، وينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٤٤.
(٧) المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٨٧.

في حين اعتذر الدكتور عبد الغفار حامد هلال عن القدماء في وصفهم لهذه الأصوات بأنها لثوية مع أن اللثة لا تقوم بأي دور، ويذكر أن القدماء يكفيهم فخرًا أنهم وصلوا إلى هذا التحديد دون أن تسعفهم الآلات الحديثة أو التجارب المختبرية[١].

وهناك مسألة انتبه إليها علماء التجويد وهي مقدار تقدم طرف اللسان بين أطراف الثنايا، فحذروا من المبالغة في خروجه، وفي ذلك قال ابن البناء (ت ٤٧١هـ): ((وليحذر أن يخرج طرف لسانه بالذال والظاء والثاء إخراج ظهور، بل بطرف ويمضي لسانه))[٢]، وفي هذا الصدد قال المرعشي (ت ١١٤٥هـ): ((وفي بعض الرسائل أن رأس اللسان يجاوز رأسي الثنيتين قليلًا إلى جهة الخارج في هذه الحروف. أقول: ذلك غير ظاهر في الظاء))[٣]، والسبب في إفراد المرعشي الظاء عن أختيها مبني على أساس أن الظاء صوت مطبق ولهذا يتراجع اللسان قليلًا في أثناء النطق إلى الوراء بسبب تقعره لذا قدم المرعشي الظاء في ترتيب هذه الحروف[٤].

وهكذا نستطيع أن نقول إن مخارج أصوات طرف اللسان متداخلة ولا سيما (الطاء، الدال، التاء) و(الظاء، الذال، الثاء) ويصعب التمييز بينها؛ لذا حاول بعض العلماء بيان الحدود الفاصلة بين مخارج هذه الأصوات، إذ يرى أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) أن مخرج المجموعة الأولى أدخل في الفم، وأصوات المجموعة الثانية أخرج من الفم[٥].

وعليه فإن وصف سيبويه (ت ١٨٠هـ) لهذه الأصوات تميز بالدقة قياسًا مع ما وصفه الخليل، لأن اللثة لا تقوم بأي دور مع هذه الأصوات؛ ولهذا نجد التسمية الشائعة لهذه الأصوات في كتب المحدثين هي (بين أسناني)، وأحيانًا تختصر فيقال (أسناني)، فهم يرون أنها مثلما وصفها سيبويه (مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا).

٧- الأصوات الذّلقيّة: الراء واللام والنون

أطلق الخليل (١٧٥هـ) على أصوات (الراء، واللام، والنون) تسمية ذلقية، بقوله: ((والرّاءُ واللاَّم والنُّون ذَلَقيّة لأنَّ مَبْدَأهَا من ذَلَق اللِّسان))[٦]، و((الذَّلَقُ حِدَّة الشَّيْءِ. وحَدُّ كُلِّ شَيْءٍ ذَلْقُه، وذَلْقُ كُلِّ شَيْءٍ حَدُّه))[٧]، وبهذا يكون مفهوم ذلق اللسان هو طرفه، وتابعه في ذلك ابن جني

(١) ينظر: أصوات اللغة العربية: ١٣٢.
(٢) بيان العيوب التي يجب أن يتجنبها القراء، الحسن بن أحمد بن البناء، تح: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠١م: ٤١، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٨٣.
(٣) جهد المقل: ١٣٥، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٨٤
(٤) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٨٤.
(٥) ينظر: الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م: ٩/٦.
(٦) كتاب العين، المقدمة: ٥٨/١.
(٧) لسان العرب: (ذلق) ١٠٩/١٠.

(ت ٣٩٢هـ)، قائلًا: ((ومنها حروف الذلاقة، وهي ستة: اللام، والراء، والنون، والفاء، والباء، والميم، لأنه يعتمد عليها بذلق اللسان، وهو صدره وطرفه))[١]، ويذهب الدكتور إبراهيم عبود السامرائي إلى أن ابن جني قد بالغ في عده الأصوات الذلقية ستة، ويعلل الدكتور أن الأصوات الثلاثة (الفاء والباء والميم) أصوات شفوية يتم إنتاجها بواسطة الشفة ولا شأن لطرف اللسان في إنتاجها[٢].

وجمع الخليل (١٧٥هـ) الأصوات الثلاثة (الراء واللام والنون) في مخرج واحد، وجمع المحدثون هذه الأصوات في مخرج واحد أيضًا إلا أنهم اختلفوا مع الخليل في التسمية إذ اصطلحوا على تسميتها بالمخرج (اللثوي)[٣].

يبدو أن القدماء قد أحسوا بالعلاقة الصوتية بين هذه الأصوات فجمعوها تحت مسمى واحد، كذلك المحدثون يرون وجه شبه كبير بين هذه الأصوات الثلاثة، ويبين الدكتور إبراهيم أنيس أن وجه الشبه بين أفراد هذه المجموعة هو قرب مخارجها، واشتراكها في الوضوح الصوتي، وجميعها من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة[٤].

وعليه فقد جمعت هذه الأصوات في مخرج واحد عند الخليل وكذلك عند المحدثين والتجارب الحديثة دلت على القرب الشديد بين هذه الأصوات، أما سيبويه (ت ١٨٠هـ) فقد تناولها متفرقة، فمن طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا مخرج النون، ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلًا لانحرافه إلى اللام مخرج الراء[٥]. وقد أيّد الدكتور عبد العزيز الصيغ سيبويه (ت ١٨٠هـ) لوصفه مخرج النون من (طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا)، وقد سقطت هذه الألفاظ من طبعة عبد السلام هارون، وهو وصف دقيق لهذا المخرج[٦].

وعن مخرج اللام قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ) نقلًا عن سيبويه (ت ١٨٠هـ): ((ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان، من بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى))[٧]، وللام خاصية وهي أن الصوت معه لا يخرج من نقطة التقاء العضوين وإنما يخرج من جانبي اللسان، في حين يكون اللسان لازمًا لموضعه، وقد أدرك سيبويه هذه الخاصية حين قال عن اللام: ((وليس كالرخوة لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستدق اللسان فويق ذلك))[٨]، لذلك قالوا عن اللام بأنه الصوت المنحرف.

---

(١) سر صناعة الإعراب: ٧٨/١.
(٢) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٢١٧.
(٣) ينظر: مناهج البحث في اللغة: ١٥٦، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٣١، ٤٧، وعلم الأصوات اللغوية: ٤٣، ٦٩.
(٤) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ٦٤-٦٥.
(٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٣/٤.
(٦) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٧٧.
(٧) سر صناعة الإعراب: ٦٠/١، وينظر:كتاب سيبويه: ٤٣٣/٤.
(٨) كتاب سيبويه: ٤٣٥/٤.

واشاد الدكتور عبد الغفار هلال بما ذهب إليه سيبويه (ت ١٨٠هـ) وتبعه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في تحديدهما لمخرج اللام، إذ قال: ((وتظهر الدقة في أجلى صورها عندما ننظر إلى التحديد الذي ذكره سيبويه وتبعه ابن جني لمخرج اللام بالوصف السابق على حين اكتفى المحدثون بوصفهم له بأنه يتكون باتصال طرف اللسان بأصول الثنايا))[١]. والحق أن سيبويه وابن جني قد فصلا مخرج اللام بحيث لم يبق مجالًا للمحدثين في أن يزيدوا شيئًا في وصفهم لهذا المخرج.

وقد أيّد الدكتور غانم الحمد المرعشي (ت ١١٤٥هـ) وبين إعجابه بقضية أي الصوتين أدخل في اللسان النون أو الراء، إذ يبين الدكتور أن المرعشي دقق في هذه القضية غاية التدقيق حين حدد مخرج الصوتين [٢]، وفي ذلك يقول المرعشي عن مخرج النون: ((ما بين رأس اللسان وما يحاذيه من اللثة، وهي لثة الثنيتين العُليين يخرج منه النون))[٣]، وعن تحديده مخرج الراء قال: ((ما بين رأس اللسان مع ظهره مما يلي رأسه وما يحاذيهما من اللثة ... يخرج منه الراء))[٤]. وهذا يعني أن إنتاج صوت النون يعتمد على رأس اللسان مع اللثة، أما صوت الراء فيتكون عندما يلامس رأس اللسان مع ظهره اللثة وهذا هو الفارق بين المخرجين، وزاد المرعشي على ذلك بقوله: ((أقول ظهر اللسان أدخل من رأسه، وما يلابسه رأسه من اللثة بعد مخرج النون، فمن نظر إلى الأول يظهر له جعل مخرج الراء قبل مخرج النون، ومن نظر إلى الثاني أخَّر الراء عن النون، والله أعلم))[٥].

ولم يغب عن المرعشي (ت ١١٤٥هـ) توضيح الفقرة السابقة، فقال: ((قوله: (فمن نظر إلى الأول ... إلى آخره) يعني أن مخرجي النون والراء يشترك فيهما اللسان واللثة، فمن نظر إلى اللسان يظهر له جعل مخرج الراء قبل مخرج النون، لأن مخرج الراء تَضمَّن ما هو مقدم على مخرج النون، ومن نظر إلى اللثة أخَّر الراء لأن ما يلابسه رأس اللسان من اللثة بعد مخرج النون. وإنما قلنا في الأول (يظهر) ولم نقل: (قدم الراء) لعدم اطلاعنا على الرواية من أهل الأداء بتقديم الراء على النون))[٦].

ويستأنف الحمد تأييده بعد ما ذكر النص الأخير إذ يشير إلى أنه لم يجد من سبق المرعشي (ت ١١٤٥هـ) إلى مثل هذا التفصيل في تحديد مخرجي الراء والنون، ولا سيما تعليقه أمر تقديم

(١) أصوات اللغة العربية: ١٢٥، وينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ٦٥.
(٢) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٧٨.
(٣) جهد المقل: ١٣٠-١٣١.
(٤) جهد المقل: ١٣١.
(٥) جهد المقل: ١٣٢.
(٦) بيان جهد المقل، المطبوع في هامش (جهد المقل): ٥٢-٥٣، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٧٨.

أحدهما على الآخر باعتبار العضو الذي ينظر إليهما من خلاله[١]، فمن نظر إلى الأول يعني اللسان ظهر له أن الراء أدخل إلى الفم، ومن نظر إلى العضو الثاني (اللثة) ظهر له أن النون قبل الراء؛ لأن نقطة إنتاج هذا الصوت إنما يتكون في منطقة ملابسة ذلق اللسان باللثة وهي نقطة أعمق من تكون صوت الراء حين يتصل طرف اللسان مع ظهره باللثة.

ويشير الدكتور عبد العزيز الصيغ إلى أن في حديث المبرد (ت ٢٨٥هـ) تناقضًا حين يصف أقرب المخارج إلى النون هو مخرج اللام، وفي الصفحة نفسها يرى أقرب المخارج إلى النون هو مخرج الراء[٢]، وحديث المبرد عن هذه المخارج يؤكد القرابة الشديدة بين هذه الأصوات الثلاثة[٣].

وفي الدرس الصوتي الحديث يتم إنتاج هذه الأصوات كالآتي:

الراء: صوت لثوي مكرر، يتم النطق به بأن يكون وضع اللسان مسترخيًا سمحًا في طريق الهواء الخارج من الرئتين، فيرفرف اللسان وذلك بأن يطرق طرفه على اللثة طرقات سريعة متتابعة ويتذبذب الوتران الصوتيان[٤]. ويلحظ ((أن الأطفال، في بداية نموهم اللغوي، لا يقدرون على نطق الراء، بسبب ضعف العضلات المحركة لمقدمة اللسان عندهم، وقصورها في هذه السن المبكرة، عن إحداث الاهتزازات السريعة، المكررة لهذه المقدمة))[٥].

ولم يستسغ الدكتور عبد العزيز الصيغ من بعض المحدثين تسميتهم لمخرج الراء (مخرج طرف اللسان المنحرف)[٦]، إذ يرى أنها تسمية غير دقيقة؛ لأن صفة الانحراف تخص اللام، والأصوب أن يقال مخرج طرف اللسان المكرر، إذا أريد تسمية المخرج بطرف اللسان[٧].

والراء نوعان: مرققة ومفخمة، وانتقد الدكتور أنيس القراء في اختلافهم في ترقيق الراء وتفخيمها إلى حد يشبه الاضطراب، ويشير الدكتور أن الفرق بينهما يتمثل في أن المفخمة تعد من أصوات الإطباق، إلا أن الرسم العربي لم يرمز لها برمز خاص، إذ عد كلا النوعين صوتًا واحدًا[٨]. وعن أصل الراء يرى مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) أن أصل الراء التفخيم وذلك بقوله: ((إِنَّ كُلَّ رَاءٍ غَيْرِ مَكْسُورَةٍ فَتَغْلِيظُهَا جَائِزٌ))[٩]، في حين أشار الدكتور غانم الحمد إلى أنه لا يتضح وجه لاستدلال مكي على أن أصل الراء التفخيم ؛ لأن هذا القول يعني أن الراء

(١) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٧٨.
(٢) ينظر: المقتضب: ١٩٣/١.
(٣) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٧٨.
(٤) ينظر: علم اللغة (السعران): ١٤٢-١٤٣، ومناهج البحث في اللغة: ١٠٤.
(٥) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٤٨-٤٩.
(٦) ينظر: في صوتيات العربية: ١٢٩.
(٧) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٧٩.
(٨) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ٦٦-٦٧.
(٩) النشر في القراءات العشر: ١٠٨/٢.

غير المكسورة يجوز فيها الترقيق والتفخيم، وبهذا انتقد الدكتور الحمد مكي بن أبي طالب بأن نصه السابق لا يخلو من تناقض[١].

واللام: وهو صوت جانبي لثوي، يتكون حين يتصل طرف اللسان باللثة، ويرتفع الطبق، فيسد المجرى الأنفي، وبذلك يحال بين الهواء ومروره من وسط الفم، فيتسرب الهواء من جانبيه، مع حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية[٢]. واللام نوعان: مرققة وهي الأصل في العربية، ومغلظة، في حين أجمع جمهور القراء على تغليظ اللام في لفظ الجلالة شرط أن لا يسبقها كسرة نحو: بسمِ الله. كذلك تكون مغلظة إذا:

١- جاور أحد أصوات الاستعلاء، ولا سيما الصاد والطاء والظاء، ساكنًا أو مفتوحًا.

٢- أن تكون اللام مفتوحة.

مثل قوله تعالى: ﴿**وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ**﴾، {النساء: ١٥٧}، وقوله: ﴿**سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ**﴾، {القدر: ٥}.

والفرق بين اللام المرققة والمغلظة هو في الوضع الذي يكون عليه اللسان مع كل منهما، إذ إن اللسان مع المغلظة يكون مقعرًا مثلما هو الحال في أصوات الإطباق[٣]. وسواء كانت اللام مرققة أو مغلظة فهي لا تؤدي إلى تغيير المعنى لذا لم يرمز لها الرسم العربي برمز خاص.

والنون: صوت أنفي لثوي، يتم النطق به بوضع طرف اللسان على اللثة، وخفض الطبق لتسريب الهواء من المجرى الأنفي، وإحداث ذبذبة في الأوتار الصوتية[٤]. وللنون أحكام خصت بها كتب القراءات، ويعرض للنون من الظواهر اللغوية ما لا نجدها عند غيرها من الأصوات؛ وذلك لسرعة تأثرها بما يجاورها من أصوات وتكون أشد تأثرًا حين تكون مشكّلة بالسكون، وهي بعد اللام أكثر الأصوات الساكنة شيوعًا في اللغة العربية[٥].

وقد أجرى الدكتور عبد العزيز الصيغ مقارنة بين بعض المحدثين والخليل (١٧٥هـ) في تسمية صوت النون، بقوله: ((والمحدثون يصفون هذا الصوت بأنه (سني)، أو(أسناني)، وهي تسمية غير دقيقة؛ إذ إن طرف اللسان لا يتصل بالأسنان، وتسميته بالذلقي مثلما جاء عن

(١) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٤٠٥.
(٢) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس):٦٥، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٤٧.
(٣) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ٦٥.
(٤) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس):٦٧، ومناهج البحث في اللغة: ١٠٦.
(٥) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ٦٨.

الخليل أصح، إلا أنها صفة مشتركة بين النون واللام والراء))[١]. وبهذا النص أيّد الدكتور عبد العزيز الصيغ الخليل ويرى أنه جعل النون من الأصوات الذلقية هو الصحيح والمعول عليه.

وعليه فقد أثبتت تجارب المحدثين أن الخليل كان صائبًا في ربطه بين هذه الأصوات لأنها تشترك في:

- المخرج.
- ووضوحها في السمع.
- وكثرة دورانها على الألسنة.
- وتشترك في صفة التوسط بين الشدة والرخاوة.

ولكننا نشعر بحسب التجربة الشخصية أن نطق الراء أدخل قليلًا إلى الفم من صوتي اللام والنون.

٨- الأصوات الشّفويّة: الفاء والباء والميم

الأصوات الشفوية أربعة وهي (الفاء والباء والميم والواو)[٢]، قال الخليل (١٧٥هـ): ((والفاء والباء والميم شَفَويّة وقال مرّةً شَفَهيّة لأن مبدأها من الشَفَة))[٣]، أما سيبويه (ت ١٨٠هـ) فقد قال: ((ومما بين الشفتين مخرج الباء، والميم، والواو))[٤]، وهو بذلك أدخل الواو (غير المدية) وأخرج الفاء، قال: ((ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء))[٥]، والمحدثون أكدوا هذا الوصف لصوت الفاء فهو عندهم شفوي أسناني[٦]، والأصوات الثلاثة (الباء والميم والواو) شفوية عند بعض المحدثين[٧]، وبعضهم يرى أن الباء والميم شفويان[٨]، في حين عد الواو شفوي حنكي – قصي[٩].

وأيّد جان كانتينو العربَ ولا سيما سيبويه (ت ١٨٠هـ) وذلك لوصفه الدقيق للفاء بأنها شفوية أسنانية[١٠]، ومثله ذهب إبراهيم عبود السامرائي إذ يرى أن سيبويه في وصفه لصوت الفاء أدق

(١) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٧٨، وينظر: علم اللغة (السعران): ١٤١، ودروس في علم أصوات العربية: ٣٠، وكتاب العين، المقدمة: ٥٨/١.
(٢) الواو المذكورة هنا يقصد بها غير المدية، لإفراد أحرف المد بمخرج مستقل هو الجوف، وتخصيص حروف اللين بمخارج محددة، من الشفتين في الواو، ومن وسط اللسان في الياء.
(٣) كتاب العين، المقدمة: ٥٨/١.
(٤) كتاب سيبويه: ٤٣٣/٤.
(٥) كتاب سيبويه: ٤٣٣/٤.
(٦) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس):٤٦، ودروس في علم أصوات العربية: ٣٠.
(٧) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: ٣٠.
(٨) ينظر: علم اللغة (السعران): ١٢٩، ١٤١.
(٩) ينظر: علم اللغة (السعران): ١٥٠.
(١٠) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: ٤٣.

من وصف الخليل (١٧٥هـ) بحسب معطيات الدرس الصوتي الحديث، فالفاء صوت شفوي أسناني، أما الباء والميم فشفويان، والذين جاؤوا بعد سيبويه من علماء العربية رددوا عبارة سيبويه من دون زيادة تذكر[١]. وجدت هذا التأييد عند الدكتور عبد العزيز الصيغ إلا أنه استعمل كلمة (أصوب) أي أن عمل سيبويه أصوب من عمل الخليل في إخراجه صوت الفاء من الشفوية وأدخل بدلًا عنها الواو، ولم يشر الدكتور السامرائي إلى هذا الأمر[٢].

واستحسن الدكتور هادي نهر رأي سيبويه (ت ١٨٠هـ) وابن جني (ت ٣٩٢هـ) حين تحدث عن ترتيب الأصوات، ويرى أن ترتيبهما لصوت (الفاء والباء والميم) قد بلغ غاية في الدقة[٣].

وعلماء التجويد والقراءات أيضًا ساروا على نهج سيبويه (ت ١٨٠هـ) ومن تبعه، ورددوا ما قاله ولكن بعبارات أخر[٤]، إذ يصرح مكي (ت ٤٣٧هـ) بأن حروف الشفتين أربعة: الفاء يفردها ثم يجعل الباء والميم والواو أخوات[٥]، وقال الداني (ت ٤٤٤هـ): ((وللشفة مخرجان وأربعة أحرف، وهي الفاء والباء والواو والميم))[٦]، ويبدو أن علماء التجويد والقراءات توسعوا في مخرج الأصوات الشفوية فهم بذلك جمعوا بين قول الخليل (١٧٥هـ) وسيبويه (ت ١٨٠هـ)، وبذلك لم يكن كلام إبراهيم عبود السامرائي دقيقًا لأنه ذكر أن علماء التجويد رددوا ما قاله سيبويه ومن تبعه ولم يذكر ما قاله الخليل في ذلك.

وذكر الدكتور غانم الحمد[٧] أن المرعشي (ت ١١٤٥هـ) رتب الحروف الثلاثة على هذا النسق (الباء، الميم، الواو)، وعلل ذلك بقوله: ((ولعل وجه الترتيب هنا أن لكل من الشفتين طرفين، طرف منه يلي داخل الفم، والآخر يلي البشرة، فالمنطبق في الباء طرفاهما اللذان يليان داخل الفم، والمنضم في الواو طرفاهما اللذان يليان البشرة، والمنطبق في الميم وسطهما))[٨].

أما رأي الدرس الصوتي الحديث في هذه الأصوات، فيظهر أن:

الفاء: يتم النطق به ((بخلق صلة بين الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العليا، ورفع مؤخر الطبق، وإلصاقه بالجدار الخلفي للحلق، وفتح الأوتار الصوتية إلى درجة لا يكون معها جهر، بل يكون معها تنفس مهموس))[٩]، وإمعان النظر في هذا النص يرشد إلى أن المحدثين فصلوا

(١) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٨٨، والمقتضب: ١٩٤/١، والأصول في النحو: ٤٠١/٣، وسر صناعة الإعراب: ٦١/١.
(٢) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٢٠٦.
(٣) ينظر: علم الأصوات النطقي: ٣٠.
(٤) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٨٨.
(٥) ينظر: الكشف، مكي بن أبي طالب القيسي: ١٣٩/١، والمصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٨٨.
(٦) التحديد في الإتقان والتجويد: ١٠٦.
(٧) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٨٦.
(٨) جهد المقل: ١٣٥-١٣٦.
(٩) مناهج البحث في اللغة: ٩٨، وينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٤٣.

الحديث في مخرج هذا الصوت أكثر من القدماء، إذ لم يشر سيبويه (ت ١٨٠هـ) في مخرج هذا الصوت إلا إلى الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، وذلك بقوله : ((ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء))[١]، ولكن المحدثين زادوا على كلام سيبويه مؤخر الطبق والجدار الخلفي للحلق.

فالفرق بين تسمية القدماء والمحدثين لهذا الصوت هو أن المحدثين تنبهوا في اشتراك عضوين في إنتاج صوت الفاء فنسبوها إلى الشفة والأسنان، فقد يشترك عضوان أو أكثر في إنتاج الصوت الواحد، وقد يكون موضع النطق (هو نقطة التقاء عضو بآخر)، مثلما في صوت الفاء، فحين نقول إنه صوت شفوي ليس معناه أن الشفة وحدها موضع النطق، فالأسنان العليا شريك الشفة في هذه الحالة[٢].

والذي يميل إليه البحث أن تخرج الفاء من حروف الشفتين وأن تكون قسمًا برأسها فلا هي من حروف الفم خالصة، وذلك لعدم تعلق اللسان بها، ولا من الشفتين لتعلق الثنايا بإنتاجها[٣]، وإنما تكون مثلما سماها المحدثون أسناني شفوي[٤]؛ لاشتراك الأسنان والشفة السفلى بإنتاجها.

الباء : يتكون الباء بضم الشفتين، ورفع الطبق (أقصى الحنك) ليغلق ما بين الحلق والتجويف الأنفي، مصحوبا بذبذبة الوترين الصوتيين في أثناء النطق[٥]، فالأعضاء التي تشترك في إنتاج هذا الصوت هي: الشفتان، الطبق، الوتران الصوتيان.

الواو: يتكون بضم الشفتين دون إقفال مع نتوئهما إلى الأمام، ويرفع أقصى اللسان نحو أقصى الحنك، ويسد الطريق إلى الأنف بأن يرفع الحنك اللين، مصحوبًا بذبذبة الوترين الصوتيين[٦]، وقد انتقد الدكتور عبد الغفار هلال القدماء بأنهم لم يوفقوا في تحديدهم دور أقصى الحنك في إنتاج هذا الصوت ويعد وصفهم لمخرج الواو (ما بين الشفتين) بالخطأ، والصواب ما ذهب إليه المحدثون[٧]، ويعلل الدكتور حسام النعيمي إلى أنهم شغلوا بوضع الشفتين في نطق الواو عن تحسس اللسان مع الحنك، ولعل الذي أعان على إغفالهم دور أقصى الحنك واللسان وضوح استدارة الشفتين، وكون اللسان لا يقترب من الحنك بصورة واضحة[٨].

---

(١) كتاب سيبويه: ٤٣٣/٤.
(٢) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٢١٩.
(٣) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني: ٧٤٨، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٨٥.
(٤) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس):٤٦، ودروس في علم أصوات العربية: ٣٠.
(٥) ينظر: علم اللغة (السعران): ١٢٩، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٤٢.
(٦) ينظر: علم اللغة (السعران): ١٥٠، ومناهج البحث في اللغة: ١٠٧.
(٧) ينظر: أصوات اللغة العربية: ١٢٠.
(٨) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣١٠-٣١١.

ويعترض الدكتور هادي نهر على سيبويه (ت ١٨٠هـ) وابن جني (ت ٣٩٢هـ) لجعلهما الواو آخر الحروف مخرجًا وعدها حرفًا شفويًا، ويستدل بأن البحوث الحديثة تثبت أن الواو تخرج من أقصى الحنك ؛أي: من منطقة الكاف أو ما يقرب منها مع اتخاذ الشفتين وضعًا معينًا، ولكن ذلك لا يكفي لعدها شفوية، وممكن الجمع بين هاتين الجهتين فتكون الواو (حنكية قصية – شفوية)[١].

وتحديد سيبويه (ت ١٨٠هـ) ومن تبعه من العلماء في وصفهم لمخرج (الواو) أنه من الشفتين ليس خطأ؛ لأن للشفتين دخلًا كبيرًا في إنتاج هذا الصوت[٢]، زد على ذلك أن الواو يتكون في أقصى الحنك ويظهر عند الشفتين[٣].

والذي يراه البحث أن الواو صوت شفوي، وإن اشترك الحنك في تكونها، وذلك أنه يتم النطق به باتخاذ الشفتين وضعًا معينًا، لأن الشفة من أعضاء النطق المتحركة، وهي تتخذ أوضاعًا مختلفة حال النطق، ويؤثر ذلك في نوع الصوت وصفته، والشفة من الأعضاء البارزة لذا نسب هذا الصوت إليها، والتسمية شائعة ذائعة[٤].

الميم: يتكون بحبس الهواء حبسًا تامًا وذلك بأن تنطبق الشفتان تمامًا، ويخفض أقصى الحنك (الطبق)، فيتمكن الهواء من الخروج عن طريق الأنف، مصحوبًا بذبذبة الوترين الصوتيين، ويبقى اللسان في وضع محايد[٥]. وللميم أحكام خصت بها كتب القراءات سنتعرض للحديث عنها لاحقًا.

وإنعام النظر في ما سبق يرشد إلى أن الخليل (١٧٥هـ) وسع مفهوم مصطلح الشفوية حين جعل (الفاء والباء والميم) شفوية، ولكن سيبويه (ت ١٨٠هـ) فصل ذلك إذ جعل (الباء والميم والواو) شفوية، أما (الفاء) فهي شفوية أسنانية، في حين يرى المحدثون أن:

- الباء والميم شفويان.
- الواو حنكية قصية – شفوية.
- الفاء شفوية أسنانية.

أما المخرج التاسع عند الخليل فيسمى (الهوائية) أو (الجوفية)، وهي لأصوات الواو والألف والياء والهمزة، وسوف نتناولها في باب الصوائت في مبحث خاص.

(١) ينظر: علم الأصوات النطقي: ٢٧.
(٢) ينظر: علم اللغة العام- الأصوات: ١١٢.
(٣) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٨٩.
(٤) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٨٥.
(٥) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس):٤٥-٤٦، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٤٣.

المبحث الثاني: الصوائت

الأصوات الهوائيّة: الواو والياء والألف والهمزة

قال الخليل (١٧٥هـ): ((وأربعة أحرف جُوْف وهي : الواو والياء والألف اللَّينَة والهمزة، وسُمِّيَتْ جوفًا لأنها تَخْرُجُ من الجوف فلا تَقَعُ في مدرجة من مدارِج اللِّسان ولا من مدارِج الحَلْق ولا من مدرِج اللهاة إنَّما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حَيز تُنسب إليه إلاّ الجَوْفَ))[1]، وقبل أن ندخل في موضوع المخارج لا بد لنا من الوقوف عند قوله (الألف اللينة)، فإذا أمعنا النظر في هذا القول نجد أنه قد ميّز الألف من الواو والياء بوصفها اللينة، ولا ميزة للألف عن الواو والياء إلا في كونها مدًا دائمًا، يوصلنا ذلك إلى أن الخليل قصد بكلمة اللينة حرف المد.

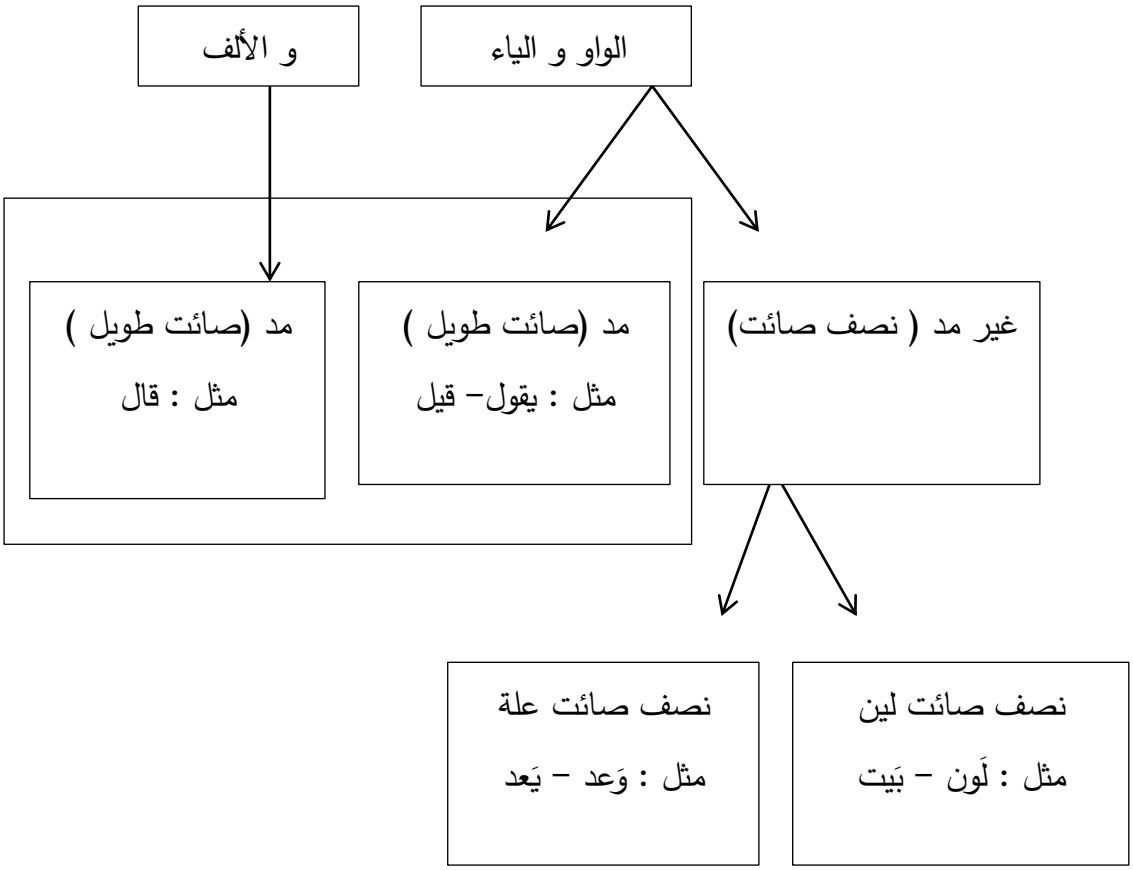
ولنا اعتراض آخر على وصف الخليل (١٧٥هـ) للألف باللينة دون الواو والياء، فإذا كان قصد مثلما بينا سابقًا المد فلا يصح وصف الألف بالمد؛ لأن الألف لا تكون إلا مدًا، وأنه لم يبين أيضًا ما المقصود بالواو والياء أكانتا المديتين أم غير المديتين؟ وهذا اعتراض آخر على قول الخليل، ولا بد إذن للبحث أن يفرق بين هذه التسميات التي ارتبك القدماء في مفهومها.

فمنهم من عد اللين والمد واحدًا، ومنهم من فرق بين المد واللين، وهذا الأمر يوقع الباحث الحديث في إرباك عندما يستعمل النص القديم؛ ولذلك يضطر إلى وضع معايير تميز اللين من المد لتكون دراسته منسجمة مع الدرس الحديث.

فالمد عندنا هو الصائت الطويل أو ما عرف عند القدماء بحرف (المد)، وهو الحرف الساكن عندهم الذي تسبقه حركة من جنسه. أما الساكن الذي تسبقه الفتحة فهو سنسميه هنا بحرف (اللين)، وإذا قبل هذا الحرف بعده الحركة أو الصائت مثل: (وَعد) و(رياض) فهو عندنا (علة).

واللين والعلة في المفهوم الجديد الذي ذكرناه كلاهما عندنا نصف صائت، فنصف الصائت صار عندنا على نوعين: (نصف صائت ليّن)، و(نصف صائت علة)، ونصف الصائت مثلما هو معروف في الدراسات هو الواو والياء غير المديتين سواء أكانت لينًا أم كانت علة، ولمزيد من التوضيح نضع المخطط الآتي:

(١) كتاب العين، المقدمة: ٥٧/١، وينظر: تهذيب اللغة، المقدمة: ٤٠/١.



نعود إلى موضوع مخارج الصوائت، فقول الخليل (١٧٥هـ) يتضح منه أنه لم يحدد لهذه الأصوات مخرجًا؛ لأنها لا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من اللهاة، وجعلها في حيز واحد، وأطلق عليها تسمية الحروف (الهوائية)، أو (الجوفية). ومن الاعتراضات الأخر على قول الخليل ما ذكره الدكتور كمال بشر في ما يخص الهمزة، إذ قال: ((أما المروي عن الخليل فيما يتعلق بمخرج الهمزة وبعض خواصها ففيه خلط واضطراب واضحان ... وإذا صحت نسبة الآراء الواردة في هذه الآثار وغيرها إلى الخليل فلا يسعنا إلا القول بأن الهمزة كانت تمثل مشكلة حقيقية عنده، حيث لم يستطع أن يأتي برأي حاسم فيها، وإنما كان يسلك نحوها مسالك شتى قادته إلى الغموض أحيانًا، وإلى التناقض أحيانًا أخرى))[١]. ويقصد بالآثار في هذا النص كتاب العين وتهذيب اللغة.

وانتقد بعض الدارسين الخليل (١٧٥هـ) لزيادته الهمزة على أحرف الجوف وهو خطأ واضح[٢]. ويعتذر الدكتور غالب المطلبي عن الخليل إذ يرى أن ذلك جاء من تحريف أو

(١) دراسات في علم اللغة: ٦٨.
(٢) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٣٣٢.

تصحيف، معللًا أن الخليل يشير في موضع آخر إلى أن للهمزة مخرجًا معينًا هو أقصى الحلق من عند العين[١].

وفي موضع آخر عاد الخليل (١٧٥هـ) ليؤكد أن هذه الأصوات هي غير الصحاح، وأخرج منها الهمزة، و((الحُروفُ الثلاثة الجُوفُ لا صوتَ لها ولا جَرْسَ وهي الواو والياء والألف اللَّينة وسائر الحروف مَجرُوسةٌ))[٢]، والمقصود من جَرْسُ الحَرْف : نَغْمةُ الصَّوْتِ[٣]، ومن المعلوم أن الطبيعة الصوتية للهمزة تختلف عن الأصوات الثلاثة؛ وذلك أن الهمزة من الصوامت ومخرجها عند المحدثين من الحنجرة[٤]، وهي عند القدماء[٥] من أقصى الحلق مثلما صرح الخليل بذلك، قال: ((وأمَّا الهَمْزة فَمَخْرَجُها من أقْصَى الحَلْق))[٦]. ويذهب إبراهيم عبود السامرائي – وهو ما نراه صائبًا – إلى أن ((الهمزة تختلف في طبيعتها عن هذه الأصوات، فهذه الأصوات لا أثر للاحتكاك في إصدارها، بل يمر الهواء حرًا طليقًا))[٧].

ويرى الدكتور غانم الحمد أن الخليل (١٧٥هـ) تحدث عن مخارج هذه الأصوات، إذ يصرح الحمد أن للخليل وجهتي نظر مختلفتين وكأن تطورًا حصل في موقفه، ففي النص الأول ذكر الخليل[٨] أن مخارج هذه الأصوات لا تقع في مدرجة من المدارج[٩]، في حين يعين مدارجها في النص الآتي: ((والعويص فِي الْحُرُوف المعتلّة، وَهِي أَرْبَعَة أحرف: الْهمزَة وَالْألف اللينة وَالْيَاء وَالْوَاو ... فالألف اللينة هِيَ أَضْعَف الْحُرُوف المعتلة، والهمزة أقواها متْنا، ومخرجها من أَقْصَى الْحلق من عِنْد الْعين. قَالَ: وَالْيَاء وَالْوَاو وَالْألف اللينة مَنُوطات بهَا، ومدارج أصواتها مُخْتَلفَة، فمدرجة الْألف شاخصة نَحْو الْغَار الْأَعْلَى، ومدرجة الْيَاء مختفضة نَحْو الأضراس، ومدرجة الْوَاو مستمرة بَين الشفتين، وأصلهنّ من عِنْد الْهمزَة))[١٠].

يعلق الدكتور غانم الحمد على هذا النص بعد أن يذكر ما يؤيد كلام الخليل (١٧٥هـ) من ما وجده عند سيبويه (ت ١٨٠هـ)[١١]، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)[١٢]، وينتقدهم ضمنًا بقوله: ((وهذه الإشارة تبين إدراكهم لأثر النغمة الحنجرية الناتجة من اهتزاز الوترين الصوتيين في إنتاج هذه

(١) ينظر: في الأصوات اللغوية: ٧٠، وكتاب العين، المقدمة: ٥٢/١.
(٢) كتاب العين: (جرس) ٥١/٦.
(٣) ينظر: كتاب العين: (جرس) ٥١/٦.
(٤) ينظر: علم اللغة (السعران): ١٢٥، وعلم الأصوات، (بشر): ١٩٤-١٩٥، و دراسة الصوت اللغوي: ٣١٩.
(٥) ينظرمثلًا تهذيب اللغة، المقدمة: ٣٧/١، والنشر في القراءات العشر: ٩٩/١.
(٦) كتاب العين، المقدمة: ٥٢/١.
(٧) المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٩٤.
(٨) ينظر: كتاب العين، المقدمة: ٥٧/١.
(٩) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ١٥٩.
(١٠) وهذا النص منقول عن تهذيب اللغة، المقدمة: ٤٢/١-٤٣، وينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ١٥٨-١٥٩.
(١١) ينظر: كتاب سيبويه: ١٧٦/٤.
(١٢) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٠/١.

الأصوات، لكنهم لعدم معرفتهم بتشريح الحنجرة، ودور الوترين في إحداث الجهر، جعلهم ذلك يربطون بين هذه الأصوات والهمزة؛ لأن الهمزة تخرج من انطباق الوترين الصوتيين ثم انفراجهما، والنغمة الحنجرية تنتج من تذبذب الوترين، فاستطاع هؤلاء العلماء بحسهم المرهف أن يدركوا تلك العلاقة بين الهمزة والجهر، لكن عدم انكشاف موضعهما للعيان جعل عبارتهم عنها لا تخلو من الغموض أو القصور))[1]، وتعليق الدكتور كان بصدد كلام هؤلاء العلماء على انقطاع أصوات الحروف الثلاثة عند موضع الهمزة، ألا ترى أن الحمد في قوله: (إدراكهم لأثر النغمة الحنجرية الناتجة من اهتزاز الوترين الصوتيين في إنتاج هذه الأصوات)، ففي هذا النص لا يصح ذكر الوترين الصوتيين وإنما هي اعتقاده وليس كلام القدماء، يدلك على ذلك قوله في النص نفسه (لكنهم لعدم معرفتهم بتشريح الحنجرة، ودور الوترين في إحداث الجهر)، فقد أقرّ بعدم معرفتهم بالتشريح ومن ثم عدم معرفتهم بالوترين الصوتيين، وقوله: الإدارك مرة وعدم المعرفة مرة أخرى لا يتناسب والجمع بينهما.

وتكلم الخليل (١٧٥هـ) على طائفة من الأصوات وميزها من غيرها، وسماها (المعتلة)، ووصفها بكثرة التغير والضعف والانقلاب في أثناء التصريف، ومن الواضح أن الخليل لا يشير إلى الطبيعة الصوتية لهذه الطائفة من الأصوات، وإنما يعني ببيان شيء من مسلكها الصرفي من تغير وانقلاب وسقوط وعلائق فونولوجية مشتركة، وفي ذلك اعتذر الدكتور غالب المطلبي عن الخليل أيضًا إذ يرى ((أن فكرة الخليل عن علاقة الهمزة بأصوات الألف والواو والياء كانت صحيحة جدًا من قبل وجهة النظر الفونولوجية ... ولعل هذا واضح في الأمثلة الآتية:

قاول: قائل

بايع: بائع

أدهام: أدهأم

بير (مستوى لهجي قديم): بئر

شوم (مستوى لهجي قديم): شؤم

ولعل ما سوغ للخليل أيضًا عدّها مجموعة تصريفية واحدة، هو ما نلاحظه من علائق صوتية بين الهمزة من جهة وأصوات المد الطويلة، إذ إن مد الصوت بهذه الأصوات الأخيرة قد يؤدي إلى الهمزة))[2]، واستدل بما ذكره الأزهري (ت ٣٧٠هـ) عن الخليل (١٧٥هـ) قوله: ((إذا وقف عندهنّ همزهن، كَقَوْلِك لِلْمَرْأَة افعلىءْ وتسكت، وللاثنين افعلأْ وتسكت، وَلِلْقَوْمِ افعلُؤْ وتسكت، فإنّما يُهمَزن فِي تِلْكَ اللُّغَة لأنهنّ إِذا وُقِف عِنْدهن انْقَطع أنفاسهن فرَجعْن إِلَى أصل

(١) المدخل إلى علم أصوات العربية: ١٦١.
(٢) في الأصوات اللغوية: ٧١-٧٢.

مبتدئهن من عِنْد الْهمزَة))[١]. ومن ما يؤخذ على نص المطلبي أنه يذكر (المد الطويلة)، إذ إن إضافة صفة الطويلة إلى المد تعني أن هناك (مد قصيرة)، وهو ما سنجده في البحث لاحقًا، ويبدو لنا أن هذا المصطلح غير مستساغ، إذ لا يمكن الجمع بين المد والقصر لأنهما ضدان.

وفي موضع آخر يقول المطلبي: ((لقد انتقد الباحثون المعاصرون إدخال اللغويين العرب القدماء الهمزة مع هذه الأصوات في طائفة صوتية واحدة، ويلاحظ في انتقادهم أنهم ركزوا على الاختلاف الصوتي Phonetics بين الألف والواو والياء من جهة، وصوت الهمزة من جهة أخرى، من غير أن ينظروا إلى تلك العلائق الفونولوجية القوية بين هذه الأصوات جميعًا، ثم لأنهم فهموا من مصطلح العلة عند القدماء معنى المد ... وهو أمر بيّن الخطأ؛ ذلك لأن القدماء كانوا قد أرادوا بمصطلح (العلة) تلك الفكرة الصرفية التي تشير إلى عدم استقرار هذه الأصوات في أثناء التصريف أو التأليف وكثرة انقلابها وسقوطها وليس التعبير عن خصائصها الصوتية))[٢].

أما الدكتور كمال بشر فقد نقد الخليلَ (١٧٥هـ) في عده الهمزة من أحرف العلة، ونوجز نقده بعبارات من قبيل وصفه لنظرة الخليل في الهمزة بالنظرة الخاطئة، والنظرة غير الدقيقة، وحكم الخليل جانبه الصواب وهكذا[٣]. ويلاحظ على الدكتور بشر أنه كان من أكثر المتشددين في نقده للخليل عبر استعماله عبارات قاسية .

أما سيبويه (ت ١٨٠هـ) ومن تابعه فقد جعل مخرج هذه الأصوات غير الجوف، علاوة على أنه لم يفرق بين الأصوات المدية وغير المدية، إذ جعل الألف من مخرج أقصى الحلق من مخرج الهمزة، ومخرج الياء من وسط اللسان، ومخرج الواو من بين الشفتين[٤]، ومما يثير الإعجاب أن سيبويه – وهو تلميذ الخليل– ومن تبعه حين تحدثوا عن مخارج هذه الأصوات لم يميزوا بين كونها مدية أو غير مدية، في حين نجد الخليل (١٧٥هـ) فرق بين مخارج هذه الأصوات، وقد تبعه علي القاري (ت ١٠١٤هـ) – من علماء التجويد – إذ أشار إلى أن للياء والواو مخرجين، مخرج حين يكونان مديّين، ومخرج حين يكونان متحركين[٥].

وموضع النقد على ما قاله علي القاري (ت ١٠١٤هـ) (متحركين) وهو قطعًا يريد نصف الصائت، وقلنا قبل قليل أن نصف الصائت ينقسم على قسمين، فقد يكون متحركًا وهو ما أطلقنا عليه (نصف صائت علة)، وقد يكون ساكنًا تسبقه فتحة وهو ما أطلقنا عليه (نصف صائت

(١) تهذيب اللغة، المقدمة: ٤٣/١.
(٢) في الأصوات اللغوية: ١١٠، وينظر مثلًا: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة: ٣٢: ٤٨، ٥١.
(٣) ينظر: دراسات في علم اللغة: ٧٠، ٧٢.
(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٣/٤، وسر صناعة الإعراب: ٦٠/١-٦١، وشرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الإستراباذي، تح: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٧٥م:٩١٠-٩١١، ٩١٤.
(٥) ينظر: المنح الفكرية: ١١

لين)، وبناء على ذلك فالواو والياء غير المديتين الساكنتين كالذي في (بَيت) و(قَول) من الموضوع، إذ لم يبين ما مخرج الواو والياء في هذه الحالة.

وقد أفرد علماء التجويد المتأخرون[١] مخرج الجوف، وجعلوه خاصًا بأصوات المد الثلاثة: الألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، وذكروا أن مخرجها مقدر لا محقق، قال المرعشي (ت ١١٤٥هـ): ((وبالجملة أن حروف المد لمّا لم تنقطع أصواتها في موضع لم يكن لها مخرج محقق ... بل قدروا لها جوف الحلق والفم مخرجًا))[٢]، أي أن الصوت لم ينقطع في نقطة معينة لذا صار لها مخرج مقدر لا محقق، مع ذلك أنهم أدركوا لما يتميز به اللسان والشفتان مع كل صوت، وفي ذلك قال علي القاري (ت ١٠١٤هـ): ((ثم إنهن بالصوت المجرد أشبه منهن بالحروف، ويتميزن عن الصوت المجرد بتصَعُّد الألف وتسفُّل الياء واعتراض الواو))[٣].

وأشاد الدكتور الصيغ بوصف ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) حين حدد مخرج الجوف لأصوات المد[٤] ويرى أنه كان أكثر دقة من سيبويه (ت ١٨٠هـ) ومكي (ت ٤٣٧هـ)، وذلك لجعلهم أصوات المد ذات مخارج أخر[٥].

ووجد مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) اختلافًا في درجة المد بين الألف من جهة والواو والياء من جهة أخرى، إذ عد الألف أكثر التصاقًا بالمد منهما؛ لأنها أمكن في هواء الفم عند خروجها، أما الواو والياء فقد يخرجان عن المد إلى ما يشبه الصحة في حالة تغير حركة ما قبلهما عن جنسهما، وقد أطلق مكي على هذه الحالة مصطلح حرفي اللين فقط مسقطًا عنهما صفة المد[٦]. وهذا الكلام هو الذي حاولنا في ما سبق التفريق بين المد واللين، الذي عده بعض من القدماء مصطلحي (المد) و(اللين) للدلالة على مفهوم واحد، لكنه لم يشر إلى الواو والياء المتحركتين، وإنما المقصود هنا هو الواو والياء الساكنتان المسبوقتان بفتحة وهو (نصف صائت لين). فمثلما أهمل علي القاري (ت ١٠١٤هـ) نصف صائت لين، أهمل مكي نصف صائت علة.

---

(١) علماء التجويد منهم: ابن الجزري، وعلي القاري، ومحمد المرعشي، ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٩٠.
(٢) جهد المقل: ١٢٥، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٩٠
(٣) المنح الفكرية: ١٠.
(٤) ينظر: النشر في القراءات العشر: ١٩٩/١.
(٥) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٢٠٩.
(٦) ينظر: الرعاية: ٦٥-٦٦، والمصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٣٤٠ .

وأيّد الدكتور إبراهيم عبود السامرائي مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) ووصف كلامه بأنه دقيق حقًا؛ لأن الفم ينفتح بالألف أكثر بكثير من انفتاحه في نطق الواو والياء، ولكنه في كل الحالات يسمح بمرور الهواء بحرية تامة تمنع حدوث الاحتكاك[١].

وأجرى الدكتور إبراهيم عبود السامرائي مقارنة بين علماء العربية وعلماء التجويد في توضيح معنى الهاوي، إذ يشير إلى أن عبد الوهاب القرطبي (ت ٤٦١هـ) أعطى معنى جديدًا للهاوي غير اتساع المخرج لهواء الصوت، وذلك عندما قال: ((وأما الجرس فالألف الساكنة، لا يكون إلا كذلك، ويقال لها أيضًا الهاوي، لأن الفم ينفتح لها فتخرج بالنفس مستطيلة، وتهوي في الفم إلى ما بين الهمزة والهاء من الحلق))[٢]، ويرى أن علماء التجويد وضحوا معنى الهاوي أكثر من علماء العربية[٣].

وأشار إبراهيم عبود السامرائي إلى نص أسبق من ذلك، وهو قول ابن سينا (ت ٤٢٨هـ): ((وأما الواو الصامتة فإنها تحدث حين تحدث الفاء ولكن بضغط وحفز للهواء ضعيف لا يبلغ أن يمانعه في انضغاطه سطح الشفة، وأما الياء الصامتة فإنها تحدث حين تحدث السين والزاي، ولكن بضغط وحفز للهواء ضعيف لا يبلغ أن يحدث صفيرًا، وأما الألف المصوتة وأختها الفتحة فأظن أن مخرجهما مع إطلاق الهواء سلسًا غير مزاحم، وأما الواو المصوتة وأختها الضمة فأظن أن مخرجهما مع إطلاق الهواء مع أدنى تضييق للمخرج وميل به سلس إلى فوق، وأما الياء المصوتة وأختها الكسرة فأظن أن مخرجهما مع إطلاق الهواء مع أدنى تضييق للمخرج وميل به سلس إلى أسفل))[٤]. ذهب الدكتور إبراهيم عبود السامرائي إلى أن ابن سينا قد ميز في هذا النص بين ((صوتي الواو والياء المديتين، وأشار إلى الخصائص الأساسية للأصوات الصامتة والصائتة، فالأصوات الصامتة لها مخرج محدد وتنتج عن ضغط وحفز للهواء، والأصوات الصائتة لا مخرج محددًا لها، ولا تحدث نتيجة ضغط وحفز))[٥]، على أننا نتحفظ على قوله في أن الأصوات الصائتة ليس لها مخرج محدد.

وخلاصة ما قيل في تحديد مخرج أحرف المد (الألف) و(الواو والياء) المديتن؛ أي: (الصوائت الطويلة) عند القدماء:

الأول: مذهب الخليل (١٧٥هـ) ومن تبعه من العلماء وجمهور علماء التجويد، يفرقون بين مخرجي الواو والياء حال كونهما مديين وبين مخرجيهما عندما يكونان غير مديين.

(١) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٣٤٠.
(٢) الموضح في التجويد: ٩٦.
(٣) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ١٩٦-١٩٧.
(٤) رسالة أسباب حدوث الحروف: ٨٣-٨٥، وينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٥٣.
(٥) المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٥٣.

الثاني: مذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ) ومن تابعه ويتلخص في جعل الألف من مخرج الهمزة أي: الحلق، ويجعل مخرج الواو والياء المديين من مخرج غير المديين.

وقد ذكر الدكتور غانم الحمد أن القدماء من علماء العربية قد تحدثوا عن مخارج الحركات[١]، وفي ذلك قال الفراء(ت ٢٠٧هـ): ((فإنما يستثقل الضم والكسر؛ لأن لمخرجيهما مؤونة على اللسان والشفتين، تنضم الرَّفعة بهما فيثقل الضمَّة، ويُمالُ أحد الشِّدقين إلى الكسرة فترى ذَلِكَ ثقيلًا، والفتحة تَخرج من خَرْقِ الفم بلا كُلْفة))[٢]، وقال المبرد (ت ٢٨٥هـ): ((الفتحة من مخرج الألف))[٣]. يتضح من النصين السابقين أن علماء العربية القدماء ربطوا بين مخارج أحرف المد وبين مخارج الحركات وهذا شيء يحسب لهم؛ لأن العلم الحديث اكتشف العلاقة بين أحرف المد وبين الحركات وليس بينهما من فرق إلا في الكمية، إذ تنتج بطريقة واحدة والفرق بينهما هو زمان نطق أحرف المد هو ضعف زمان نطق الحركات، فهذه قصيرة وتلك طويلة[٤].

وفي ذلك أشاد الدكتور بسام بركة[٥] بالقدماء لإدراكهم الفرق بين القصر والطول بين الحركات وأصوات المد وقد عبروا عن ذلك بعبارات دقيقة تدل على ذوق علمي رفيع، ومنهم ابن جني (ت ٣٩٢هـ) الذي يقول: ((اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة، والكسرة، والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة))[٦].

وذكر ابن جني (ت ٣٩٢هـ) الواو والياء من دون أن يميز أهما مديتان أم غير مديتين؟ والظاهر أنه يريد المديتين، وبخلاف ذلك يكون قد وقع في الوهم أيضًا؛ لأن الضمة بعض الواو المدية، والكسرة بعض الياء المدية.

وفي هذا الصدد انتقد الدكتور عبد العزيز الصيغ القدماء قائلًا: ((والمسألة التي وقف القدماء دون أن يصلوا فيها إلى حل هي أصوات المد، حيث لم تحسب من الحركات وإن رأوا صلتها الوثيقة بها، بل إن ابن جني أعلن قائلًا: (إن الحركات أبعاض حروف المد واللين)، إلا أن ذلك لم يكن أكثر من رأي نافذ بصير لم يعترف به عمليًا من أتوا بعده مثلما دللت على ذلك مؤلفات

(١) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٣١٢.
(٢) معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء، تح: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١: ١٣/٢.
(٣) المقتضب: ١٥٥/١.
(٤) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٣١٥.
(٥) ينظر: علم الأصوات العام، أصوات اللغة العربية، د. بسام بركة، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان: ١٣٤.
(٦) سر صناعة الإعراب: ٣٣/١.

العلماء حتى يومنا هذا، فقد بقيت أصوات المد أصواتًا صامتة توصف بالسكون وهو تناقض كبير))[١]، والحق مع الدكتور الصيغ وهذا ما ذهب إليه المحدثون وسوف نثبت صحة هذا الرأي في الفصول القادمة.

وقد انتقد الدكتور عبد الصبور شاهين القدماء صريحًا وذلك لعدهم حرف المد ساكنًا وهو رأي خاطئ وقع فيه علماء العربية، ويعلل ذلك أن حرف المد ليس سوى حركة طويلة[٢].

أما غيره من المحدثين فيرون أن (الواو، والياء) صامتان ويسمى كل منهما شبه حركة؛ لأنه يشبه الحركة نطقًا ولكنه من الناحية الوظيفية صامت، وهما غير الضمة الطويلة والكسرة الطويلة فهاتان حركتان، أما الألف فهي حركة خالصة، وبعبارة أخرى أن الواو والياء إذا تحركتا مثل: (وَجد، يَجد)، أو وقعتا ساكنتين وقبلهما فتحة مثل: (قَوْل، وبَيْع) تُعدان من الأصوات الصامتة، أو شبه الصائتة، أو أنصاف الحركات[٣]. وكلام المحدثين هذا قد يؤدي إلى فهم مغلوط لدى القارئ، فقولهم: (شبه حركة، أو شبه صائتة، أو نصف حركة)، إنما يقصدون نصف صائت وهو المصطلح الذي تبناه البحث؛ أي: الواو والياء غير المديتين بنوعيه (اللين أو العلة)، وقولهم: الضمة الطويلة والكسرة الطويلة، هي إشارة واضحة إلى الواو والياء المديتين. والذي دفعني إلى هذا التفصيل هو رغبتنا في عدم فهم النص بشكل مغلوط.

وعن مخارج أصوات المد عند العلماء المحدثين فإنهم لم يذكروا الجوف مخرجًا لهذه الأصوات، في حين أشار بعضهم إلى أن ممر النفس مع الأصوات غير المدية يكون أضيق منه مع الأصوات المدية، إذ إن الفراغ بين اللسان ووسط الحنك الأعلى في نطق الياء يكون أضيق منه حال النطق بالكسرة الطويلة، مما ترتب عليه أننا نسمع نوعًا من الحفيف في نطق هذه الياء، وكذلك الحال مع الواو إذ يكون الفراغ بين أقصى اللسان وأقصى الحنك حال النطق بها أضيق منه حال النطق بالضمة الطويلة، فيسمع نوع ضعيف من الحفيف مع النطق بهذه الواو[٤]. إذن يكون الحفيف مع صوتي الياء والواو غير المديتين نتيجة لضيق الفراغ بين اللسان والحنك.

واستطاع المحدثون ضبط مخارج أصوات المد بالنظر إلى وضع اللسان والشفتين حال النطق بها، وفي ذلك قال بعضهم عن إنتاج الياء المدية والكسرة: ((عن طريق رفع مقدم اللسان في اتجاه منطقة الغار ولكن مع ترك فراغ يسمح بمرور الهواء دون احتكاك مسموع))[٥]، ويتم

(١) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٢٢٢، وينظر: سر صناعة الإعراب: ٣٣/١.
(٢) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٣٩٦-٣٩٧.
(٣) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٥٠، ٩٧، واللغة، ج. فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مطبعة لجنة البيان العربي: ٥١، وعلم اللغة العام- الأصوات: ١٠٨، ١٢٤.
(٤) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ٤٢.
(٥) دراسة الصوت اللغوي: ٣١٧.

إنتاج الألف والفتحة عن طريق إراحة اللسان في قاع الفم، مع ارتفاع طفيف جدًا لوسطه في اتجاه منطقتي الغار والطبق اللين، وعن الواو المدية والضمة يتم إنتاجهما عن طريق رفع مؤخر اللسان نحو منطقة الطبق اللين، مع ترك فراغ ليسمح بمرور الهواء دون أن يحدث احتكاك مسموع[١].

نخلص من ما سبق ذكره أن العلماء ميزوا بين أصوات المد واللين المديين وغير المديين وعرفوا الطبيعة المزدوجة لهذين الصوتين (الواو والياء)، وأدركوا أن للواو والياء مخرجين، مخرج من الجوف، وهو مذهب الخليل (١٧٥هـ) ومن تبعه، أما سيبويه (ت ١٨٠هـ) فقد وزعها على الشفتين ووسط اللسان حينما يكونان أنصاف صوامت. زد على ذلك أن الخليل جعل الألف صوتًا صامتًا وذلك بجعل مخرجه من الجوف وهو مخرج مقدر، في حين عد سيبويه الألف من مخرج الحلق، وبذلك نستطيع أن نقول وبضرس قاطع أن الخليل كان أكثر دقة من سيبويه من حيث تأييد الدرس الصوتي الحديث.

(١) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ٣١٨.

الفصل الثاني
صفات الأصوات

الفصل الثاني: صفات الأصوات

المبحث الأول: الصوامت

الصفة تعرف بأنها: ((كيفية عارضة للحرف عند حدوثه في المخرج))[١]، وهذا التعريف ينسجم مع نظرة الدرس الصوتي الحديث، فالصوت ينتج عن عملية مركبة في الغالب من تدخل بعض أعضاء آلة النطق في تيار النَّفس في نقطة معينة هي التي تسمى المخرج، وهذه العملية الأساسية في إنتاج الصوت، وهناك عمليات مصاحبة أخر تحدث في بعض أعضاء النطق كعملية اهتزاز الوترين الصوتيين التي تسمى الجهر[٢]، فهذه العمليات المصاحبة لما يحصل للصوت في المخرج هي التي تسمى بالصفات[٣].

وأكد أحد الباحثين أن هناك ثلاثة أسس ينبغي أن تراعى في معرفة صفات كل صوت من أصوات العربية، وهي[٤]:

١- اهتزاز الوترين الصوتيين أو عدمه حال النطق بالصوت.

٢- كيفية خروج الهواء حال النطق والعوائق التي تعترضه.

٣- ارتفاع مؤخرة اللسان أو انخفاضها عند النطق بالصوت.

وقد استحسن أحد الباحثين[٥] في ما ذهب إليه الجاربردي (ت ٧٤٦هـ) حين حدد الفائدة المتوخاة من معرفة هذه الصفات ووصف تحديده بكونه كان دقيقًا، إذ قال الجاربردي: ((وفائدة هذه الصفات الفَرْقَ بين ذوات الحروف؛ لأنه لولا هي لا تحدث أصواتها – يعني أصوات الحروف – وكانت كأصوات البهائم))[٦]، أي: لولا اختلاف الحروف في بعض الصفات لما ميز بين الحروف من ذوات المخرج الواحد. وقد وصل بعض العلماء عدد صفات الأصوات إلى ((أربعة وأربعين، وزاد بعضهم ونقص آخر))[٧]، ولعله أشار إلى مذهب مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)[٨].

---

(١) فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد: **٣٧.**
(٢) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ١٢٨، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٠٩.
(٣) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٠٩.
(٤) ينظر: علم اللغة العام- الأصوات: ١٢٧، وعلم الأصوات اللغوية: ٤٥.
(٥) ينظر: الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي في شرحه على شافية ابن الحاجب، مصطفى عبد كاظم الحسناوي، مؤسسة دار الصادق الثقافية، بابل، العراق، ط١، ٢٠١٢م: ٨٥.
(٦) شرح الجاربردي على الشافية في الصرف، فخر الدين أحمد بن الحسين الجاربردي، تح: د. جميل عبد الله عويضة، ٢٠١٣م: ٣٦٢/١.
(٧) شرح الجاربردي: ٣٦٢/١، وينظر: الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ٨٥.
(٨) ينظر: الرعاية: ٥٧.

وقد انتقد الدكتور غانم الحمد الخليل (١٧٥هـ) وأيد سيبويه (ت ١٨٠هـ) في دراستهما لصفات الحروف وذلك بقوله: ((وأقدم دراسة لصفات الحروف في العربية وأهمها ما ورد في (الكتاب) لسيبويه، أما ما ورد في كتاب (العين) للخليل فمحدود الأهمية، لقلته وعدم وضوحه أحيانًا، فقد لقب الخليل الأصوات بنسبتها إلى مخارجها، واستخدم المصطلحات التسعة الآتية (حلقية – لهوية – شجرية ...)، وهذه المصطلحات تتعلق بموضوع المخارج أكثر من تعلقها بموضوع الصفات التي تعبر عن كيفية تكوّن الأصوات في مخارجها))[١]، وكذلك انتقد الدكتور نجم الحمداني الخليل وذلك لإغفاله صفات الأصوات[٢].

وأجرى الدكتور الحمد مقارنة بين علماء العربية وعلماء التجويد في دراسة الأصوات، إذ يرى أن علماء العربية لم يعتنوا بوصف الأصوات وصفًا يستغرق جميع صفات الصوت في موضع واحد، وكان علماء التجويد أكثر عناية بهذا الموضوع من علماء العربية[٣]، وبذلك انتقد الدكتور الحمد علماء العربية هذا من جهة، ومن جهة ثانية انتقد علماء التجويد، بقوله: ((ولا توجد طريقة محددة لوصف الأصوات، فعلماء التجويد وصفوا الأصوات من غير أن ينصوا على أساس محدد لعملهم))[٤].

ويشير الدكتور الحمداني إلى أن هناك من العلماء من صنف الأصوات إلى ((أكثر من اعتبار، فمثلًا منها: ما لها أضداد، ومنها: ما لا ضد له، ومنها: ما لها مقابل، وأخرى لا مقابل لها، ومنها: المحسّنة والمميزة، ومنها: باعتبار القوة والضعف، ومنهم من قسم تلك الصفات باعتبار آخر إلى: ذاتي وعرضي مثل: الأصوات المهموسة، وتقابلها المجهورة، ومنها إلى: قوي وضعيف مثل: الأصوات الشديدة وتقابها الرخوة، وما بينهما تسمى الأصوات المتوسطة أو المائعة، أو الذائبة، وهناك الأصوات المطبقة يقابلها المنفتحة، والمستعلية ويقابلها المستفلة، والأصوات المُذْلقة ويقابلها المُصْمتة، وباعتبار ثالث إلى المحل أو ذاته، مثل: الأصوات المُشربة وهي القلقلة، والصوت المنحرف، والصوت المكرر، والصوت المَهتوت أو المَهتوف))[٥]. وكذلك ذكروا صفات الأصوات المستحسنة من الغنة والتكرير والهاوي والصفير ...إلخ[٦]. في حين ارتأى البحث أن يكون تصنيف الصفات على مطلبين، مطلب في الصفات العامة، والآخر في الصفات الخاصة:

(١) المدخل إلى علم أصوات العربية: ٩٦-٩٧، وينظر: كتاب العين، المقدمة: ٥٨/١.
(٢) ينظر: النقد الصوتي في التراث العربي: ١٧٤.
(٣) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ١٧٥.
(٤) المدخل إلى علم أصوات العربية: ٢٨٧.
(٥) النقد الصوتي في التراث العربي: ١٧٥، وينظر: سر صناعة الإعراب: ٧٥/١-٧٨، والتمهيد في علم التجويد: ٨٦ وما بعدها.
(٦) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٤/٤-٤٣٦.

المطلب الأول: الصفات العامة

وهي الصفات التي تشترك فيها جميع لغات البشر والمتمثلة بالجهر والهمس، والانفجار والاحتكاك والتوسط، والصوامت والصوائت.

١- الجهر والهمس:

لقد عرف العرب هذا التقسيم، وميزوا بين مجهور الأصوات ومهموسها، إذ عرّف سيبويه (ت ١٨٠هـ) المجهور بقوله: ((حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت))[١]، أما المهموس فقال عنه إنه: ((حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه))[٢]. وممن تبع سيبويه في هذين التعريفين ((ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في سر الصناعة، والزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في المفصل، وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في شرح المفصل، وابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) في النشر))[٣].

إن نسبة تعريف المجهور للخليل (١٧٥هـ) من الزجاج (ت ٣١١هـ)[٤] جعل الدكتور الصيغ ينتقده مشيرًا إلى أنه وقع في وهم؛ لأن هذا التعريف نسب لسيبويه (ت ١٨٠هـ) وشاع عند العلماء شيوعًا كبيرًا، وأعيدت عباراته دون تعديل أو تبديل، مما جعله سمة لمصطلح الجهر[٥].

وانتقد الدكتور رمضان عبد التواب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، قائلًا: ((وإذا كان سيبويه يقسم الأصوات إلى مجهورة ومهموسة، فإن تعريفه لها يثير كثيرًا من الشبه، التي لم تجد لها حلًّا معقولًا حتى الآن))[٦]. يقصد الدكتور الشبه بين القسيم الأول الجهر والهمس، والقسيم الثاني الانفجار والاحتكاك، وسوف نوضح ذلك أكثر حين نتكلم على صفة (الانفجار والاحتكاك).

وقد فسر الدكتور عبد الغفار إشباع الاعتماد بأنه: ((قوة تأثير الهواء المندفع من الرئتين على أعضاء النطق في أثناء مروره في مجراه من الحنجرة حتى مخرج الصوت، وهذا يؤكد أن الحرف المجهور حرف واضح لما يصحبه من عملية صوتية قوية، والحرف المهموس يصحبه هواء ضعيف الضغط لا يؤثر تأثيرًا قويًا في أثناء سيره في مجراه منذ خروجه من الرئتين))[٧].

---

(١) كتاب سيبويه: ٤٣٤/٤.
(٢) كتاب سيبويه: ٤٣٤/٤.
(٣) في البحث الصوتي عند العرب: ٤١، وينظر: سر صناعة الإعراب: ٧٥/١، والمفصل في صنعة الإعراب: ٥٤٧، وشرح المفصل: ٥٢٢/٥، والنشر في القراءات العشر: ٢٠٢/١.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م: ٤١٤/١.
(٥) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٨٩-٩٠.
(٦) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٣٩.
(٧) أصوات اللغة العربية: ١٣٨.

وقد انتقد الدكتور كمال بشر سيبويه (ت ١٨٠هـ) ومن تبعه في تعريفه للصوت المجهور ووصفه بأنه تعريف صعب عسير الفهم، في حين نجده في موضع آخر يرى أن القدماء كانوا على صواب في تعريفهم للجهر وللصوت المجهور[١]، وقوله الأخير يوافق ما ذهب إليه غانم الحمد بقوله: ((وأحسب أن سيبويه تمكن من إدراك آثار اهتزاز الوترين الصوتيين على الأصوات اللغوية))[٢]، وكلاهما؛ أي: كمال بشر وغانم الحمد سارا مع الظن وليس ما قالاه يقينًا. إلا أن الدكتور شاهين يذهب إلى غير ذلك فقد ((ظلت محاولة سيبويه تفسير المجهور والمهموس من الأصوات قانونًا سار عليه جميع من جاء بعده من النحاة والقراء، إلى أن جاءت بحوث المحدثين فصدقت كثيرًا مما قاله في هذا الباب))[٣].

وفي مصنف آخر للدكتور الحمد ينتقد سيبويه (ت ١٨٠هـ) في الموضوع نفسه ويؤيد كلام الدكتور شاهين إذ يرى أن لتعريف سيبويه للمجهور والمهموس تأثيرًا كبيرًا في موقف الذين درسوا الموضوع من بعده سواء أكانوا من علماء العربية أم من علماء التجويد ولم يستطيعوا تقديم تعريف يحل محل تعريف سيبويه[٤]، وفي موضع آخر يقول عن تعريف طاش كبري زاده (ت ٩٦٨هـ): ((وهذا التعريف وإن كانت بعض أجزائه تفتقر إلى الوضوح، لكنه يتقدم على تعريف سيبويه خطوة نحو التعريف الكامل للمجهور والمهموس الذي نجده عند المحدثين))[٥]، وعليه نجد الدكتور الحمد يناقض نفسه حين انتقد سيبويه وزاده في تعريفهما للمجهور والمهموس.

وانتقد الدكتور الصيغ سيبويه (ت ١٨٠هـ) في تعريفه للمهموس ويصفه بأنه تعريف غامض وغموضه يجيء من عدم معرفة سيبويه بالوترين الصوتيين وأثرهما في إنتاج النغمة الموسيقية[٦].

وفي تحديد القدماء للمجهور والمهموس ينتقد الدكتور إبراهيم عبود السامرائي القدماء ومنهم سيبويه (ت ١٨٠هـ) ويصف ذلك أنه وقع في خلط؛ أي: أنه خلط بين أصوات القلقة والأصوات المجهورة[٧]، كما أن وصفهم لماهية الجهر والهمس، وصف انطباعي لا دقة فيه[٨].

ويبدو أن السامرائي تعجّل في حكمه على القدماء وكان في ذلك قاصدًا سيبويه (ت ١٨٠هـ)، وسيبين البحث أن وصف سيبويه تميّز بالدقة آخذين بالحسبان عدم امتلاكهم الأجهزة الحديثة ولم يعرفوا شيئًا عن علم التشريح.

---

(١) ينظر: دراسات في علم اللغة: ٦٤-٦٥.
(٢) المدخل إلى علم أصوات العربية: ١٠٣.
(٣) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٢٠٥.
(٤) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١١٢.
(٥) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١١٩.
(٦) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ١٠٨.
(٧) ينظر: كتاب سيبويه: ٤/١٧٤-١٧٥.
(٨) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ١١٦.

أما المحدثون فقد نظروا إلى مجهور الأصوات ومهموسها من حيث ذبذبة الوترين الصوتيين أو عدم ذبذبتهما، فالمجهور: هو ذلك الصوت الذي تصحبه ذبذبة الوترين، والمهموس ما لا تصحبه تلك الذبذبة[١]. إذن المحدثون ((ميزوا الجهر من الهمس باهتزاز الوترين الصوتيين، أسعفتهم في ذلك الوسائل الحديثة والمختبرات العلمية المجهزة بالآلات المساعدة، التي تستعمل للكشف عن الأصوات ... فالوتران الصوتيان هما المتسببان في إنتاج النغمة الموسيقية التي تسمى (الجهر)، ومن الملاحظ شيوع ذكر الوترين الصوتيين بصيغة الجمع، وهو أثر من آثار الترجمة، ولا سيما أن اللغات الفرنسية والإنجليزية والألمانية والإيطالية لا توجد فيها صيغة المثنى، والجهر ذو علاقة بفتحة المزمار، فهو يكون حينما تكون الفتحة ضيّقة لأن المزمار المؤلف من عضلتين متوازيتين: الحبال الصوتية، ينفتح عند تباعد هذه الحبال وينغلق باقترابها، والانغلاق التام لا يدخل في الحسبان، أما الانفتاح فهو مرة واسع وأخرى ضيّق، ففي الأولى لا تهتز الحبال الصوتية لمرور الهواء بحرية، أما في الثانية فإن مرور الهواء يحدد الاهتزازات الصوتية، ولا بديل آخر غيره لإرسال الأصوات الطبيعية))[٢]، وهي إشارة إلى انقباض وانبساط فتحة المزمار ففي حالة انقباضها يضيق مجرى الهواء ويقترب الوتران الصوتيان أحدهما من الآخر، فيؤثر الهواء فيهما بالاهتزاز وهذا يحدث مع الصوت المجهور، وفي حالة انبساط فتحة المزمار يتسع مجرى الهواء ويبتعد الوتران الصوتيان أحدهما من الآخر بحيث لا يؤثر فيهما الهواء الخارج من الرئتين بالاهتزاز وهذا يحدث مع الصوت المهموس[٣].

ولا ندري لماذا استعمل عبد العزيز الصيغ الوترين الصوتيين بصيغة التثنية مرة وبصيغة الجمع مرة أخرى، وأن اعتذاره عن ذلك كونه واردًا من الترجمة لا يسعفه؛ لأنه ينقل بتصرف[٤]، وله أن يثبت على صيغة التثنية.

وقوله: (ينغلق باقترابها) ليس دقيقًا، فالجهر لا يؤدي إلى انغلاق فتحة المزمار وانطباق الوترين الصوتيين، وإنما يحدث الجهر عند تضييق فتحة المزمار من خلال اقتراب الوترين من بعضهما، إذ يضغط الهواء الخارج من الرئة عليهما فيؤدي إلى حدوث الاهتزاز، أما القول بالانغلاق فهو ما يحصل عند نطق صوت الهمزة فحسب، وهو الذي أدّى إلى اختلاف وصف صوت الهمزة، فالقدماء عدّوه مجهورًا، والمحدثون بعضهم عدّه مهموسًا وبعضهم عدّوه صوتًا لا مهموسًا ولا مجهورًا، والوصف الأخير هو ما يتبناه البحث؛ لأن صفة الجهر وصفة الهمس لا تنطبقان على صفة الهمزة.

(١) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس):٢٠، وفي البحث الصوتي عند العرب: ٤٠.
(٢) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٩٥-٩٦.
(٣) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس):٢٠، وأصوات اللغة العربية: ١٣٥.
(٤) ينظر: محاضرات في الألسنية، سوسير، ترجمة، يوسف غازي، ومجيد النصر، المطبعة البوليسية، بيروت، ١٩٨٤م: ٥٨.

وقوله: (الانغلاق التام لا يدخل في الحسبان)، قول لا أساس له من الصحة؛ لأن الانطباق التام مثلما ذكرنا يؤدي إلى ظهور الهمزة.

ولاختبار جهر الصوت يمكن إجراء إحدى التجارب الآتية[١]:

١- نضع الإصبع فوق تفاحة آدم وننطق بالصوت وهو ساكن كالباء مثلا نشعر باهتزاز الوترين الصوتيين.

٢- حين نضع أصابعنا في آذاننا ثم ننطق بالصوت نفسه وهو ساكن نحس برنة الصوت في رؤوسنا.

٣- أن يضع المرء كفه فوق جبهته حين نطقه بالصوت المراد اختباره فيحس برنين الصوت، وذلك الرنين هو أثر ذبذبة الوترين الصوتيين. ونحن نرجح الطريقة الثانية وهي: (وضع الإصبع في الأذن) على الطريقة الأولى والثالثة؛ لأنهما تعتمدان على اللمس، واللمس فيه تفاوت كبير بين شخص وآخر.

وانتقد الدكتور خليل العطية القدماء في تعريفهم لظاهرتي الجهر والهمس، إذ إنهم أغفلوا الإشارة إلى الوترين الصوتيين، وفي عبارة أخرى يصرح بجهلهم للوترين الصوتيين ثم يعتذر لهم أنهم لم يكونوا على جهل بأهم ظاهرة في الصوت المجهور، وهي صفة (التمكن والقوة) التي تتأتى من توترهما عند التقائهما، واستشعارهم هذا دليل واضح على معرفتهم بالظاهرة[٢].

وقد أورد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) نصًا مهمًا لسيبويه (ت ١٨٠هـ) عند شرحه للكتاب يدل على فهم وإدراك تامين لظاهرتي الجهر والهمس بالإشارة إلى الرنين أو ما يسميه (صوت الصدر) في المجهور وغيابه في الصوت المهموس[٣]، فقد نقل عن سيبويه قوله: ((المهموس إذا خففته ثم كررته أمكنك ذلك فيه، وأما المجهور فلا يمكنك ذلك فيه، ثم كرر سيبويه التاء بلسانه وأخفى، فقال: ألا ترى كيف يمكن تكرار الطاء والدال وهما من مخرج التاء فلم يمكن... وإنما فرّق بين المجهور والمهموس أنك لا تصل إلى تبيين المجهور ولا أن يدخله الصوت الذي يخرج من الصدر. فالمجهور كلها هكذا يخرج صوتهن من الصدر ويجري في الحلق ... وأما المهموسة فتخرج أصواتها من مخارجها ... والدليل على ذلك أنك إذا أخفيت همست بهذه الحروف ولا تصل إلى ذلك في المجهور))[٤]. ويفهم من هذا النص أن سيبويه جعل صوت المجهور يخرج من الصدر، وصوت المهموس من الفم، وربما اهتزاز الوترين الصوتيين الذي لم يدركهما سيبويه

(١) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ٢٠.
(٢) ينظر: في البحث الصوتي عند العرب: ٤١-٤٢.
(٣) ينظر: في البحث الصوتي عند العرب: ٤٢.
(٤) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨م: ٥/٣٩٥-٣٩٦.

جعلته يذهب إلى أن المجهور يخرج من الصدر، كون الوترين الصوتيين هما أقرب ما يكون في جهاز النطق إلى الصدر.

ويمكن الحكم على الصوت عن طريق تكرير الصوت وتحريكه، فإما أن ينطلق النفس وإما أن ينحبس، وفي ذلك يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـ) عن الهمس: ((وأنت تعتبر ذلك بأنه قد يمكنك تكرير الحرف مع جري الصوت نحو: سسسس ككككك هههه، ولو تكلفت مثل ذلك في المجهور لما أمكنك))[١]، فقول ابن جني هذا يؤكد الخلط بين الجهر والهمس من جهة، والانفجار والاحتكاك (الشديد والرخو) من جهة أخرى، وإذا كان الكلام ينطبق على السين والهاء فلا ينطبق على الكاف، ومن المجهور (الزاي) ولكننا نستطيع أن نقول: (اززززز)، فإذا كان اعتراضنا على القدماء بقدر، فإن اعتراضنا على ابن جني يكون بقدر أكبر.

وعليه فقد أدرك القدماء تحديد ظاهرة الجهر والهمس – في الغالب – مثلما تصورها المحدثون بعيدًا عن الضوابط التي ذكرها ابن جني (ت ٣٩٢هـ) وغيره، ويرى الدكتور عبد الغفار حامد هلال أن ذوق علمائنا وأحاسهم المرهف كان أكثر دقة من الآلات التي استعملها المحدثون من علماء اللغة[٢]، بيد أننا اثبتنا خلاف ذلك في ردنا على ابن جني.

وبقي أن نشير إلى تحديد سيبويه (ت ١٨٠هـ) للحروف المجهورة والمهموسة وكان له سلطان مستمر على دارسي الأصوات العربية، ويرى الدكتور غانم الحمد أن ((سيبويه تمكن من تصنيف الأصوات إلى مجهورة ومهموسة استنادًا إلى إدراكه للفرق بين طبيعة القسمين الناتج عن اهتزاز الوترين الصوتيين التي سماها سيبويه (صوت الصدر) أثناء نطق الأصوات المجهورة، وعدم اهتزازهما في أثناء نطق الأصوات المهموسة، وكان هذا التقسيم في جملته صحيحًا))[٣]. والكلام على اهتزاز الوترين الصوتيين وعدم اهتزازهما فيه شيء من المبالغة لأن القدماء لم يعرفوا الوترين الصوتيين ولا اهتزازهما ولا عدم اهتزازهما.

وقد جمع ابن جني (ت ٣٩٢هـ) الحروف المهموسة في عبارة: (ستشحثك خصفه)[٤]، أما مكي (ت ٤٣٧هـ) فقد جمعها في عبارة: (سكت فحثه شخص)[٥]، وغير هذه الحروف تكون مجهورة وهي تسعة عشر حرفًا. وجاءت التجارب الحديثة مؤيدة لكلام سيبويه (ت ١٨٠هـ) في الكثرة الغالبة وقد اتفق المحدثون مع القدماء في تحديدهم للحروف المجهورة والمهموسة، وكان خلافهم في ثلاثة حروف هي (الهمزة والقاف والطاء)، إذ وصفها القدماء بالجهر وهي مهموسة

(١) سر صناعة الإعراب: ٧٥/١.
(٢) ينظر: أصوات اللغة العربية: ١٣٧.
(٣) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١١٧، وينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٤/٤.
(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٧٥/١.
(٥) ينظر: الرعاية: ٥٧.

عند المحدثين، والواقع يشهد بذلك. وإذا كان الكلام يصح في القاف والطاء فهو لا يصح في الهمزة مثلما تقدم، إذ الهمزة لا مجهورة ولا مهموسة، وهو ما عليه أكثر المحدثين[١].

وكانت هناك محاولات من بعض المحدثين في تقديمهم بعض الاحتمالات لوصف القدماء لهذه الأصوات بالجهر[٢]، وفي ذلك يقول أحد المحدثين: ((والذي أراه أن هذه الأصوات من المحتمل أن تكون قد أصابها التطور الصوتي عبر القرون فلذا تغيرت صفتها))[٣]، أما الهمزة فقد وصفها معظم المحدثين بأنها صوت لا هو بالمجهور ولا بالمهموس[٤]، مثلما تقدم القول في ذلك، وآخرون يعدونها مهموسة، لأنها تنطق بإغلاق الوترين إغلاقًا تامًا يمنع مرور الهواء، ثم يفتحان فجأة فينطلق الهواء متفجرًا[٥]؛ أي: أن هذا الانطباق والانفراج المفاجئ للوترين الصوتيين لا يؤدي إلى اهتزازهما، والاهتزاز هو الحد بين المجهور والمهموس في مفهوم المحدثين، فلما لم يحصل اهتزاز عدوه مهموسًا.

أما الذين عدّوه لا مهموسًا ولا مجهورًا فقد رأوا أن كلّ الأصوات المهموسة لا يتحرك الوتران الصوتيان معهما، إذ يكونان في حالة الراحة، ومع الهمزة يتحرك الوتران حركة واحدة من دون اهتزاز فلا ينطبق عليها صفة الهمس؛ لذا قالوا (لا مهموس)، ثم رأوا أن الصوت المجهور لا بد من أن يحدث اهتزاز الوترين الصوتيين، وفي الوصف المتقدم لا يتحقق الاهتزاز أيضًا فقالوا (لا مجهور). إذن قولهم (لا مهموس ولا مجهور)؛ لأنه لا ينطبق عليه صفة المهموس ولا صفة المجهور، كالذي وضحناه قبل قليل.

وقد انتقد الدكتور هادي نهر سيبويه (ت ١٨٠هـ) ومن تبعه في عدهم الهمزة من الأصوات المجهورة، يقول: ((يخطئ سيبويه ومن نقل عنه في اعتبار الهمزة حرفًا مجهورًا، والذي يبدو أن القدماء قد خلطوا بين الهمزة والألف المجهورة لأن الأخيرة تحمل الهمزة في الغالب فظنوها مجهورة مثلها... وكما لا ينجح سيبويه في وصف الهمزة وصفًا دقيقًا حين عدها مجهورة نجد المحدثين قد اختلفوا في وصفها أيضًا))[٦].

---

(١) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ٩١، ووعلم اللغة (السعران): ١٣٢، وعلم الأصوات (بشر): ١٧٥، ودراسة الصوت اللغوي: ١٢٩، وعلم الصرف الصوتي، د. عبد القادر عبد الجليل، ١٩٩٨م: ٤١١.
(٢) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس):٦٣، ٨٥-٨٧، ودراسة الصوت اللغوي: ٣٤٣-٣٤٥.
(٣) المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ١١٤.
(٤) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس):٩١، وعلم اللغة (السعران): ١٣٢، ودراسة الصوت اللغوي: ١٢٩.
(٥) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: ١٢٣، ومناهج البحث في اللغة: ٩٧، وأصوات اللغة: ١٨٣.
(٦) علم الأصوات النطقي: ٤١-٤٢.

ويرى الدكتور كمال بشر أن القدماء أخطأوا في وصفهم الهمزة بالجهر[١]، وتبعه في ذلك الدكتور عبد القادر عبد الجليل إذ يصرح بأن ((عدّهم الهمزة من الأصوات المجهورة أمر في غاية عدم الدقة))[٢]. ويرى الدكتور إبراهيم عبود السامرائي أن صوت الهمزة سيبقى مشكلًا حتى تتمكن التجارب الحديثة من رصده ووصفه بدقة، إذ إن المحدثين حتى الآن لم يتفقوا على وصف له كما رأينا، ودارت مناقشات بينهم حوله[٣].

أما القاف والطاء فهما مهموسان في نطقنا الحالي، وربما كانا مجهورين في العربية القديمة فسمعهما علماء العرب القدماء وذهبوا إلى القول بجهرهما[٤]، إلى ذلك انتقد الدكتور تمام حسان النحويين والقراء في عدهم الطاء مجهورة، يقول: ((لغرابة صوتها على السمع أخطأ النحاة والقراء فجعلوها مجهورة في دراستهم وجعلوا الدال مقابلًا مرققًا لها))[٥]. ويجيب الدكتور عبد الغفار مدافعًا عنهم ((فهذا القول مبني على التسرع في الحكم دون استقراء واسع للهجات العربية الحديثة))[٦]، ويشير الدكتور الحمد إلى أن وصف القدماء للطاء بأنه ((صوت مجهور وصف صحيح))[٧]، دليله على ذلك قول سيبويه (ت ١٨٠هـ): ((ولولا الإطباق لصارت الطاء دالًا))[٨]، ثم يشرع الدكتور الحمد في توضيح هذه العبارة ليستدل على صحة قول القدماء، يقول: ((فهذا النص صريح في كون الطاء العربية هي النظير المطبق للدال، وأنه إذا أزيل الإطباق عنها صارت دالًا ... وهذا يعني أن تحولًا حصل في نطق الطاء ... لأن الطاء اليوم إذا أزيل عنها الإطباق صارت تاء لأنها مهموسة، وليس بينها وبين التاء من فرق سوى الإطباق))[٩]، وهذا الكلام يبدو صحيحًا على فرضية تغير صوت الطاء، أما الطاء التي ننطق بها اليوم إذا رفعنا عنها صفة الإطباق تصبح تاءً وكلاهما مهموسان.

ذكر الدكتور النعيمي أن ضابط الجهر لدى المحدثين هو اهتزاز الوترين، في حين كان ضابط الجهر لدى القدماء هو ما ذكره سيبويه (ت ١٨٠هـ) بعد تعريفه للمجهورة والمهموسة ((وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه))[١٠]، ثم يعقب النعيمي: ((فضابط الجهر والهمس عند سيبويه جري النفس مع

(١) ينظر: دراسات في علم اللغة: ٦٥.
(٢) علم الصرف الصوتي: ٤١١.
(٣) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ١١٤.
(٤) ينظر: في البحث الصوتي عند العرب: ٤٥.
(٥) مناهج البحث في اللغة: ٩٥.
(٦) أصوات اللغة العربية: ١٥٧.
(٧) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢١٢.
(٨) كتاب سيبويه: ٤٣٦/٤.
(٩) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٠٨.
(١٠) كتاب سيبويه: ٤٣٤/٤.

الحرف أو عدمه، وعلى هذا جمهور علماء العربية))[١]، وفي موضع آخر يذكر الدكتور النعيمي نقلًا عن إبراهيم أنيس من شرح السيرافي ما يمكن أن يعين في جمع الجوانب المختلفة لتحديد ضابط الجهر والهمس[٢]، فقد ذكر بأن السيرافي (ت ٣٦٨هـ) نقل عن أبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ) قوله: ((سألت سيبويه عن الفصل بين المهموس والمجهور، فقال: المهموس إذا خففته ثم كررته أمكنك ذلك فيه، وأما المجهور فلا يمكنك ذلك فيه، ثم كرر سيبويه التاء بلسانه وأخفى، فقال: ألا ترى كيف يمكن تكرار الطاء والدال وهما من مخرج التاء فلم يمكن))[٣]، إن الدكتور النعيمي استنتج من هذين النصين أن الضابط الذي اعتمده القدماء في تحديد المجهور من المهموس على النحو الآتي: ((لتمييز المهموس من المجهور اتبع الطريقة الآتية:

١- اخفض صوتك بالحرف إلى أدنى ما تستطيع - الإخفاء.

٢- ردد الصوت بالحرف - التكرار.

٣- أجر النفس وأنت تقوم بهذه المحاولة - جري النفس.

فإذا سمع الصوت الذي يسمع إذا لفظ وحده بوضوح وبصوت مرتفع، فالحرف مهموس؛ أي: إذا لم تؤد التجربة إلى تحول صوت الحرف، فهو مهموس، أما إذا قمت بالتجربة لنطق حرف معين، وأدى خفض الصوت به وتكراره مع جري النفس إلى سماع صوت آخر، فالصوت الذي حاولت نطقه وتحول، صوت مجهور، ولو جربت ذلك مع الثاء لسمعتها ثاء، كما هي، ولو جربت ذلك مع الذال فسوف تسمعها ثاء أيضًا لا ذالًا))[٤]، وكلام النعيمي في صدد التمييز بين الصوت المهموس والصوت المجهور من الناحية التجريبية أو التطبيقية، مستفيدًا من وصف القدماء في هاتين الصفتين.

وعندما نعود لتعريف سيبويه (ت ١٨٠هـ) ونفسره يتضح الآتي:

المجهور ((منع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت))[٥]، ولعلّ اقتراب الوترين الصوتيين الذي يؤدي إلى ما يشبه منع النفس هو الذي حدا بسيبويه أن يسميه (منع النفس)، والمهموس ((حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى معه النفس))[٦]، ولكي يجري النفس معناه ((أن الهواء وجد الطريق متسعًا لخروجه، وهذا فيما يبدو نتيجة ابتعاد الوترين الصوتيين عن بعضهما فلا يؤثر الهواء فيهما بالاهتزاز ومن ثم تضعف قوة بروز الحرف مما يجعله مهموسًا))[٧]، وتبع الدكتور عبد الغفار حامد هلال في ذلك ما ذهب إليه القدماء من

(١) أصوات العربية بين التحول والثبات: ٢٧.
(٢) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات: ٢٧.
(٣) شرح كتاب سيبويه: ٣٩٥/٥-٣٩٦، وينظر: الأصوات اللغوية (أنيس):١٢١.
(٤) أصوات العربية بين التحول والثبات: ٢٧-٢٨.
(٥) كتاب سيبويه: ٤٣٤/٤.
(٦) كتاب سيبويه: ٤٣٤/٤.
(٧) أصوات اللغة العربية: ١٤٠.

جريان النفس مع المهموسات من الأصوات، والملاحظ أن كثيرًا من الأصوات المهموسة لا يجري معها النفس كالطاء والقاف والتاء.

والذي يميل إليه البحث أن سيبويه (ت ١٨٠هـ) لم يدرك أثر الوترين الصوتيين مع الصوت المجهور، وإنما شعر بعارض يعيق مرور الهواء فظنه مانعًا للنفس، والذي جاء به الدكتور حسام النعيمي قراءة أخرى يُعرف بها الصوت المجهور من المهموس زيادة على ما جاء به الدكتور إبراهيم أنيس.

وخلاصة القول في المجهور والمهموس نكون أمام أمرين:

الأول: أن يكون مفهوم المجهور والمهموس عند القدماء هو غير ما يكون عند المحدثين؛ ولذا نجدهم وصفوا (الهمزة والقاف والطاء) بالجهر، وهي عند المحدثين مهموسة، وعند بعضهم (الهمزة) لا مجهورة ولا مهموسة، وفي ذلك يرى الدكتور الحمد أن ضابط الجهر والهمس عند سيبويه (ت ١٨٠هـ) جري النفس مع الحرف أو عدمه، وهو يرى لذلك أن الطاء والقاف والهمزة لا ينطبق عليها ضابط الهمس، فهي إذن مجهورة بضابط القدماء[١].

الثاني: أن يكون المفهوم واحدًا للجهر والهمس عند القدماء والمحدثين، وبذلك يكون وصف القدماء للأصوات الثلاثة (الهمزة والقاف والطاء) بالجهر هو صحيح بحسب نطقهم، في حين أصاب صوتي (القاف والطاء) تطور عبر السنين فتحول من الجهر إلى الهمس بحسب نطقنا الحالي، وبهذا يكون الاتفاق في ثمانية وعشرين صوتًا، والاختلاف في صوت واحد أعني (الهمزة)، وتفسير ذلك عند الدكتور أحمد مختار عمر ((فإذا علمنا أن العرب القدماء لم يكونوا يعرفون شيئًا عن فتحة المزمار وإمكانية غلقها، أمكننا أن نحدس لماذا لم يوفقوا في وصف طريقة نطق الهمزة))[٢].

ولله در سيبويه (ت ١٨٠هـ) الذي وصف الأصوات المجهورة والمهموسة في زمانه ولم يمتلك الأجهزة الحديثة والمختبرات العلمية ولم يعرف شيئًا عن علم التشريح، ومع ذلك جاء وصفه موافقًا للمحدثين، وأما ما نقده المحدثون فتركّز على غموض تعريف سيبويه، وأرى أن غموض التعريف كان في زماننا أما عند القدماء فلا يوجد غموض في ألفاظه، إذ كيف يجوز لنا أن نحاكم شخصًا استعمل ألفاظًا كانت دارجة قبل أكثر من اثني عشر قرنًا ونريد أن نفهمها بحسب نطقنا الحالي فليس هذا من الإنصاف.

والملفت اتفاق القدماء مع المحدثين في معظم الأصوات من حيث الجهر والهمس على الرغم من اختلاف الضابط مثلما يقول بعض الباحثين، وهو أمر غريب يبقى به حاجة إلى تفسير.

(١) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ٢٧٧-٢٧٨.
(٢) دراسة الصوت اللغوي: ٣٤٥.

٢- الانفجار والاحتكاك والتوسط:

أما المبدأ الثاني الذي على أساسه تقسم صفات الأصوات فهو كيفية خروج الهواء حال النطق والعوائق التي تعترضه، وهذا ما عناه القدماء بتقسيمهم للأصوات على (شديدة، ورخوة، وما بين الشديدة والرخوة)[١]، في حين سماها المحدثون الأصوات (الانفجارية، والاحتكاكية، والمتوسطة أو المائعة أو السائلة)[٢].

ذكر سيبويه (ت ١٨٠هـ) ((ومن الحروف الشديد وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه وهو الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والتاء والدال والباء وذلك أنك لو قلت: الحجْ، ثم مددت صوتك لم يجر ذلك. ومنها الرخوة وهي الهاء والحاء والغين والخاء والشين والصاد والضاد والزاي والسين والظاء والثاء والذال والفاء وذلك إذا قلت: الطَّسْ وانقضْ، وأشباه ذلك، أجريت فيه الصوت إن شئت))[٣]. أي أن الحروف الشديدة ثمانية يجمعها قولك: (أَجدت طبقك)، أو (أجدك طبقت)[٤].

وذكر الدكتور خليل العطية أنه ((أضاف علماء العربية صفة ثالثة للصوت – غير الشديد والرخو – ودعوه متوسطًا تارة، وما بينهما تارة أخرى ... جمعوا أصواتها في لفظ (لم نرع) تارة، و(لم يروعنا) تارة أخرى، ولا شك أن الألف ليس منها بالتأكيد لأنه من أصوات اللين))[٥]، وكلام خليل العطية صحيح ولكنه يؤخذ عليه أنه لقب الألف باللين، واللين يطلق على الواو والياء الساكنتين المسبوقتين بفتحة وهو ما اصطلحنا عليه (نصف صائت لين)، والألف في الدرس الصوتي الحديث عبارة عن حركتين، وهو صوت مد (صائت طويل) دائمًا، وقد أثبتنا ذلك في محله.

وقد عدد ابن جني (ت ٣٩٢هـ) الأصوات التي بين الشديدة والرخوة (المتوسطة) بقوله: ((والحروف التي بين الشديدة والرخوة ثمانية أيضًا، وهي: الألف، والعين، والياء، واللام، والنون، والراء، والميم، والواو، ويجمعها في اللفظ: لم يرو عنا))[٦]، وفي ذلك انتقد الدكتور إبراهيم عبود السامرائي ابن جني، قائلًا: ((نلحظ هنا أن ابن جني قد خالف سابقيه ووصف أصوات المد واللين بأنها متوسطة بين الشدة والرخاوة، وهذا وصف غير سليم، إذ إن ذلك يعني أنها أصوات احتكاكية، لأن الشدة والرخاوة صفتان لا تكونان إلا في الأصوات الاحتكاكية. يبدو أن ابن جني

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٤/٤٣٤-٤٣٥، وسر صناعة الإعراب: ١/٧٥، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٣/٢٥٧.
(٢) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: ٧٤، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٣٦، ومناهج البحث في اللغة: ٨٧، ١٠٤.
(٣) كتاب سيبويه: ٤/٤٣٤-٤٣٥.
(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/٧٥.
(٥) في البحث الصوتي عند العرب: ٤٦، وينظر: سر صناعة الإعراب: ١/٧٥، والمفصل في صنعة الإعراب: ٥٤٧، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٣/٢٥٨، ٣/٢٦٠.
(٦) سر صناعة الإعراب: ١/٧٥.

قد فهم كلام سيبويه على الأصوات اللغوية من قبل الشدة والرخاوة فهمًا خطأ))[١]. ويشير الدكتور السامرائي إلى قول سيبويه (ت ١٨٠هـ): ((ومنها اللينة، وهي الواو والياء، لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما))[٢].

وعدّ الألف عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ) من الأصوات المتوسطة خطأ واضح لأنها ليست إلا عبارة عن حركتين، أما الواو والياء غير المديتين (نصف صائت لين، ونصف صائت علة) فابن جني لم يبتعد عن المعيار الذي وضعه القدماء وذلك أنه عند النطق بهذين الصوتين لم يلتقِ عضوان من أعضاء النطق التقاءً محكمًا ليعدا شديدين (انفجاريين)، ولم يقتربا اقترابًا كبيرًا ليحدث احتكاكًا واضحًا في أثناء مرور الهواء بينهما ليعدا رخوين (احتكاكيين)، وهذا ما سوغ لِعدِّ هذين الصوتين من الأصوات المتوسطة (بين الشديدة والرخوة).

أما أصوات (اللام والنون والميم والراء) فقد عدها سيبويه (ت ١٨٠هـ) شديدة (انفجارية)[٣]، ولكن غيره من القدماء والمحدثين لاحظوا أن الهواء يخرج ولا ينحبس فعدوها متوسطة[٤]، وفي ذلك يقول الدكتور عبد الغفار هلال: ((اتفق جميع العلماء قدامى ومحدثين – عدا سيبويه – على أن الحروف (ل، ن، م، ر) من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة؛ لأنها تسمح للهواء بالمرور الخفيف حال النطق بها))[٥]، وفي موضع آخر يتعجب عبد الغفار هلال من توصيف سيبويه لهذه الأصوات بالشدة يقول: ((والعجيب أن سيبويه يعد الحروف الأربعة من الأصوات الشديدة، ولم يوافقه على ذلك أحد من العلماء))[٦].

ويحاول عبد الغفار هلال توضيح مذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ) في توصيفه لتلك الحروف بالشدة، يقول: ((وعلى ذلك اعتبر تلك الحروف شديدة؛ لأن اللسان يبقى مكانه لا يتحرك فيمنع الهواء من اجتياز مجرى الفم ويتوجه إلى طريق الأنف، فبقاء اللسان في موضعه حاجزًا يحول الهواء من الخروج من الفم كافٍ – عند سيبويه – في إثبات معنى الشدة للصوت، ولكن سواه من القدماء وكذلك المحدثين لا حظوا أن الهواء يخرج ولا ينحبس فعدوها متوسطة؛ لأنها في أثناء خروجها تصدر نوعًا من الحفيف ولم ينظروا إلى كون الخروج عن طريق الفم أو الأنف وهذا في نظرنا أولى من وجهة سيبويه))[٧]، فهي إذن أصوات ما بين الشديدة والرخوة (متوسطة).

وقد اتفق المحدثون مع القدماء في كيفية إنتاج تلك الأصوات، إلا إنهم اختلفوا في التسمية، فعند نطق الصوت ((يعوق تيار الهواء الخارج من الرئتين عائق يمنعه من المرور عند مخرج

(١) المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ١٢١، وينظر سر صناعة الإعراب: ٧٥/١.
(٢) كتاب سيبويه: ٤٣٥/٤.
(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٥/٤.
(٤) ينظر: أصوات اللغة العربية: ١٦١.
(٥) أصوات اللغة العربية: ١٥٩.
(٦) ينظر: أصوات اللغة العربية: ١٦٠.
(٧) أصوات اللغة العربية: ١٦١.

معين، ثم يزول هذا العائق بسرعة، فيندفع الهواء بشدة محدثًا انفجارًا، وعندئذٍ يسمى الصوت شديدًا، أو انفجاريًا أو وقفيًا))[١]، وقد شاعت تسمية الانفجارية في كتابات المحدثين[٢].

وإذا ((وجد الهواء مجراه مضيقًا غير مسدود، مر في هذا المجرى محتكا بالعضوين اللذين سببا تضييقه، والأصوات التي يصحبها هذا النوع من طريقة النطق تسمى الأصوات الرخوة))[٣]، واصطلح على تسميتها عند بعض المحدثين بالأصوات الاستمرارية[٤]، أو المتمادة[٥]، إلا أن التسمية الشائعة عند معظم المحدثين هي الأصوات الاحتكاكية[٦].

وضع سيبويه (ت ١٨٠هـ) معيارًا لمعرفة الأصوات الانفجارية والاحتكاكية وهو (جري الصوت) أو (عدم جريه)، وقد ذكرنا في ما سبق أنهم جعلوا (جري النفس) أو (عدم جريه) ضابطًا في تمييزهم للأصوات المجهورة من المهموسة[٧]، ويبدو أن ذلك سبب خلطًا والتباسًا عند المحدثين في فهم هذين الضابطين، وهو أمر جعل نقودهم تتركز في هذا الجزء من الموضوع، في حين حاول بعض المحدثين أن يجد تسويغًا لما ذهب إليه سيبويه، وتفصيل ذلك كالآتي:

يرى الدكتور رمضان عبد التواب أن هناك تداخلًا في تعريف سيبويه (ت ١٨٠هـ) للشديد يقرب جدًا من تعريفه للمجهور، مثلما يقرب تعريفه للرخو من تعريفه للمهموس كذلك، بهذه الكلمات انتقد رمضان عبد التواب سيبويه، ويشير إلى أن تعريف سيبويه للمجهور والمهموس يقوم أساسًا على جري النفس أو عدم جريه، وتلك الصفة من السمات الخاصة بشدة الصوت أو رخاوته، ووجه الدكتور سهام نقده أيضًا على ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ويصف تعريفاته بأنها ليست بأوضح منها عند سيبويه[٨]. وقد أيّد الدكتور الحمد مذهب رمضان عبد التواب وذلك بقوله: ((ولم يعن ابن جني ... تبيين صفتي الشدة والرخاوة أو الصفات الأخرى))[٩].

وكذلك انتقد الدكتور محمد المبارك سيبويه (ت ١٨٠هـ) في الموضوع نفسه، يقول: ((ويبدو أن بين التقسيمين السابقين تداخلًا والتباسًا، وقد قالوا إن الفرق بينهما أن المجهورة تمنع النفس، والشديدة تمنع الصوت، ولكن هذا التفريق غير واضح وضوحًا تامًا))[١٠]. وفي السياق نفسه ذهب الدكتور خليل العطية إلى ((أن اعتماد العرب على جريان النفس وعدمه في الشديد والرخو

(١)علم الأصوات اللغوية: ٤٥-٤٦، وينظر: علم اللغة (السعران): ١٢٨، والتشكيل الصوتي في اللغة العربية، د. سلمان حسن العاني، ترجمة د. ياسر الملاح، النادي الأدبي الثقافي، جدة، السعودية، ط١، ١٩٨٣م: ٥٢.
(٢) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ٢٣، وعلم اللغة (السعران): ١٢٨، وأسس علم اللغة: ١١.
(٣) مناهج البحث في اللغة: ٨٧، وينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ٢٤، وعلم اللغة (السعران): ١٤٣.
(٤) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٤١.
(٥) ينظر: علم اللغة (السعران): ١٣٩، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٤١.
(٦) ينظر: علم اللغة (السعران): ١٢٨، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٣٤، واللغة وعلم اللغة، جون ليونز، دار النهضة العربية، ط١: ١٠٣، وأسس علم اللغة: ١١، ٨٣.
(٧) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات: ٢٧، وينظر: البحث: موضوع صفات الأصوات.
(٨) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٤٠، وسر صناعة الإعرا ب: ١/٧٥-٧٦.
(٩) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٨٥.
(١٠) فقه اللغة وخصائص العربية: ٥١.

سبب اختلاطًا وتداخلًا بينهما وبين المجهور والمهموس، وجعل التمييز بينهما تبعًا لذلك عسيرًا صعبًا أول وهلة))[١]، وكلام العطية يوقع القارئ في حيرة؛ لأننا نعرف أن (جريان النفس وعدمه) معيار للصوت المجهور من المهموس، أما في ما يخص الصوت الشديد (الانفجاري) من الرخو (الاحتكاكي) فضابطه (جريان الصوت وعدمه) هذا ما عليه سيبويه ومن جاء بعده[٢]، وشذ عنهم المبرد (ت ٢٨٥هـ)، وذلك بقوله: ((وَمن الْحُرُوف حُرُوف تجْرِي على النَّفس وَهِي الَّتِي تسمّى الرخْوة وَمِنْهَا حُرُوف تمنع النَّفس وَهِي الَّتِي تسمّى الشَّدِيدَة))[٣]، ومن المؤكد أن خليل العطية لم يقصد المبرد في النص أعلاه.

وكذلك لم يغب هذا النقد عن الدكتور عبد القادر عبد الجليل إذ قرر بأن كلام سيبويه (ت ١٨٠هـ) ((فيه بعض الخلط والاضطراب، إذ لم نلحظ فيه تمييزًا بين الصوت المجهور وصفة الشدة من جهة، ومن أخرى بين الصوت المهموس وصفة الرخاوة))[٤].

ومع ذلك فإن تعريف سيبويه (ت ١٨٠هـ) لكل من الشديد والرخو يلفت نظرنا إلى شيء تنبه له علماء الغرب كذلك، وهو أن الأصوات الشديدة (الانفجارية) أصوات وقتية آنية لا يمكن التغني بها وترديدها؛ لأنها تنتهي بمجرد زوال العائق وخروج الهواء، في حين الأصوات الرخوة (الاحتكاكية) أصوات استمرارية متمادة يمكن التغني بها، واستمرار نطقها بلا انقطاع ما دام في الرئتين هواء [٥]. وفي ذلك أشاد الدكتور الحمد بما ذهب إليه سيبويه من أن ملاحظة امتداد الصوت في الرخو وعدم امتداده مع الشديد ملاحظة صحيحة[٦].

وعليه فقد كان النقد منصبًا على تعريف سيبويه (ت ١٨٠هـ) للمجهور والشديد، فالمجهور (يمنع النَّفَس أن يجري معه)، والشديد (يمنع الصوت أن يجري فيه)، وقد حاول بعض المحدثين أن يجد عذرًا لسيبويه، إذ ذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أن سيبويه لم يناقض نفسه مثلما ظنّ بعض الدارسين إذ إنه فرق بين المجهور الذي نحس فيه بمنع النفس وعدم انطلاقه حرًا طليقًا، ولكن الصوت معه لا يمنع بل نظل نسمعه، أما في حالة الشديد (الانفجاري) فعند المخرج يمنع الصوت فلا نسمع شيئًا طالما كان الانحباس في المخرج قائمًا، ويستدل الدكتور إلى ما ذهب إليه أن سيبويه عندما تحدث عن اللام والنون عدهما من الحروف الشديدة (الانفجارية) لأن طرف اللسان معهما يلزم مكانه، ولكن الصوت مع هذا يخرج، ففي حالة اللام يخرج الصوت من

(١) في البحث الصوتي عند العرب: ٤٦.
(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٤٣٤-٤٣٥، وسر صناعة الإعراب: ١/٧٥-٧٦، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٣/٢٦٠، وشرح الجاربردي: ١/٣٦٢-٣٦٣.
(٣) المقتضب: ١/١٩٤.
(٤) الأصوات اللغوية، د. عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر، عمان، ١٩٩٨م: ١٤٧. وينظر: الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ٩٦-٩٧.
(٥) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي:٤١.
(٦) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٢٥.

جانبي الفم، وفي حالة النون يخرج من الأنف، وبهذا فرق بين منع النفس مع المجهور، ومنع الصوت مع الشديد (الانفجاري)، فمنع النفس لا يكون إلا في الحنجرة، أما منع الصوت فمكانه مخرج الحرف[١].

وقد ذكر الدكتور غانم الحمد أن العلماء بعد سيبويه (ت ١٨٠هـ) فهموا أن (النَّفَس) و(الصوت) لهما دلالة خاصة ومتمايزة[٢]، وفي ذلك قال الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ): ((والفرق بين الشديدة والمجهورة أن الشديدة لا يجري الصوت عند النطق بها، بل إنك تسمع به في آن ثم ينقطع، والمجهورة لا اعتبار فيها بعدم جري الصوت، بل الاعتبار فيها بعدم جري النفس عند التصويت بها))[٣]، وقد يفهم من هذه النصوص دقة القدماء وحرصهم في استعمال لفظ (النَّفَس) مع المجهور، واستعمال لفظ (الصوت) مع الشديد (الانفجاري)، وليس الأمر كذلك فلا صوت من دون نفس، وقد يكون نفس من دون صوت، والأخير لا يدخل في الموضوع؛ لأننا في مجال الحديث عن الأصوات اللغوية، وعليه لا بد من أن يكون الصوت حاضرًا في جميعها مجهورة كانت أو شديدة.

وبحسب ما اطلعت عليه من مؤلفات المحدثين وجدت الباحث مصطفى الحسناوي أكثر الدارسين دفاعًا عن القدماء بصفة عامة، وعن سيبويه (ت ١٨٠هـ) بصفة خاصة في هذا الموضوع ولأهمية كلامه ننقل النص كاملًا على الرغم من طوله ولكنه لا يخلو من فائدة، يقول: ((إن عدم جري الصوت، أو منع الصوت من الجريان، يكون عند مخرج ذلك الصوت، بالتقاء عضوين التقاءً محكمًا، في حين أن (منع النفس لا يكون إلا في الحنجرة)، فقد يجري النفس ولا يجري الصوت، وقد يحدث العكس. فعند نطق صوت (التاء) مثلًا، فإن الوترين الصوتيين يكونان متباعدين أو منفرجين، فيمر الهواء من بينهما من دون أن يتذبذبا؛ لأنهما حينئذٍ متراخيان، فيكتسب الصوت عندها صفة الهمس، وهذا معنى جري النفس، وفي الوقت نفسه فإن طرف اللسان (يلتقي بأصول الثنايا العليا، ومقدم اللثة)، وبالتقائه ينحبس الهواء حبسًا تامًا في هذا الموضع، وهو مخرج التاء، وهذا ما عبروا بـ (عدم جري الصوت)، ولا يُسمع صوت التاء إلّا بعد أن ينفصل طرف اللسان (تاركًا نقطة الالتقاء فيحدث صوت انفجاري)، هو صوت التاء.

وعند نطق صوت (الذال) مثلًا، فإن الوترين الصوتيين يقتربان بعضهما من بعض، من ما يجعلهما متوتّرين، فيضيق الفراغ الذي بينهما، بحيث يسمح بمرور الهواء، ولكن مع إحداث اهتزازات، أو ذبذبات، للوترين المتقاربين من بعضهما، فيكتسب الصوت حينئذٍ صفة الجهر، وهذا ما عبروا عنه بـ (عدم جري النفس)، وفي الوقت نفسه يوضع طرف اللسان (بين أطراف الثنايا

(١) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ١٢٦-١٢٧ .
(٢) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٢٨.
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢٦٠/٣.

العليا والسفلى بصورة تسمح بمرور الهواء من خلال منفذ ضيق فيحدث الاحتكاك)، فلا يحبس الهواء، إذن بل يضيق مجراه، وهذا ما عبروا عنه بجري الصوت))[١].

والغريب في هذا النص أن الباحث الحسناوي يقول عن صوت الذال: (يسمح بمرور الهواء، ولكن مع إحداث اهتزازات، أو ذبذبات، للوترين المتقاربين من بعضهما، فيكتسب الصوت حينئذٍ صفة الجهر، وهذا ما عبروا عنه بعدم جري النفس)، فكيف يكون مرور الهواء وفي الوقت نفسه عبروا عنه بعدم جري النفس؟

إن ما ذهب إليه سيبويه (ت ١٨٠هـ) في وضعه معيار (جري النفس أو عدم جريه) في تمييز الأصوات المجهورة من المهموسة، ووضعه معيار (جري الصوت أو عدم جريه) في تمييز الأصوات الانفجارية (الشديدة) من الاحتكاكية (الرخوة)، كان مدركًا تمام الإدراك أن منع النفس يكون في الحنجرة ويكسب الصوت صفة الجهر، في حين يكون منع الصوت في الفم ويكسبه صفة الشدة (الانفجار). وقد أيّد الدكتور عادل نذير سيبويه وانتقد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، إذ يصرح بأن يضع سيبويه (جريان الصوت وعدمه) ضابطًا للشدة والرخاوة، فإن المبرد يرشح (جريان النفس وعدمه)[٢] ضابطًا لذلك الأمر، ثم يصدر الدكتور حكمه بأن سيبويه كان أكثر توفيقًا في ضابطه من المبرد؛ لأن الأخير يضعنا أمام إشكالية التفريق بين ضابطي الانفجار والاحتكاك من جهة، وبين الجهر والهمس من جهة أخرى[٣].

كذلك ذكر الدكتور غانم الحمد أن محمد المرعشي (ت ١١٤٥هـ) كان أكثر المتأخرين وضوحًا في إدراك العلاقة بين النَّفَس والصوت، فحقيقة الصوت عنده هي (النَّفَس المسموع). ثم يذكر نصًا للمرعشي يبين فيه علاقة النفس والصوت بالحروف المجهورة والمهموسة، والانفجار والاحتكاك (الشديدة والرخوة)، يتضمن وجهة نظر متكاملة وواضحة[٤]، قال محمد المرعشي: ((اعلم ... أن صوت الحرف وإن كان مجهورًا، فهو لا يتحقق بدون النَّفَس؛ لأن حقيقة الصوت هي النَّفَس المسموع، كما سبق، فاحتباس الصوت يستلزم احتباس النَّفَس معه، وجريه جريه، وأن نَفَس الحرف وإن كان مهموسًا فهو لا ينفك عن الصوت؛ لأن حقيقة الحرف هو الصوت المعتمد على المخرج، كما سبق، وأن نَفَس الحرف المجهور قليل، ونَفَس الحرف المهموس كثير ... إذا علمت هذا فاعلم أن صوت الحرف ونَفَسَه إما أن يحتبسا بالكلية فيحصل صوت شديد، وهو في

(١) الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ٩٧-٩٩، وينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ١٢٧، ومناهج البحث في اللغة: ٩٥، وعلم اللغة العام – الأصوات: ١٢٩، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٢٠١، وعلم الأصوات اللغوية: ٣٢، وعلم اللغة العام – الأصوات: ١٥٢.
(٢) ينظر: المقتضب: ١٩٤/١.
(٣) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: ١٢٣.
(٤) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٣١.

الحروف الشديدة، أو لا يحتبسا أصلًا بل يجريا جريانًا كاملًا، وهو في الحروف الرخوة. أو يتوسطا بين كمال الاحتباس وكمال الجري، وهو في الحروف البينية. فهذه ثلاثة أنواع:

ففي النوع الأول: إن جرى بعد ذلك الاحتباس نَفَس كثير فالحرف شديد مهموس، وإن لم يجر فالحرف شديد مجهور. وفي النوع الثاني: إن كان صوت الحرف جاريًا كله مع نَفَس قليل فالحرف رخو مجهور، وإن كان جاريًا كله مع نَفَس كثير فالحرف رخو مهموس ... والنوع الثالث: مجهور كله ...))[1].

نخلص من هذا أن التراكم المعرفي لدى العلماء القدماء حدا بهم إلى التمييز بين منع النفس ومنع الصوت، وإن منع النفس يكسب الصوت صفة الجهر، ومنع الصوت يكسبه صفة الشدة (الانفجار). أما الذي نراه فهو ما تقدم ذكره من أنه لا صوت من دون نفس، مع أن كلام المرعشي فيه ما يمكن أن يعد منطقيًا إلى حد ما.

ولمعرفة الأصوات الانفجارية والاحتكاكية والمتوسطة لدى المحدثين وحسب ما ذكرنا من تعريفاتهم يتضح الآتي:

إنهم أخرجوا الجيم من مجموعة الصفات الانفجارية، وبالمقابل أدخلوا الضاد مثلما ينطق بها في مصر[2]، وذلك باعتمادهم على النطق الحالي لا مثلما ينطق بها في زمن سيبويه (ت ١٨٠هـ). ثم أخرجوا الضاد من قائمة الأصوات الاحتكاكية وأدخلوا العين[3].

أما الأصوات التي وصفت على أنها بين الشديدة والرخوة (المتوسطة)، فنكتفي بقول جان كانتينو: ((النون والميم خيشوميان، واللام والراء يمتازان بكيفية خاصة في النطق، والألف والواو والياء هي حروف المد. فلا يبقى مجال للشك في صحة هذا الترتيب إلا فيما يتعلق بحرف العين، وما عدا ذلك فإن الترتيب مطابق لترتيب علماء الأصوات العصريين))[4]. وعقب أحد المحدثين على هذا النص بأنه يمكن أن يقال ((إن الميم والنون يجري النفس بهما فيمكن أن يوصفا على هذا بأنهما رخوان، ولكن النفس لا يجري بهما من الفم وإنما من الأنف على شكل غنة وهو خلاف ما يجري به النفس مع بقية الأحرف، فحقيقة الأمر أن النفس لم يجر بهما من مجراه في بقية الحروف فيصح على هذا وصفهما بأنهما شديدان، فلما تردد النظر فيهما بين هذا وذاك جعلا بين الشدة والرخاوة. كذلك اللام والراء إذ لولا انحراف اللسان باللام وترديده بالراء ما جرى بهما النفس فهما بين الشدة والرخاوة. أما الألف فإن اتساع مخرجه لا يسمح بوقوف الهواء

(١) جهد المقل: ١٤٥-١٤٧.
(٢) ينظر: علم اللغة (السعران): ١٢٨، ومناهج البحث في اللغة: ٨٧، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٦٤.
(٣) ينظر: علم اللغة (السعران): ١٤٨، ومناهج البحث في اللغة: ١٠٢، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٥٥.
(٤) دروس في علم أصوات العربية: ٣٦.

عنده ليرى أيجري به أم لا حتى يحكم عليه بهذا أو بذاك؛ ولذا كان الوصف المناسب أنه بين الشدة والرخاوة. وأما الواو والياء فإن كانا مدتين صدق عليهما ما قيل في الألف، وإن لم يكونا مدتين كان النفس معهما ضعيفًا، وكان من العسير جريان الصوت بهما عند الوقف، كما أن الهواء لا يحبس عند النطق بهما، فهما إذن بين الشدة والرخاوة))[١].

ولتوضيح أكثر في ما يخص صوت (العين، والجيم، والضاد) فإننا نفصل القول في ذلك.

أما **العين** فيظهر أن هذا الصوت يُعدُّ مُشكلًا في ذاته، فحين يصفه القدماء أنه من بين الشديدة والرخوة[٢]، فإن معظم المحدثين يجعلونه صوتًا احتكاكيًا[٣]. وصرّح بعضهم بقبولهم عد العين حرفًا متوسطًا[٤]. ويبدو أن المحدثين متحيرون في هذا الصوت لذا قال بعضهم: ((أن تكوين العين فيه غموض لم يتضح لنا بعدُ))[٥].

وفي ذلك قال الرضي (ت ٦٨٦هـ): ((أما العين فينحصر الصوت عند مخرجه، لكن لقربه من الحاء التي هي مهموسة ينسلّ صوته شيئًا قليلًا))[٦]، عقب الدكتور غانم الحمد على هذا النص قائلًا: ((ومهما حاول الناطق إجراء النفس مع العين وتمديد النطق بها، وهذا من خواص الحروف الرخوة، فإنه لن يصل إلى ذلك إلا بمشقة، وعلى نحو محدود، بينما يمكن للناطق أن يمد صوته بالحاء ساكنة كانت أو مشددة، وربما أثرت صفة الجهر العين، وما يصاحب ذلك من اضطراب عمود الهواء بالنغمة المتولدة من اهتزاز الوترين الصوتيين، فاختلف حالها من ثَمَّ عن حال الحاء))[٧].

وقد أيّد الدكتور حسام النعيمي القدماء حين وضعوا العين بين الشديدة والرخوة ووصف بأن ذلك وضع صحيح، وحاول إجراء مقارنة العين مع الهمزة والحاء حين الوقف عليها ليستدل بأنها متوسطة، فقال: ((ويمكن معرفة ذلك بنطقها في كلمة (ارجعْ) مثلًا ومقارنتها بصوتي الهمزة والحاء في كلمتي (أرجئْ) و(أرجحْ)، إذ يمكن أن نحس بوقفة الهمزة الأخيرة في (أرجئْ) أو شدتها أو انفجارها، كما عبروا، ولا يمكن إجراء الصوت بها، ونحس بسهولة جريان الصوت في حاء (أرجحْ) الاحتكاكية أو الرخوة، أما عين (ارجعْ) فيمكن أن يجري النفس بها ليس بسهولة جريه في الحاء، فهي بين الهمزة الشديدة والحاء الرخوة، ولذا عبروا عنها أنها بين الشدة والرخاوة))[٨].

---

(١) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣١٧-٣١٨.
(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٤/٤٣٥، وسر صناعة الإعراب: ١/٧٥، وشرح المفصل: ٥/٥٢٤.
(٣) ينظر: علم اللغة (السعران): ١٤٨، وأصوات اللغة: ٢١٦، ومناهج البحث في اللغة: ١٠٢، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٥٥، وعلم الأصوات اللغوية: ٤٧.
(٤) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: ٣٦، والتطور النحوي: ١٥.
(٥) علم اللغة العام – الأصوات: ١٥٦.
(٦) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٣/٢٦٠-٢٦١.
(٧) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٢٦.
(٨) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣١٧.

وعليه فلا نستطيع أن نحكم بخطأ القدماء حين عدوه من أصوات (بين الشديدة والرخوة)، بل نجد من هذه التجربة التي أجراها الدكتور النعيمي أن سيبويه (ت ١٨٠هـ) ومن تبعه كانوا على صواب حين وضعوا العين بين الأصوات الشديدة والرخوة، زد على ذلك أن للقياسات الصوتية كلمتها في هذا الموضوع، يقول الدكتور سمير إستيتية: ((فقد قمنا بقياس الوضوح السمعي للعين، بوساطة الجهاز الذي قمنا بتركيبه في جامعة اليرموك، وهو جهاز قياس قوة الوضوح السمعي للأصوات، فوجدنا العين من أوضح الأصوات سمعيًا. وهذا يتنافى مع وصف العين بأنها صوت احتكاكي، والمعلوم أن الصوت الرنان لابد أن يكون واضحًا سمعيًا، وأن الأصوات الاحتكاكية برمتها ليست واضحة سمعيًا))[١].

وقد استحسن الدكتور هادي نهر وصف سيبويه (ت ١٨٠هـ) والرضي (ت ٦٨٦هـ) لصوت العين، بقوله: ((ووصف الرضي متابعًا سيبويه هو الصحيح لأن الصوت مع العين لا يجري مثل ما يجري مع الرخوة ولا ينقطع انقطاعه مع الشديد))[٢].

وقد ذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى وصف العين بأنها ((بين الرخوة والشديدة تصل إلى الترديد فيها))[٣]، يعقب الدكتور سمير إستيتية على هذا النص ويرى أن هذه إشارة ذكية إلى التضييق الذي يصاحب نطق العين، فيجعل لها سَمْتًا مميزًا بأن تكون بين الرخوة والشديدة، وذات تردد عال يفوق أي تردد لأي صوت احتكاكي[٤].

وأما **الجيم** فقد ذكر الدكتور حسام النعيمي أن ((الجيم كما يصفه القدامى وكما ننطقه اليوم في العراق داخل في الحروف الشديدة أو الانفجارية، لأنه إذا وقف عليه لا يجري النفس به، نحو: الحج، وقد نص على أنه انفجاري في لغة العراقيين وفي الفصيح الدكتور أيوب الذي عاش في العراق مدة من الزمن، فقال: (الصوت الصلب الانفجاري المجهور، ويوجد في أول الكلمة العراقية (جيكارة)، وأول الكلمة الفصحى: جمل)))[٥]، ويستمر الدكتور النعيمي في وصف الجيم بقوله: ((ووصفه بعضهم بأنه انفجاري – احتكاكي، آخذًا ذلك من صوت الجيم الشامية؛ وذلك لأن حبس الهواء كما يرى لا ينفرج فجأة كما في بقية الحروف الانفجارية، وإنما يبتعد اللسان عن الحنك ببطء يسمح للهواء بالاحتكاك فهو إذن انفجاري – احتكاكي))[٦]، يعقب الدكتور النعيمي على هذا الوصف بقوله: ((ويبدو أن الذي جعل الجيم مع الحروف الاحتكاكية، والذي جعلها

(١) الأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، د. سمير شريف إستيتية، دار وائل، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٣م: ١٤٠.
(٢) علم الأصوات النطقي: ٢٩١، وينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٥/٤، و شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢٦٠/٣.
(٣) كتاب سيبويه: ٤٣٥/٤.
(٤) ينظر: الأصوات اللغوية (إستيتية): ١٣٩.
(٥) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣١٦، وينظر: محاضرات في اللغة، د. عبد الرحمن أيوب، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٦م: ١٠٠.
(٦) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣١٦، وينظر: مناهج البحث في اللغة: ١٠٤.

انفجارية – احتكاكية لم يكن يصف الجيم الفصيحة كما وصفها القدامى وكما ننطقها في العراق، وإنما كان يصف الجيم السورية المشربة صوت الشين بصورة مشبعة أو مختلسة، وهي في الحالين تختلف عن وصف العلماء العرب لها))[١].

وقد ذكر الدكتور إبراهيم عبود السامرائي[٢] أن إبراهيم أنيس عدل عن مصطلح الصوت المركب (انفجاري – احتكاكي) إلى مصطلح (قليل الشدة)[٣]، وقد أفاض الدكتور كمال بشر في الحديث عن وصف صوت الجيم في كتب التراث قائلًا: ((إن الجيم في تقديرهم صوت شديد، أي انفجاري صرف، على حين عددناه نحن صوتًا مركبًا، أي انفجاريًا احتكاكيًا))[٤].

وفي ذلك يقول الدكتور النعيمي: ((ولست أرى أحسن في الاصطلاح من أن تسمى الجيم الشامية الجيم المشربة، نعني المشربة صوت الشين، والجيم الفصيحة الجيم المعطشة نعني التي عطّشت فلم تشرب صوت الشين، أما الجيم المصرية فهي كاف مجهورة))[٥].

وقد انتقد الدكتور أنيس القدماء ووصف قولهم بالتناقض في قوله: ((ويقول القدماء أن الجيم حرف شديد ومع ذلك يجعلون مخرجه من وسط الفم مع الشين، وهما أمران متناقضان))[٦]، في حين حاول الدكتور النعيمي أن يأتي بدليل على عدم التناقض في قول القدماء، ذلك ((أنه ليس في الدراسة الصوتية ما يمنع أن يكون حرفان من مخرج واحد، أحدهما شديد والآخر رخو، ذلك أن عضوي النطق في موضع معين إذا اقتربا حتى يحدث الهواء المار من بينهما احتكاكًا، كان الصوت الصادر بهذه الهيأة رخوًا أو احتكاكيًا، فإذا زاد قرب العضوين حتى يتصلا ثم ينفصلا فجأة، كان الصوت شديدًا أو انفجاريًا، ومثال ذلك في العربية غير الجيم والشين والياء، الهاء والهمزة، فالهاء من الوترين باقترابهما حتى يحدث الهواء المار من بينهما احتكاكًا من غير أن يؤدي إلى اهتزازهما. أما الهمزة فتكون بانغلاق الوترين انغلاقًا تامًا ثم انفراجهما، فالهمزة من مخرج الهاء إلا أنها شديدة، والهاء رخوة))[٧]. واستحسن الدكتور هادي نهر وصف القائلين أن الجيم صوت شديد ويرى ذلك بأنه قول سليم[٨].

ويبدو من ما سبق أن المحدثين أفاضوا في الكلام على صوت الجيم، وأثاروا قضية الصوت المركب الذي يجمع بين الشدة والرخاوة، والذي ينتهي إليه البحث يلخص في نقطتين هما:

١. عدم الاعتراف بالطبيعة المركبة لصوت الجيم.

---

(١) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣١٦-٣١٧.
(٢) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ١٣٠.
(٣) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ٧٩.
(٤) علم اللغة العام- الأصوات: ١٦١-١٦٢.
(٥) أصوات العربية بين التحول والثبات: ٦٤.
(٦) الأصوات اللغوية (أنيس): ٨٣.
(٧) أصوات العربية بين التحول والثبات: ٦٥-٦٦.
(٨) ينظر: علم الأصوات النطقي: ٤٤.

٢. أن الجيم الفصيحة التي وصفها علماء العربية مثلما كانت في زمانهم هي ما نسمعه اليوم من مجيدي القراء، وكثير من الناطقين بالعربية اليوم، وهي صوت شديد (انفجاري) مجهور من مخرج الشين والياء[١].

وأما **الضاد** فقد أخرج المحدثون هذا الصوت من مجموعة الأصوات الرخوة (الاحتكاكية) وأدخلوها في مجموعة الأصوات الشديدة (الانفجارية)، وقد أفاض بعض المحدثين كثيرًا عن مشكلة الضاد، وعدها صوتًا شديدًا (انفجاريًا) مجهورًا مفخمًا[٢]، ويلخص الدكتور الحمد بعد إن استعرض كل ما ذكره القدماء حولها، وما قاله المحدثون من أن ((الضاد العربية القديمة التي وصفها سيبويه بأنها من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، رخوة مجهورة مطبقة، لم تعد تنطق منذ أمد بعيد، وأنها آلت منذ قرون إلى عدة أشكال، كل شكل يستخدم في جهة من جهات البلدان التي تتكلم العربية، وإن أشهر تلك الأشكال، نطق الضاد ظاء كما في العراق، ونطقها دالًا مفخمة كما في مصر، وإن هذه الدال المفخمة تمثل الطاء العربية القديمة المجهورة، التي صارت منذ أمد مهموسة (= تاء مطبقة)، فخرجت من اللغة العربية إذن الضاد القديمة، ودخلت الطاء الحديثة، وانتقلت الطاء القديمة لتمثل نطق الضاد في بعض البلاد العربية))[٣]. وقد انتقد الدكتور كمال بشر القدماء في وصفهم للضاد بقوله: ((أما ضادهم فلها شأن آخر ولها قصة أكثر غموضًا وتعقيدًا))[٤].

إذن ليس من العرب من يجيد نطقها اليوم مثلما كان القدماء يفعلون، إذ أصابها التطور، فلا موضع للكلام عليها.

٣-الأصوات الصامتة والأصوات الصائتة:

عرّف المحدثون من علماء الأصوات الصوت الصامت بأنه ((الصوت المجهور أو المهموس الذي يحدث أثناء النطق به اعتراض أو عائق في مجرى الهواء في الفم سواء أكان الاعتراض كاملًا كما في نطق صوت مثل الدال، أو كان الاعتراض اعتراضًا جزئيًا من شأنه يسمح بمرور الهواء ولكن بصورة ينتج عنها احتكاك مسموع كالدال[٥]، ويدخل في الأصوات التي لا يمر الهواء في أثناء النطق بها من الفم، وإنما يمر من الأنف كالنون والميم، وكذلك الأصوات التي ينحرف هواؤها فلا يخرج من وسط الفم وإنما يخرج من جانبيه أو أحدهما كاللام)) [٦].

(١) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات: ٦٩-٧٠، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٤٤.
(٢) ينظر: المدخل إلى علم اللغة: ٦٢-٧٤.
(٣) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٣٩-٢٤٠، وينظر: كتاب سيبويه: ٤/٤٣٣-٤٣٦.
(٤) علم الأصوات (بشر): ١٨٠.
(٥) والصحيح الذال، والذي ورد في النص خطأ مطبعي.
(٦) علم الأصوات (بشر): ١٥١، وينظر: علم اللغة (السعران): ١٢٤، واللغة وعلم اللغة: ١٠٣، وأصوات اللغة العربية: ٨٨.

وعرفوا الصوت الصائت بأنه ((الصوت المجهور الذي يحدث في تكوينه أن يندفع الهواء في مجرى مستمر خلال الحلق والفم، وخلال الأنف معهما أحيانًا، دون أن يكون ثمة عائق يعترض مجرى الهواء اعتراضًا تامًا أو تضييق لمجرى الهواء من شأنه أن يُحدِث احتكاكًا مسموعًا))[١].

يفهم من النصين السابقين أن الصوامت منها ما تكون مجهورة ومنها ما تكون مهموسة، أما الصوائت فلا تكون إلا مجهورة، والأصوات التي يصدق عليها تعريف الصائت هي ((ما سماه نحاة العربية بالحركات الفتحة a، والضمة u، والكسرة i، وبحروف المد واللين، مقصودًا بها الألف في مثل عدا aa، والواو في مثل قالوا uu، والياء في مثل القاضي ii))[٢]، ويرد على هذا النص أن الدكتور السعران جمع مصطلحي (المد واللين) قاصدًا (الصوائت الطويلة) وهذا واضح من الأمثلة التي استشهد بها، في حين معظم المحدثين يفرقون بين هذين المصطلحين، فاللين عندهم الواو والياء المسبوقتان بفتح وهو ما اصطلحنا عليه (نصف صائت لين)؛ أي: أحد نوعي نصف الصائت، ولم يشيروا إلى نصف الصائت المتبوع بحركة (صائت قصير)، أو حرف مد (صائت طويل) الذي سميناه في هذا البحث بـ (نصف صائت علة).

ذكر الدكتور إبراهيم عبود السامرائي أن الصوت الصائت ((ليس له مكان نطق محدد، كما لا يحدث معه إغلاق أو تضييق لمجرى تيار الهواء، وعدد الصوائت في العربية ستة هي: الفتحة والضمة والكسرة، والفتحة الطويلة والضمة الطويلة والكسرة الطويلة، والصوائت أكثر الأصوات شيوعًا في الكلام، وقد ينشأ عن وجودها في التركيب بعض الظواهر الخاصة بها ... منها: المد والإمالة والروم والإشمام ... إلخ))[٣]، ويرد على الدكتور السامرائي قوله: (الصائت ليس له مكان نطق محدد) في حين أثبتنا في الفصل الأول أن المحدثين استطاعوا ضبط مخارج الصوائت (الطويلة والقصيرة) بالنظر إلى وضع اللسان والشفتين[٤].

أما أنصاف الصوائت فهو مصطلح أطلق في اللسانيات المعاصرة على الأصوات اللغوية التي لها بعض خواص الصوائت من جهة، وبعض خواص الصوامت من جهة أخرى، وهما الصوتان اللذان يرمز لهما (الواو والياء)، كما في كلمتي: (بَيْض، وحَوْض)، أو ما يطلق عليهما القدماء بحرفيّ اللين وهو ما اصطلحنا عليه (نصف صائت لين)[٥]، فهما هنا من الأصوات التي لها خواص الأصوات الصامتة، ويمكن تسميتها أيضًا بـ (أشباه الصوائت)؛ لأنهما وسط بينهما إذ

(١) علم اللغة (السعران): ١٢٤، وينظر: علم الأصوات (بشر): ١٥١، واللغة وعلم اللغة: ١٠٣، وأصوات اللغة العربية: ٨٨.
(٢) علم اللغة (السعران): ١٢٤.
(٣) المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٣٣١.
(٤) ينظر : البحث: موضوع مخارج الأصوات.
(٥) ينظر: البحث: موضوع مخارج الأصوات، مبحث الصوائت.

يُحدِث عند النطق بهما أن يمر الهواء محدثًا نوعًا خفيفًا من الاحتكاك يقربهما من الصوامت؛ ولذلك صُنّفا مع الصوامت، مثلما يحدث أن يمر الهواء بشيء من الحرية يقرّبهما من الصوائت (الحركات)[١]. ولم يشيروا إلى النوع الثاني من (نصف الصائت) الذي سبق ذكره قبل قليل.

وانتقد أحدُ الدارسين العربَ بقوله: ((بيد أنه يؤخذ على العرب أنهم اهتموا بالحروف الصوامت أكثر من اهتمامهم بالصوائت ... كما أنهم أفاضوا في الحديث عن الصوائت الطويلة دون القصيرة))[٢].

اكتفي بهذا القدر لأنني قد ذكرت ذلك في الفصل الأول من هذا الباب والخطة قائمة على هذا التقسيم.

المطلب الثاني: الصفات الخاصة

أولًا: صفات المجموعات:

وهي الصفات التي تصلح أن تكون لأكثر من صوت، وهي على نوعين:

الأول: الصفات المتضادة:

١- الاستعلاء والاستفال:

هذا التقسيم يعتمد على ارتفاع مؤخرة أو أقصى اللسان اتجاه الحنك الأعلى، أو انخفاضها عنه، فالأصوات التي ترتفع معها مؤخرة اللسان سميت بالمستعلية، وهي: الخاء والغين والقاف والضاد والطاء والصاد والظاء، وما عداها سميت بالمستفلة والمنخفضة[٣].

وسبب تسميتها مستعلية؛ لأن اللسان يستعلي عندها اتجاه الحنك، والمستفلة بخلافها؛ أي: أن اللسان لا يستعلي بها عند النطق إلى الحنك مثلما يستعلي مع الأصوات المستعلية[٤]، وبعبارة أخرى أن التسفل يعني نزول اللسان إلى قاع الفم حين النطق بالحروف المستفلة. وانتقد الدكتور عادل نذير القدماء بأنهم لم يفلحوا بتعليل الاستفال؛ لأنهم اكتفوا بما معناه أنه خلاف للاستعلاء[٥]. ويرد على ذلك أننا إذا استنطقنا النص التراثي نجد تعليلًا واضحًا لمفهوم التسفل، قال الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ): ((والمستعلية: ما يرتفع بسببها اللسان ...والمنخفضة: ما ينخفض

(١) ينظر: علم اللغة (السعران): ١٤٩-١٥٠، وأصوات اللغة العربية: ١٠٩، والنقد الصوتي في التراث العربي: ٢٧١.
(٢) أصوات اللغة العربية: ٩١.
(٣) ينظر: في البحث الصوتي عند العرب: ٥٧.
(٤) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر: ٤٩٤/٣-٤٩٥، والأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ١١٤.
(٥) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: ١٥٥.

معه اللسان ولا يرتفع))[1]، وقال غيره: ((وَسميت المستعلية لِأَن اللِّسَان يَعْلُو إِلَى الحنك عِنْد النُّطْق بهَا فينطق الصَّوْت مستعليا بِالرِّيحِ وضدها المنفخضة وَيُقَال المتسفلة لِأَن اللِّسَان لَا يستعلي عِنْد النُّطْق بهَا إِلَى الحنك بل يتسفل بهَا إِلَى قاع الْفَم عِنْد النُّطْق))[2].

وقد انتقد الدكتور الصيغ الخليل (١٧٥هـ)[3] بقوله: ((إن مصطلح الاستعلاء كما نعرفه بدأ وصفًا عابرًا عند الخليل ثم محددًا عند سيبويه))[4]، في حين ظن بعض المحدثين أن سيبويه (ت ١٨٠هـ) لم يتحدث عن الاستعلاء والتسفل[5]، وفي ذلك يرى الدكتور غانم الحمد أن سيبويه تحدث في موضع من كتابه غير باب الإدغام، قال سيبويه في (باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملتها فيما مضى): ((فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة: الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء ... وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى))[6]. ثم قال: ((فكان الانحدار أخفّ عليهم من الاستعلاء من أن يصعدوا من حال التسفل))[7]. وهذا يعني أن النطق الأخف على اللسان هو الانتقال من حال الاستعلاء إلى التسفل.

وفي ذلك يذهب بعض الباحثين إلى أن سيبويه (ت ١٨٠هـ) لم يقدم تعريفًا محددًا للاستعلاء والتسفل، إلا أن علماء العربية الذين جاؤوا من بعده استخلصوا من كلامه تعريفًا لهما[8]. قال المبرد (ت ٢٨٥هـ): ((والحروف المستعلية الصَّاد وَالضَّاد والطاءُ والظاءُ والخاءُ والغين وَالْقَاف، وإِنَّما قيل مستعلية لأَنَّها حُرُوف استعلت إِلى الحنك الأَعلى وَهِي الْحُرُوف الَّتِي تمنع الإمالة))[9].

ومفهوم الاستعلاء عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ) هو التصعد في الحنك الأعلى وهو يريد ارتفاع مؤخرة اللسان فيها[10]، وقد يعترض على ذلك بأن هناك من الأصوات ما يرتفع اللسان معها إلى الحنك، كالشين والجيم والياء والكاف، مثلًا[11]، إلا أنها لم تعد من الحروف المستعلية، وتعليل ذلك ((أن المعتبر في الاستعلاء في اصطلاحهم استعلاء أقصى اللسان، سواء استعلى معه بقية اللسان أو لا، وحروف وسط اللسان وهي الجيم والشين والياء لا يستعلي بها إلا وسَط اللسان،

(١) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢٦٢/٣.
(٢) همع الهوامع: ٤٩٤/٣-٤٩٥.
(٣) ومصطلح الانخفاض للخليل وقد نسبه غانم الحمد إلى ابن جني، ينظر: تهذيب اللغة، المقدمة: ٤٢/١، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٤٨.
(٤) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ١٤٠، وينظر: تهذيب اللغة، المقدمة: ٤٢/١.
(٥) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣١٩.
(٦) كتاب سيبويه: ١٢٨/٤-١٢٩.
(٧) كتاب سيبويه: ٤/ ١٣٠.
(٨) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٤٧-٢٤٨، والمصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ١٤٠.
(٩) المقتضب: ٢٢٥/١.
(١٠) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٧٦/١.
(١١) وقد تم وصف هذه الأصوات، ينظر: البحث: موضوع صفات الأصوات.

والكاف لا يستعلي بها إلا ما بين أقصى اللسان ووسطه، فلم تعد هذه الأربعة من المستعلية، وإن وُجِدَ فيها استعلاء اللسان، لأن استعلاءه في هذه الأربعة ليس مثل استعلائه بالحرف المستعلي))[١]. أي: أن الضابط عندهم في الاستعلاء هو ارتفاع أقصى اللسان نحو الحنك دون غيره.

وقد استحسن عدد من المحدثين نص أبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) حين تحدث عن الاستعلاء والاستفال، على سبيل المثال ذكر الدكتور عادل نذير أن الداني قد جاء بأوضح ما يكون عليه من تعليل الاستعلاء[٢]، في حين صرّح الدكتور الحمد أن موقف القدماء يتلخص في قول الداني: ((والمستعلية سبعة أحرف يجمعها قولك (ضغط خص قظ): الخاء والغين والقاف والصاد والضاد والطاء والظاء، سميت مستعلية لأن اللسان يعلو بها إلى جهة الحنك، ولذلك تمنع الإمالة، إلا أنها على ضربين: منها ما يعلو اللسان به وينطبق، وهي حروف الإطباق الأربعة، ومنها ما يعلو ولا ينطبق وهي ثلاثة: الغين والخاء والقاف، والمستفلة ما عدا هذه المستعلية، سميت مستفلة لأن اللسان لا يعلو بها إلى جهة الحنك))[٣]. ويعلل الدكتور حسام النعيمي بأن اتصال أقصى اللسان بأقصى الحنك هو الذي جعل القدماء يصفون هذه الثلاثة (الخاء والغين والقاف) بالاستعلاء، ويرى أن ذلك كان وصفًا دقيقًا[٤]، ويتجلى هذا التعليل بقول المبرد (ت ٢٨٥هـ): ((حُرُوف الاستعلاء، وهى سَبْعَة أحرف: الصَّاد، وَالضَّاد، والطاء، والظاء، وَالْقَاف، وَالْخَاء، والغين وَذَلِكَ أَنَّهَا حُرُوف اتَّصَلت من اللِّسَان بالحنك الْأَعْلَى))[٥].

يتضح من نص أبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) أن هناك علاقة عموم وخصوص بين الأصوات المستعلية والأصوات المطبقة، فكل مطبق مستعلي وليس كل مستعل مطبقًا إذ إن اللسان يرتفع أقصاه باتجاه الحنك مع الأصوات المستعلية، في حين يرتفع أقصى اللسان باتجاه أقصى الحنك وكذلك يرتفع طرف اللسان نحو ما يليه من الحنك مع الأصوات المطبقة؛ أي: أن الحروف المستعلية لها موضع واحد من اللسان هو أقصاه، أما حروف الإطباق فـ ((لها موضعان من اللسان))[٦] هما أقصاه وطرفه[٧]. وعليه فأصوات الإطباق تحصر في موضعين، موضع المخرج وموضع النطق، إذ إن الإطباق هو نطق ثانوي يزاد على النطق الأساس للأصوات.

(١) جهد المقل: ١٥١-١٥٢، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٤٨-٢٤٩.
(٢) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: ١٥٤.
(٣) التحديد في الإتقان والتجويد: ١٠٨-١٠٩، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٤٨.
(٤) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣١٩.
(٥) المقتضب: ٤٦/٣.
(٦) كتاب سيبويه: ٤٣٦/٤.
(٧) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣١٩، والأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ١١٣.

٢- الإطباق والانفتاح:

هذه الصفة مرتبطة بكيفية وضع اللسان ودرجة ارتفاعه وانطباقه على الحنك الأعلى وتقعر وسطه عند نطق الأصوات المطبقة وانبساطه في غيرها، إذ تناول القدماء صفة الإطباق والانفتاح، وفي ذلك قال سيبويه (ت ١٨٠هـ) حين تحدث عن صفات الأصوات: ((ومنها المطبقة والمنفتحة فأما المطبقة فالصاد والضاد والطاء والظاء، والمنفتحة كل ما سوى ذلك من الحروف لأنك لا تطبق لشيء منهن لسانك ترفعه إلى الحنك الأعلى، وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك فإذا وضعت لسانك فالصوت محصورٌ فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف. وأما الدال والزاي ونحوهما فإنما ينحصر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعهن. فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان وقد بين ذلك بحصر الصوت ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا والصاد سينًا والظاء ذالًا ولخرجت الضاد من الكلام لأنه ليس شيءٌ من موضعها غيرها))[١].

وقد أعجب المستشرق الألماني أرتور شاده بقول سيبويه (ت ١٨٠هـ) هذا ووصف ((هذا التعريف من الوضوح بحيث يستغنى عن التفسير، وما أصوب قول سيبويه: (فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان)، فإن الناطق بالصاد مثلًا لا يكتفي بوضع طرف لسانه على لثته كما يفعل في السين، ولكن في نفس الوقت يقرب الجزء الأخير من لسانه إلى ما يحاذيه من الحنك، وإن كان لا يمسه))[٢]. وقد عرف ابن دريد (ت ٣٢١هـ) الإطباق بقوله: ((لِأَنَّك إِذا لفظت بهَا أطبقت عَلَيْهَا حَتَّى تمنع النَّفس أَن يجْرِي مَعهَا))[٣]، إذ انتقد الدكتور عبد العزيز الصيغ هذا التعريف ويرى بأنه غير دقيق ثم يعلل بأن صوت الصاد لا يمنع النفس المجرى معه[٤]، وهو محق في ذلك.

(١) كتاب سيبويه: ٤٣٦/٤.
(٢) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا، أ. أرتور شاده، صحيفة الجامعة المصرية، السنة الثانية ١٩٣١م، العدد الخامس: ١٤، وكتاب سيبويه: ٤٣٦/٤.
(٣) جمهرة اللغة، المقدمة: ٤٦/١.
(٤) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ١٣٣.

وحدد ابن جني (ت ٣٩٢هـ) أصوات الإطباق الأربعة وهي: ((الضاد والطاء والصاد والظاء، وما سوى ذلك فمفتوح غير مطبق))[١]، ثم وصف كيفية تكون الإطباق وذلك بأن ((ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقًا له))[٢]. وقد انتقد بعض المحدثين هذا الوصف بأنه ((بعيد عن الوضوح))[٣]، وقال آخرون: ((وهو حقًا كذلك لو وقفنا عند عبارة ابن جني لأنها لم توضّح المراد بالإطباق على وجه الدقة))[٤]، وقد أيد الدكتور إبراهيم عبود السامرائي هذا الانتقاد وعلل ذلك بقوله: ((لأن مجرد رفع ظهر اللسان إلى الحنك الأعلى لا يبين المراد بالإطباق، إذ لا بد من ارتفاع مؤخرة اللسان نحو الطبق (الحنك الرخو واللهاة مع ميل إلى الخلف نحو الجدار الخلفي للحلق) ويبقى هذا الارتفاع محدودًا لا يصل إلى حد الاحتكاك، ويتزامن مع المخرج الرئيس الذي يقع أمامه في الفم، ويمكن أن يكون أمامه في اللثة مثل الصاد والضاد والطاء أو بين الأسنان كالظاء))[٥].

وخير من يرسم لوحة الحنك عند الإطباق من القدماء الرضي الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، إذ يقول: ((المطبقة ما ينطبق معه الحنك على اللسان؛ لأنك ترفع اللسان إليه فيصير الحنك كالطبق على اللسان، فتكون الحروف التي تخرج بينهما مطبقاً عليها))[٦]. يقصد بذلك أن يكون الطبق كالغطاء على اللسان من ما يتسبب في تفخيم الصوت.

وعليه فقد تبين أن سيبويه (ت ١٨٠هـ) فصل القول على الإطباق أما ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فقد ابتعد عن الوضوح، ويستفاد من كلام سيبويه (ت ١٨٠هـ) مفهوم الإطباق من قوله: ((فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحرف))[٧] وبهذا فسر الدكتور حسام النعيمي الإطباق بأنه ((إسهام طبق اللسان أو إن شئت ظهره من أقصاه وأدناه مع الحنك من أقصاه وأدناه في إخراج الحرف، وهذا معنى قوله: (لها موضعان من اللسان)، فكأن اشتراك أقصى اللسان وطرفه سوغ لهم استعمال لفظ الإطباق))[٨].

---

(١) سر صناعة الإعراب: ٧٦/١.
(٢) سر صناعة الإعراب: ٧٦/١.
(٣) دروس في علم أصوات العربية: ٣٦، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣١٨.
(٤) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣١٨، وينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية:
(٥) المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ١٣٥ (الهامش)
(٦) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢٦٢/٣.
(٧) كتاب سيبويه: ٤٣٦/٤.
(٨) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣١٨، وكتاب سيبويه: ٤٣٦/٤.

وغيره من المحدثين لم يبتعدوا في فَهمهم لكيفية تكون هذه الأصوات عن وصف سيبويه (ت ١٨٠هـ)، فعند نطق هذه الأصوات يتطلب ((أن يرتفع طرف اللسان وأقصاه نحو الحنك ويتقعر وسطه))[١]. نخلص من هذا أن القدماء حين تحدثوا عن أصوات الإطباق لم يشيروا إلى تقعر وسط اللسان بل اكتفوا بالإشارة إلى إنطباق ظهر اللسان على الحنك الأعلى، وهذا الوصف الذي ذكره القدماء وصفًا مقربًا للإطباق، ولكنه ليس بدقة الوصف الحديث.

بقي أن نشير إلى أن بعض المحدثين أطلق على الأصوات الطبقية الأصوات المفخمة[٢]. وفي كلام سيبويه (ت ١٨٠هـ) إشارة إلى هذا المصطلح وذلك حين قال: ((فالصوت محصورٌ فيما بين اللسان والحنك))[٣]، إذ إن اللسان لا ينطبق بالحنك، وإنما يبقى بمحاذاته بين نقطة موضع الصوت ونقطة مؤخرة اللسان[٤] وبذلك ((تتكون حجرة رنين لها شكل معين ينتج عنها أثر سمعي معين هو الذي نسميه التفخيم))[٥]. وعلى الرغم من ذلك يتضح أن مصطلح الإطباق هو الأعم والأشهر في التراث العربي، وبين أحد المحدثين ((أن كل صوت مطبق مفخم، وليس كل مفخم مطبقًا، إذا علم هذا فقد بات معروفًا أن حكم أسلافنا على الأصوات المطبقة بأنها أصوات مستعلية حكم صحيح، وذلك لما يبينه هذا الوصف من ارتفاع اللسان عند نطق هذه الأصوات))[٦]، وهذا النص صحيح في أن (كل صوت مطبق مفخم)، ولكنه لم يفسر قوله: (وليس كل مفخم مطبقًا)، وهو يقصد بقية الأصوات المستعلية كالخاء والغين والكاف، ولعله اكتفى بحديثه عن الاستعلاء عن تفصيل القول بهذه الأصوات، فهذه الأصوات مع أصوات الإطباق تمثل الأصوات المستعلية التي أشار إليها إستيتية في كلامه.

ولعله من المفيد أن نشير في نهاية هذا الموضوع أن الإطباق يختلف عن الطبقية من حيث أن الإطباق هو ارتفاع مؤخر اللسان نحو الطبق دون أن يلتقيا إذ يجري النطق في مخرج آخر غير الطبق، أما الطبقيّة فهي مخرج من مخارج الأصوات وليس صفة له، والمقصود بها مخرج الصوت وتكون لأصوات معينة هي: (الكاف، والخاء، والغين)، ويتم نطقها نتيجة التقاء اللسان

(١) علم اللغة (السعران): ١٣٠، وينظر: مناهج البحث في اللغة: ٨٩، وعلم الأصوات اللغوية: ٥٨.
(٢) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٤٦-٤٧، ومناهج البحث في اللغة: ١٥٤، وعلم الأصوات اللغوية: ٥٨، ٦١، ٦٢.
(٣) كتاب سيبويه: ٤٣٦/٤.
(٤) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: ١٥١.
(٥) اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، عالم الكتب، ط٥، ٢٠٠٦م: ٦٣.
(٦) الأصوات اللغوية (إستيتية): ١٤٤.

بالطبق، فالطبقية إذن ليس لها علاقة بالصفات، وإنما تدرس في ضمن موضوع المخارج، وقد سبق أن تكلمنا عنها في هذا البحث[١].

٣- الذلاقة والإصمات:

تطلق العرب على مجموعة من الأصوات مصطلح (الذلقيّة) أو (الذلاقة) أو (ذُلْق)، وهو من ابتكارات الخليل (١٧٥هـ)، إذ يقول: ((اعلم أنَّ الحروف الذُلْقَ والشفوية ستَّة وهي (ر ل ن، ف ب م)، وإنَّما سُمِّيَتْ هذه الحروف ذُلْقًا لأن الذلاقة في المنطق إنّما هي بطَرَف أَسَلة اللَّسان والشفتين وهما مدرجتا هذه الأحرف الستة، منها ثلاثة ذليقة: (ر، ل، ن) تخرج من ذَلْقَ اللسان من طَرَف غار الفم، وثلاثة شفوية: (ف، ب، م) مخرجها ما بين الشَّفَتيْن خاصة))[٢]، إذن سبب التسمية عائد إلى أن هذه الأصوات تنطق بطرف (اللسان والشفتين) وليس للصوت دخل فيها. ومن الجدير بالذكر أن سيبويه (ت ١٨٠هـ) لم يذكر هذه الصفة ولا مقابلتها (الإصمات) في أثناء حديثه عن صفات الحروف[٣]، في حين جاء ذكره عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ)[٤] .

وقد ذكر بعض المحدثين أن ثلاثة من هذه الأصوات (ر، ل، ن) يعتمد عليها بطرف اللسان، في حين الثلاثة الأخرى (ف، ب، م)، فهي أصوات شفوية لا شأن لطرف اللسان في إخراجها[٥]، ولعل الذي دعا الخليل (١٧٥هـ) إلى أن يتحدث عن الأصوات الستة المذكورة في مكان واحد هو اشتراكها في أن الكلمات الرباعية والخماسية لا تخلو من بعضها، ويؤكد ذلك أنه حين تكلم على وصف الأصوات منسوبة إلى مخارجها جعل (الراء واللام والنون) ذلقية؛ لأن مبدأها من ذلق اللسان، و(الفاء والباء والميم) شفوية أو شفهيّة؛ لأن مبدأها من الشفة[٦].

ويعلل الدكتور حسام النعيمي بأن ذلك من باب التغليب، فكأنهم حين وجدوا (ل، ر، ن) من طرف اللسان جعلوا الاسم لها وضموا إليها (ف، م، ب) والسبب الذي دعا إلى تغليب ذلق اللسان على الشفة في التسمية هو أن معنى الذلاقة في الأصل هو الذي دعا إلى ذلك[٧]، فقد

(١) ينظر: البحث: موضوع مخارج الأصوات.
(٢) كتاب العين، المقدمة: ١٢/١.
(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٤/٤-٤٣٦
(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٧٨/١.
(٥) ينظر: علم اللغة (السعران): ١٢٩، ١٤١-١٤٢، ١٤٤.
(٦) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٥٣.
(٧) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣٢٣.

((سمّيت هَذِهِ الْحُرُوفُ ذُلْقًا لأَن الذَّلَاقَةَ فِي المَنطِق إِنَّمَا هِيَ بِطَرَفِ أَسَلةِ اللِّسَانِ وَالشَّفَتَيْنِ، وَهُمَا مَدْرجتا هَذِهِ الْحُرُوفِ السِّتَّةِ))[1].

وقد علّق الدكتور خليل العطية بعد أن ذكر حروف الذلاقة الستة عن الخليل (١٧٥هـ)[2]، قال: ((ولا نكران في أن رابطة وشيجة تربط أصوات الراء والنون واللام والميم في شدة وضوحها السمعي، وكونها أصواتًا مائعة Liquids وهي خاصة توسط بين الشدة والرخاوة، ولا بد أن العلماء العرب لاحظوا بعض هذه الخصائص من خلال ملاحظتهم شيوع هذه الأصوات في كلام العرب، وخلصوا إلى ما خلصوا إليه فيها))[3]، وتعليق خليل العطية على ما ذكره عن الخليل فيه خلط بين الحروف المتوسطة أو المائعة التي أشار إليها وحروف الذلاقة عند الخليل، ويؤكد أن حديثه في هذا الموضوع يَصبُّ في الحديث عن حروف الذلاقة قوله: (ولا بد أن العلماء العرب لا حظوا بعض هذه الخصائص من خلال ملاحظتهم شيوع هذه الأصوات في كلام العرب، وخلصوا إلى ما خلصوا إليه فيها)، فكلام العرب هنا على حروف الذلاقة وليس على الحروف التي بين الشدة والرخاوة (المتوسطة)، فأصوات بين الشدة والرخاوة عند علماء العربية هي ثمانية تجمع في عبارة (لم يرو عنا)، والذي ذكره الدكتور العطية أربعة أصوات ومثلما سماها الأصوات المتوسطة، وهو ما سار عليه المحدثون جميعهم، فإن أخذنا بالأصوات الذلقية الثلاث (الراء واللام والنون) فقد زيد عليها الميم، وإذا أخذنا بمفهوم الذلاقة الأوسع (الذلقية والشفوية) فقد أهملنا صوتين وهما: (الفاء والباء).

وقد استحسن أحد الدارسين بصنيع القدماء حين أشار إلى معرفتهم العميقة بأسرار الأصوات وخواص لغتهم في تلك الحقيقة الناصعة التي تقرر أن هذه الأصوات الستة هي أكثر الأصوات العربية ورودًا في أبنية الكلمة ولا سيما الأبنية ذات الأصل الثلاثي، وهذا ما أكده البحث اللغوي الحديث، لقد جاء في بحث إحصائي قيم أجراه الدكتور علي حلمي موسى على (الجذور الثلاثية) للكلمات العربية مثلما وردت في معجم (الصحاح) أن أكثر الأصوات العربية ورودًا في هذه

(١) لسان العرب: (ذلق) ١١٠/١٠.
(٢) ينظر: كتاب العين، المقدمة: ٥٢/١.
(٣) في البحث الصوتي عند العرب: ٥٣.

الجذور هي الأصوات التالية على الترتيب: (الراء، الميم، النون، اللام، الباء، العين، الفاء، الدال، القاف، السين)[١].

والإصمات ما عدا هذه الأصوات الستة المجموعة في عبارة (مَرَّ بِنَفْلٍ)، وسميت بذلك لأن صمت المتكلمون على أن يبنوا كلمة رباعية أو خماسية معراة من أصوات الذلاقة، ومتى وجدت ذلك فاقض بأن هذه الكلمة شاذة أو دخيلة على كلام العرب[٢]، ذلك لأن الرباعي والخماسي ثقيلان لذا لم يخليا من صوت سهل خفيف على اللسان[٣]، وفي ذلك يشير الدكتور كمال بشر إلى أن ابن جني (ت ٣٩٢هـ) تأثر بالخليل (١٧٥هـ) في فكرة وجود أحرف الذلاقة في البناء الرباعي والخماسي، ويقرر بأن ابن جني مقلد ومردد لقول الخليل وليس مبتكرًا[٤]. وقد تابع ابن جني الخليل في المصطلح، وفي عد أصوات الذلاقة ستة، إذ يقول: ((ومنها حروف الذلاقة، وهي ستة: اللام، والراء، والنون، والفاء، والباء، والميم، لأنه يعتمدعليها بذلق اللسان، وهو صدره وطرفه. ومنها الحروف المصمتة وهي باقي الحروف))[٥]، وكان هذا القول موضع نقد من بعض المحدثين، إذ ((يلاحظ ... أن إطلاق كلمة (المذلقة) على الحروف الستة وحملها على معنى أنها تخرج من طرف اللسان – كما جاء في قول ابن جني– مذهب غير سديد))[٦]، وتابعه في ذلك الدكتور إبراهيم عبود السامرائي قائلًا: ((عدّ أصوات الذلاقة ستة فيه مبالغة؛ لأن (الفاء، والباء، والميم) لا يعتمد عليها بطرف اللسان، لأنها أصوات شفوية))[٧].

وفي ذلك يقول الرضي الأستراباذي (ت ٦٨٦هـ): ((الذَّلاَقة: الفصاحة والخفة في الكلام ... والمصمتة: ضد حروف الذلاقة، والشيء الْمُصْمَت هو الذي لا جوف له، فيكون ثقيلًا، سميت بذلك لثقلها على اللسان، بخلاف حروف الذلاقة، وقيل: إنما سميت بذلك لأنها أُصْمِتَتْ عن أن يبني منها وحدها رباعي أو خماسي، والأول أولى، لأنها ضد حروف الذلاقة في المعنى، فمضادَّتُهَا لها في الاسم أنسب))[٨]، ويرى أحد الدارسين أن الرضي كان أكثر القدماء وضوحًا في حديثه عن ظاهرتي (الذلاقة والإصمات)[٩].

(١) ينظر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد، د. كمال بشر، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥م: ٤١٦.
(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٧٨/١، والممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م: ٤٢٩.
(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢٦٢/٣.
(٤) ينظر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد: ٤١٦.
(٥) سر صناعة الإعراب: ٧٨/١.
(٦) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٥٦.
(٧) المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٢١٧.
(٨) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢٦٢/٣-٢٦٣.
(٩) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ١٥٧.

وانتقد بعض المحدثين الخليل (١٧٥هـ)[١] في أنه لم يذكر مصطلح (المصمتة) لكنه ذكر مصطلح الحروف (الصُّتم) على نحو لا تتضح معه دلالته على معنى محدد[٢]. وقد ذكر الأزهري (ت ٣٧٠هـ) رواية عن الخليل أن كلمة الصتم يراد بها المصمتة ((أما المُصْمتة وَهِي الصُّتْم أَيْضا فَإِنَّهَا تِسْعَة عشر حرفًا صَحِيحًا))[٣]، وزاد ابن دريد (ت ٣٢١هـ) أحرف العلة الثلاثة إلى المصمتة، فتصير (اثنين وعشرين)، في حين نجدها عند الخليل (تسعة عشر)، بإخراج المعتلة من هذا التقسيم، والمعتلة عند ابن ريد (الواو والياء والهمزة)[٤]، أما الألف فلم يعدّه يعدّه من أي من القسمين، قال: ((وَأما الْحَرْف التَّاسِع وَالْعشْرُونَ فجرس بِلَا صرف، يُرِيد أَنه ساكن لَا يتَصَرَّف فِي الْإِعْرَاب، وَهُوَ الْألف الساكنة))[٥].

أما المحدثون من علماء اللغة فيندر استعمالهم لهذين المصطلحين في بحوثهم[٦]، ولقد أثبت الدرس اللغوي الحديث صحة ما قاله القدماء بشأن أصوات الذلاقة، وأنها لا تخلو كلمة رباعية أو خماسية في التراكيب العربية من أحد حروفها[٧].

والذي يبدو للبحث أن النقد في هذا الموضوع تركز في نقطتين:

١- إطلاق كلمة المذلقة على الحروف الستة وحملها على معنى أنها تخرج من طرف اللسان، في حين نجد أن حروف الشفة (ف، ب، م) لا صلة لطرف اللسان بمخرجها.
٢- وجه التقابل بين المذلقة والمصمتة غير واضح.

لهذا يذهب البحث إلى ما ذهب إليه ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في تفسيره لقول الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) من أن ((الأولى أن يقال سميت حروف ذلاقة أي سهولة، من قولهم لسان ذلق، من الذلق الذي هو مجرى الحبل في البكرة لسهولة جريه فيه، فلما كان كذلك التزموا أن لا يخلو رباعيًا أو خماسيًا عنها، فكأن هذا الحكم هو المعتبر في تسميتها إلا أنهم استغنوا بسببه، وهو

(١) ينظر: كتاب العين، المقدمة: ٥٤/١.
(٢) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٥٣، والمصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ١٥٤.
(٣) تهذيب اللغة، المقدمة: ٤٢/١.
(٤) ينظر: جمهرة اللغة، المقدمة: ٤٥/١، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٥٣.
(٥) جمهرة اللغة، المقدمة: ٤٥/١.
(٦) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٢٠٤-٢٠٥.
(٧) ينظر: دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٦٠م: ٢٨٤، ودراسات في علم اللغة: ٢٤٣، والبحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط٨، ٢٠٠٣م: ٩٤، والنقد الصوتي في التراث العربي: ١٨٥.

الذلاقة فأضافوها إليه. والمصمتة على هذا المعنى يكون ضدها، وهي الحروف التي لا يتركب منها على انفرادها رباعي أو خماسي لكونها ليست مثلها في الخفة، فكأنه قد صمت عنها، ولعله لم يقصد في تعبيره إلا إلى ذلك، وإنما وقع الوهم من أخذ الذلاقة من الطرف وجعلها من طرف اللسان))[١]. يتضح من النص أن كثرة دوران حروف الذلاقة في الكلام هي علة اهتمامهم بهذه الصفة، ولذلك يستغرب بعضهم[٢] من علماء التجويد الذين لم يتجاوزوا ما قاله علماء العربية بل أن بعضهم قد أهمل هاتين الصفتين.

والصحيح بحسب اطلاعنا على كتب التجويد أنهم اهتموا كثيرًا بهذه الأصوات كون اللام والراء تأتيان مرة للتفخيم، ومرة للترقيق، ووضعوا لذلك الشروط اللازمة ولا يخفى على أي قارئ اهتمامهم بالنون، كونها تأتي مرة مدغمة بغيرها، ومرة ظاهرة، ومرة مخفية، ناهيك بالغنة وغيرها الذي يتسم بها صوتا النون أو الميم.

الثاني: الصفات غير المتضادة:

وسيبدأ البحث من الصفة التي تشمل على عدد أكبر من الحروف نزولًا إلى الأقل.

١- القلقلة:

القلقلة هي التحريك والاضطراب[٣]، أي: ((اضطراب الحرف وتحرُّكه بحركة عند النطق به وهو ساكن حتى يسمع له نبرة قوية))[٤].

ذكر سيبويه (ت ١٨٠هـ) هذه التسمية في باب الوقف حين حدد معالمها قائلًا: ((واعلم أن من الحروف حروفًا مُشْرَبة ضُغطت من مواضعها فإذا وقفت خَرجَ معها من الفم صُويْت ونبا اللسان عن موضعه وهي حروف القلقلة ... وذلك القاف والجيم والطاء والدال والباء، والدليل على ذلك أنك تقول: الحِذْقْ، فلا تستطيع أن تقف إلا مع الصويت؛ لشدة ضغط الحرف))[٥].

(١) الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تح: د. موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، العراق: ٤٨٩/٢.
(٢) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٥٥.
(٣) ينظر: لسان العرب: (قلقل) ٥٦٦/١١.
(٤) دراسات في فقه اللغة: ٢٨٣.
(٥) كتاب سيبويه: ١٧٤/٤.

وقد أشاد الدكتور إبراهيم عبود السامرائي بسيبويه (ت ١٨٠هـ) حين بين الأخير ((كل خصائص وصفات أصوات القلقلة، ومن جاء بعده من علماء العربية اعتمد على ما حدده حول القلقلة، وما أضيف على كلامه يعد شيئًا يسيرًا))[١].

أما المبرد (ت ٢٨٥هـ) فقد زاد صوت الكاف على أصوات القلقلة ((وَاعْلَم أَنَّ من الْحُرُوف حروفًا محصورة فِي موَاضعهَا فَتسمع عِنْد الْوَقْف على الْحَرْف مِنْهَا نبرة تتبعه وَهِي حُرُوف القَلْقَلَة وإِذا تفقَّدت ذَلِك وجدته فَمِنْهَا الْقَاف وَالْكَاف))[٢]. وبمقارنة نص سيبويه (ت ١٨٠هـ) مع نص المبرد يتضح الآتي:

١- حروف القلقة عند سيبويه (ت ١٨٠هـ) حروف مشربة؛ أي: التي خالطها التحريك الخفيف، وعند المبرد (ت ٢٨٥هـ) هي حروف محصورة، ضغطت في مواضعها لشدة ضغط صوتها عند الوقف.
٢- جاء المبرد بلفظة النبرة بدلًا من الصويت.
٣- أدخل المبرد الكاف في حروف القلقلة.

ويذهب المرعشي (ت ١١٤٥هـ) إلى أن الكاف والتاء بناء على حصر الصوت وضغطه في المخرج، ومنع جري النَفَس عند انفتاحه لم يعدّا من أصوات القلقلة، على الرغم من أن فيهما صوتًا زائدًا حال النطق للصوت[٣]؛ لأن ((ذلك الصوت فيهما يلابس جَرْي نَفَس، فهو صوت هَمْس ضعيف؛ ولذا عُدّا شديدين مهموسين، فلو لم يلابس ذلك الصوت فيهما بجري نفس لكان قلقلة، ولكان التاء دالًا))[٤].

وانتقد الدكتور عبد العزيز الصيغ سيبويه (ت ١٨٠هـ) والمبرد (ت ٢٨٥هـ) ويرى أن تعريف ابن جني (ت ٣٩٢هـ) كان أكثر إيضاحًا لمعنى القلقلة من تعريفهما، وكلمة (حفز) أعطت لمعنى المصطلح وضوحًا أكثر[٥]، وذلك حين قال: ((أن في الحروف حروفا مشربة، تحفز في الوقف، وتضغط عن مواضعها، وهي حروف القلقلة))[٦]، في حين انتقد إبراهيم عبود السامرائي

(١) المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ١٦٠، وينظر: كتاب سيبويه: ١٧٥/٤.
(٢) المقتضب: ١٩٦/١.
(٣) ينظر: النقد الصوتي في التراث العربي: ١٨٧.
(٤) جهد المقل: ١٤٩.
(٥) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٥٣.
(٦) سر صناعة الإعراب: ٧٧/١.

القدماء ومنهم ابن جني[١]، والزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)[٢] في أنهما لم يأتيا بجديد عن ما ذكره سيبويه[٣].

وأشاد أحد الباحثين بما ذهب إليه القدماء من أنهم كانوا على وعي بحقيقة هذه الأصوات، حين أطلقوا عليها هذه الصفة (القلقلة)[٤]، ويفسر الجاربردي (ت ٧٤٦هـ) علة تسميتها بذلك، فيقول: ((لأنّ صوتها لا يكاد يتبيّن به سكونها ما لم يخرج إلى شِبْهِ التحرك؛ لشدة أمرها ... وإنما حصل لها ذلك لاتفاق كونها شديدة مجهورة، فلما اجتمع لها هذان الوصفان وهما: امتناع النفس معها، وامتناع جري صوتها، احتاجت إلى التكلف في بيانها))[٥]، يبدو أن الجاربردي يشير إلى أن سبب التحريك يعود إلى أن حروف القلقلة حروف شديدة مجهورة، وهذا يعني أن أصوات القلقلة تعد جزءًا من عملية النطق بالأصوات الشديدة، وبعبارة أخرى أن كل أصوات القلقلة هي أصوات شديدة وليس كل أصوات الشدة هي أصوات قلقلة.

غير أن ((الطاء والقاف من الأصوات المهموسة في نطق العربية الفصحى المعاصر، ومن ثم تخلف فيهما أحد شرطي القلقلة، وهو الجهر، ولكن نلاحظ أن قراء القرآن وناطقي العربية يحرصون على اتباع هذين الصوتين عند الوقف بصويت القلقلة، وهو أمر يسوغه كون الصوتين شديدين (انفجاريين)، فيتبعهما عند الوقف صوت مثل صوت الكاف، لكنه معهما أشد؛ لفخامة الطاء بالإطباق، وشدة انفصال العضوين في نطق القاف، مع كونه صوتًا مستعليًا))[٦]، إن المسوغ الذي ذكره غانم الحمد لعد صوت الطاء والقاف من أصوات القلقة على الرغم من أنهما مهموسان هو تسويغ مقبول؛ لما فيه من الدقة في الاعتماد على الصفات الأخر لصوتي الطاء والقاف، والذي يستوقفنا عدم فهمنا لذكره الكاف في هذا الموضع، وما علاقته بالموضوع؟

واتفق المحدثون مع القدماء في اجتماع الجهر والشدة في أصوات القلقلة، إذ ذكروا أن تحقيق نطق أصوات القلقلة تحقيقًا كاملًا بكل صفاتها من شدة وجهر في حالة سكونها يُوجب ((اتباعها

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٧٧/١.
(٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٥٤٧.
(٣) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ١٦١.
(٤) ينظر: الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ١١٧.
(٥) شرح الجاربردي: ٣٦٦/١-٣٦٧.
(٦) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٦٠.

بصويت أو حركة خفيفة فتنتقل هذه الحروف من السكون إلى شِبْه تحريك))[1]، ويرى الدكتور حسام النعيمي أن ((صفة الجهر فيها منع النفس، والشدة فيها هذا أيضًا، فكأن اجتماع المنعين على الصوت الواحد مع الوقف الذي يسكن معه الحرف، يؤدي إلى خفائه في السمع))[2]، وتابعه في ذلك الباحث مصطفى عبد كاظم الحسناوي بقوله: ((إن صفة الجهر تتطلب منع النفس بتوتر الوترين الصوتيين، وكذلك فإن صفة الشدة (الانفجار) تعني أن الهواء سيحبس عند نطقها حبسًا تامًا، فإذا وُقف عليها لم يتبين الصوت؛ ولذلك يُفتح مكان حصر الصوت بإظهار صويت عند الوقف، يشبه الحركة))[3].

ونرى أن الباحثين قد جانبا الصواب في بعض كلامهما؛ لغرض الاعتذار عن ما ذهب إليه القدماء، فقولهما: (أن صفة الجهر فيها منع النفس، أو تتطلب منع النفس) ليس دقيقًا من حيث إن الأصوات المجهورة ليس بالضرورة أن ينقطع النفس معها جميعًا، ومثالًا على ذلك صوت (الزاي)، فالزاي مجهور وهو من حروف الصفير لا ينقطع معها النفس، أما قطع النفس فهو محصور بالأصوات الانفجارية (الشديدة)، ولا تجمع مع الأصوات المجهورة إلا في جزء من الأصوات العربية، ولمّا كان حديث الباحثين يتناول حروف (القلقة) وعدّها أصوات مجهورة وانفجارية (شديدة)، فكلامهما ينطبق على (الباء، والجيم، والدال)، إذ إن هذه الأصوات هي من الأصوات التي اجتمع فيها صفة الجهر وصفة الانفجار وهو ما عليه المحدثون جميعًا، غير أن ذلك لا ينطبق على (القاف، والطاء) التي عدهما المحدثون صوتين مهموسين، وهو ما أثبتته الأجهزة الحديثة المتوافرة لدى دراسي الأصوات المحدثين.

وقد انتقد بعض الدارسين القدماء في أنه ((إذا كان سبب اختصاص هذه الحروف بصفة القلقلة هو أنها جمعت صفتي الجهر والشدة، فقد نُعِيَ على الأقدمين عدم ذكرهم للهمزة ضمن هذه الحروف))[4]، ويجيب ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) على هذا النص بقوله: ((وَحُرُوفُ الْقَلْقَلَةِ وَيُقَالُ اللَّقْلَقَةُ خَمْسٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: قُطْبُ جَدٍّ، وَأَضَافَ بَعْضُهُمْ إِلَيْهَا الْهَمْزَةَ لِأَنَّهَا مَجْهُورَةٌ شَدِيدَةٌ،

(١) علم اللغة العام – الأصوات: ١٤٨، وينظر: علم اللغة (السعران): ١٣٥، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣٢١.
(٢) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣٢١.
(٣) الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ١١٧.
(٤) الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ١١٨، وينظر: دروس في علم أصوات العربية: ٣٧، وعلم اللغة العام – الأصوات: ١٥٠.

وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهَا الْجُمْهُورُ لِمَا يَدْخُلُهَا مِنَ التَّخْفِيفِ حَالَةَ السُّكُونِ فَفَارَقَتْ أَخَوَاتِهَا ولِمَا يَعْتَرِيهَا مِنَ الْإِعْلَالِ))[1]، في هذا النص يبين ابن الجزري أن علماء البصرة أخرجوا الهمزة من حروف القلقلة على الرغم من أنها صوت مجهور شديد – بحسب مذهبهم– وهي في الواقع ليست مجهورة وقد أثبتنا ذلك في البحث، ويعلل المرعشي (ت ١١٤٥هـ) إخراجها بقوله: ((ثم اعلم أن الهمزة وإن اجتمع فيها الشدة والجهر، لكن الجمهور أخرجوها من حروف القلقلة، كما في بعض الرسائل، ولعل سبب ذلك ما في الرعاية أن الهمزة كالتهوع، وكالسعلة، فجرت عادة العلماء بإخراجها بلطافة ورفق وعدم تكلف في ضغط مخرجها، لئلا يظهر صوت يشبه التهوع والسعلة، أقول: فيخفي حينئذٍ شدتها ويعدم قلقلتها))[2]. وانتقد الدكتور غانم الحمد ابن الجزري إذ عد تعليل المرعشي في إخراج الهمزة من حروف القلقلة أرجح من تعليل ابن الجزري[3].

وقد قسم جان كانتينو القلقلة إلى (كبرى وصغرى) إذ يقول: ((إذا كانت هذه الحروف آخرة في الكلمة ووقف عليها كانت القلقلة شديدة جدًا وسميت قلقلة كبرى، وإذا كانت وسطًا سميت القلقلة بخلاف ذلك، أي: قلقلة صغرى))[4]، ولعله أراد بالقلقلة الكبرى كالذي في (فراقْ، ومريجْ)، والذي أراده بالصغرى كالذي في (يدْعون، ويجْعلون).

ولعله من المفيد أن نشير في نهاية هذا الموضوع إلى أن المقصود ((بالجهر في أصوات القلقلة هو جهر الصويت الذي يتبعها حال القلقلة، وهذا الصويت هو صائت قصير وجميع الصوائت مجهورة، ولو لم يكن هذا المقصود لما ضم المحدثون صوتي (القاف والطاء) وهما غير مجهورين في نطقنا حاليًا، ولم يدخل القدماء الضاد في أصوات القلقلة لأنها كانت تنطق قديمًا صوتًا احتكاكيًا جانبيًا، وأدخل القدماء صوت الجيم مع أصوات القلقلة وهو صوت مركب وليست صوتًا انفجاريًا كغيرها من أصوات القلقلة))[5]. وإذا كنا نقبل هذا القول على المجمل، لكننا لا نستطيع أن نسلم بكله عند التفصيل، فعلى سبيل المثال ذكره مصطلح (الصويت)، وهو مصطلح يدل عنده على الصائت القصير (الحركة)، وحقيقة الأمر ليس هناك صائت قصير في القلقلة مثلما ذكر، ناهيك باستعماله مصطلح الصويت للدلالة على ما ذكرناه هو مشكل بحد

(١) النشر في القراءات العشر: ٢٠٣/١.
(٢) جهد المقل: ١٥٠، وينظر: الرعاية: ٧٢.
(٣) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٦٠.
(٤) دروس في علم أصوات العربية: ٣٨.
(٥) المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ١٦٧.

ذاته، فمن ما ذكره المحدثون مصطلح (الصويتة)؛ أي: الفونيم، وهو أصغر وحدة صوتية تؤدي إلى تغيير المعنى، والقلقلة لا تؤدي إلى تغيير المعنى، ولا يسعفه استعمال سيبويه (ت ١٨٠هـ) المذكور سابقًا في استعمال هذا المصطلح؛ لأن سيبويه لم يقصد الصائت القصير (الحركة) .

وتسميته للجيم بأنه صوت مركب يتسم بالغموض؛ لأنه لم يفسّره إلا في قوله: (وليس صوتًا شديدًا انفجاريًا)، والمعروف أن صوت الجيم قد تعرّض للتغيير[١]، ولا نستطيع اليوم الحكم بصفاته كلها.

٢- الصفير:

صفة أطلقها سيبويه (ت ١٨٠هـ) على (الصاد والزاي والسين)؛ لخروج صوت معها حين النطق بها يشبه الصفير، لذلك صرح سيبويه بأن يحافظ على هذه الصفة كونها أندى في السمع، ومنع حروفها من أن تدغم في غيرها، مثلما في جاراتها يقول: ((والظاء والثاء والذال أخوات الطاء والدال والتاء لا يمتنع بعضهن من بعض في الإدغام لأنهن من حيز واحد ... وأما الصاد والسين والزاي فلا تدغمهن في هذه الحروف التي أدغمت فيهن لأنهن حروف الصفير وهن أندى في السمع))[٢]، في حين أطلق الخليل (١٧٥هـ) على هذه الأصوات مصطلح (الأسلية) [٣].

وعن سبب تسمية هذه الأصوات بالصفير يرى الدكتور أنيس ((أن الرخاوة فيها تفوق كل الأصوات))[٤]، وتبعه الدكتور عبد العزيز الصيغ إذ يذهب إلى ((أنها أندى في السمع وهذا يعود إلى كثرة الرخاوة فيها عن بقية الأصوات الرخوة))[٥]، وحين نضع ذلك في ميزان النقد نجد أنهما جانبا الصواب؛ لأن صفة الرخاوة لم تقتصر على أصوات الصفير، بل هناك من الأصوات الرخوة ما تفوق أصوات الصفير كالشين مثلًا ولم تجعل من الأصوات الصفيرية، وحين يذكر عبد العزيز الصيغ قول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): ((لأن صوتها كالصفير، لأنها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوتُ هناك ويُصفَر به))[٦]، يذهب إلى أن ((هذا التفسير

(١) ينظر: أصوات العربية بين التحول والثبات: ٦٢.
(٢) كتاب سيبويه: ٤٦٤/٤.
(٣) كتاب العين، المقدمة: ٥٨/١.
(٤) الأصوات اللغوية (أنيس): ١٠٩.
(٥) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ١٥٨.
(٦) شرح المفصل: ٥٢٤/٥.

للتسمية هو التفسير الأصوب، ولا سيما أنه ينسجم مع المعنى اللغوي للفظة))[١]، والذي نراه هو أن عبد العزيز الصيغ وقع في تناقض فمرة يرى أن سبب التسمية عائد إلى كثرة الرخاوة، ومرة أخرى نجده يصرح خلاف ذلك، قائلًا: ((والقول أن الصفير هو اشتداد صفة الرخاوة قول فيه نقص؛ لأن هذا لا يقتصر على هذه الأصوات الثلاثة فالرخاوة في الفاء وفي الأصوات الأسنانية الثلاثة الذال والظاء والثاء كثيرة، بل أن الشين رخاوتها تزيد على أصوات الصفير))[٢]، ومن ما يقوي ما ذهبنا إليه من وقوع عبد العزيز الصيغ في تناقض قوله: ((وقول ابن يعيش (بانحصار الصوت) أدق في تحديد معنى الصفير الذي يقتصر على هذه الأصوات فقط))[٣].

وعليه فقد تبين أن الصواب كان مع ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) وليس مع إبراهيم أنيس وعبد العزيز الصيغ، والذي نتبناه في سبب تسميتها بالصفير هو خروج الهواء من الثقب الحاصل عن طريق الشفتين إذ شبه ابن الطحان (ت ٥٦٠هـ) هذا الصوت بالصوت ((الخارج عن ضغط ثقب))[٤].

وفي ذلك يقول الدكتور نجم عبد صكر الحمداني: ((وانتقد الجاحظ سيبويه لقوله: بأن صوت الصفير هو من الفضائل التي ينبغي الحفاظ عليها في قراءة القرآن، معترضًا عليه بأن صوت الصفير يمكن أن يكون من عيوب النطق إذا خرج نتيجة كسر في الأسنان، أو فُرَجٍ فيها أدّى إلى اندفاع الصفير مع كل الأصوات))[٥]، فالجاحظ (ت ٢٥٥هـ) قال ذلك في موضع ليس له علاقة بسيبويه (ت ١٨٠هـ) أو بالرد عليه، إذ قال الجاحظ: ((وقال خلّاد بن يزيد الأرقط: خطب الجمحي خطبة نكاح أصاب فيها معاني الكلام، وكان في كلامه صفير يخرج في موضع ثناياه المنزوعة، فأجابه زيد بن علي بن الحسين بكلام في جودة كلامه، إلا أنه فضله بحسن المخرج والسلامة من الصفير، فذكر عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر، سلامة لفظ زيد لسلامة أسنانه))[٦].

والذي يفهم من قول الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) أنه وجد ((أن الشفة العليا أو الفلجاء (أي المشقوقة) تؤثر إلى جانب الأسنان في اللفظ، فسلامة لفظ المتكلم تكون بقدر سلامة أعضاء

(١) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ١٥٩.
(٢) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ١٥٩.
(٣) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ١٥٩.
(٤) مخارج الحروف وصفاتها، ابن الطحان، تح: د. محمد يعقوب تركستاني، مركز الصحف الألكتروني، لبنان، بيروت، ١٩٨٤م: ٩٤، وينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ١٥٩.
(٥) النقد الصوتي في التراث العربي: ١٩٢، يوجد مثل هذا الكلام في كتاب سيبويه: ٤٦٤/٤، ولكنه ليس بالطريقة التي نقلها الحمداني، فقد زاد على نص سيبويه إلى درجة غيّر المفهوم الذي أراده سيبويه.
(٦) البيان والتبيين: ٦٩/١-٧٠.

النطق لديه))[١]، فهو يتكلم على الشفاه والأسنان وأثرهما في النطق وليس في نيّته الرد على سيبويه (ت ١٨٠هـ)، في حين يبدو من كلام الباحث أنه ينتقد سيبويه وهذا بعيد عن المنهج العلمي، إذ إن القارئ يتصوّر الربط بين قول سيبويه وقول الجاحظ، ويؤاخذ الباحث في هذا الموضع كونه يوهم بأن النصين مرتبطان وهما ليسا كذلك.

أما المحدثون فقد كانوا أكثر دقة في تحليلهم لهذه الأصوات إذ بينوا أن مجرى هذه الأصوات يضيق كثيرًا عند مخرجها، والهواء أكثر احتكاكًا بالمخرج فتحدث عند النطق بها صفيرًا عاليًا لا يشاركها فيه غيرها من الأصوات، من ما يؤدي إلى وضوح الصوت في السمع[٢]. وقال الدكتور فوزي حسن الشايب: ((وينتج الصفير عن قوة الاحتكاك الناتجة عن التضييق الكبير لمجرى الهواء في أثناء نطقها بالقياس إلى غيرها، وعند نطق الأصوات الصفيرية يتقلص اللسان بحيث ينتفخ على الجوانب مما ينجم عنه ملامسة أطراف اللسان لحواف الأسنان مُشَكِّلَةً أخدودًا ضيقًا فقط على طول خط وسط اللسان لحصر الهواء أو توجيهه، وعندما يُجبَر الهواء على التحرر من هذا الأخدود بحدة ضد اللثة والأسنان يعطي أزيزًا مسموعًا هو ما اصطلح على تسميته بالصفير))[٣].

وذكر الدكتور إبراهيم عبود السامرائي أن ((الصفير صفة ذاتية في هذه الأصوات الثلاثة لا تنفك عنها وهذه الأصوات الثلاثة تخرج من مخرج واحد، وإنما فرّق بينها صفات مميزة هي الهمس في السين، والجهر في الزاي، والإطباق في الصاد، والسين تخرج من مخرج الزاي، فهي أخت الزاي في المخرج والصفير))[٤]، ويشير إبراهيم السامرائي في ذلك إلى ما قاله مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ): ((فالصفير من علامات قوة الحروف، و(الصاد) أقواها للإطباق والاستعلاء اللَّذَين فيها، و(الزاي) تليها في القوة للجهر الذي فيها، و(السين) أضعفها للهمس الذي فيها))[٥]، ويستمر إبراهيم السامرائي في القول: ((ولولا الهمس الذي في السين لكان زايًا، كذلك لولا الجهر الذي في الزاي لكانت سينًا، إذ قد اشتركا في المخرج والصفير، والرخاوة والانفتاح والتسفل، وإنما اختلفا في الجهر والهمس لا غير، فباختلاف هاتين الصفتين افترقا في السمع))[٦].

---

(١) الدرس اللساني عند الجاحظ: ١٧٧.
(٢) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ٧٥، ودراسة الصوت اللغوي: ١١٨، وعلم الأصوات العام: ١٢٣.
(٣) محاضرات في اللسانيات، د. فوزي حسن الشايب، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ط١، ١٩٩٩م: ١٩٦-١٩٧، والمدخل إلى علم أصوات العربية: ١٢٣.
(٤) المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ١٧٤.
(٥) الرعاية: ٦٤.
(٦) المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ١٧٤.

وخلاصة القول في أصوات الصفير تبين الآتي:

١- أنها أضيق الأصوات الرخوة مجرى.
٢- والهواء مع هذه الأصوات أكثر احتكاكًا بالمخرج.

ولهذين السببين تميزت هذه الأصوات الثلاثة بصفة الصفير من غيرها من الأصوات.

٣- الغنّة:

هي صوت يجري في الخيشوم[١]، ذكره سيبويه (ت ١٨٠هـ) قائلًا: ((ومنها حرفٌ شديد يجري معه الصوت لأن ذلك الصوت غنةٌ من الأنف))[٢]، وتقسم الغنة على قسمين:

- الغنة الخالصة: وهي صوت النون الخفيفة في مثل (عَنْكَ، ومِنْكَ) الذي يخرج من الخياشيم أو التجويف الأنفي.
- والغنة غير الخالصة: هي التي تكون مع صوتي النون والميم، إذ يشترك في نطقهما الأنف بالغنة، والفم بالتصويت الناتج عن ابتعاد عضوي النطق، فالغنة غير الخالصة صفة ذاتية في النون والميم، ولذا يقال عن الميم: إنها ميم بغنة أو نون بغنة[٣].

وقد أكد ذلك المبرد (ت ٢٨٥هـ) بقوله: ((وَالْمِيم ترجع إِلى الخياشيم بِمَا فِيهَا من الغُنَّة فَلذَلِك تسمعها كالنون لأَنَّ النُّون المتحرّكة مشربَة غنَّة والغنَّة من الخياشيم وَالنُّون الْخَفِيفَة خَالِصَة من الخياشيم وإِنَّما سمّيتا باسم وَاحِد لاشتباه الصوتين وإِلاَّ فإِنَّهما ليسَا من مخرج واحد))[٤]، وقد أيّد الدكتور عبد العزيز الصيغ ما ذهب إليه المبرد في عده الغنة صوتًا غير صوت النون لاختلاف المخرجين[٥]، ومن ما يقوي رأي المبرد قول ابن جني (ت ٣٩٢هـ): ((ويدلّك على أن النون الساكنة إنما هي من الأنف والخياشيم، أنك لو أمسكت بأنفك، ثم نطقت بها لوجدتها مختلة، وأما النون المتحركة فمن حروف الفم، كما قدمنا، إلا أن فيها بعض الغنة من الأنف))[٦].

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٤/٤٣٥، والممتع الكبير في التصريف: ٤٢٩.
(٢) كتاب سيبويه: ٤/٤٣٥.
(٣) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ١٦٥، والتعليل الصوتي عند العرب: ١٤٥.
(٤) المقتضب: ١/١٩٤.
(٥) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ١٦٥.
(٦) سر صناعة الإعراب: ١/٦١.

وكان علماء التجويد مدركين لطبيعة صوت الغنة، قال عبد الوهاب القرطبي (ت ٤٦١هـ): ((صوت من الخيشوم يتبع الحرف))[١]، وقول الآخر: ((أن الغنة ... أشبهت المد واللين))[٢]، قصد هنا المد (الصائت الطويل) ولم يقصد اللين الذي اتخذه البحث مفهومًا للواو والياء المسبوقتين بالفتحة؛ أي: ما سميناه (نصف صائت ليّن).

وهذه حقيقة أيدها الدرس الصوتي الحديث، وقد ثبت أن ((الأنفيات تملك تركيبًا حزمًا مماثلًا لذلك الذي تملكه العلل، نتيجة الممر الحر للصوت خلال الأنف))[٣]، يرد مصطلح الأنفية في كتب الأصواتيين المحدثين ويراد به الغنة، وهو تأثر واضح بالمصطلح الغربي (Nasal)[٤]، ويقصد بالعلل هنا أحرف المد (الصوائت الطويلة)، وقد يكون قصد بالعلل الحركات فيكون بذلك قد أراد بالعلة (الحركة الأنفية) أي: فتحة أنفية، أو ضمة أنفية، أو كسرة أنفية.

وعن أثر الوترين الصوتيين في إنتاج الغنة قال الدكتور أحمد مختار عمر: ((ويتم إنتاج هذا النوع من الأصوات في صحبة ذبذبات أو نغمات من الأوتار الصوتية، ولهذا لا يوجد أصوات مهموسة مقابلة لها))[٥]، وما قيل عن الدكتور عبد العزيز الصيغ في استعماله لكلمة (الأوتار الصوتية) يقال عن الدكتور أحمد مختار عمر هنا.

ويستفاد من النصين السابقين في أن ((حروف المد تتميز بجريان النَّفَس حرًا طليقًا في مجراه خلال الحلق والفم، كذلك الغنة يجري فيها النفس خلال تجويف الأنف (الخيشوم) من غير عائق، ولو أوقف الناطق ذبذبة الوترين الصوتيين في أثناء نطق حروف المد والغنة لبطلت أصواتها وصارت نَفَسًا، فليس لهذه الأصوات مقابل مهموس))[٦].

واشترط بعض علماء العربية وبعض علماء التجويد شروطًا لوجود الغنة في النون والميم، منها أن تكون ساكنة مع عدم إظهارها[٧]، وقد انتقد الدكتور غانم الحمد هذا المذهب ويرى أن وضع هذه الشروط ناتج عن وهْم في تصور حقيقة الغنة، ثم يحاول الدكتور أن يعتذر لهم كأن

(١) الموضح في التجويد: ١٤٥.
(٢) التمهيد في علم التجويد: ١٥٦.
(٣) دراسة الصوت اللغوي: ١١٥.
(٤) ينظر: أصوات اللغة: ١٩١، ومحاضرات في اللسانيات: ١٨٢، والمدخل إلى علم أصوات العربية: ١٢٤.
(٥) دراسة الصوت اللغوي: ١٢٠.
(٦) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٦٤، وينظر: دراسة الصوت اللغوي: ١١٥، ١٢١.
(٧) ينظر: الرعاية: ٧٠، وشرح المفصل: ٥٢٠/٥، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٦٥.

يراد بذلك إطالة الصوت الخارج من الأنف أكثر مما تحصل به ذات الميم والنون[١]، مثلما فسرها إبراهيم أنيس بقوله: ((وليست الغنة إلا إطالة لصوت النون، مع تردد موسيقي محبب فيها))[٢].

وقد أكد علماء السلف الترابط بين الغنة والنون والميم، وقد أوضح ذلك الجعبري (ت ٧٣٢هـ) بقوله: ((والغنة صفة النون، ولو تنوينًا، والميم، تحركتا أو سكنتا، ظاهرتين أو مخففتين* أو مدغمتين، لا تختص بمخرج بل كل راجع إلى مخرجه. قال: وهذا معنى قول الداني: وأما الميم والنون فيتجافى بهما اللسان إلى موضع الغنة من غير قيد، وبرهانه سَدُّ الأنف، وهي في الساكن أكمل من المتحرك، وفي المخفى أزيد من المظهر، وفي المدغم أوفى من المخفى))[٣]، وبذلك يمكن القول: ((إن الغنة مع النون أجلى وأوضح لقرب الموضع من االتجاويف الأنفية التي تفتح لمرور ذلك الصوت من الأنف، فالحركة الارتدادية للهواء من الفم إلى الخياشيم تكون أسرع، وموضع الميم أبعد من موضع النون، ومن ثمّ تكون الحركة الارتدادية للهواء مع صوت الميم أبطأ في الوصول إلى الخياشيم، وكان سيبويه قد استشعر هذا الأمر فجاء ترتيبه للأصوات المتصلة بالغنة، النون ثم الميم))[٤].

ومن مواضع النقد ما ذهب إليه بعض علماء التجويد من أن الغنة حرف شديد، قال مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ): ((الغنة حرف مجهور شديد، لا عمل للسان فيها))[٥]، وقد تابع سيبويه (ت ١٨٠هـ)[٦] في ذلك، وهذا الكلام يرد عليه بأن الغنة صفة للنون وليست هي النون المعروفة كونها أحد حروف العربية، ويرد عليه أيضًا في قوله: (إن اللسان لا عمل له) وهذا خلاف ما قاله القدماء والمحدثون، فالنون عند القدماء من حروف الذلاقة، ومعنى الذلاقة أن يتصل ذلق اللسان باللثة، فكيف يصح القول: (بعدم أثر اللسان في صناعة النون)، والغنة صفة من صفات النون.

---

(١) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٦٥.
(٢) الأصوات اللغوية (أنيس): ٧١.
(*) ولعل كلمة (مخففتين) مصحفة عن (مخفاتين)، يدل على ذلك ما ورد في آخر النص من قوله: (وفي المخفى أزيد من المظهر)، ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٦٦.
(٣) لطائف الإشارات لفنون القراءات، أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، تح: د. عبد الصبور شاهين، والشيخ عامر السيد عثمان، لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٢م: ١٩٥/١، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٦٦ .
(٤) التعليل الصوتي عند العرب: ١٤٧، وينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٥/٤.
(٥) الرعاية: ١٨٢.
(٦) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٥/٤.

وقد أنكر ذلك الدكتور غانم الحمد بقوله: ((وهذا يناقض ما قرره جميع علماء العربية وعلماء التجويد من اعتبار (النون) حرفًا متوسطًا، والغنة تابعة للنون))[١] وهو محق في ذلك؛ إذ إن علماء العربية القدماء والمحدثين قد قرروا أن النون والميم كلاهما من الأصوات التي تندرج تحت صفة بين الشدة والرخاوة أو المتوسطة كما جرى على تسميتها المحدثون.

ولم يرتض الدكتور عبد العزيز الصيغ ما ذهب إليه مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) ويرى أن ((الغنة أقرب لأن تكون صوتًا رخوًا لا شديدًا؛ لأن صوت الغنة يكون حال انفتاح مجرى التجويف الأنفي للهواء، وصوت الغنة يمكن استمراره، ولا يمكن استمرار الأصوات الشديدة))[٢]، على الرغم من صحة قوله بأن النون ليست من الأصوات الشديدة، نجده وقع في مشكل، وهو وصفها بالرخوة (الاحتكاكية) وهي ليست كذلك، وإنما هي ما بين الشدة والرخاوة (المتوسطة) مثلما سبق ذكر ذلك.

ويرى الدكتور داود عبده بأن الغنة ليست صوتًا صحيحًا لكي تكون صوتًا شديدًا[٣]، وحين تناول فصل أحكام النون الساكنة والتنوين وجه نقدًا لاذعًا لعلماء التجويد مبينًا ((الأخطاء وعدم الدقة وعدم الوضوح في وصفها في كتب أحكام التجويد، وخاصة الإخفاء والغنة))[٤]، وفي موضع آخر من كتابه عاد ليؤكد ما قاله بشأن كتب علماء التجويد بقوله: ((ليس هناك مؤلّف واحد من مؤلفي كتب أحكام التجويد التي اطلعت عليها حدّد الغنة تحديدًا صحيحًا))[٥]. والذي يبدو للبحث من أن الدكتور داود عبده قد انفرد في إصداره هذا الحكم على مؤلفي كتب أحكام التجويد؛ وذلك أن الكتب التي اطلعت عليها – بحسب ما توافرت لديّ – للمؤلفين المحدثين لم أجد فيها ما يؤكد مذهب داود عبده، فقد غالى غلوًّا كبيرًا في تسفيه دراسات علماء التجويد.

والمحدثون من علماء الأصوات وصفوا النون والميم بكلمة (الأنفية) بدل مصطلح الغنة[٦]، في حين استعمل بعضهم مصطلح (الغنّاء) و(أغنّ)[٧]. واتفقوا مع القدماء على أن صوتي الغنة

(١) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٦٧.
(٢) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ١٦٦.
(٣) ينظر: دراسات في علم أصوات العربية: ١٩٢/٢.
(٤) دراسات في علم أصوات العربية: ١٩٣/٢.
(٥) دراسات في علم أصوات العربية: ١٩٧/٢.
(٦) ينظر: اللغة، فندريس: ٥٤، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٤٩، ١٠٠، وعلم الأصوات (بشر): ٢١٤.
(٧) ينظر: علم اللغة (السعران): ١٣٧,١٤٠. وقد سبق إلى استعمال هذه الكلمة (الأغنّ) ابن الجزري ، ينظر: التمهيد في علم التجويد: ٩٧.

هما (النون والميم)، وبعضهم زاد التنوين حين عرف الغنة ((وهي خروج صوت الحرف من الخيشوم، وحروفها، الميم والنون والتنوين))[١]، وأشاروا إلى حركة أعضاء آلة النطق عند نطق (النون والميم)، إذ قالوا: ((تتكون الصوامت الغناء بأن يحبس حبسًا تامًا في موضع من الفم ولكن يخفض الحنك اللين فيتمكن الهواء من النفاذ عن طريق الأنف))[٢]، في حين يرى علماء التجويد أن ((غنة النون والميم تجري في الخيشوم (الأنف) دون أن يشيروا إلى حركة أعضاء آلة النطق المصاحبة لذلك))[٣].

ثانيًا: صفات الأصوات المفردة

١- التفشي:

أطلق سيبويه (ت ١٨٠هـ) صفة التفشي على صوت (الشين)[٤]، وكذلك فعل المبرد (ت ٢٨٥هـ) وزاد الضاد عليها[٥]، وانتقد أحد الباحثين المبرد حين وصف الضاد بالتفشي قائلًا: ((وهذا الوصف غير دقيق، لأن التفشي لا يكون في الصوت الانفجاري، والضاد في النطق الحديث صوت انفجاري، فلا يصح أن توصف بالتفشي))[٦]، زد على ذلك أن انتشار الريح في الفم عند النطق بها يكون قليلًا ولا يصل إلى درجة انتشار الريح في الفم عند نطق صوت الشين، ولهذا أهمل أغلب علماء العربية وصف الضاد بالتفشي، ويستمر الباحث في انتقاده لعلماء العربية في أنهم لم يقدموا تعريفًا للتفشي[٧].

وقد ذكر علماء التجويد والقراءات هذه الصفة وحاولوا تقديم تعريف لها، والتفشي عندهم: هو كثرة انتشار الصوت في الفم عند النطق بحرفه، وصوت التفشي اتفاقًا هو الشين[٨]، وبعض علماء التجويد زاد الضاد والفاء والثاء على الشين ووصفوها بالتفشي[٩]، وقال ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) حين تحدث عن صفات الأصوات: ((وَحُرُوفُ التَّفَشِّي هُوَ الشِّينُ اتِّفَاقًا ؛ لِأَنَّهُ تَفَشَّى مِنْ

(١) دراسات في فقه اللغة: ٢٨٣.
(٢) علم اللغة (السعران): ١٤٠، وينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٤٣، ٤٩، وعلم الأصوات اللغوية: ٥٣، ٧٤.
(٣) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٦٨.
(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٤٨/٤.
(٥) ينظر: المقتضب: ٢١٤/١.
(٦) المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ١٨٥.
(٧) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ١٨٦.
(٨) ينظر: الرعاية: ٧٣، والنشر في القراءات العشر: ٢٠٥/١، والكنز في القراءات العشر، عبد الله بن المبارك، تح: د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ٢٠٠هـ: ١٧١/١، والهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٧م: ٩٦/١، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٧٢.
(٩) ينظر: الرعاية: ٧٣، ١٦٩، والتحديد في الإتقان والتجويد: ١١٠، وجهد المقل: ١٥٨-١٥٩.

مَخْرَجِهِ حَتَّى اتَّصَلَ بِمَخْرَجِ الطَّاءِ، وَأَضَافَ بَعْضُهُمْ إِلَيْهَا الْفَاءَ وَالضَّادَ، وَبَعْضَ الرَّاءِ وَالصَّادَ وَالسِّينَ وَالْيَاءَ وَالثَّاءَ وَالْمِيمَ))[١]، ولم يرتض بعض الدارسين من العلماء إطلاقهم صفة التفشي على هذه الأصوات؛ لأنّ فيه توسع لا يحتمله التصنيف الدقيق للأصوات[٢].

وقد انتقد المرعشي (ت ١١٤٥هـ) هؤلاء العلماء ضمنًا حين قال: ((وبالجملة إن الحروف المذكورة مشتركة في كثرة انتشار خروج الريح، لكن ذلك الانتشار في الشين أكثر، ولذا اتفق في تفشيه، وفي البواقي قليل بالنسبة إليه، ولذا لم يصفها أكثر العلماء بالتفشي))[٣]، وهذا الكلام واضح إذ إن صفة التفشي خاصة بالشين بإتفاق العلماء مثلما ذكرنا.

والشين عند سيبويه (ت ١٨٠هـ) لا تدغم خشية ذهاب التفشي فيها؛ لذلك منع سيبويه إدغام الشين في الجيم[٤].

ويرى الدكتور غانم الحمد أنه قد ((أهمل أكثر دارسي الأصوات العربية من المحدثين ذكر هذه الصفة، وهي وإن كانت من الصفات المحسنة التي لا شأن لها في تمييز الأصوات أكثر من توضيح خاصة صوتية معينة في الصوت الذي يوصف بها لها أهميتها في تتبع سلوك ذلك الصوت في التركيب، وفي تفسير الظواهر الصوتية التي تخصه))[٥]، والذي يبدو من نصوص المحدثين أنهم بينوا معنى التفشي وذكروا الشين صوتًا له، ولم يذكروا له غيره[٦]، وبذلك يرد على غانم الحمد إذ إنه جانب الصواب في إصدار حكمه على دارسي الأصوات العربية المحدثين من أنهم أهملوا ذكر صفة التفشي ولم يسعفه تعليله في إصدار هذا الحكم عليهم.

٢- الانحراف:

ذكر سيبويه (ت ١٨٠هـ) مصطلح الانحراف وقصد به صفة من صفات اللام، بقوله: ((ومنها المنحرف وهو حرفٌ شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة وهو اللام، وإن شئت مددت فيها الصوت، وليس كالرخوة؛ لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه))[٧]، للوهلة الأولى قد يتصور قارئ هذا النص أن فيه تناقضًا، إذ قال: (وهو حرف شديد)، وقال فيه أيضًا: (ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة وهو اللام)، والذي يظن ذلك يعد فهمه للنص سطحيًا، فقوله: (هو

(١) النشر في القراءات العشر: ٢٠٥/١.
(٢) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٧٢، والمصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ١٨٨.
(٣) جهد المقل: ١٥٩، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٧٢.
(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٤٨/٤.
(٥) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٧٢ .
(٦) ينظر على سبيل المثال: دروس في علم أصوات العربية: ٣٨، وفي البحث الصوتي عند العرب: ٥٦، وعلم الأصوات (مالمبرج): ١٢٠، والمصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ١٨٩.
(٧) كتاب سيبويه: ٤٣٥/٤.

حرف شديد) يشير إلى انطباق جهاز النطق في نقطة ما، كون اللام من الحروف الذلقية التي يتصل ذلق اللسان بسقف الفم اتصالًا كاملًا، كما تنطبق الحروف الشديدة، فهو يشبهها من هذه الناحية، غير أن الحروف الشديدة ينقطع معها النفس وهذا لا يحصل مع اللام لانحراف اللسان، وقد بينه في قوله: (وإن شئت مددت فيها الصوت)، لانحراف اللسان مع الصوت.

وهذا النص يشير إلى أن اللام صوت بين الشدة والرخاوة، وبعبارة المحدثين أن اللام حرف متوسط إذ يقف الهواء عند موضع النطق به ثم ينحرف فيخرج حرًا طليقًا من جانب اللسان أو من جانبيه معًا، وقد أكد ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ذلك بقوله: ((ومن الحروف حرف منحرف، لأن اللسان ينحرف فيه مع الصوت، وتتجافى ناحيتا مستدق اللسان عن اعتراضهما على الصوت، فيخرج الصوت من تينك الناحيتين، ومما فويقهما، وهو اللام))[١]، استعمل ابن جني مصطلح المنحرف وقصد به اللام وذكر تعليل سيبويه (ت ١٨٠هـ) لمعنى الانحراف.

وقد أشاد الدكتور سمير إستيتية بما ذهب إليه سيبويه (ت ١٨٠هـ) في قوله السابق إذ فرق بين الأصوات ((المنحرفة وسائر الأصوات الاستمرارية تفريقًا يدل على وعي وإدراك كاملين لحقيقة الأصوات الاستمرارية بعامة، وما تتميز به الأصوات الجانبية عن الأصوات الوقفية والاستمرارية))[٢]، وقال في توضيح ذلك: ((فهو إذن يفرق بين اللام والأصوات الوقفية من حيث إن الأصوات الوقفية يلتقي العضوان الناطقان عند نطقها التقاء تامًا يسد الطريق على تيار الهواء ويوقفه، وليست كذلك اللام التي لا يكون لاعتراض الهواء فيها (كاعتراض الحروف الشديدة). وهو كذلك يفرق بين اللام والأصوات الاستمرارية الأخرى، من حيث إن الالتقاء التام بين العضوين الناطقين حاصل عند نطق اللام، ولا يحدث هذا الالتقاء التام عند نطق سائر الأصوات الاستمرارية، ما خلا الأصوات الأنفية، ولذلك قال: (وليس كالرخوة، لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه)، وهذا لم يمنعه من اعتبار اللام صوتًا استمراريًا؛ ولذلك قال: (وإن شئت مددت فيها الصوت)؛ وبذلك يكون سيبويه قد فاق بعض الصوتيين من معاصرينا ممن يعدون اللام صوتًا وقفيًا))[٣]، يقصد بالوقفية الأصوات الشديدة (الانفجارية)، والاستمرارية الأصوات الرخوة (الاحتكاكية).

ومعنى الانحراف عند مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) لم يقتصر على اللام فحسب، بل اتسع ليشمل صوتًا آخر هو (الراء)، يقول مكي بن أبي طالب: ((والراء حرف قوي للتكرير الذي فيه، ولأنه حرف مجهور؛ ولأنه مؤاخ للنون واللام؛ ولأنه من مخرج النون؛ ولأنه انحرف عن مخرج النون إلى مخرج اللام، فهو من الحروف المنحرفة، ولأنه انحرف عن الرخاوة إلى الشدة،

(١) سر صناعة الإعراب: ٧٧/١.
(٢) الأصوات اللغوية (إستيتية): ١٥٤-١٥٥.
(٣) الأصوات اللغوية (إستيتية): ١٥٥.

لكنه يجري معه النفس لانحرافه إلى اللام، وللتكرير الذي فيه، فذلك قَدْرُ الرخاوة التي فيه))[١]، قوله: (الراء حرف قوي للتكرير الذي فيه) إشارة إلى الصفة التي انفرد فيها صوت الراء، وهو محق في ذلك، ولكن يعترض عليه في أنه أعطى الراء صفة الانحراف، إذ قال: (فهو من الحروف المنحرفة)، والانحراف صفة خاصة بصوت اللام فحسب.

وحاول الدكتور عبد العزيز الصيغ أن يقارن بين كلام سيبويه (ت ١٨٠هـ) وكلام مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، قائلًا: ((وفي حين يرى سيبويه أن اللام صوت شديد اكتسب صفة الرخاوة، يراه مكي رخوًا اكتسب صفة الشدة، وهو أصوب في ذلك كما يتجه لي، إلا أن معنى الانحراف عند مكي يصح معه أن ندخل جميع الأصوات بين الشديدة والرخوة فيه، وهو غير صحيح))[٢]، وذهاب الصيغ إلى أن أحدهما (هو الأصوب) لم نستطع أن نعرف أيهما أراد أسيبويه أم مكي بن أبي طالب؟

وذهب الكوفيون إلى أن الراء منحرف ((لأنه ينحرف عن مخرج النون إلى مخرج اللام))[٣]، وقد قال السيوطي (ت ٩١١هـ) في ذلك كلمة جامعة، وهي: ((وَسمي اللَّام منحرفا وَزَاد الْكُوفِيُّونَ الرَّاء فهما عِنْدهم حرفا الانحراف قَالُوا لانحرافهما عَن مخرج النُّون وَقَالَ بَعضهم وصفت اللَّام بالانحراف لِأَنَّهَا انحرفت عَن مخرجها إِلَى مخرج غَيرهَا وَعَن صفتهَا إِلَى صفة غَيرهَا، وَقَالَ الْمَهْدَوِيّ سميت بذلك لِأَنَّهَا شاركت أَكثر الْحُرُوف فِي مخارجها، وَقَالَ القيرواني هِيَ من الْحُرُوف الرخوة لَكِنَّهَا انحرف اللِّسَان بهَا مَعَ الصَّوْت إِلَى الشدَّة))[٤]. ووصف الراء بالانحراف لم يقتصر على الكوفيين فحسب، إذ أشار الخليل (١٧٥هـ)[٥]، وسيبويه (ت ١٨٠هـ)[٦] إلى ذلك.

وقد ناقش المحدثون رأي الكوفيين، فالدكتور غانم الحمد انتقد علماء السلف حين وصفوا الراء بالانحراف، بقوله: ((ووصْف الراء بالانحراف غير سديد، كما يبدو لي، وذلك لأن الانحراف وصف لطبيعة مرور الهواء في مخرج اللام، وهو لا ينطبق على الراء الذي يوصف بأنه مكرر لأن مرور الهواء في مخرجه له صفة خاصة))[٧]؛ لذلك لم يصف المحدثون صوت الراء بالمنحرف، لأن الانحراف يتكوّن ((بوضع عقبة في وسط المجرى الهوائي مع ترك منفذ للهواء عن طريق أحد جانبي العقبة، أو عن جانبيها، ومن هنا كانت تسميتها بالمنحرفة أو

(١) الرعاية: ١٣٥.
(٢) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ١٧٨، وينظر: الرعاية: ٧١.
(٣) التحديد في الإتقان والتجويد: ١١٠.
(٤) همع الهوامع: ٤٩٥/٣.
(٥) ينظر: كتاب العين، المقدمة: ٥٢/١.
(٦) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٥/٤.
(٧) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٧٥.

الجانبية))[١]، وهذا لا ينطبق على الراء. وقد رجح الدكتور الحمد[٢] رأي المرادي (ت هـ٧٤٩) القائل: ((وأكثر البصريين لا يصف بالانحراف إلا اللام)) [٣].

وقد علل الدكتور عادل نذير سبب حصر البصريين الانحراف بصوت اللام، وتوسع الكوفيون بجعل الراء منحرفًا مع اللام، إذ ((يبدو أن موقف البصريين والكوفيين من الانحراف في كونه فضيلة للام وحسب، أم أنه فضيلة للام والراء، فضلًا عن التكرير للأخير ينبع من صراع القاعدة الأزلي مع المروي والمسموع، فالبصريون يدفعهم لحصر الانحراف باللام المحافظة على القاعدة التي تمنع إدغام الراء في اللام لأن الراء مكررة، والإدغام يذهب هذه الفضيلة، أما الكوفيون فيدفعهم إلى القول بانحراف الراء أن:

- ما أُثر عن الخليل وسيبويه لم يخلُ من القول بانحراف الراء.
- حيازتهم لمسموعات تضمنت إدغام الراء في اللام))[٤].

وبخصوص مصطلح المنحرف فقد حافظ بعض المحدثين على هذا المصطلح[٥]، في حين نجد أكثرهم أطلق مصطلح (الجانبي) على صوت اللام[٦]، وبعضهم استعمل المصطلحين معًا[٧].

٣- التكرير أو التكرار:

أطلقت هذه الصفة في العربية على صوت الراء، وهو: ((ارتعاد طرف اللسان بالراء، مكررًا لها))[٨]؛ وذكر سيبويه (ت ١٨٠هـ) هذه الصفة، فقال في حديثه عن صفات الحروف: ((ومنها المكرر وهو حرفٌ شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام فتجافى للصوت كالرخوة ولو لم يكرر لم يجر الصوت فيه وهو الراء))[٩]، وقال في موضع آخر: ((والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة والوقف يزيدها إيضاحاً))[١٠]. والذي يؤخذ على كلام سيبويه وصفه الراء بأنه (حرف شديد) إذ إنه يخالف تعريفه للصوت الشديد (الانفجاري) بأنه ((يمنع الصوت أن

(١) علم اللغة (السعران): ١٤١.
(٢) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ١٢٨ .
(٣) المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد، حسن بن قاسم المرادي النحوي، تح: جمال السيد الرفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث: ٦٦.
(٤) التعليل الصوتي عند العرب: ١٧٢.
(٥) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: ٣٨، ٧٨، وأصوات اللغة العربية: ١٤٥.
(٦) ينظر: أصوات اللغة: ١٨٦، ١٩١، ومناهج البحث في اللغة: ١٠٥، والأصوات اللغوية (إستيتية): ١٥٤.
(٧) ينظر: علم اللغة (السعران): ١٤١.
(٨) الرعاية: ١٣٦.
(٩) كتاب سيبويه: ٤٣٥/٤.
(١٠) كتاب سيبويه: ١٣٦/٤.

يجري فيه))[١]، ويبدو أن تكرار الصوت هو الذي منع أن يكون الراء من الأصوات الشديدة، وكذلك لم يجعل من الأصوات الرخوة على الرغم من أن الصوت يجري معه.

والسر في إطلاق صفة التكرير على هذا الصوت هو ((أن طرف اللسان إذا تكلم به كأنه يتعثر؛ أي: يقوم فيعثر، للتكرير الذي فيه))[٢]، وفي ذلك قال السيوطي (ت ٩١١هـ): ((وَسمي الرَّاء المكرر لِأَنَّهَا تَتَكَرَّر على اللِّسَان عِنْد النُّطْق بهَا كَأَن طرف اللِّسَان يرتعد بهَا فكأنك نطقت بِأَكْثَرَ من حرف وَاحِد))[٣].

ولاحظ علماء العربية ميزة التكرار في الراء لذلك سموه الصوت المكرر وتفسير ذلك عندهم ((أنك إذا وقفت عليه رأيت طرف اللسان يتعثر بما فيه من التكرير))[٤]، ويرى بعض المحدثين أن علماء العربية والتجويد تابعوا سيبويه (ت ١٨٠هـ) في وصفه الراء بالتكرير، ولكنهم اختلفوا في مقدار اتصاف الراء بها، فذهب بعضهم إلى أن التكرير أو التكرار صفة ذاتية ملازمة للراء لا تنفك عنها، في حين ذهب آخرون إلى إنكارها[٥]. وفي السياق ذاته ذكر غانم الحمد[٦] أن مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) تحدث عن إخفاء تكريرها كثيرًا، فقال: ((فواجب على القارئ أن يخفي تكريره ولا يظهره، ومتى ما أظهره فقد جعل من الحرف المشدد حروفًا، ومن المخفف حرفين))[٧]، وذهب الجعبري (ت ٧٣٢هـ) إلى أن ((تكريره لحن، فيجب التحفظ عنه))[٨].

ومن مكامن الحسن ما ذهب إليه بعض المحدثين من أن علماء التجويد وضحوا كيفية نطق (الراء)، وبينوا حركة اللسان عند نطقها[٩]، فقال الجعبري (ت ٧٣٢هـ): ((وطريق السلامة منه أن يلصق اللافظ به ظهر لسانه بأعلى حَنَكِهِ لصقًا محكمًا مرة واحدة، ومتى ارتعد حدث من كل مرة راءٌ)) [١٠]، وقال المرعشي (ت ١١٤٥هـ): ((ليس معنى إخفاء تكريره إعدام تكريره بالكلية

(١) كتاب سيبويه: ٤٣٤/٤.
(٢) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢٦٤/٣.
(٣) همع الهوامع: ٤٩٥/٣.
(٤) سر صناعة الإعراب: ٧٧/١.
(٥) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ١٢٩.
(٦) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ١٢٩.
(٧) الرعاية: ١٣٥.
(٨) شرح الواضحة في تجويد الفاتحة، الحسن بن قاسم المرادي، تح: د. عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت: ٤٤.
(٩) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ١٨٣.
(١٠) شرح الواضحة: ٤٤، والمصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ١٨٣.

بإعدام ارتعاد رأس اللسان بالكلية؛ لأن ذلك لا يمكن إلا بالمبالغة في لصق اللسان باللثة، بحيث ينحصر الصوت بينهما بالكلية ... وذلك خطأ لا يجوز كما صرح ابن الجزري في النشر، لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون الراء من الحروف الشديدة، مع أنه من الحروف البينية))[١]، والمرعشي هنا يرد على الذين قالوا بإخفاء تكرير الراء.

ويتجلى النقد في إظهار تكرار الراء أو إخفائه، وفي ذلك قال أحد المحدثين كلمة جامعة في هذه المسألة ((فالثابت عند القدماء أن تكرار صوت الراء صفة ذاتية له لم يقع نزاع فيه، بل وقع النزاع في أن قسمًا منهم قد بالغ في إظهار تكراره، والقسم الآخر بالغ في إخفاء التكرار. إذن القدر المتيقن من الطرفين بأنه صوت مكرر بغض النظر عن الإخفاء والإظهار، وهو ما يراه البحث يطابق ووصف الدرس الصوتي المعاصر، وما جاء في التراث العربي))[٢]، وهو محق في ما ذهب إليه إذ إن المحدثين من علماء الأصوات وصفوا صوت الراء بأنه ((صوت مكرر، لأن التقاء طرف اللسان بحافة الحنك مما يلي الثنايا العليا يتكرر في النطق بها، كأنما يطرق طرف اللسان حافة الحنك طرقًا لينًا يسيرًا مرتين أو ثلاثًا لتتكون الراء العربية))[٣]، ويقول كمال بشر عن كيفية إنتاج هذا الصوت ((ويتكون هذا الصوت بأن تتكرر ضربات اللسان على اللثة تكرارًا سريعًا، وهذا هو السر في تسمية الراء بالصوت المكرر))[٤].

وعليه فقد تبين أن هناك اتفاقًا ملحوظًا في وصف القدماء والمحدثين إطلاقهم صفة التكرار على صوت الراء، إذن جاء الوصف الحديث مطابقًا تمامًا للوصف القديم، فلم يزد المحدثون على وصف القدماء وإنما اكتفوا بوصف الراء بأنه صوت مكرر ولم يتطرقوا إلى مسألة إخفاء التكرير الذي أشار إليه القدماء.

٤- الاستطالة:

وصف خصّها سيبويه (ت ١٨٠هـ) بصوت الضاد، وفي بعض المواضع وصف صوت الشين أيضًا بهذه الصفة، قال: ((الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام، والشين

(١) جهد المقل: ١٥٧، وينظر: النشر في القراءات العشر: ٢١٩/١.
(٢) النقد الصوتي في التراث العربي: ١٨٩-١٩٠.
(٣) الأصوات اللغوية (أنيس): ٦٧.
(٤) علم اللغة العام- الأصوات: ١٦٦.

كذلك حتى اتصلت بمخرج الطاء))[١]. يبدو من هذا النص أن الاستطالة عند سيبويه تعني الاستطالة في المخرج حتى تتصل بمخرج صوت آخر.

وذكر صفة الاستطالة أو المستطيل في موضع آخر حين تكلم على (الضاد الضعيفة)[٢] بقوله: ((وهي أخف لأنها من حافة اللسان وأنها تخالط مخرج غيرها بعد خروجها فتستطيل حين تخالط حروف اللسان))[٣]، وبين مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) أن علة تسميتها بذلك ((لأنها استطالت على الفم عند النطق بها حتى اتصلت بمخرج اللام))[٤]، وقال بعض علماء التجويد أن الاستطالة هي: ((امتداد الصوت من أول حافة اللسان إلى آخرها))[٥].

وقد ذكر الدكتور غانم الحمد[٦] أن بعض علماء التجويد صرحوا أن الاستطالة لا يوصف بها إلا الضاد، فقالوا: ((والمستطيل حرفٌ واحد، وهو الضاد، استطالت في الفم لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام))[٧]، في حين ذهب بعض المتأخرين من علماء التجويد إلى أن الاستطالة لا تختص بالضاد، بل الشين مستطيلة أيضًا للتفشي[٨]. يبدو أن هناك علاقة بين الاستطالة والتفشي من حيث إن الاستطالة هي اتساع مخرج الصوت؛ أي: أن الصوت يمد وكذلك التفشي هو ((أن يشغل الصوت من عرض اللسان مساحة ينتج بها هذا الوشيش))[٩].

وقد يتبادر إلى الذهن السؤال الآتي: لِمَ لمْ يصطلح على الصوت الممدود صوتًا مستطيلًا؟ وعن هذا السؤال يجيبنا المرعشي (ت ١١٤٥هـ) بقوله: ((الفرق أن للمستطيل مخرجًا له طول في جهة جريان الصوت، فجرى في مخرجه بقدر طوله ولم يتجاوزه، لِمَا عرفت أن الحرف لا يتجاوز مخرجه المحقق، وليس للمدود مخرج، فلم يجر إلا في ذاته لا في مخرج، إذ المخرج المقدر ليس بمخرج حقيقة، فلا ينقطع إلا بانقطاع الهواء، ولأجل هذا الفرق اختلفت تسمياتها،

(١) كتاب سيبويه: ٤٥٧/٤.
(٢) الضاد الضعيفة: هي التي جعلها سيبويه في ضمن الأصوات غير المستحسنة، أي: التي لا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر، ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٢/٤.
(٣) كتاب سيبويه: ٤٣٢/٤.
(٤) الرعاية: ٧٢.
(٥) جهد المقل: ١٥٩، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٧٣.
(٦) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٧٣.
(٧) التحديد في الإتقان والتجويد: ١١٠، وينظر: الرعاية: ٧٢.
(٨) ينظر: جهد المقل: ١٦٠، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٧٣.
(٩) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ١٨٠، وينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٢٠٩.

ولو انعكست لصحَّ لكنهم اختاروا ذلك))[١]، يعقب أحد الباحثين على هذا النص قائلًا: ((لاحظ المرعشي وجود علاقة بين صفة الاستطالة وصفة التفشي، ويتضح من كلامه أن الصوت المتفشي والصوت المستطيل يحتاجان إلى زمن لنطقهما أكثر من بقية الحروف الجامدة الرخوة، ولكن لا يبلغان زمن الصوت الممدود))[٢]، ويستدل هذا الباحث بقول المرعشي: ((إن التفشي يوجب استطالة الصوت، فكل متفش مستطيل))[٣]، وقد غاب عن الباحث أن هناك من سبق المرعشي في ملاحظته العلاقة بين صفة الاستطالة وصفة التفشي، فهذا المبرد (ت ٢٨٥هـ) يحدثنا قائلًا: ((إنَّ الشين من حُرُوف التفشِّي فلهَا استطالة من مخرجها حتَّى تتَّصل بمخرج الطاءِ))[٤].

وقد انتقد الدكتور إبراهيم عبود السامرائي علماء العربية القدماء لإهمالهم ذكر هذه الصفة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية استحسن من علماء التجويد استعمالهم هذا المصطلح، بقوله: ((ومن خلال البحث حول مصطلح صفة الاستطالة في كتب علماء العربية، تبين لي أن أغلب العلماء الذين جاؤوا بعد سيبويه أهملوا ذكر هذه الصفة. أما علماء التجويد فقد استخدموا مصطلح الاستطالة لوصف صوت الضاد))[٥]، ونحن ننكر على إبراهيم السامرائي قوله: (تبين لي أن أغلب العلماء الذين جاؤوا بعد سيبويه أهملوا ذكر هذه الصفة)، ونرى أنه جانب الصواب في ذلك؛ لأن علماء العربية القدماء لم يألوا جهدًا في ذكرهم هذا المصطلح شأنهم في ذلك شأن علماء التجويد، ودليلنا على ذلك ما ورد عن سيبويه (ت ١٨٠هـ)، والمبرد (ت ٢٨٥هـ)، وابن السراج (ت ٣١٦هـ)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وغيرهم[٦]. وقد ذكر السامرائي خمسة من علماء التجويد[٧] ذكروا صفة الاستطالة أو المستطيل، ونحن ذكرنا له سبعة من علماء العربية القدماء ورد ذكر هذه الصفة عندهم، وهذا على سبيل التمثيل لا الحصر، فهل يبقى بعد ذلك شك في أن علماء العربية أهملوا ذكر صفة الاستطالة؟!

(١) جهد المقل: ١٦٠، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٧٤.
(٢) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٧٤.
(٣) جهد المقل: ١٦٠، وينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٧٤.
(٤) المقتضب: ٢١١/١.
(٥) المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ١٩٢.
(٦) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٢/٤، ٤٥٧، ٤٦٦، ٤٧٠، و المقتضب: ٢١١/١، والأصول في النحو: ٤٢٠/٣، وسر صناعة الإعراب: ٤٣٢/٢، وشرح المفصل: ٥٣٩/٥-٥٤٠، والممتع الكبير في التصريف: ٤٣٨، ٤٤٠، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢٧٠/٣، ٢٧٩، ٢٨٣.
(٧) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ١٩٢.

أما الدرس الصوتي الحديث فقد خص الاستطالة بصوت الضاد القديمة، قال مالمبرج: ((الاستطالة: ويقصد بها أن يستطيل مخرج الحرف حتى يتصل بمخرج آخر، وذلك وصف ينطبق على الضاد القديمة الرخوة التي تخرج مما بين اللسان وبين ما يليه من الأضراس، سواء من يمين اللسان، أو من شماله، أو من الجانبين، والأكثر من اليمين، هذا المخرج القديم للضاد كان يستطيل حتى يتصل بمخرج اللام الجانبية، ولذلك وصفت بالاستطالة قديمًا))[١]. ومفهوم الاستطالة عند بعض المحدثين يراد بها ((جانبية صوت الضاد))[٢]، وهذا يستدعي وصف اللام بالاستطالة أيضًا؛ لأنها جانبية، وهذا لم يتطرق إليه أحد من القدماء.

أما ما شاع الآن على الألسنة فإن نطقنا للضاد الفصيحة يختلف عن النطق الأصلي لها؛ لذلك فُقِدت صفة الاستطالة، يقول غانم الحمد: ((ولما كانت الضاد القديمة الموصوفة بالاستطالة غير متحققة في النطق اليوم، وهي الأصل في هذه الصفة، فإن تصور تلك الصفة في الضاد لا يصل إلى الوضوح التام، ويمكن أن نستنتج أن المقصود بالاستطالة هو اتساع مخرج الحرف، أي أن ما يأخذه الحرف المستطيل من العضوين اللذين يشتركان في مخرجه أكبر مما يأخذه الحرف غير المستطيل من ذينك العضوين))[٣]. وإذا استنطقنا نص غانم الحمد يتبين أن كل ما قيل في مفهوم الاستطالة عند المحدثين لا يصل إلى الرأي القاطع وإنما هي تفسيرات اجتهادية، من ما يستلزم أن الضاد الفصيحة قد تخلت عن هذه الصفة وبدأت تفقد معناها بفقدان معالم النطق الأصيل لهذا الصوت بحسب ما وصفه القدماء.

(١) علم الأصوات (مالمبرج): ١٢٠.
(٢) في البحث الصوتي عند العرب: ٦١.
(٣) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٧٤.

المبحث الثاني: الصوائت

اللين صفة يتنازعها بابان، باب الصوامت وباب الصوائت، وكلام القدماء عن هذه الصفة جاء من غير أن يميزوا بين الياء والواو أكانتا ضيّقتين (احتكاكيتين) أم مديتين[١]، هذا من جهة، ومن جهة ثانية لم يميزوا بين المد واللين لذا جعلوا الألف – وهي عبارة عن حركتين – مع صوت اللين؛ لذلك آثرنا إلى تناول هذه الصفة في مبحث الصوائت.

واللين: صفة خاصة بـ (الواو، والياء) الساكنتين بعد فتح، نحو: (لَوْن، بَيْت) وهو ما أسميناه بـ (نصف صائت لين)، و((اللِّين: ضدُّ الخُشُونَة. ويقال: هو في لَيَانٍ من عَيش، أي نَعْمةٍ، وفلانٌ مَلْيَنَة، أي ليِّن الجانب))[٢]، وهو أن ((يندفع الهواء من الرئتين مارًا بالحنجرة، ثم يتخذ مجراه في الحلق والفم في ممر ليس فيه حوائل تعترضه فتضيق مجراه))[٣]، وقد انتقد أحد الدارسين القدماء بقوله: ((أصوات اللين مع أنها عنصر رئيسي في اللغات، ومع أنها أكثر شيوعًا فيها، لم يعن بها المتقدمون من علماء العربية، فقد كانت الإشارة إليها دائمًا سطحية))[٤].

وأول من ذكر هذا المصطلح الخليل (١٧٥هـ) وذلك بقوله: ((في العربية تسعة وعشرونَ حَرْفًا: منها خمسة وعشرونَ حَرْفًا صِحَاحًا لها أحيازًا ومدارج، وأربعة أحرف جُوْف وهي : الواو والياء والألف اللَّيِّنَة، والهمزة))[٥]، وقد خص الخليل الألف بهذه الصفة لاتساع مخرج الألف، وتابعه سيبويه (ت ١٨٠هـ) في ذلك وأطلق لفظ (حروف المد واللين)، قائلًا: ((وحروف اللين هي حروف المد التي يمد بها الصوت وتلك الحروف الألف والواو والياء))[٦]، وفي موضع آخر خص سيبويه صوتي (الواو والياء) غير المديتين، إذ قال: ((ومنها اللينة وهي الواو والياء لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما))[٧]. هنا سيبويه ناظر إلى حرية مرور الصوت في المخرج دون أن يعترضه عارض أو حائل، ويبدو أن سعة المخرج وحرية مرور الهواء أعطت للواو والياء صفة الليونة عند النطق بهما، لذلك أطلق علماء التجويد عليهما وعلى الألف (الأصوات الذائبة)[٨].

في النص الأول لسيبويه (ت ١٨٠هـ) إشارة إلى أنه قصد أصوات المد (الصوائت الطويلة)، نحو: (قال، ويقُول، وقِيل) لأنه ذكر الألف مع الواو والياء، أما في النص الثاني فإنه أراد صوتي

(١) ينظر: المظاهر اللغوية في شعر المتنبي، د. محمد عبد الزهرة غافل الشريفي، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٢٠م: ١٥٦.
(٢) معجم مقاييس اللغة: (لين) ٢٢٥/٥.
(٣) الأصوات اللغوية (أنيس): ٢٦.
(٤) الأصوات اللغوية (أنيس): ٣٧.
(٥) كتاب العين، المقدمة: ٥٧/١.
(٦) كتاب سيبويه: ٤٢٦/٣.
(٧) كتاب سيبويه: ٤٣٥/٤.
(٨) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٣٩، ١٤٣.

اللين الواو والياء بنوعيها (نصف صائتة لين) نحو: (لَون، وبَيت)، و(نصف صائت علة) نحو: (وَليد، وريَاض)، ولم يرد المديين والدليل على ذلك أنه أخرج الألف من النص الثاني.

وهذا يعني أن سيبويه (ت ١٨٠هـ) كان على علم ودراية في أن هذه الأصوات مرة تكون حركات (صوائت طويلة)، ومرة تكون أنصاف صوائت، والذي جاء في الكتاب يدل على ذلك، قال: ((وإذا قلت وأنت تأمر (اخشَي يَّاسرًا واخشَوا وَّاقِدًا) أدغمت لأنهما ليسا بحرفي مد كالألف وإنما هما بمنزلة قولك: أحمد داود واذهب بنا، فهذا لا تصل فيه إلا إلى الإدغام لأنك إنما ترفع لسانك من موضع هما فيه سواءٌ وليس بينهما حاجز))[١]، إذن عامل سيبويه الواو والياء معاملة الحروف الصحيحة في جواز الإدغام في مثليهما، وأدرك أن للواو والياء صفة أخرى تخرجها من حيز الصوائت إلى حيز الصوامت، لذلك جوّز الإدغام في مثليهما.

وعليه فقد فرق هنا سيبويه (ت ١٨٠هـ) بين الواو والياء المديتين وغير المديتين الساكنتين المسبوقتين بفتحة؛ أي: (نصف صائت ليّن)، وكان توصيفه صحيحًا لهذه الأصوات ولكن الذي يؤخذ عليه عدم استقرار المصطلح عنده، وعذره في ذلك أنه كان رائدًا في تأليف كتاب يشتمل على علوم العربية، على الرغم من أنه أُشتهِر بأنه كتاب نحو وسموه إمام النحاة.

وعليه فقد انقسم العلماء بعد سيبويه (ت ١٨٠هـ) على ثلاثة أقسام، وسأكتفي بإيراد نص على كل قسم:

- قسم نقل كلام سيبويه وتلقيبه على مصطلح (حروف المد واللين)، كقول المبرد (ت ٢٨٥هـ): ((حُرُوف المدّ واللين المُصَوّتة وَهِي الأَلف وَالْوَاو والياءُ))[٢].

وفي ذلك انتقد بعض الدارسين المحدثين القدماء ومنهم المبرد في قوله: ((إن الألف التي هي أمكن حروف اللين))[٣]، ووصفه بأن مفهوم المد واللين شابه شيء من الخلط، ولعل ذلك بسبب عدم اختصاص أصوات المد برموز تختلف عن رمزي أصوات اللين[٤]، وكذلك أُنتقِدَ ابن الطحان (ت ٥٦٠هـ)، إذ إنه لم يفرق بين مصطلح (المد واللين)، ووُصِف حديثه بأنه خروج عن فهم المصطلح[٥]، يقول ابن الطحان: ((والمد واللين في ثلاثة أحرف، وهي الألف وهو هواء أبدًا، والياء بعد كسر، والواو بعد ضمة))[٦]، وهو يشير إلى حروف المد (الصوائت الطويلة) فحسب.

(١) كتاب سيبويه: ٤٤٢/٤.
(٢) المقتضب: ٦١/١، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١١٨/١، وجمهرة اللغة: ٤٦/١،وسر صناعة الإعراب: ٣٣/١.
(٣) المقتضب: ٢١٠/١.
(٤) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٢٧٢.
(٥) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ١٦٣- ١٦٤.
(٦) مخارج الحروف وصفاتها: ٩٠.

- وقسم أطلق مصطلح (حروف اللين)، كقول ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): ((حروف اللين، وهي: الألف والياء والواو))[١]، يقصد بذلك الصوائت الطويلة فحسب.
- والقسم الثالث أطلق مصطلح (اللين) وخصه بـ (الواو والياء) الساكنتين بعد فتح، كقول مكي (ت ٤٣٧هـ): ((حرفا اللين: وهما الواو الساكنة التي قبلها فتحة، والياء الساكنة التي قبلها فتحة، وإنما سميتا بذلك؛ لأنهما يخرجان في لين وقلة كلفة على اللسان، لكنهما نقصتا عن مشابهة الألف لتغيّر حركة ما قبلهما عن جنسهما، فنقصتا عن المد الذي في الألف وبقي فيهما اللين لسكونهما، فسميتا بحرفي اللين))[٢].

إذن فرق مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) بين أحرف المد وأحرف اللين وقد بين أن الألف حرف مد (صائت طويل) دائمًا، أما الواو والياء فأطلق عليهما مصطلح (اللين)؛ أي: النوع الأول من الأصوات غير المدية الذي أطلقنا عليه (نصف صائت ليّن)، ولم يشر إلى النوع الثاني من الأصوات غير المدية وهي التي تأتي بعدها حركة (صائت قصير)، أو حرف مد (صائت طويل) والتي أطلقنا عليها في هذا البحث (نصف صائت علة).

وعليه فقد مرت (الواو والياء) سواء كانت مديتين (صائت طويل)، أو ساكنتين بعد فتح (نصف صائت لين)، بثلاثة مراحل هي: الجمع بين المصطلحين، وعدم التفريق بينهما، ثم التفريق.

أما في الدرس اللغوي الحديث فلم يخرج العلماء عن ما تقدم ذكره، إلا أنهم اختلفوا في تسميتها، ومن هذه التسميات: أنصاف السواكن، وأنصاف الصوامت، وأنصاف الحركات، والانزلاقيات[٣]، والذي تبناه البحث (نصف صائت لين) وقد ذكرنا ذلك في الفصل الأول.

ونحن لا نوافقهم على المصطلح الأخير (الانزلاقيات) وقد رد الدكتور محمد الشريفي على الدكتور السعران وكمال بشر[٤]، من أنهما ((لم يميزا بين (المزدوج والانزلاقي)، فالواو والياء غير المعلولتين هما من الناحية الصوتية نتيجة تتابع الحركات المختلفة، طويلة أو قصيرة. فإذا تتابعت حركتا الفتحة والكسرة نتج صوت الياء غير المعلولة، وإذا تتابعت حركتا الفتحة والضمة

(١) إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن مالك، تح، محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ٢٠٠٢م: ٨٥، وينظر: المقتضب: ٢١٠/١، والأصول في النحو: ٨٠/٣، وجمهرة اللغة: ١٠١٥/٢، والتعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تح: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٩٩٠م: ٥١/١، وسر صناعة الإعراب: ٣٨/١، ٤٥/١.
(٢) الرعاية: ٦٥-٦٦.
(٣) ينظر: دراسة السمع والكلام: ٢١٠-٢١١.
(٤) ينظر: علم اللغة (السعران): ١٤٩، ودراسات في علم اللغة: ٣٩.

نتج صوت الواو غير المعلولة أي: أن الانزلاق بين الحركتين المختلفتين هو في الحقيقة ما يسمى بالياء والواو غير المعلولتين))[١].

وقد فرق المحدثون بين الصوائت والصوامت، إذ قسموا الأصوات على قسمين رئيسين، سموا الأول بالأصوات الساكنة (الصوامت)، والثاني بأصوات المد (الصوائت)[٢]، يقول الدكتور خليل العطية: ((قسم دعوه بالأصوات الصامتة (أو الساكنة أو المصوت) Consonants وآخر سموه أصوات اللين (أو المد أو الصلة أو الصائتة) Vowels وأساس هذا التقسيم معتمد عندهم على طبيعة الحوائل التي يصادفها كل منهم))[٣]. يلحظ على هذا النص أن العطية جعل المصوّت مرادفًا للصوامت وهذا خلاف ما ذهب إليه المحدثون إذ المصوّت عندهم هو ما يقابل الصوامت؛ أي: أن المصوّت يراد به الصائت[٤]، فضلًا عن ذلك فإنه جعل اللين والمد واحد، وقد أسسنا من قبل الفرق بين هذه المصطلحات.

فاللين عندهم هو (المصوت)؛ أي: أن أصوات اللين يقصد بها الأصوات الصائتة أو الحركات، إذ يكون المخرج متسعًا فيمر الهواء دون حوائل تعترضه[٥].

والذي يذهب إليه البحث أن (الألف) لا تكون إلا صوت مد، أما (الواو والياء) فأطلق عليهما البحث (نصف صائت لين، أو نصف صائت علة)، فإذا وقعت بعدهما حركة مثلما في (وَليد، ويَعد) فهما (نصف صائت علة)، أما الساكنتين بعد فتح فهما صوتا لين (نصف صائت لين)، نحو : (خَوْف، وحَيْث)، وعلة تسميتها باللين هي أنهن ((يخرجن من اللفظ في لين من غير كلفة على اللسان واللهوات، بخلاف سائر الحروف، وإنما ينسللن بين الحروف عند النطق بهن انسلالًا بغير تكلف))[٦].

(١) الأصوات غير المعلولة في الدرس الصوتي الحديث (بحث)، د. محمد عبد الزهرة غافل الشريفي، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد (١٠)، العددان (١-٢)، ٢٠١١م: ١٣، وينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م: ٣٠.
(٢)ينظر:الأصوات اللغوية (أنيس): ٢٧، وفي البحث الصوتي عند العرب: ٤٧، وأصوات اللغة العربية: ١١١.
(٣) في البحث الصوتي عند العرب: ٤٧.
(٤) ينظر: دراسات في علم اللغة: ٤٧، والعربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، تعريب وتحقيق: د. عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٦م: ٣٥، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ١٣٥، ١٤١، والتفكير الصوتي عند علماء العربية في العراق، د. صبيح التميمي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ٢٠١٣م: ١٠٦.
(٥) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ٢٦.
(٦) الرعاية: ٦٥.

الباب الثاني

الفونولوجيا Phonology

الباب الثاني: الفونولوجيا Phonology

توطئة:

هو علم حديث يدرس العلاقة التأثيرية بين الأصوات، وقد درس علماء العربية القدماء كثيرًا من موضوعات هذا العلم في مؤلفاتهم من ضمن مواد نحوية أو صرفية أو في كتب التجويد، مثل: الإدغام والإعلال والإبدال والقلب وغيرها من الموضوعات.

وهذا العلم من العلوم التي لم يتفق الباحثون في العربية اليوم على مصطلح له، فهو ينقل مرة مثلما هو في اللغة الإنجليزية فيسمى (الفونولوجيا)[١]، ويترجم مرة أخرى إلى تسميات عديدة منها: (التشكيل الصوتي)[٢]، و(علم وظائف الأصوات)[٣]، وقد ترجمه مجمع اللغة العربية بالقاهرة: (النطقيات)[٤]، وبالنظر إلى اللفظ الأجنبي Phonology فالكلمة مكونة من لفظين اثنين هما Phon وهو صوت كلامي، وLogy وهو علم[٥].

والذي نراه على الرغم من كثرة الترجمات أن ترجمة علم وظائف الأصوات هو الأنسب من بين الترجمات الأخر؛ لأنه ((يدرس الأصوات الإنسانية من حيث وظيفتها في سياق الكلام، لذلك سماه بعض اللغويين (علم وظائف الأصوات)؛ لأنه يدرس النظم الصوتية للغة معينة – كاللغة العربية مثلًا – من حيث قيم هذه الأصوات ومعانيها، وقوانينها الصوتية، ووظائفها في التركيب الصوتي))[٦]، وفضل الدكتور كمال بشر هذا المصطلح وذلك ((أنه يبحث في الأصوات من حيث وظائفها في اللغة، ومن حيث إخضاع المادة الصوتية للتقعيد))[٧].

(١) ينظر: مدخل إلى علم اللغة:١٨٦، وعلم اللغة العام – الأصوات: ٢٨، واللغة وعلم اللغة: ١١٩، والمصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٢١٣.
(٢) ينظر: التشكيل الصوتي: ١٦٥، ومناهج البحث في اللغة: ٢٠، ٥٧، ٧٢، والمصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٢١٣.
(٣) ينظر: دروس في علم أصوات العربية:١٧، ٢١٤، ودراسات في علم اللغة: ٨٧، والمصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٢١٣.
(٤) ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية، التفكير الصوتي عند العرب، هنري فليش، القاهرة، ١٩٦٨م: ٢٥٥/١٨، والمصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٢١٤.
(٥) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٢١٣-٢١٤.
(٦) علم وظائف الأصوات اللغوية: ٣٥.
(٧) علم الأصوات (بشر): ٦٧.

فهو ((يعنى كل العناية بأثر الصوت اللغوي في تركيب الكلام نحوه وصرفه، ولهذا يمكن أن يطلق عليه علم الأصوات الذي يخدم بنية الكلمات وتركيب الجمل في لغة من اللغات))[١].

يبحث هذا العلم ((الأصوات اللغوية في تجردها، وفي تركيبها الصرفي، وفي تركيبها النحوي أحيانًا، حيث يبدأ بدراسة الوحدة الصوتية التي تعرف عالميًا باسم (الفونيم) – وتترجم إلى أكثر من لفظ فهي (الصوتيم)، وهي (الصويتة)، وهي (المصوت) – وسلوكها في الكلام وتغير مواضعها بتغير الأصوات التي تسبقها والأصوات التي تليها، ودراسة الظواهر التي تؤثر فيها كالتنغيم والنبر))[٢]، على أننا مع المصطلحات التي ذكرها للتعبير عن أصغر وحدة صوتية، ولكننا نقف عند مصطلح (المصوت)، فهذا المصطلح يؤدي إلى اللبس؛ لأن المصوت عند معظم علماء الأصوات هو (الصائت) الذي يقابل الصامت، والصائت والصامت كل منهما يعني الفونيم، أما ما يعنيه النص المتقدم فهو دراسة الأصوات في السلسلة الكلامية.

ومن المظاهر الصوتية التي تندرج تحت هذا العلم: (التغيرات الصوتية: كالمماثلة، والإدغام، والمخالفة، والإعلال، والإبدال، والقلب المكاني، والتوافق الحركي)، وما يجب التنبّه عليه أن الفوناتيك والفونولوجيا يبحث كلاهما في أصوات اللغة فهما ليسا منفصلين، فرجل ((الفونولوجيا لا يستطيع أن يقوم بعمله – الممثل أساسًا في عملية التقنين والبحث عن قيم الأصوات في اللغة – دون اعتماده على مادة الفوناتيك، إن هذين العملين يكمل أحدهما الآخر))[٣]، والذي يراه البحث أن الاقتصار على أحد العلمين لا يوصل الباحث إلى نتيجة سليمة في ما يخص أصوات اللغة، والذين يدعون إلى الفصل بينهما لا يجاوز الدرس النظري فهما متكاملان ومتداخلان.

(١) الأصوات اللغوية (أنيس): ٤.
(٢) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٢١٥.
(٣) علم الأصوات (بشر): ٨١.

الفصل الأول

الحذف والزيادة

الفصل الأول: الحذف والزيادة

المبحث الأول: الصوامت

المطلب الأول: حذف الهمزة وزيادتها

عرف عند القدماء بالتحقيق والتسهيل ونحن لا نرى ذلك، وإنما هو وجه من وجوه الحذف والزيادة، وقد تقدم أن الهمزة هي أبعد الأصوات مخرجًا وأشدها ثقلًا في النطق، إذ تكون بانطباق الوترين الصوتيين انطباقًا تامًا يمنع مرور الهواء إلى الفراغ الحلقي، ثم يفتح ذلك الانطباق فجأةً ليُحدث صوتًا انفجاريًا، نتيجة اندفاع الهواء المضغوط(١). وعملية النطق بها وهي محققة تحتاج إلى جهد عضلي أكثر من الأصوات الأخر؛ ((لتباعدها من الْحُرُوف وَثقل مخرجها وأَنَّها نبرة فِي الصَّدْر جَازَ فِيهَا التَّخْفِيف))(٢)، لذلك نرى أن الناطق العربي خففها عن طريق جعلها بين بين أو حذفها أو إبدالها، وقد ذكر الدكتور أنيس أن ((الهمزة رغم شيوعها في اللغة العربية لم يرمز لها الرسم العربي القديم برمز خاص ككل الأصوات الساكنة))(٣).

إن هذا الصوت الذي انماز عن سائر أصوات اللغة بأن له حكمًا خاصًا أوجد اختلافًا في نطقه في ألسن العرب، لذا عمد الناطق العربي إلى التخلص منه، ومنهم من اعتاد على نطقه والتزم تحقيقه، ويكاد الدارس يلمس إجماعًا على أن التخفيف ((لغة قريش، وأكثر أهل الحجاز... والتحقيق لغة تميم وقيس))(٤). وهذا النص يشير إلى أن هناك من أهل الحجاز من يحققون الهمز.

وقد نجد قومًا بالغوا بتحقيقها ويتجلى ذلك بتحويلها إلى صوت العين فيقولون: ((في (أنك) (عنك)، وفي (أسْلم) (عَسْلم)، وفي (أذُن) (عُذُن))(٥)، وهو ما عرف بظاهرة (العنعنة)(٦)، إذ يبالغ

(١) ينظر: علم اللغة (السعران): ١٣١-١٣٢، والأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ٢٧٧.
(٢) المقتضب: ١٥٥/١.
(٣) الأصوات اللغوية (أنيس): ٩٠.
(٤) شرح المفصل: ٢٦٥/٥، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٣١/٣-٣٢، ٦٥/٣، والإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م: ٣٤٠/١.
(٥) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م: ١٧٦/١، وفي اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٨، ١٩٩٢م: ٧٥، والأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ٢٧٨.
(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٤١/١، ٢٤٥، والصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، الناشر، محمد علي بيضون، ط١، ١٩٩٧م: ٢٩.

بضغط الهمزة عند مخرجها في أثناء نطقها، وما تزال هذه الظاهرة تسمع على ألسنة بعض العرب، كالذي نسمعه في بعض اللهجات العراقية، ولا سيما على السنة أهل الفرات الأوسط إذ يقولون: (أسعلك سعال) و(مسعلة) في (أسألك سؤالًا) و(مسألة)[١]، يزاد على ذلك ما سمع من ((بعض الناطقين من صعيد مصر في نطقهم لبعض الكلمات الكثيرة الورود، مثل: لأ، ويسأل، إذ تصبح على ألسنتهم: لع، ويسعل، ومثل هذا الإبدال للهمزة عينًا شائع لديهم وملحوظ))[٢]. وهذا ما نلاحظه عند بعض العراقيين.

ويبدو أن تحقيق الهمزة من خصائص اللهجات البدوية، إذ كانوا يميلون إلى الخشونة والغلظة في طباعهم وسلوكهم نتيجة ظروف الحياة القاسية التي كانت تحيط بهم؛ لذلك كثرت في كلامهم الأصوات الشديدة والمجهورة والمطبقة[٣]، يزاد على ذلك الأجواء المفتوحة والمتباعدة التي تحتاج إلى قوة الصوت.

على أن تحقيق الهمزة عد من صفات الفصاحة لذلك شق طريقه إلى اللغة الأدبية المشتركة (الفصحى)، التي كان يتكلم بها العرب في مجالات الخطاب الجدّي شعرًا ونثرًا، التي تتطلب منهم التنصل عن لهجاتهم واستعمال لغة إنموذجية أدبية فصحى[٤]، ومن ثم تحقيق الهمز عُدّ ((من أبرز الأمور التي اقتبستها اللغة النموذجية من غير البيئة الحجازية))[٥]. لذلك حظيت ظاهرة الهمز باهتمام كبير من علماء اللغة قدماء ومحدثين.

إن الخلط في قواعد الهمزة كان من موارد النقد عند المحدثين، يحدثنا الدكتور كمال بشر عن ذلك بقوله: ((وفي الحق أن علماء العربية قد خلطوا في قواعد الهمزة (من تحقيق وتخفيف وقلب وإبدال ... إلخ) خلطًا واضحًا))[٦] ، ويرى الدكتور محمد الشريفي ((أن إخراج الأقدمين من

(١) ينظر: الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ٢٧٩.
(٢) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٣٢.
(٣) ينظر تفصيلًا لذلك: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٣٠-٣٦، وفي اللهجات العربية: ١٠٠، ١٠٨، ١٢٥، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٢، ١٩٥٨م: ١٨١، و الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ٢٨٠.
(٤) ينظر: الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ٢٨١.
(٥) في اللهجات العربية: ٧٨، وينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، غالب فاضل المطلبي، وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، ١٩٧٨م: ٨٤.
(٦) دراسات في علم اللغة: ٢٧.

اللغويين حروف المد من حيّز الحركات هو الذي أوقعهم في الوهم، فقد عدوا كثيرًا من حالات حذف الحروف أو زيادتها ومنها الهمزة إبدالًا))[١].

وقد استعمل سيبويه (ت ١٨٠هـ) لفظ التخفيف وأراد به جميع التغييرات التي تطرأ على الهمزة من حذف أو إبدال أو بتخفيفها بين بين، وقد ذكر ذلك بقوله: ((وأما التخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين وتبدل وتحذف))[٢]. أما مصطلحا القلب والإبدال فهما عند سيبويه يدلان على ((تخفيف يحدث للهمزة بإزاحتها عن مخرجها وصفاتها الطبيعية نهائيًا، وذلك كما رأينا بقلبها وإبدالها إبدالًا خالصًا إلى صوت آخر، وهذا النوع من التغير الصوتي في الهمزة هو تخفيف جاء نتيجة عارض صوتي معين في بناء معين، جعلها تنقلب نهائيًا وكليًا إلى صوت آخر، فرارًا من الاستثقال، وطلبًا للتخفيف في الاستعمال، والتسهيل في النطق))[٣].

يقع الخلاف بين علماء اللغة القدماء والمحدثين في تفسير بعض التغيرات الصوتية، إذ يرى القدماء أنها من قبيل قلب الصوت إلى صوت آخر، أو من قبيل إبدال صوت بصوت آخر، والقلب خاص بأصوات العلة والهمزة، في حين الإبدال عام يشمل إحلال أي صوت مكان صوت غيره، ويرى المحدثون أن أكثر أمثلة القلب هي من قبيل حذف الصوت والتعويض عنه، ولعله من المفيد أن نشير في هذا المقام إلى ما ذكره الباحث مصطفى الحسناوي من أن ((أول ما يثار هنا علاقة الهمزة بأصوات اللين، إذ وجد القدماء، ومنهم الجاربردي أن الهمزة تقع موقع الألف أو الواو أو الياء، وأن هذه الأصوات تقع موقع الهمزة، فقالوا بالإبدال بين الهمزة وهذه الأصوات (أصوات اللين) ... وقد تابعهم في ذلك كثير من المحدثين))[٤]. ويبدو من هذا النص أن الباحث مصطفى الحسناوي قد وقع على ما وقع به القدماء من خلطه بين أصوات المد واللين، فاللين عندنا على نوعين هما: (نصف صائت ليّن)، و(نصف صائت علة)، وهما يختلفان عن أحرف

(١) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ٨٤.
(٢) كتاب سيبويه: ٥٤١/٣.
(٣) المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٢٩٦.
(٤) الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ٢٨٢، وينظر: شرح الجاربردي: ٣٣٢/١، والصرف الوافي، دراسات وصفية تطبيقية، هادي نهر، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، ط١، ٢٠١٠م: ٢٥٩-٢٦٠، ودراسات في علم الصرف، عبد الله درويش، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط٣، ١٩٨٧م: ٩١-١٠٠، والصرف وعلم الأصوات، د. ديزيره سقال، دار الصداقة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م: ١٣٩-١٤٤، وتيسير الإعلال والإبدال، عبد العليم إبراهيم، مكتبة غريب: ٨ وما بعدها.

المد (الصوائت الطويلة)، ونرى أن الباحث أراد أحرف المد (الصوائت الطويلة) فحسب، ودليلنا على ذلك ذِكْره لصوت الألف التي لا تأتي إلا صائتًا طويلًا.

وانتقد الدكتور عبد الصبور شاهين القدماء في أنهم ((لم يستطيعوا الفكاك من ارتباط الهمزة بالألف، فإذا هم يجعلون الهمزة تارة حرف علة، وتارة شبيهة بالعلة، مع أنها صوت صامت، ومن ثم اضطرب علاجهم لكل مسائل الهمزة في علاقاتها بأصوات المد، والعلة))[١].

وذكرت الباحثة مي الجبوري أنه ((قد اشترط اللغويون من القدماء والمحدثين لعد كلمتين من باب وجود علاقة بين الصوتين المبدلين تدعو إلى إحلال أحدهما محل الآخر))[٢]، وهو مذهب الفراء (ت ٢٠٧هـ)، وقد نقل عنه السيرافي (ت ٣٦٨هـ) رأيه في اشتراط هذه العلاقة، إذ قال: ((إنما يعلم ما تناسب من الحروف باللغة أن يبدل الحرف من أخيه ويكون مع أخيه في قافية واحدة، مثل: مدح ومده، والنون والميم في قافية، والعين والهمزة مثل: استأديت واستعديت، وهذا كثير يبدل الحرف من أخيه))[٣]. واشترط ابن جني (ت ٣٩٢هـ) العلاقة الصوتية أيضًا عندما تحدث عن (الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه) على أن لا يتغير المعنى عند التصرف[٤].

ومن المحدثين الدكتور أنيس إذ أكّد ((أن القرب في الصفة أو المخرج شرط أساسي في كل تطور صوتي))[٥]؛ لذا تركز نقود بعض المحدثين في هذه المسألة، إذ صرح عبد الصبور شاهين ((بخطأ القدماء ومن وافقهم من المحدثين في كل ما زعموه من دعاوى الإبدال في هذا الباب))[٦]، ويشترط شاهين وجود علاقة صوتية بين الصوتين المبدلين وذلك بقوله: ((لا يكون الإبدال إبدالًا حقًا إلا إذا كان بين البدل والمبدل منه عَلاقة صوتية، كقرب المخرج أو الاشتراك في بعض الصفات الصوتية كالجهر والهمس، والشدة والرخاوة))[٧].

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٧١.
(٢) القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، مي فاضل الجبوري، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ٢٠٠٠م: ٤٦.
(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٦٣/٥.
(٤) ينظر: الخصائص، ابن جني، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط٤: ٨٤/٢، والقراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث: ٤٦.
(٥) من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٦، ١٩٧٨م: ٧٥.
(٦) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٧٧.
(٧) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٧٣.

وعن حقيقة العلاقة بين الهمزة وأصوات المد (الصوائت الطويلة) يقرر الدكتور شاهين أن هناك ((ما يشبه التعارض الكامل بين طبيعة الهمزة من جانب، وطبيعة الحركات من جانب آخر، يتمثل في الفروق التالية:

- المخرجان متباعدان...
- الهمزة مهموسة والحركات مجهورة.
- الهمزة انفجارية، والحركات انطلاقية.

وإذا أردنا التفرقة بين الهمزة وحرفي العلة (الواو والياء) لأضفنا إلى الفروق الثلاثة السابقة فرقًا رابعًا: أن الهمزة صوت صامت مستقل، وحرف العلة صوت حركي انتقالي.

وبذلك نستطيع أن نقرر مطمئنين أنه لا علاقة صوتية مطلقًا بين الهمزة وبين أصوات المد والعلة، فكل ما نعرفه عن هذه المسألة يوحي بالتباعد الذي ينفي إمكان الإبدال))[١]، وفي ذلك يقول الدكتور الشريفي: ((إن جميع ما عده اللغويون العرب من حالات الإبدال القياسي الجائز في تخفيف الهمزة، ما هي إلا مظهر من مظاهر حذفها، فإننا نرى في هذه الحالات ما رآه الدكتور عبد الصبور شاهين في نظائرها من حالات إبدال الهمزة الواجب واوًا أو ياءً فجميع هذه الحالات لا تخلو من حذف الهمزة ومد حركة ما قبلها، فليس لنا أن نقول بالإبدال))[٢]، بل ((بمجرد التعويض الموقعي للمحافظة على الإيقاع))[٣].

وعليه فقد استبدل الدكتور شاهين مصطلح الإبدال بالعوض (التعويض الموقعي) لانتفاء وجود القرابة الصوتية وهي محاولة من قبله ليفسر صور تبادل المواقع بين الهمزة وأصوات المد (الصوائت الطويلة)، فقد صرح أنه ((لا مانع ... من حذف صوت ليقع آخر موقعه، ولكن لا على سبيل الإبدال، لأن الإبدال بكافة معانيه يتطلب قرابة صوتية، هي هنا معدومة، بل على سبيل التعويض، مجرد التعويض الموقعي))[٤].

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٧٢.
(٢) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ٨١، وينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨٢.
(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨٣.
(٤) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٨٨.

إلا أن للدكتور النعيمي رأيًا آخر في هذه المسألة وهو يحاول أن يجد علاقة بين الهمزة وصوتي (الواو والياء) لا تتمثل بقرب المخرج أو الصفة وإنما ((العلاقة بين الهمزة والواو والياء موجودة في ذهن العربي الذي كان إذا سهل الهمزة المضمومة جعلها واوًا في مثل مومن، وإذا سهل المكسورة جعلها ياء في مثل بير، فحين أرادوا التخلص من الواو أو الياء ههنا جعلوها همزة لذلك))[١]، وعلى الرغم من أن الدكتور النعيمي لم يحدد نوع الواو والياء في ما إذا كانتا مديتين (صائت طويل)، أو غير مديتين (نصف صائت)، لكن الأمثلة التي جاء بها تدل على أنه أراد الواو والياء المديتين مثل: (مُومن) و(بِير).

ويُرد على ما ذهب إليه الدكتور النعيمي بأن الناطق بالعربية كان يتكلم على سجيته دون كلفة من غير أن يفكر بتلك العلاقة الذهنية التي لاتفسر على أساس علاقة صوتية بين الهمزة وصوتي (الواو والياء)، في الوقت الذي تثبت فيه التجارب المختبرية بالمرسم الطيفي الدقيق ((أن الهمزة تبدو غير ثابتة ولا تُشكِّل نمطًا محددًا))[٢]، كذلك أصوات العلة فهي متغيرة غير ثابتة فقد تحذف أو تزاد أو تبدل، وعليه ((فلا ضير في أن تكون الهمزة من أصوات العلة باعتبار تداخلها مع الألف والواو والياء فضلًا عن تعرضها للتحقيق والتخفيف والحذف))[٣]. والحقيقة التي نؤمن بها هي ((أن احتلال الهمزة مكان أي صوت من أصوات المد يعد من باب زيادتها، كما عد العكس فيما تقدم من الحذف))[٤].

ومن ظواهر تخفيف الهمزتين المتواليتين وهما في كلمة واحدة، إذ تبدل الهمزة الثانية دائمًا على حد قولهم، وحقيقتها الحذف ومد الحركة قبلها، وهو ما سار عليه معظم المحدثين كعبد الصبور شاهين، ولكنه وقع في الخلط نفسه، إذ سمّاه الإبدال، فقد قال: ((الإبدال إجراء للهروب من صعوبة النطق، وإنما جاءت هذه الصعوبة من الهمزة الثانية فكانت موضع التغيير))[٥]، وقد اختلف القدماء مع المحدثين في تفسير هذه الظاهرة، فالهمزتان حين تكونان في موضع فاء الكلمة فهما حينئذٍ أما أن تكونا مفتوحتين كجمع آدم على (أَآدم) أو (أوادم)، أو تكون الهمزة الأولى مفتوحة والثانية مكسورة كما في أَئِمة (أيمة)، أو الأولى مضمومة والثانية مفتوحة

(١) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣٦١.
(٢) التشكيل الصوتي: ٩٥.
(٣) التعليل الصوتي عند العرب: ٢٨٠.
(٤) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ٩٨.
(٥) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨٢.

كتصغير آدم على (أُءَيدم) أو (أويدم)، أو تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة كما في أَأْمن، وتفسير العلماء لهذه الحالة كالآتي:

- فسر القدماء كل ما جاء على شاكلة هذه الأمثلة بأن تقلب الهمزة الثانية حرفًا من جنس حركة ما قبلها[١]، ووصف أحد الباحثين هذا التفسير بالمضطرب وذلك بقوله: ((ولعل هذا اضطراب آخر وقعت فيه النظرية الصرفية العربية، وجعلت من باب الإعلال مدخلًا واسعًا لضروب من التعقيدات والقيود القواعدية، مما أخرج جلّ مسائله إلى دوائر الافتراض والتخمين))[٢].
- وفسر المحدثون هذه الظاهرة بإسقاط الهمزة الثانية والتعويض عنها بحركة قصيرة من جنس ما قبلها، فتحولت حركة الهمزة الأولى من قصيرة إلى طويلة؛ أي: حذفت الهمزة الثانية ومدت حركة ما قبلها[٣].

وبخصوص معالجة الدكتور شاهين لكلمة (آدم) فقد بيّن الدكتور محمد الشريفي[٤] ازدواجية المعالجة لديه، نذكر معالجته لكلمة (آدم) من (أأدم) التي حذفت همزتها الثانية ومدت الفتحة قبلها، واشتقاق صيغتي التصغير والجمع منها، فصيغة التصغير(أُوَيْدم) من (أُأَيْدم)، وصيغة الجمع (أوادم) من (أأادم) على إبدال الهمزة واوًا في الصيغتين عند الصرفيين، فعندما أراد الدكتور شاهين نفي وقوع الإبدال فيهما وحمله على حذف الهمزة، قال في الصيغة الأولى: ((فقد اتصلت ضمة التصغير بالفتحة العوض فكانت الواو))[٥]؛ أي: أن الواو هي نتيجة الانزلاق بين الضمة والفتحة بعد حذف الهمزة، وحين تعذر عليه القول بالانزلاق في الصيغة الثانية كونه غير موجود، انتقل عنه إلى مبدأ آخر في المعالجة، قال: ((إن قلب الهمزة واوًا في (أوادم)، ليس مسلمًا، لأن اللغة تعتبر هذا جمعًا لكلمة (آدم) بعد إسقاط الهمزة، فيكون على مثال: (خاتَم

(١) ينظر: شرح المفصل: ٢٧٩/٥، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٥٦/٣.
(٢) علم الصرف الصوتي: ٤٢٤.
(٣) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨٢، والقراءات القرآنية في كتب معاني القران، قراءة في التوجيه الصوتي، د. جواد كاظم عناد، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١١م:٨٨، ١٠١، ١٠٢ ، والمظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ٨١.
(٤) ينظر: المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ٨٣.
(٥) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨٤.

وطابَع)، حين تجمعان على (فواعل) فيقال: خواتم وطوابع، وكذا: أوادم، فالواو فيها جميعًا واو الصيغة، لا بدل عن همزة أو ألف كما تراءى لهم))[١].

ويقترح الدكتور الشريفي معالجة هذه المسألة أنه بإمكان الدكتور شاهين ((معالجة الصيغة الأولى كمعالجته للصيغة الثانية، فتصغير (آدم) (أويدم)، كقولهم في تصغير (خاتم) (خويتم). وهو كما يبدو لنا أفضل من القول بالانزلاق الذي لم يكن التسليم به أمرًا يسيرًا، ثم إن اطراد القاعدة ووحدتها في معالجة الظواهر اللغوية خير من تعددها، فلما كان مبدأ (الانزلاق) لا يحقق ذلك الاطراد، فالعدول عنه كان أحرى من اتباعه))[٢].

وفسر القدماء ما حدث في (أئمة) من قلب الهمزة ياء هو ((في الأصل: (أَئمَّةٌ) على وزن (أَفْعِلَةَ)، لأنه جمعُ (إمامٍ) كـ(حِمارٍ) و(أحْمِرَةٍ)، فاجتمع في أوّله همزتان: الأولى همزةُ الجمع، والثانيةُ فاء الكلمة، واجتماعُ الهمزتين في كلمة غير مستعمل، فوجب تخفيفُهما، وكان القياس قلبَ الهمزة الثانية ألفًا لسكونها ... لكنّه لمّا وقع بعدها مثلان، وهما الميمان، وأرادوا الادّغام، نقلوا حركة الميم الأولى- وهي الكسرة- إلى الهمزة، وادّغموا الميم في الميم، فصار: (أَئمَّة) ... فلمّا صار اللفظ إلى (أَئِمَّة)، لزم تخفيف الثانية ... فأخلصوها ياءً محضة ؛ لأنّ همزةَ بين بين هنا ياءٌ مشوبةٌ بالهمزة، وإنّما رفضوا فيها بقايا الهمزة، فأخلصوها ياءً، فقالوا: أَيمَّة))[٣].

أما الدرس الصوتي الحديث فيتمثل في انتقاد الدكتور شاهين للقدماء بقوله: ((وأما قلب الهمزة في (أيمة) فهو مما لا نسلم به أيضًا، فما حدث هو إسقاط للهمزة ليس إلا، وحينئذٍ تتصل الفتحة بالكسرة ... فالياء كما رأينا هي نتيجة الانزلاق بين الفتحة والكسرة، وقد حافظ هذا الانزلاق على إيقاع الجمع بوزنه المراد))[٤]، ونحن نخالف ما ذهب إليه الدكتور شاهين بحدوث الانزلاق وإنما الذي حصل بعد حذف الهمزة هو التقاء صائتين هما (فتحة الهمزة الأولى + وكسرة الهمزة الثانية) وبذلك يستحيل النطق بصائتين علاوة على أن المقطع لايتحمل وجود قمتين فنأتي بأقرب صوت للقمة ليكون قاعدة لها وهو نصف الصائت (الياء).

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨٣-١٨٤.
(٢) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ٨٣.
(٣) شرح المفصل: ٢٧٩/٥-٢٨٠، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الأستراباذي، تح: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٤م: ١٩٢/١
(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨٤.

ومن أمثلة التخفيف (خطايا) وقد انتقد أغلب المحدثين[١] القدماءَ حين حللوا المراحل التي مرت بها هذه الكلمة حتى وصلت إلى صورتها الحالية[٢]، ووصف الدكتور عبد الغفار تحليلهم بالبعيد في قوله: ((فلو نظرنا إلى نحو (خطايا) و(مطايا) وكيف وصلت إلى صورتها الحالية بعد أصلها الأول الذي نشأته عليه، وجدنا أن اللغويين يحكون لنا أنها مرت بأطوار خمسة، أو على حد تعبيرهم بأعمال خمسة، فالأصل خطايي ومطايو، ثم مطايي ثم صارتا خطائي ومطائي – خطائي ومطائي ثم خطاءا ومطاءا ثم خطايا ومطايا ... وهذا التحليل البعيد كان من الممكن الاجتراء عنه بأن الهمزة في جمع (خطيئة) ردت إلى أصلها وهو الياء تخفيفًا، وبقيت الياء المنقلبة عن الواو في جمع (مطية) لذلك أيضًا، ولا داعي إلى هذه المراحل التاريخية التي ليس من المعتقد أن يكون العربي قد نظر إليها))[٣]، ونحن نذهب مع ما ذهب إليه من نقد القدماء إلا أننا لا نوافقه في تحليله برد الهمزة إلى أصلها. وتفصيل الكلام في ذلك كالآتي:

كان الدكتور عبد الصبور شاهين يلجأ إلى لغة التخفيف في رد الإبدال، كالذي فعله حين تكلم على الياء في (خطايا)، إذ يقول شاهين: ((كذلك يمكن القول بالنسبة إلى (خطايا): إنها جمع (خطِيَّة) بالياء المشددة، على طريقة من لا ينطقون الهمزة من الفصحاء، فكلامها حينئذٍ كلام (قضِيَّة)))[٤]، وقد رد الدكتور الشريفي على هذا القول إذ يرى أنّ قضيَّة ليس لها علاقة بالهمزة ((ولسنا نجد الهمزة في أي من تصاريفها مطلقًا))[٥]. و(خطيَّة) عند اللغويين[٦] من (خطيئة) وأن الياء فيها مبدلة من الهمزة ثم أدغمت – على حد قولهم – في الياء الساكنة قبلها، فكان كمن حل مشكلة ليقع في غيرها يكاد يكون حلها أكثر صعوبة[٧].

ووصف الدكتور الشريفي منهج شاهين من ((حمله الجمع على المفرد هو بحد ذاته منهج سديد))[٨]، معللًا ذلك بأن ((حذف الهمزة قد يقع في الصيغ الأصلية، ويعوض موقعها بمد الحركة قبلها هناك، فتنتقل تلك الصيغة من الصحة إلى الاعتلال، ومن ثم تعامل في مشتقاتها

(١) ينظر: أصوات اللغة العربية: ١٩٦، وعلم الصرف الصوتي: ٤٢٣، والتعليل الصوتي عند العرب: ٣٠١.
(٢) ينظر: المقتضب: ١٣٩/١، والخصائص: ٧/٣، واللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م: ٤٠٨/٢.
(٣) أصوات اللغة العربية: ١٩٥-١٩٦، وينظر مثلًا: كتاب سيبويه: ٥٥٣/٣.
(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨١.
(٥) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨١.
(٦) ينظر: المقتضب: ١٦١/١- ١٧٨/١، والأصول في النحو: ٣٩٩/٢، والمنصف، ابن جني، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٩٥٤م: ٣٢٨/١، والمخصص، علي بن إسماعيل بن سيده، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م: ٣٨٠/٢.
(٧) ينظر: المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ٨٢.
(٨) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ٨٢.

اللاحقة معاملة المعتل، إذ قد يصحح حرف المد لسبب من الأسباب ... من خلال تحويله إلى حرف احتكاكي بعملية عرفت عند بعض المحدثين بـ (الانشطار)[١]، ولما كان موضع الهمزة قبل اعتلال الصيغة الأصلية وموضع الحرف الضيق (أو الاحتكاكي) في مشتقاتها بعد الاعتلال واحدًا؛ لذا قد يتوهم الباحث وقوع الإبدال بينهما، وحين لا يجد ما يبيح ذلك الإبدال؛ لفقدان التقارب الصوتي بين الهمزة وحرف العلة الضيق، ويصعب عليه نفيه، فإنه قد يعمد إلى اللجوء إلى قانون صوتي لا يؤيده الواقع اللغوي، كلجوء عبد الصبور شاهين لقانون (الانزلاق) الذي كثيرًا ما جعله مهربًا يلوذ في كنفه عندما لا يجد ما يقوله في رد وقوع الإبدال، فإذا لم يسعفه هذا القانون في معالجته للموضوع، انتقل عنه إلى الاعتماد على مبدأ تحول الصيغة الأصلية إلى الصيغة المعتلة بعد حذف الهمزة منها ومد الحركة قبلها، ومن ثم تعامل معاملتها فيما يشتق منها لاحقًا، وهو ما فعله في معالجة (خطايا)، فلما لم يكن في (خطاءا) انزلاقًا، قال: إنه جمع (خطيّة) لا خطيئة))[٢].

أما معالجة الدكتور الشريفي لهذه المسألة فإنه يرى ((أن نرجع إلى أصل (خطيئة)، فهي من (خطأ)، فحذفت الهمزة من الفعل ومدت الحركة قبلها، فأصبح (خطا) معتل الآخر، فعومل معاملة (قضى):

قضى، قضيَّة، قضايا

خطا، خطيَّة، خطايا))[٣].

أما زيادة الهمزة فهي ضمن قواعد قلب الواو والياء همزة، فبدءًا نذكر قواعد هذا القلب مثلما ورد عند علماء اللغة[٤]:

---

(١) الانشطار: هو الحالة التي يتحول فيها الصائت الطويل إلى صائت قصير ونصف صائت، على عكس الاتحاد، وذلك كما في انشطار الصائت الطويل من الفعل (يدعو) عند إظهار علامة النصب، إذ الفتحة صائت، وواو يدعو صائت، ولا يجوز تتابع صائتين، فينشطر الصائت الطويل إلى ضمة وواو غير مدية تتصل بالفتحة مكونة مقطعًا. لن يدعو= ي ـَ د/ ع ـُ + ـَ {انشطار ـُـ}، لن يدعوَ= ي ـَ د/ ع ـُـ/ وـَ. (ومضمون هذا التعريف ذكره برجستراسر حين تكلم عن الاتحاد، وأول من أطلق على هذا المضمون مصطلح الانشطار الدكتور حسام النعيمي)، ينظر: التطور النحوي: ٤٨، وأبحاث في أصوات العربية، د. حسام سعيد النعيمي، دار الشؤون الثقافية العامة، ، بغداد، ط١، ١٩٩٨م: ٨.

(٢) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ٨٢.

(٣) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ٨٢-٨٣.

(٤) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف١١٣-١١٥، والنحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط١٥: ٧٦١/٤-٧٦٤، وشذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي، تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض: ١٢٣-١٢٤، والتعليل الصوتي عند العرب: ٢٧٧-٢٧٨.

١- إذا تطرفت الياء أو الواو بعد ألف زائدة، نحو: سماء، كساء، بناء، قضاء، والأصل: سماو، كساو، بناي، قضاي.
٢- إذا وقعت الياء أو الواو عينًا لاسم فاعل أعلت فيه، نحو: قائل، بائع والأصل: قاوِل، بايع.
٣- إذا وقعت الياء أو الواو بعد ألف (مفاعل)، نحو: عجائز، صحائف، قلائد، ومفردها: عجوز، صحيفة، قلادة.
٤- إذا وقعتا ثاني حرفي لين بينهما ألف (مفاعل) سواء أكان اللينان ياءين أم واوين أم مختلفين، نحو: نيائف جمع نيِّف، أوائل جمع أول، سيائد جمع سيّد، والأصل: نيايف، أوائل، سياود.
٥- إذا اجتمعت واوان في أول الكلمة قلبت الأولى منهما همزة، نحو: واثقة، واصلة، وافقة، تجمع على صيغة فواعل، فيقال: وواثق، وواصل، وواقف، ثم تنقلب الواو الأولى وجوبًا همزة، فيصير الجمع: أواثق، أواصل، أواقف.

وسوف يكون الكلام على القاعدتين الأوليتين لأن النقود التي جمعت في أيدينا تخص أمثلة هاتين القاعدتين، مع ملاحظة أن القاعدة الثالثة والرابعة تشترك مع القاعدة الأولى في نحو (قاول وبايع) في علة تتابع المصوتات (الحركات) مثلما سيتضح.

ففي القاعدة الأولى كان التفسير القديم لأمثلة (سماء، وقضاء) هو: ((أن الأصل (سماوٌ وقضايٌ)، فلما وقعت الواو والياء طرفًا بعد ألف زائدة قلبتا ألفين فصار التقدير بهما إلى (سماا وقضاا)، فلما التقت الألفان تحركت الثانية منهما فانقلبت همزة، فصار ذلك إلى (سماء وقضاء). أفلا تعلم أن أحد ما قدرته –وهو التقاء الألفين– لا قدرة لأحد على النطق به))[1]، وهذا يعني أن القلب تم بمرحلتين إذ لا مسوغ لقلب الواو أو الياء همزة إلا بعد قلبهما ألفًا، فحين تجتمع ألفان ساكنتان – بحسب رأيهم – كما في (سماا) فنكون ((أمام خيارين: **الأول:** الحذف،أي إننا نحذف أحد الساكنين، وهذا مردود لما يؤدي إليه من اختلال الصيغة (فعال). **والثاني:** التحريك، ولا يتسنى تحريك ما طبعه (الألف) مطلقًا، وإذا لا بد من ذلك فإن الألف (الواوية الأصل أو اليائية)

(١) الخصائص: ٢٦٠/١.

تنقلب همزة لأنها أقرب الأصوات إليها))[١]، و((ليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف))[٢]. ومهما يكن من أمر فلا قرابة صوتية بين الألف والهمزة؛ إذ تبقى الهمزة صوتًا صامتًا، والألف صائتًا طويلًا ولا يمكن إبدال الصائت بالصامت.

في النص السابق يفترض ابن جني (ت ٣٩٢هـ) أن اللسان لا يمكن النطق بـ (سماا وقضاا) مطلقًا لوجود ألفين متجاورين ساكنين وفق تصورهم، وكان هذا موضع نقد من بعض الباحثين، ونحن ((نقول لابن جني: كيف تفترض ذلك؟ هل الألفان كانتا موجودتين من الأصل في (بناء وكساء وقضاء)، حتى نفرض أنه يتعذر النطق بهما؟ إننا نقول: إن أصل (كساء وقضاء) هو (كساو، وقضاي) بألف بعدهما واو أو ياء، وأعتقد – مثلما يعتقد غيري من الناطقين – أنه يمكن النطق بالألف مع الواو أو الياء، ولو تجاورتا ساكنتين لأنهم – مثلما يقولون – يجيزون نحو ذلك؛ لأن الألف في مثل هذا حاجز غير حصين، فكأن الواو أو الياء مجاورة للحركة السابقة على الألف، فخف النطق بكل منهما، وعليها قراءة﴿**إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيايْ وَمَمَاتِي للهِ رَبّ العَالَمِينِ**﴾، {الأنعام: ١٦٣}، فكيف يفترض ابن جني مرحلة أخرى غير المرحلة الأولى الحقيقية قبل الانقلاب؟ إنه في ذلك قد بنى رأيه على غير أساس سديد، وبهذا لا ينهض ما ذكره دليلًا يدعم ما أراده))[٣].

ومن مواضع النقد أيضًا ما وجهه بعض المحدثين للقدماء في قلب الواو أو الياء همزة، وهو ما فسره الدكتور شاهين من أن ((الأصل في الوقف هو السكون، فإن معنى ذلك أن العربية تكره الوقف على مقطع مفتوح، ولذلك تتجه إلى إقفاله بوسيلة ما، ومعنى ذلك أيضًا أن نحو: (كساو، وبناي) وأمثالهما، ينتهي المقطع الأخير من كل منهما بحركة، هي إحدى عنصري الحركة المزدوجة[٤] التي نشأت عنها الواو أو الياء، وهي حالة في الوقف لا تتفق مع طبيعة النطق العربي، فآثر الناطق إقفال هذا المقطع المفتوح بإحلال الهمزة محل صوت اللين، لا على سبيل

(١) التعليل الصوتي عند العرب: ٢٨١.
(٢) كتاب سيبويه: ٥٤٤/٣.
(٣) أصوات اللغة العربية: ١٩٣، قراءة نافع، أسكن الياء في (محياي)، ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط، ٢، ١٤٠٠هج: ٢٧٤، وحجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة بن زنجلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الرسالة: ٢٧٩.
(٤) المزدوج: هو تتابع صائت ونصف صائت في مقطع واحد، فإذا تقدم الصائت سمي المزدوج هابطًا، كالفتحة والياء في (لَيْت): ل ـَـ ي/ ت ـَـ/، وإذا تأخر الصائت سمي المزدوج صاعدًا، كالياء والفتحة في (يَكتب): ي ـَـ ك/ ت ـُـ / ب ـُـ/، ينظر: أبحاث في أصوات العربية: ٨.

الإبدال بل من أجل تصحيح نهاية الكلمة، ولا علاقة صوتية مطلقًا بين الهمزة وبين الياء والواو توجب إبدالًا ما، بل إن الأمر عند التحليل ليؤكد أن الذي حذف من أجل الهمز ليس واوًا ولا ياء وإنما هو ضمة أو كسرة))[1]، فالمحذوف عند شاهين ليس واوًا احتكاكية أو ياء احتكاكية وإنما هما ضمة طويلة وكسرة طويلة، وعليه فالهمزة ((هنا ليست سوى قفل مقطعي، ولم يقصد بها أن تكون بدلًا من واو أو ياء))[2].

وهناك وقفات مع نص شاهين فقوله: (أن العربية تكره الوقف على مقطع مفتوح)، ونحن نرى خلاف ذلك، فالعرب تقف على مقطع مفتوح والقرآن والشعر يشهدان على ذلك ففي حالة الوقف على كلمة (صبرًا) مثلًا نقول (صبرا) بالألف وهو مقطع مفتوح، وفي الشعر إذا كانت القافية مكسورة أو مضمومة نلفظها ياء أو واوًا مدية، وهذا دليل على أن العربية تقف على مقطع مفتوح لا إشكال في ذلك.

وقوله: (إن نحو: (كساو، وبناي) وأمثالهما، ينتهي المقطع الأخير من كل منهما بحركة) يقصد الحركة الطويلة لا القصيرة وإلا من أين جاءت الحركة؟ أما إن كان قاصدًا الحركة الإعرابية فلمَ بدأ النص بأن الأصل في الوقف السكون؟ إذ من الواضح أن الدكتور شاهين قد بنى تحليله الصوتي لـ (كساو، وبناي) في حالة الوقف وهذا يعني أنه أصّل لأمثلته في حالة السكون.

وقد انتهى المقطع بصائت طويل (الواو المدية أو الياء المدية) مسبوقًا بصائت طويل هو الألف الممدودة (الفتحة الطويلة) وبهذا تبقى النهايات مفتوحة، فحذف الصائت الطويل الأخير واجتلبت الهمزة لإقفال المقطع المفتوح، وعليه فالهمزة بمنزلة الإقفال المقطعي وليست بديلًا صوتيًا عن الواو والياء. ولتوضيح ذلك نتبع الكتابة الصوتية وفق تصور الدكتور شاهين هكذا:

ك ـِ / س ـً + ـٌ ← { انتهى المقطع وفق تصور الدكتور شاهين بصائت طويل}

ك ـِ / س ـً ء ← {حذف الصائت الطويل وجلبت الهمزة لإقفال المقطع}

ب ـِ / ن ـً + ـِ ← {انتهى المقطع وفق تصور الدكتور شاهين بصائت طويل}

(١) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٨١،
(٢) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٨١.

ب ـِ / ن ـًـ ء ← {حذف الصائت الطويل وجلبت الهمزة لإقفال المقطع}

والذي نراه أن الدكتور شاهين نظر إلى الأصل فالواو في (كساو) والياء في (بناي) أصلهما من الفعلين المضارعين (يكسو، ويبني) وعليه فالحركة الطويلة المتمثلة بالصوت المدي (الواو والياء) قد انشطر إلى مزدوج صاعد لذلك قال: (هي إحدى عنصري الحركة المزدوجة التي نشأت عنها الواو أو الياء) .

وقوله: (وهي حالة في الوقف لا تتفق مع طبيعة النطق العربي) كيف ذلك؟ ألم يرد في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ**﴾، {الأنعام: ١٦٢-١٦٣}؟

وقوله: (فآثر الناطق إقفال هذا المقطع المفتوح بإحلال الهمزة محل صوت اللين) وقد أكدنا قبل قليل أنه لا إشكال عند العربي بأن يكون المقطع الأخير مفتوحًا، أما إحلال الهمزة محل صوت اللين كأنه يقصد الواو والياء بعد الألف في (كساو وبناي) على أنه ناظر إلى الأصل الواو المدية والياء المدية في المضارع، وتماشى مع القدماء في إطلاق لفظة اللين كما يطلقها القدماء على أصوات المد واللين (الألف والواو والياء المديتان)، على أننا نعترض على لفظة (إحلال الهمزة محل صوت اللين) إذ إنها تقترب كثيرًا من الإبدال لابل نراها إبدالًا بحسب تعبيره، وهو الذي كان دائمًا يفر من هذا المصطلح لأنه يرى انتفاء وجود قرابة صوتية بين الهمزة من جهة، والواو والياء من جهة أخرى سواء أكانتا مديتين أم غير مديتين؟

وقوله: (بل إن الأمر عند التحليل ليؤكد أن الذي حذف من أجل الهمز ليس واوًا ولا ياء وإنما هو ضمة أو كسرة) وهذا الأمر يؤكد ما ذهبنا إليه من أن شاهين كان يقصد بالضمة والكسرة، الطويلتين، وبعبارة أخرى أنه يرى أن الواو والياء مديتان في (كساو وبناي) وإلا من أين جاء بالحركات الضمة والكسرة. وإن كان قاصدًا نصف الصائت مثلما ذهب إلى ذلك بعض المحدثين حين تناول هذا النص بالتحليل والنقد[1] فهذا لا يجعله مقطعًا مفتوحًا، فأصوات الواو والياء التي ينتهي بها ذلك المزدوج الهابط (ـًـ و)، و(ـًـ ي) إنما هي (صوامت) و((هما – أي الواو والياء – هكذا في القيمة المقطعية، إلا أن دارسي الأصوات أطلقوا على كل منهما نصف صائت

(١) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: ٢٨٦.

للتعبير عن العلاقة القائمة في الصفة والمخرج بينهما وبين ما هما منه من الصوائت))[١]، وعليه يتوافر في ضوء هذا المزدوج[٢] الصامت الذي يجوز الوقف عليه إذ (الأصل في الوقف السكون)[٣].

والنتيجة التي نصل إليها أن شاهين كان مضطربًا في تحديد مصطلحاته في هذا النص فهو مرة يذهب إلى أن المقطع الأخير ينتهي كل منهما بحركة، ثم يصفهما بصوتي لين، ثم يذهب إلى أن المحذوف ليس واوًا ولا ياء وإنما هو ضمة وكسرة .

وعليه وبعد تشريح النص – بحسب فهمنا – نرى أن الواو في كساو والياء في بناي وأمثالهما هما في الأصل مديتان والذي قادنا إلى ذلك هو أن الواو والياء في هذين المثالين أصلهما من المضارع (يكسو ويبني) وهما مديتان وقد انشطر كل منهما إلى مزدوج صاعد لالتقائه بالألف المدية إذ إن المد مع المد لا يمكن لفظه، وبذلك أصبحت الياء غير المدية (نصف صائت علة) وكذلك الواو غير المدية (نصف صائت علة) بين صائتين وهما في أضعف حالاتهما لذلك سقطت الياء غير المدية أو الواو غير المدية وزيدت الهمزة .

ومن الجدير بالذكر أننا نقترب من مفهوم ابن جني (ت ٣٩٢هـ) الذي يرى أن الواو بعد ألف زائدة تقلب ألفًا ومن ثم تقلب الألف همزة هكذا على التوالي: (كساو ← كسااا ← كساء)، إذ يقول: ((فأما الحقيقة فإن الهمزة بدل من الألف المبدلة عن الياء والواو، وهذا مذهب أهل النظر الصحيح في هذه الصناعة))[٤]، والملاحظ أنه اجتمع صائتان طويلان هما ألف المدة والألف المنقلبة عن واو، مثلما اجتمع عند شاهين صائتان طويلان، وقد بيّنا ذلك حين اتبعنا الكتابة الصوتية.

ويلاحظ أن وقوع الواو أو الياء بعد الانشطار بين مصوتين يضعف من صاميتهما ويقربهما من المصوتات؛ لذا قال شاهين: ((فالواو في الواقع ذات وجود سياقي Phonologique ، أما

(١) أبحاث في أصوات العربية: ٨، وينظر: التعليل الصوتي عند العرب: ٢٨٥-٢٨٦.
(٢) يرى الدكتور أنيس أن تتابع صوتي لين أحدهما مقطعي والآخر غير مقطعي، ينتج عادة ذلك الصوت المركب الذي يسمى (Diphthong)، وإذا كان المقطعي منهما أولًا سمي المركب (= المزدوج) هابطًا، أما إذا كان غير المقطعي هو الأول فيسمى المزدوج صاعدًا، وتشتمل العربية على النوعين، فالهابط في مثل (بَيْت)، والصاعد في مثل (يُسْر)، ينظر: الأصوات اللغوية: ١٦٢.
(٣) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: ٢٨٥-٢٨٦.
(٤) سر صناعة الإعراب: ١٠٧/١.

من الناحية الصوتية فلا وجود لها عند التحليل))[1]. وكأنما تتابع أربعة مصوتات الألف (عبارة عن فتحتين + الواو + حركة) وذلك في كساو، وفي بناي فقد تتابع (فتحتان + الياء + حركة).

أما الموقف الآخر المتمثل بموقف الدكتور هنري فليش فقد بنى رؤيته في مثل هذه الأبنية في حالة الوصل، على ضعف التتابعات الصوتية؛ أي: ((ضعف الواو والياء حين تكون إحداهما بين مصوتين، إذ إنهما ينحوان نحو الاختفاء))[2]، فوجود الواو والياء بوصفهما أنصاف صوائت في نحو (كساو، بناي) وبحسب الموقع الإعرابي رفعًا ونصبًا وجرًا تجعل وقوعهما بين هذه الصوائت أضعف ما تكونان، ولا سيما أنهما في السياقات الصوتية جاءا بعد أوسع المصوتات وهو الألف، وهو أمر يجعلهما أكثر ضعفًا من أي سياق صوتي آخر[3].

والذي نميل إليه إلى حد ما ونراه أقرب إلى الصواب من الأقوال الأخر، هو رأي فليش ولكن السؤال الذي يوجه إليه هو:

من أين جاءت الواو والياء غير المديتين في لفظتي (كساو، وبناي)؟ يبدو أنه اعتمد على مبدأ الانشطار، إي إن الصوت المدي الموجود في الأصل (يكسو، ويبني) انشطر إلى مزدوج صاعد لالتقائه بالألف المدية ولأن المد مع المد لا يمكن لفظه، ومن ثَمّ نعود إلى كلام فليش في أن الياء غير المدية أو (نصف صائت علة) أصبح بين صائتين وهو حقًا في أضعف حالاته؛ ولذلك سقطت الياء غير المدية وزيدت الهمزة.

وأشار الدكتور شاهين إلى أنه ((قد أَحْدَثَ تكون هذه التراكيب الصوتية ثقلًا على اللسان، ألجأ الناطق العربي إلى أن يبدل الواو والياء في هذه الحالات همزة))[4]. والأمر الغريب في هذا النص أن شاهين يناقض نفسه فهو يرفض فكرة الإبدال بين الهمزة وبين الواو والياء المدية وغير المدية لانتفاء وجود قرابة أو علاقة صوتية بينهما، في حين يسوغ في هذا النص وجود الإبدال بسبب الثقل الذي أحدثته تلك التراكيب الصوتية حين وقوع الواو والياء (نصف الصائت) بين المصوتات. وعليه فقد يعمد العربي إلى حذف العنصر الضعيف من المزدوج (الواو، والياء)، ومن ثم إحلال الهمزة مكانه، ولتوضيح ذلك نتابع التحليل الصوتي الآتي:

(١) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٨١.
(٢) العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد: ٤١.
(٣) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: ٢٨٤.
(٤) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٦٠.

ك ـِ / س ـً / و ـٍّ

ك ـِ / س ـً / ء ـُ ن

ب ـِ / ن ـً / ي ـٍّ

ب ـِ / ن ـً / ء ـُ ن

والذي يبدو لي أن مجيء (الواو والياء) بعد الألف يؤدي إلى خفائهما؛ لذا احتاج الناطق إلى درجة عالية من الوضوح الصوتي وهذا ما تحققه الهمزة، علاوة على أن حذف (الواو والياء) عوض عنه بمطل الألف لذا صار به حاجة إلى قفل المقطع المديد فجئنا بالهمزة لأنها قطع للنفس؛ ولهذا الألف بعد الهمزة تمد أكثر وتسمى (مطل الحروف)[١] وكأنما لفظ ثلاث صوائت طويلة، وكذلك تمد إذا جاء بعدها حرف مدغم بمثله كما في لفظ (الضآلّين)[٢].

ومن أمثلة زيادة الهمزة (التعويض بالهمز وذلك في تفسير تحول عين اسم الفاعل من الأجوف إلى همزة) وذلك في القاعدة الثانية المتمثلة من أمثلة زيادة الهمزة مثل: (قائم وقائل وبائع)، فقد كان التفسير القديم لهذه الظاهرة يرى في ذلك إبدالًا إذ ((قالوا: قائم وبائع، فأبدلوها من الواو والياء))[٣]، وبيّن الباحث مصطفى الحسناوي أن ((العلة في همز مثل هذه الصيغ هي اجتماع ألفين متجاورين، ألف الصيغة (فاعِل)، والألف التي أبدلت من الواو أو الياء، ولا يخفى أن هذا من قبيل التمثيل، إذ قرروا منذ قديم عدم اجتماع ألفين في النطق))[٤]، قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): ((وأمّا (قائلٌ) و(بائِعٌ) ... فالأصلُ فيهما: (قاوِلٌ) و(بايعٌ) ... وكانت الواو والياء بعد ألف زائدة وهما مُجاوِرتا الطرفِ، فقُلبتا همزةً بعد قلبها ألفًا))[٥]. والمراحل التي يتصورها ابن يعيش هي:

قاوِل ← قاال ← قائِل ، بايع ← بااع ← بائِع.

ويرى المبرد (ت ٢٨٥هـ) في مثل هذه الصيغ أنها ليست من باب حذف الهمزة كما في قول مرحب: {بحر الرجز}

(١) ينظر: الخصائص: ١٢٧/٣.
(٢) ينظر: التمهيد في علم التجويد: ١٦١-١٦٢، والنشر في القراءات العشر: ٣١٣/١-٣١٤.
(٣) سر صناعة الإعراب: ١٠٦/١.
(٤) الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ٢٩٧.
(٥) شرح المفصل: ٣٥١/٥.

قَدْ عَلِمَت خَيبَرُ أنّي مَرْحَبُ شاك السّلاحِ بطَلٌ مُجرّبُ[1]

فمن ((قَالَ شاكٌ السلاحَ فإنَّما أَدخل أَلف فاعِل وَبعدهَا الأَلف الَّتِي فِي الْفِعْل المنقلبة وَهِي عين فتحذف أَلف فاعِل لالتقاءِ الساكنين))[2].

وهذا النص يحتوي على أمرين:

الأول: قول المبرد (ت ٢٨٥هـ) بأن الهمزة هنا ليست محذوفة، وهو ما نميل إليه[3].

الثاني: قوله في حذف ألف فاعل لالتقاء الساكنين، هذا الجزء من النص تحفّظ عليه الدكتور الشريفي وانتقده إذ يرى ذلك غير صحيح، ثم حلل الدكتور كيفية حذف الألف وزيادة الهمزة، بقوله: ((فالهمزة في نحو (شائِك) – وفق ما نراه – زائدة يؤتى بها للتعويض الموقعي عند اختفاء أحد أصوات المد بعد الألف الزائدة؛ لتعذر النطق بمدتين، وهو نقيض ما يحصل عند حذف الهمزة وتعويض موقعها بمد الحركة قبلها، إذ إن الهمزة هنا عوض عن الحركة، كما كانت الحركة عوضًا عنها في حالة حذفها، وليس القول بحذف ألف فاعل بصحيح، وإنما حذف الألف التي هي عين الفعل، فالحذف في مثل هذا يحصل لحرف المد الذي هو من أصل الصيغة))[4].

وهذا التحليل من الدكتور يطمئن إليه لتوحيد القاعدة في تفسير الظواهر اللغوية، إذ إن الأخذ بمبدأ التعويض الموقعي يكون لحذف الهمزة وزيادتها، وتوحيد القاعدة أفضل من تعددها.

وذهب الدكتور هنري فليش إلى تفسير هذه الظاهرة بمبدأ المخالفة؛ أي: التخلص من المماثلة وتفسير ذلك: الكسرة في اسم الفاعل هي علة همز الياء للتخلص من التماثل، قال: ((كراهة النطق بصامت ضعيف مع مصوت من جنسه كالواو مع الضمة، والياء مع الكسرة، (وكذلك الواو مع الكسرة)، هذه الكراهة تفسر لنا من الناحية الصرفية حالات كثيرة من المخالفة عند إبدال الواو والياء همزة، فاسم الفاعل من الفعل الأجوف بالواو أو بالياء مثل: قاوِل يصبح (قائِل)، وكذلك بايِع تصبح (بائِع)))[5]. إذن العلة عند فليش تتمثل في المخالفة وضعف الصوامت بين المصوتات.

(١) ينظر: لسان العرب: (شوك) ٤٥٤/١٠، وتاج العروس: (شوك) ٢٣٧/٢٧.
(٢) المقتضب: ١٦٥/١.
(٣) ينظر: المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ٩٤.
(٤) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ٩٤.
(٥) العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد: ٤٧.

في حين قرر الدكتور شاهين في تفسيره لمثل: (قاوِل وبايع) أن المشكلة هي في تتابع الحركات مما يؤدي إلى ثقل الكلمة فيعمد الناطق إلى الهمز أو النبر للتخفيف من ثقل تتابع الحركات، قال: ((هرب الناطق من تتابع ثلاث حركات ... وكان نبره ... وسيلة للتخفيف من ثقل تتابع الحركات))[١]، وتوضيح ذلك هو تجاور الألف والكسرة (ألف الصيغة وكسرة العين في فاعِل) بعد حذف الضمة والكسرة ففصل بينهما بهذه الهمزة، ويؤكد شاهين بـ ((أن المحذوف لأجل الهمزة لم يكن – على أية حال – واوًا ولا ياءً، بل ضمة وكسرة))[٢]، يقصد هنا ضمة طويلة وكسرة طويلة إذ الأصل في (قاول، وبايع)، يقُول، ويبِيع، فالواو والياء مديتان، على هذا يكون المحذوف (ضمة طويلة وكسرة طويلة)، وحينئذٍ تكون معالجته لأمثلة هذا الضرب كمعالجته لأمثلة كساو وبناي.

ولا يكاد يبتعد الدكتور الطيب البكوش عن سابقه إذ يرى أن العلة حذفت وللتمكن من نطق الصائت القصير(الكسرة) اجتلبت الهمزة، إذ إنه ليس لدى العربية مقطع يبدأ بحركة[٣].

وفسر الدكتور رمضان عبد التواب هذه الظاهرة بعد أن بيّن بعد مخرج الهمزة عن مخرجي العلتين بقوله: ((ولا تفسير عندنا لمثل هذا الانقلاب، إلا بمبدأ الحذلقة والمبالغة في التفصح مرة أخرى))[٤]، وتوضيح ذلك:

هو أن أهل الحجاز يسهلون الهمز، ففي اسم الفاعل من (سأل) يسقطون الهمزة، فينتج عن ذلك صوت انزلاقي نتيجة اختلاف الحركات التي قبل الهمزة (الألف = صائت طويل) وبعدها ولوجود الكسرة في صيغة (فاعِل) يحدث الصوت الانزلاقي (الياء)؛ لذلك ينطقه الحجازي (سايل)، هذا على مستوى التخاطب اليومي، أما إذا كان الأمر متعلقًا بمستوى الخطاب الأدبي فإنه يرد الهمزة، ولمّا كان الشكل غير المهموز في لغة الخطاب يشبه شكل اسم الفاعل من الفعل المعتل الوسط مثل: (بايع)، ردوا اسم الفاعل من الأفعال الجوف إلى الهمز كما ردوا ما أصله

(١) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٨٨.
(٢) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٨٨.
(٣) ينظر: التصريف العربي، من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيب البكوش، تقديم، صالح القرمادي، ط٣، ١٩٩٢م: ١٥٤.
(٤) مشكلة الهمزة العربية، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م: ١٤١.

الهمز توهمًا أن الأصل في الجوف الهمز أيضًا، فيقولون: بائع[١]. هذا التوجيه فيه كلفة وتعسف لا يخفى على الباحث اللبيب ولا يمكن قبوله بأية حال.

والذي نراه هو أن الناطق العربي حين حذف (الواو والياء) من صيغة (فاعِل) في نحو : (قاوِل، وبايِع) فإنه حذف حرفي العلة وبقيت الحركة (الكسرة)، وحين أراد تحقيق صيغة (فاعِل) بعد حذف عينه نطق بالكسرة، فنطق الكسرة يوجب نطق الهمزة، وقد جربت ذلك مرات عديدة في محاولة مني لنطق الكسرة دون أن أنطق الهمزة فلم أتمكن من ذلك، والذي نطمئن إليه أن الطيب البكوش يرى ((أن العربية لا تتصور رسم الحركات مستقلّة عن الحروف، ولا يوجد فيها مقطع مبدوء بحركة (وهو أمر لا يتنافى والمعطيات العلمية الحديثة)، فقد كان من الضروري أن تعتمد الحركة على همزة في مثل (قائِل) ولذلك نقول للتبسيط– مع النحاة القدامى – إن الواو والياء قُلبا همزة))[٢]. والذي نريد تأكيده هو أن الهمزة لم تكن نتيجة قلب الواو والياء وإنما زيدت لتحقيق صيغة (فاعِل).

المطلب الثاني: حذف النون والتنوين

ذكر سيبويه (ت ١٨٠هـ) صورتين صوتيتين للنون إذ عد واحدة منهما الأصل، في حين أطلق على الثانية تسمية النون الخفيفة، ومخرج النون الأصلية ((من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الثنايا مخرج النون))[٣]، وجعل مخرج النون الخفيفة من الخياشيم[٤].

وتتصف النون بالجهر فـ ((المجهورة حرفٌ أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت فهذه حال المجهورة في الحلق والفم إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنةٌ والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما لرأيت ذلك قد أخل بهما))[٥]، وبالانفتاح؛ لأنك لا تطبق لسانك حين النطق

(١) ينظر: مشكلة الهمزة العربية: ١٤٢.
(٢) التصريف العربي: ١٥٤.
(٣) كتاب سيبويه: ٤٣٣/٤.
(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٤/٤.
(٥) كتاب سيبويه: ٤٣٤/٤.

بها نحو الحنك الأعلى[١]، وتتصف بالاستفال[٢]؛ لأنك لا ترفع مؤخرة اللسان حين النطق بالحرف؛ أي: أن اللسان يستفل إلى قاع الفم عند النطق بالنون، وتتصف النون بالذلاقة لأنها تخرج من ذلق اللسان[٣]، وتوصف بالغنة، كما تتصف النون في التراث العربي بالبينية؛ أي: ما بين الشدة والرخاوة وهذا يعني أنها تتصف بهما معًا، فوصفها بالشدة نتيجة الإعاقة التامة التي تمنع جريان الصوت، وتوصف بالرخاوة نتيجة الصوت الصادر من الخيشوم، وهو الصوت الذي يعرف باسم الغنة[٤].

والتنوين هو ((في الأصل مصدر نونت أي أدخلت نونًا، ثم غلب حتى صار اسمًا لنون تلحق الآخر لفظًا لا خطًا لغير توكيد))[٥]، فقوله لغير توكيد قصد النون الخفيفة في نحو قوله تعالى: ﴿**لنسفعًا**﴾، {العلق: ٥١} التي ترسم ألفًا عند الكوفيين.

والتنوين عند علماء الأصوات ((عبارة عن حركة قصيرة بعدها نون))[٦]، إذن التنوين في رأيهم هو مجموع الحركات والنون معًا، وأن هذه الحركة والنون خاضعة لنظام المقاطع في الكلام الموصول، وإن الذي يحدد هذه الحركة – في زعمهم – هو أحد عاملين: طبيعة الصوت، أو انسجام الحركة مع ما يجاورها من حركات أخر. ولعل هذا التعريف امتداد لقولهم ((لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض))[٧].

وقد انتقد الدكتور إبراهيم أنيس[٨] النحويين في أنهم لم يتموا استقراء الكلمات المنونة، فقد سمعوا الضم قبل هذه النون وسمعوا الفتح مثلما سمعوا الكسر، فألحقوا تلك الحركات بأصولهم الإعرابية، وهكذا حدثونا عن الاسم المنون المرفوع والمنصوب والمجرور مثلما هي عادتهم في غير المنون، وقد رجح أنيس أن الكلمات المنونة قد اتخذ كل منها حركة معينة قبل نونها، التزمتها في أي موضع من مواضع الجملة، سواء كانت فاعلًا أو مفعولًا، ولكن ((النحاة في

(١) ينظر: كتاب سيبويه : ٤٣٦/٤.
(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢٠٢/١.
(٣) ينظر: كتاب العين، المقدمة: ٥١/١.
(٤) ينظر: البحث: صفات الأصوات، موضوع الغنة.
(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٧م: ٤٥/١.
(٦) من أسرار اللغة: ٢٥٨.
(٧) من أسرار اللغة: ٢٣٧، وينظر: ظاهرة التنوين في اللغة العربية، د. عوض المرسي جهاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة: ١٠-١١.
(٨) ينظر: من أسرار اللغة: ٢٦٠-٢٦١.

تعقيد[١] قواعدهم قد كيفوا هذه الظاهرة على حسب أصولهم الإعرابية رغبة منهم في إطراد قواعدهم، أو ربما توهموا هذا حين عثروا أول ما عثروا على أمثلة تصادف أن كان فيها الاسم المنون المضموم ما قبل نونه في موقع الفاعلية، والمنصوب ما قبل نونه في موقع المفعولية وهكذا))[٢].

وقد قسم علماء العربية[٣] الصفات الخاصة بالأصوات على صفات قوية وضعيفة، أما ((صفات القوة فهي الجهر والشدة والاستعلاء والإطباق والإصمات والصفير والقلقة والانحراف والتكرير والتفشي والاستطالة والغنة ... وأما الصفات الضعيفة فهي الهمس والرخاوة والبينية والاستفال والانفتاح والذلاقة واللين والخفاء ... ثم اعلم أن الحرف إذا كثرت فيه صفات القوة وقلت منه صفات الضعف كان قويًا، ويتفرع منه الأقوى، وكذلك إذا كثرت فيه صفات الضعف وقلت منه صفات القوة كان ضعيفًا ويتفرع منه الأضعف))[٤]، وقد جمعت النون من صفات القوة (الجهر والغنة)، وجمعت من صفات الضعف (البينية والاستفال والانفتاح والذلاقة)[٥]، فالأكثر فيها صفات الضعف؛ لذلك عُدت من أضعف الحروف، يقول محمد مكي نصر: ((والأضعف حروفه ستة الثاء المثلثة والحاء المهملة والنون والميم والفاء والهاء))[٦].

ولما كانت بهذا الضعف فقد نبه علماء التجويد على التحفظ بها، والاحتراز من خفائها ولا سيما في ((حالة الوقف، نحو: (العالمين، يؤمنون، الظالمون)، فيجب عليه الاعتناء ببيانها، فكثيرًا ما يتركون ذلك فلا يسمعونها حالة الوقف، وإذا تكررت وجب عليه التحفظ من ترك بيان المثلين نحو قوله: (سنن، وبأعيننا، وليؤمنن، ويقولون نخشى، ونحن نتربص بكم، وإذا كانت الأولى مشددة كان البيان آكد لاجتماع ثلاث نونات كقوله:﴿**ولتعملنَّ نبأه**)، {ص: ٨٨}))[٧]،

(١) ربما المقصود (تقعيد) وليس (تعقيد).
(٢) من أسرار اللغة: ٢٦١، وقد أجرى أنيس إحصائية لتدعيم رأيه، فوجد أن (اللام والعين والنون) قد غلب تحركها في أواخر الكلمات بالفتح، ينظر: ٢٦٢.
(٣) ينظر مثلًا: النشر في القراءات العشر: ٢٠٢/١-٢٠٣، وكتاب نهاية القول المفيد في علم التجويد، محمد مكي نصر، المطبعة الأميرية العامرة ببولاق، مصر، ط١، ١٣٠٨هـ: ٦٤.
(٤) كتاب نهاية القول المفيد في علم التجويد: ٦٤-٦٥.
(٥) ينظر: كتاب نهاية القول المفيد في علم التجويد: ٨٣، والنون في اللغة العربية، دراسة لغوية في ضوء القرآن الكريم، د. مصطفى زكي التوني، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية (١٧)، الرسالة (١١٥)، ١٩٩٦م: ١٩.
(٦) كتاب نهاية القول المفيد في علم التجويد: ٦٦.
(٧) ينظر: كتاب نهاية القول المفيد في علم التجويد: ٨٣، وينظر: النون في اللغة العربية:١٩-٢٠.

وعليه فقد يبدو أن سبب ضعف النون هو الذي جعلها تتأثر بما جاورها مخرجًا من الأصوات لذلك كثرت أحكامها من قبيل الإدغام والإظهار والإقلاب والإخفاء.

وحذف النون الساكنة عن طريق إخفائها مظهر شائع عند علماء التجويد[١]، وتسمى النون مخفاة أو خفية ((والذي في كتاب سيبويه هو وصفها بلفظ (الخفيفة)، والمعروف أن النون الخفية غير النون الخفيفة، فالخفية هي نون الإخفاء قبل حروف الفم، وهي: التاء والثاء والجيم والدال والذال والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء الظاء والفاء والقاف والكاف، وأما الخفيفة فهي إحدى نوني التوكيد، ولها أحكام في الوقف تفردها بطابع خاص حيث تصير في الوقف ألفًا نحو قفا = قفن))[٢]، وتخفى النون إذا تلاها حرف من هذه الحروف الخمسة عشر سواء كان الحرف في كلمة واحدة أو في كلمتين متتاليتين حينئذٍ تخفى النون نطقًا، وتصير مجرد غنة في الخيشوم لا علاج على الفم في النطق بها[٣]، وعند النطق بالنون المخفاة تبتعد ((حافة اللسان عن موضعها الذي ذكرناه في النون المظهرة فيكون الأثر الصوتي الناتج عن اتصالها بالحنك الأعلى وفويق الثنايا ضعيفًا، ويعتمد الناطق في بيان صوت النون على الأثر الصوتي الناشئ عن مرور هواء الزفير في الخيشوم وهو ما يطلق عليه اللغويون العرب صوت الغنة))[٤]. ومن أمثلة النون الخفية أو المخفاة في الذكر الحكيم (فمنْ زحزح) في قوله تعالى: ﴿**فَمَنْ زُحْزِحَ عَنْ النَّارِ وَأُدْخِلَ الجَنَّةَ**﴾، {آل عمران: ١٨٥}، وكذلك (ومنْ كان، وغنيًا فليستعفف) في قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَستَعْفِفْ**﴾، {النساء: ٦}.

والغنة ((نغمة خيشومية ممدودة وترنم يقع بإغلاق الفم فيبدو أن النون في هذا الحال كانت تبدل تقريبًا في نفس الوقت فيصير مخرجها مخرج الحرف الذي بعدها))[٥].

وعن علاقة الغنة بأصوات المد واللين قال عبد الوهاب القرطبي (ت ٤٦١هـ): ((وهي صوت يجري في الخيشوم جريان حروف المد واللين في موضعها))[٦]، وهذه حقيقة يؤيدها الدرس

(١) ينظر مثلًا: التمهيد في علم التجويد: ١٥٨
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها: ٥٣، وينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٤/٤.
(٣) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: ٦٠-٦١.
(٤) النون في اللغة العربية: ٢٣.
(٥) دروس في علم أصوات العربية: ٦١.
(٦) لم أجد هذا النص في كتاب الموضح الذي اعتمدت عليه، وإنما ذكره الدكتور غانم الحمد ونسبه إلى القرطبي، ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد:٢٦٤.

الصوتي الحديث إذا كان المقصود منها أحرف المد (الصوائت الطويلة)، وإن مصطلح اللين مرادف عندهم لصوت المد، وإذا كان غير ذلك؛ أي: عنى باللين هو اللين بنوعيه (نصف صائت علة، ونصف صائت لين) فعند ذاك لا يكون كلامهم موافقًا للدرس الصوتي الحديث؛ ولذلك سنحمل كلامهم على أن المقصود به هو أحرف المد (الصوائت الطويلة).

فكما أن أصوات المد تتميز بجريان النفس حرًا طليقًا خلال الحلق والفم دون أن يعترضها عائق، كذلك الغنة يجري فيها النفس خلال تجويف الأنف دون أن يعترضها عائق، ولو أوقف الناطق ذبذبة الوترين الصوتيين في أثناء نطق أصوات المد والغنة لبطلت أصواتها وصارت نَفَسًا، فليس لهذه الأصوات مقابل مهموس(١).

وقد وضع بعض العلماء شروطًا لوجود الغنة في النون والميم، منها أن تأتي ساكنة مع عدم إظهارها(٢)، وقد نسب غانم الحمد الوهم لأصحاب هذا المذهب بقوله: ((وهذا المذهب الذي يضع شروطًا لوجود الغنة في النون والميم ناتج عن وَهمٍ في تصور حقيقة الغنة، أو أنه مبني على فهم معين لها، كأن يراد بها إطالة الصوت الخارج من الأنف أكثر مما تحصل به ذات الميم والنون ... لكن الذي عليه جمهور العلماء هو أن الغنة يقصد بها مجرد خروج النفس المجهور من الأنف قليلًا كان ذلك النفس أم كثيرًا، طويلًا أم قصيرًا))(٣). وقد نسب الدكتور داود عبده(٤) كثرة الأخطاء العلمية إلى كتب أحكام التجويد حين وصفوا الغنة بأنه صوت شديد(٥)، قال: ((فليست الغنة صوتًا صحيحًا Consonant لكي تكون صوتًا شديدًا))(٦)، وفي موضع آخر قال: ((ليس هناك مؤلَّف واحد من مؤلفي كتب أحكام التجويد التي اطلعت عليها حدد الغنة تحديدًا صحيحًا))(٧)، والذي نراه أن الدكتور كان متسرعًا في حكمه على علماء التجويد وعلى مؤلفاتهم(٨).

---

(١) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ١١٥، ١٢١، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٦٤.
(٢) ينظر: الرعاية: ٢٠٩.
(٣) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٦٥-٢٦٦.
(٤) ينظر: دراسات في علم أصوات العربية: ١٩٢/٢.
(٥) ينظر على سبيل المثال: حق التلاوة، عثمان حسني شيخ، دار العدوي، عمّان، ومكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط٣، ١٤٠١ه: ٦١.
(٦) دراسات في علم أصوات العربية: ١٩٢/٢.
(٧) دراسات في علم أصوات العربية: ١٩٧/٢.
(٨) ينظر في ذلك موضوع الغنة عند الدكتور غانم الحمد في كتابه (الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٢٦٤-٢٢٦٨).

والإخفاء ((هو عبارة عن إخفاء النون الساكنة والتنوين عند أحرفهما ... وحقيقته أن يبطل عند النطق به الجزء المعمل، فلا يسمع إلا صوت مركب على الخيشوم))[١]، وهذا يعني أنك تخفي النون والتنوين لفظًا وتبقي صفتهما الغنة وبذلك لا يكون للسان عمل في إخراج هذا الصوت فيكون المخرج حينئذٍ من الخيشوم، قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): ((تكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً مخرجه من الخياشيم))[٢]، ووصف أحد الباحثين هذا القول بأنه ((غير دقيق؛ لأن مخرجها في الفم، والذي يخرج من الخياشيم هو الهواء، فليس في الخياشيم مكانًا للنطق))[٣]، والذي يبدو لي أن الباحث قد خلط بين النون الساكنة والمتحركة، فسيبويه قصد الساكنة والدليل على ذلك قول ابن جني (ت ٣٩٢هـ): ((إن النون الساكنة إنما هي من الأنف والخياشيم، أنك لو أمسكت بأنفك، ثم نطقت بها لوجدتها مختلة، وأما النون المتحركة فمن حروف الفم، كما قدمنا، إلا أن فيها بعض الغنة من الأنف))[٤]. والتجربة العملية تثبت صحة قول سيبويه إذ إن النطق بالنون الساكنة مع مسك الأنف يؤدي إلى حصر الصوت كالطنين.

ومن مواضع النقد استعمال علماء العربية القدماء لمصطلح (الإخفاء)، فبعد أن أورد إبراهيم عبود السامرائي نصوصًا كثيرة للقدماء[٥] لوصفهم طبيعة الإخفاء، قال السامرائي: ((تبين لنا مما سبق أن علماء العربية استخدموا لفظ (الإخفاء) ومشتقاته للدلالة على إخفاء النون عند الأصوات التي يقرب مخرجها من مخرج النون، ولم يطلقوه على إخفاء صوت الميم الساكنة عند صوت الباء، كما تبين لنا أن وصف القدماء لطبيعة الإخفاء فيه غموض))[٦]، في حين استحسن الدكتور غانم الحمد من علماء التجويد حين درسوا موضوع إخفاء النون وما قدموه من تفصيلات قيمة تتعلق بكيفية أداء النون المخفاة، وبتوضيح مخرجها، وبتعليل هذه الظاهرة[٧]، وبتوضيح مقدار الزمن الذي يستغرقه نطق الغنة[٨].

(١) التمهيد في علم التجويد: ٥٥.
(٢) كتاب سيبويه: ٤٥٤/٤.
(٣) المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٣١٤.
(٤) سر صناعة الإعراب: ٦١/١، وينظر: المقتضب: ١٩٣/١.
(٥) ينظر: المقتضب: ١/ ٢١٥-٢١٦، والأصول في النحو: ٤١٧/٣، والمفصل في صنعة الإعراب: ٥٥٣، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢٧٢/٣.
(٦) المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٣١٦.
(٧) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٣٧٧.
(٨) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٣٨١.

وقد ورد في نص طويل لعبد الوهاب القرطبي (ت ٤٦١هـ) يبين فيه أن مخرج النون المخفاة يتصل بمخارج الحروف التي تقع بعدها، وأن معتمد اللسان في الفم عند النطق بالنون المخفاة ينتقل إلى مخرج نطق الصوت التالي، إلا أن صوت الغنة يبقى جاريًا في الأنف، يقول: ((النون والتنوين يَخفيان عند خمسة عشر حرفًا من حروف الفم، وهي: القاف والكاف والجيم والشين والضاد والصاد ووالسين والزاي والطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء والفاء. ومعنى خفائها ما قدمناه من اتصال النون بمخارج هذه الحروف واستتارها بها وزوالها عن طرف اللسان، وخروج الصوت من الأنف من غير معالجة بالفم؛ ولذلك إذا لفظ بها اللافظ وسد أنفه بان الاختلال فيها، ولو تكلف متكلف إظهارها وأخرجها من الفم لأمكن ولكن بعلاج، وهذا يبين بالمحنة.

فمثال إخفاء النون مع القاف قوله تعالى: ﴿**وَمَنَ قَالَ سَأُنْزِلُ**﴾، {الأنعام: ٩٣}، ومع الكاف ﴿**مَنْ كَانَ عَدُوًّا للهِ**﴾، {البقرة: ٩٨}، ومع الجيم ﴿**مَنْ جَاءَ بِالحَسَنَةِ**﴾، {النمل: ٨٩}، ومع الشين ﴿**وَلَئِنْ شِئْنا**﴾، {الإسراء: ٨٦} ... وإنما خفيت النون مع هذه الحروف؛ لأنها حروف الفم، والنون أيضًا لها مخرج من الفم، والإخفاء في طلب الخفة به كالإدغام في طلب الخفة به، فلما أمكن استعمال الخيشوم وحده في النون ثم استعمال الفم وحده فيما كان أخف عليهم من استعمال الفم في إخراج النون ثم عودهم إليه فيما بعدها. وهذا معنى قول سيبويه –رحمه الله– : (كان أخف عليهم أن لا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة)، ولا يقع لبس في خروجها من الخيشوم، وساغ ذلك في حروف الفم دون حروف الحلق لقرب مدخل الخيشوم ومخرجه من حروف الفم دون حروف الحلق))[1]، هذا النص يكشف لنا عن دقة وصف القدماء لطبيعة إخفاء النون، ونتيجة لذلك أشار غانم الحمد إلى أن دارسي الأصوات العربية المحدثين لم يسهموا في تجلية حقيقة الإخفاء بشيء زيادة على ما قاله علماء التجويد، بل يشير إلى أن النفر القليل الذين تحدثوا عن الموضوع جاء كلامهم فيه من التردد وعدم الوضوح بما يبعده عن مرتبة الحقيقة المقررة[2]، قال إبراهيم أنيس: ((الدرجة التي تلي إظهار النون هي ما اصطلح القدماء على تسميته بالإخفاء، ويكون هذا مع خمسة عشر صوتًا عند جمهور القراء هي: القاف ... والفاء، وليس ما سموه بالإخفاء إلا محاولة الإبقاء على النون، وذلك بإطالتها مما أدى إلى ما نسميه

(١) الموضح في التجويد: ١٧٠-١٧١، وكتاب سيبويه: ٤/٤٥٤.
(٢) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٣٧٩.

بالغنة. هذا إلى اننا نلحظ مع ما يسمونه بالإخفاء ميل النون إلى مخرج الصوت المجاور لها))[١]، إن كون النون المخفاة تطول وكونها تميل إلى مخرج الصوت الذي بعدها لم يوفِّ النص حظه من الوضوح[٢]. والذي نراه أن الدكتور إبراهيم عبود السامرائي لم يوفّق في نقده للقدماء حين قال: (أن وصف القدماء لطبيعة الإخفاء فيه غموض)[٣]، وأنه لم يبين وجه الغموض؛ لذلك نحن نميل مع ما ذهب إليه الدكتور غانم الحمد.

وكلام القرطبي (ت ٤٦١هـ) السابق قد تعرض للنقد من بعض المحدثين إذ يرى إبراهيم عبود السامرائي أن ((كلام القرطبي عن ظاهرة الإخفاء صحيح وينسجم مع الوصف الحديث، إلا أن قوله: (وساغ ذلك في حروف الفم دون حروف الحلق لقرب مدخل الخيشوم ومخرجه من حروف الفم دون حروف الحلق) غير دقيق، إذ حروف الحلق أقرب إلى مدخل الخيشوم من غيرها فهو يقع أعلى الحلق وتتحكم به اللهاة ... والصحيح أن قرب مدخل الخيشوم من مخارج حروف الحلق (لا بعده) هو الذي يجعل الإظهار أولى، إذ يصعب في هذه الحالة فتح طريق الأنف من أجل غنة الإخفاء مع تحقيق مخرج النطق في الحلق))[٤].

وتحذف النون الساكنة إذا تبعها حرف ساكن، وهو مظهر شاع في لهجات القبائل البدوية، ولا سيما حذفها مِنْ (من الجارة) إذا تلاها (ال التعريف)، وقد نسبت هذه اللهجة إلى خثعم وزبيد من اليمن، فيقولون: خرجتُ مِلْمسجد[٥]، من ذلك قول شاعرهم: {البحر الطويل}

لقد ظفرَ الزُّوَّار أقفيةَ العدا كما جاوزَ الآمال مِلأسْرِ والقتلِ[٦]

يريد (من الأسر).

وللتخلص من التقاء الساكنين لابد من تحريك النون، والذي((يرجح حركة على أخرى عند التقاء الساكنين إنما هو طبيعة الحرف المراد تحريكه، أو انسجام الحركة مع ما يجاورها من

(١) الأصوات اللغوية (أنيس): ٧١-٧٢.
(٢) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٣٧٩
(٣) المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٣١٦.
(٤) المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٣٢١.
(٥) ينظر: في اللهجات العربية: ١٣٥، ودراسات في علم اللغة: ٢٣٧.
(٦) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية بن مالك: ٣٦٩/٢ ، وفي اللهجات العربية: ١٣٥.

حركات))[١]؛ لذا انتقد الدكتور إبراهيم أنيس النحويين بقوله: ((أنا نرجح أن استقراء النحاة لهذه الظاهرة (التقاء الساكنين) قد اعتوره شيء من النقص))[٢].

ويبدو ((أن التخلص من التقاء الساكنين كان شائعًا بين جميع القبائل، ولا فرق بين لهجة وأخرى إلا في طريقة التخلص، وفي الحركة التي يؤتى بها لهذا التخلص))[٣]، زد على ذلك أن القبائل البدوية تميل إلى السرعة في النطق، وتلمس أيسر السبل فتسقط من الأصوات ما يمكن الاستغناء عنه دون إخلال بفهم السامع، فهو يقتصد في الجهد العضلي ويميل إلى الاختصار[٤]، وهو ما حصل عند المتنبي، إلا أننا نلحظ أن العرب قد تحذف النون المتحركة ((في كل اسم من أسماء القبائل تظهر فيه لام المعرفة فإنهم يجيزون معه حذف النون التي في قولك: (بنو) لقرب مخرج النون من اللام، وذلك قولك : فلان من بلحارث وبلعنبر وبلهجيم))[٥]، وعد هذا الحذف من الشاذ عند الزجاجي (ت ٣٣٩هـ)، والجوهري (ت ٣٩٨هـ)، وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)[٦].

يبدو من ما تقدم أن العلماء عللوا علة حذف النون لأمرين هما:

١- ثقة بالسامع؛ أي: أن السامع يعلم أن المحذوف هو النون وبذلك يأمن اللبس عند المخاطب.

٢- الشبه بين النون واللام.

وقد ذكرنا سابقًا أن مخرج اللام ((من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ...))[٧]، ومخرج النون ((من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا))[٨]، وعليه فهما متجاوران في المخرج، مشتركان في طرف اللسان، ومشتركان أيضًا في صفة الجهر وفي أنهما من الحروف التي وصفت بأنها بين الشدة والرخاوة[٩]، ولشدة التقارب بينهما فقد يبدل أحدهما من

(١) ظاهرة التنوين في اللغة العربية: ٦٢، وينظر: من أسرار اللغة: ٢٥٢-٢٥٣.
(٢) من أسرار اللغة: ٢٥٢.
(٣) من أسرار اللغة: ٢٥٢.
(٤) ينظر: في اللهجات العربية: ١٣٢.
(٥) الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م: ٢١٦/٣، وينظر: المقتضب: ٢٥١/١،
(٦) ينظر: الجمل : ٣٨١، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م: (حرث) ٢٧٩/١، وشرح المفصل: ٥٦٣/٥.
(٧) سر صناعة الإعراب: ٦٠/١.
(٨) سر صناعة الإعراب: ٦٠/١.
(٩) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٧٥/١، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ١٤٣.

الآخر، ومما ورد في ذلك، ما ذكره ابن جني (ت ٣٩٢هـ) (باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه)، من ذلك، قولهم: سكر طبرزل وطبرزن[١]، ونلاحظ هنا كيف تم الإبدال بين الصوتين المتقاربين (اللام والنون).

وقد ورد حذفهم اللام والألف من (على) الجارة إذا تبعها ساكن، ونسب ذلك إلى قبيلة بلحارث[٢]، فيقولون: رَكبتُ علْفرس؛ أي: على الفرس، إذ حذفوا اللام استخفافًا ((فإن العرب إذا التقت في مثل هذا الموضع لامان استجازوا حذف إحداهما استثقالًا للتضعيف، لأن ما بقي دليل على ما حذف))[٣]. نخلص من هذا أن علة حذف النون من (بني الحارث)، و(بني العنبر)، و(بنب الهُجيم)، هي استثقال التضعيف أيضًا[٤].

ومن مواضع النقد الضمني ما ذهب إليه المبرد (ت ٢٨٥هـ) في تعليله لمن قال في بني الحارث (بلحارث)، لم يقل في بني النجار (بنّجار) أنهم ((لم يحذفوا لئلَّا يجمعوا عَلَيْهِ علَّتين الإدغام والحذف))[٥]. ويبدو أن هذا ليس السبب الوحيد، وإنما أمن اللبس سبب آخر يمكن أن يزاد على ما ذكر.

وكذلك تحذف النون المتحركة على الرغم من تحرك ما بعدها، كحذفها من جمع المذكر السالم، فقد أنشد النحويون: {البحر المنسرح}

الحافظو عورةَ العشيرة لا يأتِيهِمُ من ورائنا نَطَفُ[٦]

وأراد: الحافظون؛ ولذلك نصب (العورةَ)، وأُيد ذلك بقراءة أبي عمرو (ت ١٥٤هـ)[٧]: **((والْمُقِيمِي الصَّلَاةَ))**، {الحج: ٣٥}، بنصب الصلاة وهذا يعني أن النون لم تحذف للإضافة،

(١) ينظر: الخصائص: ٨٤/٢.
(٢) ينظر: في اللهجات العربية: ١٣٦.
(٣) الكامل في اللغة والأدب: ٢١٦/٣.
(٤) ينظر: المقتضب: ٢٥١/١.
(٥) المقتضب: ٢٥١/١، ينظر: شرح المفصل: ٥٦٣/٥.
(٦) البيت بلا نسبة، ينظر: كتاب سيبويه: ١٨٦/١، والمقتضب: ١٤٥/٤، وسر صناعة الإعراب: ١٩١/٢، وشرح المفصل: ١٣٥/٢.
(٧) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢٢٥/٢، وإعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ: ٦٩/٣-٧٠، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٩م: ٨٠/٢.

وإلا لوجب جر المضاف إليه (الصلاة)، وإنما حذفت للتخفيف[١]، وقد شبه الزركشي (ت ٧٩٤هـ) هنا بحذف الياء للتخفيف[٢] في قوله تعالى: **((والّيلِ إذا يَسْر))**، {الفجر: ٤}.

إلا أن ابن جني (ت ٣٩٢هـ) له توجيه آخر لحذف النون هو تشبيهه بـ(الذين)[٣]، وهو توجيه سليم والدليل على ذلك أن المعنى يستقيم إذا أبدلنا الألف واللام بـ (الذي).

ويرى سيبويه (ت ١٨٠هـ)[٤] وتبعه المبرد (ت ٢٨٥هـ) أن ((حذف النون هنا لطول الاسم إذ صار ما بعد الاسم صلة له))[٥]، وشبهه بحذفهم النون من (اللذان) و(الذِينَ) لطول الاسم بالصلة[٦]، ويرى ابن جني (ت ٣٩٢هـ) أن النون حذفت هنا للتخفيف[٧]، ومن ذلك ((قول الفرزدق: {البحر الكامل}

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا قَتَلا المُلُوكَ وفكَّكَا الأَغْلالا

وقول الأخطل: {بحر الرجز}

هما اللتا لو ولدت تميمُ لقيل فخر لهمُ صميم

هذا ولا ندري كيف وقعت مثل هذه الصفات اللهجية في شعر الأخطل والفرزدق مع ما نعرف من حرص كل منهما على النظم باللغة النموذجية الأدبية؟!))[٨]، هذا الموضع كان من مواضع النقد لهذين الشاعرين على أن أنيس لم يكتف بالنقد دون أن يضع علاجًا للمسألة، وهو قوله: ((أليس من الممكن أن يكون بيت الفرزدق كما يلي:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَّذينْ قَتَلا المُلُوكَ وفكَّكَا الأَغْلالا

---

(١) ينظر: المحتسب: ٨٠/٢، ٣٩١.
(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط١، ١٩٥٧م: ١٠٧/٣.
(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٩١/٢.
(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ١٨٦/١.
(٥) المقتضب: ١٤٥/٤.
(٦) ينظر: المقتضب: ١٤٥/٤-١٤٦.
(٧) ينظر: المحتسب: ٨٠/٢.
(٨) في اللهجات العربية: ١٣٥، لم أجد البيت في ديوان الفرزدق، إلا أن بعض اللغويين ينسبونه للأخطل، ينظر: ديوان الأخطل، شرح راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م: ٣٨٧، ولسان العرب: (فلج) ٣٤٩/٢، وخزانة الأدب (البغدادي): ١٨٥/٣، والبيت الثاني للأخطل ولم أجده في ديوانه، ينظر: شرح التصريح على التوضيح، زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م: ١٥٢/١، وخزانة الأدب (البغدادي): ١٤/٦.

أي أن يروى الشطر الأول منتهيًا بما يشبه نون الترنم، ولا أظن أن الأذن الموسيقية تلحظ حينئذٍ انحرافًا في وزن البيت.

كذلك يمكن أن يروى بيت الأخطل رواية أخرى تنسجم مع صفات اللغة الأدبية التي نظم بها الشعراء في كل العصور، ولا تشذ في الوقت نفسه عن مقاييس الشعر العربي))[١].

ومثّل ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)[٢] لحذفها من جمع (الّذي) بقول الأشهب بن رميلة: {البحر الطويل}

وإن الّذي حانت بفَلْجَ دِماؤُهُم هُمُ القوْمُ كلُّ الْقَوْم يَا أُمَّ خَالِدِ[٣]

أي: الّذين[٤].

وعلل ابن جني (ت ٢٩٣هـ) حذف النون هنا تخفيفًا لطول الاسم، وبمثل هذا علل تسكين الذال وحذفهم الياء من (الذي)، وهي لغة استعملتها هذيل[٥]. ويبدو لي أن تفسير ابن جني هو الأقرب إلى الصواب.

ومن مظاهر حذف النون أن تحذف جوازًا من مضارع (كان) المجزوم، وسبب حذفها هو التخفيف، قال المبرد (ت ٢٨٥هـ): ((حذفت لسكونها اسْتِخْفَافًا، فَإِن تحركت النُّون لم يجز حذفهَا تَقول: لم يَكُ زيد مُنْطَلقًا، وَلَا تَقول: لم يَكُ الرجل؛ لِأَنَّهَا تتحرك هَاهُنَا لالتقاء الساكنين))[٦].

وهناك شواهد شاذة التي تخالف قول المبرد (ت ٢٨٥هـ) من أن النون حذفت قبل لام التعريف الساكنة من ذلك قول الشاعر: {بحر الرمل}

لم يَكُ الحَقُّ سِوَى أَن هَاجَهُ رَسْمُ دَارٍ قد تَعفّتْ بالسَّرَرْ[٧]

---

(١) في اللهجات العربية: ١٣٥.
(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين المرادي، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م: ٤٢٥/١.
(٣) ينظر: شرح ديوان الحماسة: ٢٨، وضرائر الشعر، ابن عصفور، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م: ١٠٩.
(٤) ينظر: همع الهوامع: ١٩٢/١.
(٥) ينظر: التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، ابن جني، تح: د. القيسي وصاحبيه، بغداد العراق، ١٩٦٢م: ٤٢.
(٦) المقتضب: ١٦٧/٣.
(٧) البيت للحسن بن عُرْفُطة، ينظر: لسان العرب: (كون) ٣٦٤/١٣، وهمع الهوامع: ٤٤٦/١.

وقول الآخر: {البحر الطويل}

فَإِن لم تَكُ الْمرْآة أبدت وَسَامةً فَقَد أبْدَت المرآةُ جَبهَةَ ضَيغَمِ[1]

والذي نلحظه هو أن اللام بعد نون (يكنْ) المحذوفة لم تدغم فيما بعدها؛ لأن الحاء في الحق، والميم في المرآة لم تكونا من الأحرف التي تدغم فيها لام التعريف؛ أي: أنها من الحروف القمرية، وقد جوّز بعض علماء اللغة[2] حذف النون من (يكن) وإن تحركت لالتقاء الساكنين، وعلة جواز الحذف التخفيف لئلّا يثقل اللفظ، في حين ذهب أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) بأن ((التَّخْفِيف لَيْسَ هُوَ الْعلَّة إِنَّمَا الْعلَّة كَثْرَة الِاسْتِعْمَال مَعَ شبهها بحروف الْعلَّة))[3]، ونحن نرى أن التحريك أولى من الحذف لأن التحريك يجعل الكلام سلسًا مستمرًا متصلًا دون توقف؛ وبذلك يكون المجهود الصوتي أقل مما لو حذفنا النون، ففي حال الحذف فإن اللسان يتوقف وقفة قصيرة لكي يبدأ النطق بالساكن الذي بعدها، ولتوضيح الحالة نمثل للبيت السابق :(لم تكُ المرآة أبدت).

عند الحذف فإننا ننطق بالجملة الأولى لنقول: (لم تكُ)، ثم نقف وقفة قصيرة لكي نبدأ النطق بالساكن بعدها، فنقول: (المرآة أبدت)، وهذه الجملة تتطلب مجهودًا ووقتًا أكثر. وعليه يتضح من ما سبق أن تحريك الساكن الأول أولى من حذفه؛ لأنه من سجية النفس.

وقد بيّن المبرد (ت ٢٨٥هـ) علة حذف النون واقترابها من الواو والياء الاحتكاكيتين، إذ قال: ((فَهِيَ تصرّف مَعهَا فِي الزِّيَادَات والعلامات وَقد أُدغمت فِيمَا جاورها فِي الْمخْرج فأَشبهتها لفظًا وَمعنى، وَكَذَلِكَ الياءُ فِي بَاب الزِّيَادَات والشبه وَمَعَ ذَلِك فإِنَّ النُّون تُدْغَم فِي الراءِ والياءِ على طَرِيق الراءِ وإِن بَعُد مخرجها مِنْهَا، وَكَذَلِكَ اللَّام على طريقها، أَلا ترى أَنَّ الأَلثغ بالراءِ يَجْعَلهَا يَاء وَكَذَلِكَ الأَلثغ بِاللَّامِ لأَنَّ هَذِه الحروفَ بعضُها يَقع على سنَن بعض وبعضٌ ينحرف عَن ذَلِك السنَن فأُدغمت فِي الياءِ لذَلِك فإِذا كَانَت فِي كلمة وَاحِدَة مَعَ ياءٍ أَو وَاو أَو مِيم ظَهرت لئلاَّ يلتبس بالمضاعف من غَيره))[4]. ويفهم من كلام المبرد أنه قد أخرج أحرف المد (الصوائت الطويلة)،

(١) البيت للخنجر بن صخر الأسدي، ينظر: خزانة الأدب (البغدادي): ٣٠٧/٩، وينظر: لسان العرب: (كون) ٣٦٤/١٣.

(٢) جوزه يونس، ووافقه ابن مالك، ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م: ٢٥١/١، وهمع الهوامع: ٤٤٥/١.

(٣) همع الهوامع: ٤٤٦/١.

(٤) المقتضب: ٢٢٠/١.

وأشار إلى أصوات اللين بنوعيها (نصف صائت لين، ونصف صائت علة) باقتصاره على ذكر (الواو والياء) دون الألف، فعدم ذكر الألف وهي حرف مد دائمًا (صائت طويل) يسوغ لنا أنه لم يقصد أحرف المد (الصوائت الطويلة)، وإلّا لِمَ أهمل ذكر الألف؟

ومن مظاهر الحذف التي تعرض المحدثون لها بالنقد حذف (نوني التوكيد: الثقيلة والخفيفة)، ففي ((الفعل المضارع المؤكد المسند إلى ضمير الجماعة، نحو: (لتكتبُنَّ)، قالوا أصله: (لتكتبونَنَّ) حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، فالتقى ساكنان (الواو والنون المشددة)، فحذفت الواو وبقيت الضمة دليلًا عليها.

ونحن نقول: (لتكتبُنَّ) نطقت هكذا منذ البداية، وهذا الأصل الافتراضي الذي قدروه لا أساس له من الواقع، أما تفسير هذا النطق (لتكتبُنَّ) فهو كما يلي: النون المشددة هي نون الرفع ونون التوكيد الخفيفة، إذ من المستحيل وقوع النون الثقيلة هنا؛ لاستحالة وقوع ثلاث أصوات متماثلة متتابعة في العربية، ولم تنطق الصيغة حينئذٍ (لتكتبونَّ) بالسبب السابق وهو أن طبيعة التركيب المقطعي تمنع هذا السياق: (ص + ح ح + ص) إلا في الحالتين المشار إليهما سابقًا، وهذه الحالة ليست من أمثلتهما، كما هو واضح، إذ النونان (المدغمتان) ليستا من أصل الكلمة، وإنما جاءت كل منهما لغرض معين))[1]. يقصد بالحالتين المسموح بهما نطق هذا النوع من التركيب المقطعي (المقطع المديد)[2]:

الأولى: حالة الوقف.

الثانية: إذا كان الصامت الأخير أحد متماثلين مدغمين، وكان المتماثلان أصليين في الكلمة نحو:

ضالّين: صامت + صائت طويل + صامت / صامت + صائت طويل + صامت.

دابّة: صامت + صائت طويل + صامت / صامت + صائت طويل + صامت. {على الوقف بالهاء}.

(١) التفكير اللغوي بين القديم والجديد: ٤٤٦-٤٤٧.
(٢) ينظر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد: ٤٤٦

وبهذه الطريقة عالج الدكتور كمال بشر هذا المثال وما هو على شاكلته معالجة صوتية، ويرى أن تفسيره لهذه الحالة أولى بالاتباع من تفسير الصرفيين الذي يتضمن أشياء افتراضية، ويتضمن أشياء تناقض مبادئهم، إذ كيف تحذف الواو وهي الفاعل، مع أنهم نصّوا على أن الفاعل لا يجوز حذفه[١]. ومثل ذلك نجده عند الدكتور عبد الصبور شاهين[٢].

وعلى الرغم من أن قول الدكتور كمال بشر يتسم إلى حد كبير بالصحة أكثر من غيره، لكنه في بعض كلامه ما يستوجب الوقوف عنده كالذي في قوله: (إذ من المستحيل وقوع النون الثقيلة هنا؛ لاستحالة وقوع ثلاث أصوات متماثلة متتابعة في العربية)، فعند تأمل هذا القول نجد أنه لا ينطبق مع حقيقة الواقع اللغوي، فمن الممكن أن تأتي ثلاث أصوات متماثلة في السلسلة المنطوقة عند العرب، كقولنا: (عاش الشّعب)، فالشين في الظاهر أنها تكررت ثلاث مرات، وهذه الصياغة للدكتور كمال بشر قد تُوهم القارئ أنه قد أخطأ، ولكنه لم يكن مخطئًا؛ لأنه أراد بتتابع ثلاث أصوات متماثلة ما يسمى (بالتقاء الساكنين)، ومثالنا (عاش الشّب) هناك صوت يفصل بين هذه الثلاث وهو الفتحة بعد (شين) عاش، وكان الأولى أن يقول: (تتابع ثلاث صوامت) لرفع اللبس، وقد وقع هو في هذا اللبس حين قال في (لتكتبونَنَّ) رادًا على القدماء بقوله: ((لتكتبُنَّ) نطقت هكذا منذ البداية، وهذا الأصل الافتراضي الذي قدروه لا أساس له من الواقع.

أما تفسير هذا النطق (لتكتبُنَّ) فهو كما يلي: النون المشددة هي نون الرفع ونون التوكيد الخفيفة، إذ من المستحيل وقوع النون الثقيلة هنا؛ لاستحالة وقوع ثلاث أصوات متماثلة متتابعة في العربية). فالذي يفهم من قوله إنه ذهب إلى توالي النون في (لتكتبونَنَّ) أنه يريد توالي صوت النون، وإذا كان أراد ذلك فعلًا فقد جانب الصواب؛ لأن النونات الثلاثة يفصل بينهما صائت قصير وتصبح كما لو قلنا (عاش الشّب)، فالكتابة الصوتية ستبين تماثل بين توالي النون وتوالي الشين.

لَتَكتُبُونَنَّ

ل ـَ / ت ـَ ك / ت ـُ / ب ـُّ / ن ـَ ن / ن ـَ

(١) ينظر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد: ٤٤٧.
(٢) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٠٢.

عاشَ الشَّعب

ع ـَ / ش ـَ ش / ش ـَ ع / ب ـُ

إذن جاءت الفتحة بين النونات الثلاثة، مثلما جاءت الفتحة بين الشينات الثلاثة، ولما كان مثال الشين مقبولًا عند العرب، فمثال النون هنا مقبول عند العرب أيضًا.

وكلام الدكتور كمال بشر لم يكن دقيقًا؛ لأن نون التوكيد الخفيفة لا تأتي إلّا ساكنة، ولكنها قد تحذف ولا تحرك أبدًا

ومن مظاهر حذف النون قولهم: (اقعدا) في (اقعدَنْ)، ومن المحدثين من عد ذلك من باب القلب يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: ((وتعطى هذه النون في الوقف حكم التنوين، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفًا، فيقال في (اقعدَنْ): اقعدا))[1]. في حين نجد عبد الصبور شاهين يخالف نفسه حين عدَّ هذه النون محذوفة وذلك بقوله: ((إن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت، ويجب حينئذٍ أن يرد ما حذف في الوصل لأجلها، في مثل حالة الإسناد إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فيقال في: (اضرِبُنْ): اضربوا، وفي (اضربِنْ): اضربي))[2]، والذي نذهب إليه أن كل ذلك من باب حذف النون سواءً سبقت بفتحة أو ضمة أو كسرة.

والتنوين عبارة عن نون ساكنة تنطق ولا تكتب، والتنوين في الأصل ((يدل على التنكير، واللام تدل على التعريف))[3]، وكذلك ((التنوين دليل التنكير، والإضافة موضوعة للتخصيص))[4]. فكان العرب على معرفة بأن التنوين علامة التنكير، مثلما أن اللام علامة التعريف.

والتنوين قد تعرض إلى الحذف أيضًا وذلك في العلم الموصوف بابن، ثم أضيف (ابن) إلى اسم، أو لقب، أو كنية، وعلل سيبويه (ت ١٨٠هـ) حذف التنوين هنا بكثرة الاستعمال والتقاء

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية:١٠٤.
(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٠٤.
(٣) المنصف: ٦٩.
(٤) الخصائص: ٢٤٣/٣.

الساكنين، قال: ((وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم؛ لأن التنوين حرفٌ ساكن وقع بعده حرفٌ ساكن، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان))[١].

وقد أشار نفر من المحدثين إلى أن ((دخول التنوين (وهو للتنكير كما ذكرنا من قبل) في الأعلام العربية؛ مثل: (محمدٌ) و(عليٌّ) أمر صعب التفسير، لأن العلم معرفة، كما نعلم، غير أنه يمكن أن يكون في كل عَلَم شيء من الشيوع، وإن كان أقل من شيوع النكرة، إذ كثيرون يُسمَّون بمحمدٍ وعليّ وغيرهما، فالتنوين في الأعلام للدلالة على هذا الشيوع النسبي؛ ولذلك نراه يزول حين يوصف العَلَم بكلمة (ابن)؛ لأن الدائرة قد ضاقت بهذا الوصف، وأصبح العَلَم محدّدًا غاية التحديد ببيان النسب؛ ولذلك لا يدخله التنوين في هذه الحالة، فيقال مثلًا: (محمدُ بنُ عليّ) وما أشبه ذلك))[٢].

وبعد ذكر هذا المسوغ لحذف التنوين من العلم الموصوف بـ (ابن)، انتقد الدكتور رمضان عبد التواب سيبويه (ت ١٨٠هـ) ضمنًا في ما ذهب إليه من أن الحذف حصل بسبب التقاء الساكنين ((وليس حذف التنوين من العلم الموصوف بابن هنا بسبب التقاء الساكنين، كما يدّعي بعض النحاة (بدليل حذفه من هند بنت عاصم، على لغة من صرف هندًا، وإن لم يلتق ساكنان)))[٣].

في حين نجد أن كلمة (ابن) حين تقع بين علمين ويراد بها البدل أو التوكيد، ففي هذه الحال لا يسقط التنوين، وفي ذلك قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): ((وتقول: مررت بزيدٍ ابنِ عمرٍو، إذا لم تجعل الابن وصفًا ولكنك تجعله بدلًا أو تكريرًا كأجمعين))[٤].

ومن ما سبق ذكره يتبين أن (ابن) حين يعرب صفة للاسم الذي سبقه يحذف فيه التنوين، ولكنه يثبت حين يعرب بدلًا أو توكيدًا، ويبدو ((أن الحالة التي لم يحذف فيها التنوين تدل على أن الظاهرة لم يكتب لها الاطراد، وأنها أقدم من الحالة التي حذف فيها التنوين، فالحذف مرحلة

(١) كتاب سيبويه: ٥٠٤/٣.
(٢) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢٤٨.
(٣) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: ٢٤٨-٢٤٩، وينظر: الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تعليق، عبد الحكيم عطية، تقديم، علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط٢، ٢٠٠٦م: ١٠٤.
(٤) كتاب سيبويه: ٥٠٨/٣.

لاحقة لوجود التنوين، ومرتبط بالناحية الصوتية في الكلام، أو أن كلًا منهما تعبر عن لهجة))[١].

وننتقل من وصف العلم بـ (ابن) إلى وصفه بـ(بنت)، إذ ذهب أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) إلى حذف التنوين وعلل هذه الحالة بكثرة الاستعمال، إذ ((كان أبو عمرو يقول: (هذه هندُ بنت عبد الله) فيمن صرف، ويقول: لما كثر في كلامهم حذفوه كما حذفوا لا أدر ولم يك ولم أبل وخذ وكل وأشباه ذلك وهو كثير))[٢]، ويذهب يونس (ت ١٨٢هـ) إلى بقاء التنوين، وهو ما حكاه سيبويه (ت ١٨٠هـ) ((قال يونس: من صرف هندًا قال: (هذه هندٌ بنت زيدٍ)، فنوّن هندًا؛ لأن هذا موضع لا يتغير فيه الساكن ولم تدركه علة، وهكذا سمعنا من العرب))[٣]، إذن علة الحذف عند أبي عمرو كثرة الاستعمال، وعلة عدم حذف التنوين عند يونس لأنه لم يلتق بساكن، وبهذا كان تفسيرهما لعلة الحذف مختلف، وإن اتفقا في إثباته وحذفه.

وقد استدل ابن جني (ت ٣٩٢هـ) من قولهم: (هذه هندُ بنت فلانة) في قول من صرف هندًا أنهم حذفوا التنوين لكثرة الاستعمال لا لالتقاء الساكنين لعدم وجود الساكن في كلمة (بِنت)، قال: ((لم يحذف التنوين لالتقاء الساكنين ... من قولهم: (هذه هندُ بنتُ فلانة) في قول من صرف هندًا، فتركهم التنوين في هند وهي مصروفة ولا ساكنين هناك، يدل على أنهم إنما حذفوا التنوين لكثرة الاستعمال لا لالتقاء الساكنين، وهو رأي أبي عمرو بن العلاء))[٤]، ولم يرتضِ بعض المحدثين من أبي عمرو (ت ١٥٤هـ) وابن جني في ما ذهبا إليه من تعليلهما لعلة حذف التنوين بكثرة الاستعمال من ((أنه لا دليل عليه من هذه العبارة التي أوردها ... ذلك أن من العرب من يصرف هندًا ومنهم من يمنعها من الصرف ... ولم تعين القبائل التي تصرف هندًا والتي لا تصرفها، وقد أدى الاختلاط إلى انتقال الاستعمال من أفراد قبيلة إلى أفراد أخرى، فإذا قيل: (هندُ بنت فلانة) من غير تنوين، فما الدليل على أن قائل الكلمة أراد صرفها وحَذَفَ التنوين لكثرة الاستعمال، ألا يمكن أن يقال إنه جاء بها غير منصرفة، وإن الذي قال: (هذه هندٌ بنت فلانة) بالتنوين هو الذي جاء بها على لغة من يصرف ... إنني أميل إلى القول بأن الذي حذف التنوين إنما يتكلم على لغة من يمنع الصرف ولا أرى ما يحمل على الاعتقاد بأنه حذف لكثرة الاستعمال))[٥]؛ لذلك انتقد الدكتور النعيمي ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ضمنًا ولم يوافقه حين سوّى

(١) التنوين والدلالة، دراسة في ضوء اللسانيات العربية المعاصرة، د. خالد إسماعيل إحسان، الرسالة (٢٥٦)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية(٢٨)، ٢٠٠٧م: ٢٧.
(٢) كتاب سيبويه: ٥٠٦/٣.
(٣) كتاب سيبويه: ٥٠٦/٣.
(٤) سر صناعة الإعراب: ١٨٣/٢.
(٥) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني:١٨٨.

في الحكم بين (ابن وبنت) في قوله: ((وكل ما ذكرناه من حال (ابن) إذا جرى وصفًا، وحال ما قبله، فهو جارٍ على بنت وابنة لأنهما في كثرة الاستعمال مثله))[١].

وفسر النعيمي ذهاب التنوين من الاسم الذي قبل(ابنة) بأنه ((لكثرة الاستعمال والتقاء الساكنين على احتمال أن يكون المتكلم ممن يصرف مثل هند، ويمكن أن يقال إنه جاء به على لغة من يمنع الصرف، والذي جعلنا نجيز الأمرين مع ابنة بخلاف بنت أنهم لم يذكروا لنا أن من العرب من ينوّن معها كما ينون مع بنت))[٢].

والظاهر من ما تقدم أن حذف النون يحصل في الغالب في أواخر الكلمات، وهي سمة اشتهرت بها القبائل البدوية، فقد ((ينطق البدوي دون تمهل في نطقه ودون انتظار لنهاية الكلمات، فتصدر عنه الكلمات مبتورة الآخر ... وقد وصل إلى غرضه مع اقتصاد في الجهد وبطريقة أيسر وأسرع))[٣]؛ لأن البدوي يميل إلى السرعة في نطقه دون إخلال بفهم السامع[٤].

أما النقد في موضوع حذف التنوين فقد اختصر على حذف التنوين من الاسم الموصوف بـ (ابن)، وذِكْر الباحثين لسبب هذا الحذف ، فمنهم من يرجعه إلى كثرة الاستعمال أو للتخلص من التقاء الساكنين، ومنهم من يرى أن سبب حذفه يعود إلى كونه على لغة من يمنع الصرف.

المطلب الثالث: التضعيف والتخفيف

التضعيف مصطلح أطلق على توالي الأمثال غير المدغمة[٥]، وكذلك يقصد به الإدغام أو التشديد[٦]، وبهذا المعنى يتلاءم مع ما نريد تناوله هنا من مظاهر الحذف.

وقد ذكر سيبويه (ت ١٨٠هـ) أن العرب استكرهت التضعيف لصعوبته في النطق وذلك بقوله: ((اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيءٍ من الثلاثة على مثال الخمسة نحو ضرببٍ ولم يجيء فعللٌ ولا فعلّلٌ إلا قليلًا، ولم يبنوهن على فعالل كراهية التضعيف؛ وذلك لأنه يثقل عليهم

(١) سر صناعة الإعراب: ١٨٣/٢.
(٢) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني:١٨٨.
(٣) في اللهجات العربية: ١٣٤.
(٤) ينظر: في اللهجات العربية: ١٣٢.
(٥) ينظر: المقتضب: ٢٥١/١، والخصائص: ١٦٣/١.
(٦) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٧/٤-٤٣٨.

أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تعبًا عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكون مهلةٌ كرهوه وأدغموا؛ لتكون رفعةً واحدة وكان أخف على ألسنتهم مما ذكرت لك))[1].

نستنتج من نص سيبويه (ت ١٨٠هـ) الآتي:

١- التضعيف ثقيل على اللسان، في حين اختلاف الحروف أخف عليهم من ذلك.
٢- قلة ورود توالي الأمثال في الصيغ العربية، كما في (فعلل، وفعلّل).
٣- علة كراهية التضعيف تتمثل في استعمال ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا لذلك الموضع من غير مهلة؛ لذلك كان الإدغام خفيفًا لأنهم استعملوا ألسنتهم رفعة واحدة؛ أي: أنه يوفر الاقتصاد في الجهد بلغة العلم الحديث.

وللتخلص من ثقل التضعيف لجأ العربي إلى طرائق مختلفة منها الإدغام أو الحذف أو زيادة حرف الياء غير المدية، مثل: (تسرَّيْتُ، وتظنَّيْتُ، وتقصَّيْتُ)[2]، ومن الأمثلة التي ذكرها سيبويه (ت ١٨٠هـ) نجد أنها لا تتعدى من أن تكون (نصف صائت لين)، ولا ندري أذلك كان مقصودًا من سيبويه أم لا؟

ومن المعلوم أن الإدغام ارتبط ارتباطًا وثيقًا بثقل تماثل الحرفين، والإدغام – مثلما ذكرنا – طريق للتخفيف من ثقل تماثل الصوتين، وتوالي الأمثال مكروه ومستثقل في اللغة، فعندما ((ثَقُل التقاء المتجانسين (المتماثلين) على ألسنتهم فعمدوا بالإدغام إلى ضرب من الخفة))[3]، واللغة تميل إلى التخلص من اجتماع الحرفين المتماثلين بطرق مختلفة منها: (القلب، والإدغام، والنقل، والحذف، والإشباع، والتخالف ... إلخ)، وكل هذا من مظاهر التخفيف التي لجأ إليها الناطق هروبًا من الثقل الذي حدث عن التقاء المتماثلين.

وعن سبب ثقل المتماثلين واستكراهه يقول المبرد (ت ٢٨٥هـ): ((لأَنَّ اللِّسَان يزايل الْحَرْف إِلى مَوضِع الْحَرَكَة ثمّ يعود إِليه وَمثل ذَلِك مسّ وشمَّ وعضَّ))[4]، في حين كان الجاربردي (ت

(١) كتاب سيبويه: ٤١٧/٤.
(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٢٤/٤.
(٣) المفصل في صنعة الإعراب: ٥٤٥.
(٤) المقتضب: ١٩٩/١.

٧٤٦هـ) أكثر وضوحًا وبيّن ذلك بأمثلة حسية ومعنوية، يقول: ((لما فيه من العود إلى حرف بعد النطق به، قال بعض الفضلاء: التقارب المفرط يجعل اللفظ بهما بمنزلة حجْلان المقيد، وشبهه بعضهم بوضع القدم ورفعها في موضع واحد، وبعضهم بإعادة الحديث مرتين، وكل ذلك مستكره، بل إذا كرر طعام واحد تلتذه النفس ملّته وكرهته، فكيف بما عليه فيه كلفة العمل إذا رجع إليه بعينه))[١].

ومن مظاهر التخلص من توالي الأمثال حذف التاء في أول المضارع ((وذلك إذا التقت مع تاء أخرى في أوله، ويتم ذلك في ثلاث صيغ هي: تَفَعَّل، تفاعَل، تفَعْلَل)) [٢]، ومن أمثلة ذلك: (تقدّم – تتقدّم، توالى – تتوالى، تكلّم – تتكلّم)، وحذف التاء مظهر شائع في اللغة العربية وبه جاء القرآن الكريم، من ذلك قوله تعالى: ﴿**فَأَنْتَ لَهُ تَصدَّى**﴾، {عبس: ٦}، وقوله: ﴿**تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الغَيْظِ**﴾، {الملك: ٨}. والأصل: تتصدّى وتتميّز، ويكثر في اللغة العربية ((الاكتفاء بتاء واحدة، وفي القرآن أمثلة كثيرة لذلك، ففيه مثلًا (تَذَكَّرُونَ) سبع عشرة مرة بالحذف، في مقابل (تَتَذكّرُونَ) ثلاث مرات بلا حذف))[٣]. وعليه فقد فضل القرآن الكريم استعمال التخفيف على استعمال التضعيف، وقد أشار ابن جني (ت ٣٩٢هـ) إلى هذه الظاهرة قائلًا: ((يكره اجتماع المثلين زائدين، فيحذف الثاني منهما طلبًا للخفة بذلك))[٤]، وبيّن سيبويه (ت ١٨٠هـ) علة حذف التاء الثانية بقوله: ((لأنها هي التي تسكن وتدغم في قوله تعالى: ﴿**فَادَّارَأْتُم**﴾، {البقرة: ٧٢}، و﴿**ازَّيَّنَتْ**﴾، {يونس: ٢٤}، وهي التي يفعل بها ذلك في يذكرون فكما اعتلت هنا كذلك تحذف هناك))[٥].

وقد حصل خلاف بين النحويين في أي التاءين حذفت، إذ ذهب الكوفيون إلى أن تاء المضارعة هي التي حذفت، في حين ذهب البصريون إلى أن تاء الفعل هي المحذوفة[٦]، وكان

(١) شرح الجاربردي: ٣٤٧/١.
(٢) ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د. أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٩٩٦م: ٢١٩.
(٣) التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، ١٩٩٠م:٧٣، وينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي: ٢١٩.
(٤) المحتسب: ١١١/٢.
(٥) كتاب سيبويه: ٤٧٦/٤.
(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣م، مسألة (٩٣): ٥٣٤/٢.

هذا الخلاف موضع نقد من بعض الباحثين[١] إذ يرى أنه ليس من الأهمية معرفة أي التاءين حذف، كما أنه لا يعنينا الخلاف في ذلك، ولكن الذي يعنينا هو معرفة العلة من هذا الحذف، إذ فضلًا عن توالي الأصوات الصحيحة المتماثلة، فقد توالت الحركات والمقاطع المتماثلة، فكل تاء منهما مع حركتها تكون مقطعًا مفتوحًا قصيرًا، ولما كانت اللغة العربية ((تميل عادة في مقاطعها إلى المقاطع الساكنة، وهي التي تنتهي بصوت ساكن، ويقل فيها توالي المقاطع المتحركة، خصوصًا حين تشتمل على أصوات لين قصيرة))[٢]، وقول أنيس (أصوات لين قصيرة) يوقع الباحث في حيرة من ما أراده من هذا التوصيف، فهو يحتمل كثيرًا من التفسيرات، فهل يقصد الحركة وهي (نصف صائت)، إذا ما فسرنا أن (اللين) عنده هي المد، وإذا لم يكن يريد المد فما معنى (صوت لين قصير)؟ فإذا أراد الواو والياء غير المديتين فما معنى (صوت لين قصير)؟ وعلى أية حال فالذي نفهمه نحن من قول إبراهيم أنيس أنه أراد الواو والياء الساكنتين المسبوقتين بفتحة (نصف صائت ليّن)، وأن حرف اللين الطويل هو الواو أو الياء غير المديتين المتحركتين (نصف صائت علة)، وهو وهمٌ كبير؛ لأن الواو والياء المتحركتين تمثل مزدوجًا صاعدًا وهو ليس صوت لين طويل، وإنما هما صوتان أحدهما نصف صائت والثاني صائت قصير وبمجموعهما يتكون المزدوج، أو مقطع قصير، وهو ما لا يرمي إليه أنيس وإنما كما بينا أنه أراد (نصف صائت لين) كونه ساكنًا ويغلق به المقطع الصوتي، وقد ((عمدت اللغة إلى حذف أحد هذه المقاطع للتخلص من تواليها)) [٣].

ومن مظاهر التخلص من توالي الأمثال رغبة في التخفيف هو ما عده اللغويون ضربًا من الإبدال، كقولهم: للحزمة من الحطب (إيبالة) و(إبّالة)، فالأصل (إبّالة)، ثم أبدلت الباء الأولى الساكنة ياء. ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى: {البحر الطويل}

فمَن مبْلِغ الأَحْلافَ عَنِّي رِسالةً وذِبْيان: هَلْ أَقْسَمْتُمُ كلَّ مَقْسَمِ[٤]؟

فالأصل (ذُبّان) ثم أبدل من الباء ياء، وهذا مثلما قالوا: (قيراط) وأصله (قِرّاط)، و(ديوان) وأصله (دِوَّان)[٥].

(١) ينظر: المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ١١١-١١٢.
(٢) الأصوات اللغوية (أنيس) : ١٦٣.
(٣) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ١١٢.
(٤) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: ٢٥.
(٥) ينظر: لسان العرب: (قرط) ٣٧٥/٧، و(دون)١٦٦/١٣، والتطور اللغوي: ٣٨.

وفي ذلك انتقد الدكتور محمد الشريفي ضمنًا ما ذهب إليه القدماء، وهو ما عرف عند علماء الأصوات المحدثين بـ (قانون المخالفة)، إذ يرى ((أن بعض هذا لم يكن إبدالًا، وإنما هو من باب حذف أحد الحرفين المتماثلين ومد الحركة قبل المحذوف، طلبًا للتخفيف ورغبة في التخلص من التضعيف))[١]. وقد أشار الدكتور الشريفي إلى بعض الكلمات التي وردت في هذا الباب من ذلك (غاشي) و(دينار) و((أصلهما (غاشِش) و(دِنَّار)، فحذفوا الشين الثانية من (غاشِش) ومدوا الكسرة قبلها، كما حذفوا النون الأولى من (دِنَّار) ومدوا الكسرة قبلها))[٢]، وهذه حقيقة نؤمن بها، علمًا أن رأي القدماء ومثلما ذكرنا سابقًا أن الشين الثانية من (غاشِش) أبدلت ياء، وكذلك أبدلت النون الأولى من (دِنّار) ياء.

والذي نراه غير ذلك؛ لانتفاء وجود تقارب صوتي في الصفة أو المخرج بين الشين والياء من جهة، والنون والياء من جهة أخرى.

ومن ذلك كلمة (خَنْثَى) وكان تفسير ابن القطاع (ت ٥١٥هـ) لهذه الكلمة هو أن أصلها ((خَنْثَث، كرهوا اجتماع التضعيف، فأبدلوا من الحرف الأخير ألفًا، ومثله خنظى وعنظى ...))[٣]، وقد وهم ابن القطاع في تفسيره هذا، إذ لا مناسبة بين صوت (الثاء) و(الألف) وعليه فلا يمكن أن يحصل الإبدال بينهما، علاوة على أنه لا يمكن إبدال الصامت (الثاء) بالصائت الطويل (الألف)، وبعبارة بعض المحدثين ((لا يصح القول بأن صوتًا من جنس الصوامت يبدل من صوت من جنس الحركات، فشتان بين المجموعتين من كل جانب))[٤]، أما التوجيه الصوتي الذي نراه هو((أنهم حذفوا الثاء الثانية ومدوا الفتحة قبلها))[٥]. ومن ذلك قول العجاج: {بحر الرجز}

داني جناحيه من الطور فمر تقضي البازي إذا البازي كسر[٦]

(١) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ١١٤.
(٢) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ١١٤.
(٣) شرح المشكل من شعر المتنبي، ابن قطاع الصقلي، تح: د. محسن غياض، مجلة المورد، المجلد (٦)، العدد (٣)، بغداد، ١٩٧٧م: ٢٤٧.
(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية: ٢١١.
(٥) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ١١٤.
(٦) ديوان العجاج (عبد الله بن رؤبة)، رواية عبد الملك بن قريب وشرحه، تح: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق: ٤٢/١.

يقول المبرد (ت ٢٨٥هـ): ((والتقضي: الإنقاض، وإنما أراد سرعتها، والعرب تبدل كثيرًا الياء من أحد التضعيفين، فيقولون: تظنَّيت والأصل: تظنَّنْت، لأنه تفعّلت من الظن، وكذلك: تقضَّيت؛ من الإنقضاض، أي تقضَّضتُ، وكذلك تسرَّيت))[١]، والذي نراه هو أن (تقضَّضَ) حذفت الضاد الأخيرة ومدت الفتحة قبلها فصارت ألفًا، ثم عومل الفعل معاملة المعتل الآخر ففي حالة إسناده إلى ضمائر الرفع تقلب الألف ياء احتكاكية، والمراحل التي مرت بها الكلمة كالآتي: (تقضَّضَ – تقضَّى – تقضَّيت)، أو أن تقضي من القضة وأصله: تقضِض حذفت الضاد الثانية ومدت الكسرة قبلها.

ومن ذلك (لبّيك)، يقول ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) في أدب الكاتب: ((هو من (ألبَّ بالمكان) إذا أقام به؛ فأبدل من إحدى الباءين ياء))[٢]، والحقيقة أنهم حذفوا الباء الثانية ومدوا الفتحة قبلها فصارت ألفًا، ثم عومل معاملة الفعل المعتل الآخر عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة، إذ تتحول الألف إلى ياء احتكاكية[٣].

ومن ذلك أيضًا كلمة (تَظَنَّي) إذ رأى الدكتور محمد الشريفي أن أصلها : ((تظنُّن، وكان القياس على قولنا أن تحذف النون الثانية وتمد الضمة قبلها فتصبح (تظنُّو)، ولكننا نؤكد أن الحذف بدأ في صيغة الفعل الماضي (تظنَّنَ) فحذفت النون الثانية ومدت الفتحة قبلها فصار الفعل (تظنَّى)، ومن ثم عومل معاملة المعتل الآخر من (تفعَّل) في مصدره؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله))[٤].

وذكر ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) قول أبي عبيدة (ت ٢٠٩هـ) من أن:((دَسَّاها من (دَسَّست)، وتَمَطَّى أصله (تَمَطَّط)؛ أي: مدَّ يده))[٥]، وجعل ابن قتيبة هذه الأمثلة في باب (إبدال الياء من أحد المثلين)، ولكننا لا نجد ياء في كلمة (دسّاها) إنما نجد ألفًا فالذي أبدل حسب زعم ابن قتيبة الألف من السين، والذي نراه هو حذف السين الأخيرة من كلمة (دسَّسَ) ومد الفتحة قبلها فصارت ألفًا، وما قيل في (دسَّس) يقال في (تمطَّطَ).

ومن مظاهر حذف توالي الأمثال حذف عين الفعل المضعف عند إسناده إلى تاء الفاعل، كما في (ظَلِل، ومَسِس) وهي لغة بني سليم[٦]، وذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى شذوذ هذا الحذف[٧]، وابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ) لا يقيس عليه[٨]، وأبو علي الشلوبيني (ت ٦٤٥هـ) يرى

(١) الكامل في اللغة والأدب: ٣٦/٣.
(٢) أدب الكاتب، ابن قتيبة الدينوري، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة: ٤٨٨.
(٣) ينظر: المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ١١٤-١١٥.
(٤) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ١١٥.
(٥) أدب الكاتب: ٤٨٨.
(٦) ينظر: لسان العرب: (ظنن) ٢٧٣/١٣.
(٧) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٢٢/٤.
(٨) ينظر: الخصائص: ٤٤١/٢.

ذلك مطرد في مثل هذه الأفعال كأحب، في حين ذهب ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، وابن الضائع (ت ٦٨٠هـ) إلى أن ذلك لا يطرد[١]، وعدوا ذلك من ما ((جاء من المضاعف مشبهًا بالمعتل))[٢]؛ أي: معتل العين، في حين قيّد النحويون، ومنهم ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)[٣] هذا الحذف بأن يكون الفعل ثلاثيًا مكسور العين، وعند ذاك جوّزوا الصور الآتية[٤]:

١- الإتمام: مثلما في نحو (ظَلِل، ومَسِس)، وعليها لغة أكثر العرب.
٢- حذف العين مع نقل كسرتها إلى الفاء كما في نحو (ظِلْت، ومِسْت) بكسر فاء الفعل، وهي لغة بعض الحجازيين.
٣- حذف العين من دون نقل حركتها، مثلما في نحو (ظَلْت، ومَسْت)، وهي لغة بني عامر، وعليها جاء قوله تعالى: ﴿**فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ**﴾، {الواقعة: ٦٥} وقوله: ﴿**الَّذِي ظَلْتَ عَلَيهِ عَاكِفًا**﴾، {طه: ٩٧}.

ويبدو أن المحذوف عين الفعل؛ لأن اللام ساكنة لالتقائها بضمير رفع، وحيث إن الساكن خفيف فقد تم الحذف للحرف الثقيل المتحرك وهو عين الفعل.

وتعليل المبرد (ت ٢٨٥هـ) لتلك الظاهرة أنهم شبهوا المضاعف بالمعتل لذلك حذف في موضع حذفه، فقد شبه (أَحَسْت) و(أَمَسْت) بلفظتي (أَقَمْت) و(أَرَدْت)، وشبه (مِسْت) و(ظِلت) بلفظتي (كِلْت) و(بِعْت)[٥]، وإنما فعلوا ذلك ((كراهيةَ اجتماع المتجانسَيْن كالإدغام ... لأنّه لما اجتمع المثلان في كلمة واحدة، وتَعذّر الإدغامُ لسكون الثاني منهما، ولم يمكن تحريكُه لاتّصال الضمير به، فحذفوا الأوّل منهما حذفًا على غير قياس، وهو الحرف المتحرّك. وإنما حذفوا المتحرّك، دون الساكن، لأنّهم لو حذفوا الثاني، لاحتاجوا إلى تسكين الأوّل، إذ كانت التاء التي هي للفاعل تُسكِن ما قبلها، فكان يؤدي ذلك إلى تكثير التغييرات))[٦]، وبعبارة أخرى أنه لما امتنع الإدغام توجهوا إلى الحذف للتخفيف من الثقل الحاصل في اجتماع المثلين.

(١) ينظر: همع الهوامع: ٤٦٥/٣.
(٢) الخصائص: ٤٤٠/٢.
(٣) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠م: ٢٧٣/٤.
(٤) ينظر: الخصائص: ٤٤٠/٢-٤٤١.
(٥) ينظر: المقتضب: ٢٤٥/١.
(٦) شرح المفصل: ٥٦١/٥.

وقد استحسن أحد الباحثين من علماء التجويد في أنهم كانوا على عناية كبيرة بظاهرة الأدغام وبالمشددات[١]، والناظر ((في كتب علم التجويد يلاحظ اهتمام علماء التجويد بالمشددات لا سيما إذا تتابعت، وقد بالغ مكي في العناية بذلك، حتى حملته تلك العناية على أن يفرد بابًا مستقلًا طويلًا للمشددات))[٢]، والتشديد من سمات النطق البدوي، وهو يلائم ما في طبعهم من غلظة وجفاء، في حين يميل أهل المدن المتحضرة إلى التخفيف في كلامهم؛ لأن ذلك ينسجم مع بيئتهم، وطبيعتهم[٣].

ومن القراءات القرآنية التي حصل فيها التخفيف قراءة (لَتَخِذْتَ)[٤]، بكسر الخاء وتخفيف التاء، في قوله تعالى: ﴿**قَالَ لَو شِئْتَ لاَتَّخَذْتَ عَليهِ أَجْرًا**﴾، {الكهف: ٧٧}. فـ (اتَّخذ) على وزن (افتعل)، والذي حصل هو تخفيف المثلين.

ويرى ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)[٥]، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)[٦]، وتابعهم بعض المحدثين[٧] إلى أن التاء في (تَخِذ) تاء أصلية وهي بمنزلة تاء (تبع)، وقد انتقد بعض المحدثين هذا الرأي إذ يرى أن ليس لهذا الزعم ما يسوغه، ولم يكتفِ بنقدهم بل يأتي بدليل وجيه وهو إن كان مثلما زعموا فأين المضارع والأمر منه، أو أي مشتق من مشتقاته؟ وإنما هي كقولهم: تقي يتقي، وتجه يتجه، زد على ذلك أن التاء مفتوحة، فإذا كانت التاء فاء الفعل فالوجه أن تكون ساكنة في المضارع[٨].

وتظهر ثمرة نقود العلماء في هذه الظاهرة من أن الذي يكمن وراء التخفيف هو درء الثقل الناتج عن توالي الأمثال، وحينئذ يوجب الذوق اللغوي الحذف للتخلص من الثقل الحاصل في الكلمة، وبيّن البحث حصول اتفاق بين القدماء والمحدثين في تفسير هذه الظاهرة، في حين تمثل

(١) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٣٩٤.
(٢) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٤٠١، وينظر: الرعاية: ١٨٩ وما بعدها.
(٣) ينظر: في اللهجات العربية: ١٠٠.
(٤) قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب، ينظر: السبعة في القراءات: ٣٩٦، وحجة القراءات: ٤٢٥، والمبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين النيسابوري، تح: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١م: ٢٨١.
(٥) ينظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ: ٢٢٨.
(٦) ينظر: الخصائص: ٢٨٩/٢.
(٧) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٢١١.
(٨) ينظر: المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ١١٦-١١٧.

الاختلاف بينهما في علة الحذف وحاولنا أن نبين الرأي القديم ثم نأتي بالتفسير الصوتي في الدرس اللساني الحديث، ونحن أميل للمحدثين في بيان سبب حذف المثلين.

المبحث الثاني: الصوائـت

المطلب الأول: حذف الحركات

في التراث العربي أطلق على حذف الحركة مصطلح (التسكين)، فالتسكين يراد به ((حذف الحركة وإحلال السكون محلها، فالحركة موجبة، والتسكين سلب الحركة عن الحرف، من أجل هذا تعد الحركة قسيمًا للسكون))[١]، والقول بإحلال السكون محل الحركة غير مقبول؛ كون السكون عدمًا فكيف يأخذ محلًا؟ وقوله: (الحركة قسيمًا للسكون) أمر غير واقعي؛ لأن السكون لا شيء وليس له وجود، فالسكون ومثلما جاء في النص يراد به حذف الحركة.

ويكون الحذف عادة من عين الكلمة أو من لامها، ولا يجوز حذف حركة فائها، لئلا تبدأ الكلمة بساكن، وعليه فسوف يدور هذا المطلب في محورين هما[٢]:

الأول: حذف حركة عين الكلمة وسنطلق عليه (تسكين التخفيف)، وهو ما أطلق عليه معظم اللغويين.

والثاني: حذف الحركة من لام الكلمة ونطلق عليه (وقف الإعراب).

والحرف إذا تحرك أدى إلى مقطع مفتوح، فإذا سكن قفل المقطع ولذلك كان الغالب في الوقف عندهم السكون لأنه يؤدي إلى مقطع مقفل، وبذلك يختصر المتكلم في الجهد الذي يبذله جهازه الصوتي وكذلك يختصر الزمن في نطق الكلمة، وهكذا الأمر في حشو الكلمة، وقد عبر ابن جني (ت ٣٩٢هـ) عن التحريك والإسكان بكلمتي (التثقيل والتخفيف)[٣]، وهو ما يتفق تمامًا مع الدراسة الصوتية الحديثة للمقاطع المفتوحة والمقفلة[٤].

١- تسكين التخفيف:

ظاهرة لغوية تمثلت في ورود كلمات في اللغة العربية بصورتين، ولكي تتضح الصورة أكثر نأتي بالأمثلة الآتية:

---

(١) ظاهرة التخفيف في النحو العربي: ٢٢٤.
(٢) ينظر: المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ١٢٠.
(٣) ينظر: المحتسب: ٢٥٥/١.
(٤) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٢٢٠.

فَخِذ	فَخْذ	بَئِس	بِئْس
كَرُم	كَرْم	شَجُر	شَجْر
نَعِم	نِعْم	رُسُل	رُسْل
يُسُر	يُسْر	عُسُر	عُسْر
هُزُوًا	هُزْوًا	كُفُوًا	كُفْوًا
نُشِر	نُشْر	مَرِض	مَرْض

هذه بعض الأمثلة التي تمثلت بها هذه الظاهرة اللغوية، وقد تكلم عليها الأقدمون، فقد عقد سيبويه (ت ١٨٠هـ) بابًا أسماه ((هذا باب ما يسكن استخفافًا وهو في الأصل متحرك))[١]، وضرب أمثلة على ذلك، ونلتمس تعليله لهذه الظاهرة من قوله: ((وإنما حملهم على هذا أنهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخف عليهم فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل وكرهوا في (عُصر) الكسرة بعد الضمة كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع، ومع هذا أنه بناءٌ ليس من كلامهم إلا في هذا الموضع من الفعل فكرهوا أن يحولوا ألسنتهم إلى الاستثقال))[٢]. نستنتج من كلام سيبويه الآتي:

١- الأصل في اللغة التحريك، أما السكون فهو عدول عن الأصل.
٢- بناء (فُعِل) ليس من كلام العرب إلا في الفعل المبني للمجهول.
٣- كراهية تحويل الألسنة من الأخف إلى الأثقل.

وفي النص السابق يشير سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى توالي الحركات، وقد انتقده أحد الباحثين في أن ((هذا الكلام من الوجهة الصوتية غير صحيح، وذلك لأن كسرة (عُصِر) ليست تالية للضمة، وإنما هي تالية للصاد فالكلمة تتكون من عين، فضمة، فصاد، فكسرة، فراء... والحركة لا تكون على الصوت كما يرى القدماء، بل هي صوت في ذاتها تتعاقب خطيًا مع الأصوات

(١) كتاب سيبويه: ١١٣/٤.
(٢) كتاب سيبويه: ١١٤/٤.

الأخرى، فهي ليست صفة للصامت، بل صوت يسبقه أو يليه ... والذي أوقع القدماء في أغلاط كثيرة في موضوع الحركات هو الشكل الكتابي))[١].

وفي السياق نفسه يرى الدكتور رمضان عبد التواب أنه ((قد أثرت تلك النظرة الخاطئة – التي تعتمد على الخط لا على النطق– في أحكام اللغويين العرب في كثير من قواعدهم، وعلى الأخص في أبنية اللغة (الصرف) وأوزان الشعر... وقد أدّى جهل اللغويين القدامى بنظام المقاطع في اللغة ونظرتهم إلى رموز الحركات الطويلة، على أنها حروف صامتة مشكلة بالسكون، إلى بنائهم موازين الشعر العربي على متحرك وساكن ... ولو أنهم فطنوا إلى ذلك لبنوا موازين الشعر على المقاطع القصيرة والطويلة وأراحونا من هذه الاصطلاحات العروضية الكثيرة المحيرة، من أمثال: الخبن والوقص والقبض والعصب والكف وغير ذلك))[٢]، فالشكل الكتابي هو الذي دعا عبد التواب أن يعيب مناهج اللغويين القدماء في تأثرهم بالصورة المكتوبة في كثير من الأحيان وإهمالهم النواحي الصوتية المنطوقة.

وقد نص ابن جني (ت ٣٩٢هـ) على أن المشهور عن الحجازيين تحريك الثاني من الثلاثي، وأما بنو تميم فيسكنون الثاني، إلا أنه ذكر موضعًا وصفه بالطرافة، إذ عكست اللهجتان فسكن الحجازي وحرك التميمي، وذلك في قراءة (اثنتا عشْرة)[٣] في قوله تعالى: ﴿**أَثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْنًا**﴾، {البقرة: ٦٠، والأعراف:١٦٠}، إذ قال: ((أما (عشِرة) بكسر الشين فتميمية، وأما إسكانها فحجازية، واعلم أن هذا موضع طريف؛ وذلك أن المشهور عن الحجازيين تحريك الثاني من الثلاثي إذا كان مضمومًا أو مكسورًا ... وأما بنو تميم فيسكنون الثاني ... لكن القبيلتين جميعًا فارقتا في هذا الموضع من العدد معتاد لغتهما، وأخذت كل واحدة منهما لغة صاحبتها وتركت مألوف اللغة السائرة عنها))[٤]، ويعلل ذلك بأن ((ألفاظ العدد قد كثر فيها الانحرافات والتخليطات، ونُقضت في كثير منها العادات))[٥]، وبهذا التعليل لم يسلم ابن جني من نقد بعض المحدثين، إذ يرى الدكتور حسام النعيمي أن هذا التعليل ((غير مقبول عندي، جره إليه فيما أرى خطأ في التصور حيث قرن بين لفظة عشرة، وبين الثلاثي من غيرها في اللهجتين، وما كان ينبغي له أن يقرن بينهما وينظر إليهما نظرة واحدة مما جعله يضرب صفحًا عن صورة العدد في

(١) المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٢٩٠.
(٢) فصول في فقه اللغة، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٦، ١٩٩٩م: ٤٠٨-٤٠٩.
(٣) ينظر: المحتسب: ٨٥/١، ٢٦١/١.
(٤) المحتسب: ٢٦١/١-٢٦٢.
(٥) المحتسب: ٨٥/١.

حالة الإفراد (عشَرة) بفتح الشين، إذ هو لم يرد بكسرها حتى يجعله من هذا الباب باب كبِد وفخِذ وكَبْد وفَخْذ))[١].

وتوجيه النعيمي لهذه الحالة هو أن (عشرة) ((اسم للعدد المعروف جاء بهذا اللفظ مفتوح الشين عند العرب جميعًا حجازيهم وتميميهم، كما أجمعوا على كلمة بقرة مثلًا، فلما ركب العدد مال الحجازي إلى إسكانه لكثرة استعماله، وحاجته إلى العدد في أموره الحضارية تخفيفًا، ولم يسكن في حال الإفراد على كثرة استعماله، لأنهم جعلوا السكون لعدد المؤنث، وأما التميمي فكأنه لما ركب العدد مال إلى المخالفة به عن المفرد فتحول عن الفتحة إلى الكسرة، ولم يسكن لأنه للمفرد المؤنث، ولم يضم لئلا يبالغ في ثقل الحركة إذ الضمة أثقل من الكسرة كما قرروا، والعدد كثير الاستعمال يختار له الحركة الخفيفة))[٢].

والعرب تكره توالي الحركات في الكلمة الواحدة وكذلك كرهت توالي الحركات في الكلمتين، إذ ورد عنهم تسكين هاء (هو، هي) إذا سبقت بالواو أو الفاء أو اللام، ووجه هذا هو أنهما ((لما كثرتا في الكلام وكانت هذه الحروف لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها صارت بمنزلة ما هو من نفس الحرف فأسكنوا كما قالوا في فَخِذ فَخْد))[٣]، وقد ورد تسكينها بعد الهمزة كقول الشاعر: {البحر البسيط}

فقمت للطيف مرتاعًا وأرَّقني فقلت أَهْي سَرَتْ أم عادني حُلُم[٤]

ووجه هذا ((أنَّ هذه الأحرف لمَّا كنَّ على حرف واحد وضعفن عن انفصالها، وكان ما بعدها على حرفين؛ الأول منهما مضموم أو مكسور، أشبهت في اللفظ ما كان على (فَعُل)، أو (فَعِل) ، فخفف أوائل هذه كما يخفَّف ثواني هذه، فصارت (وَهُو) كعَضُد، وصار (وَهْو) كعَضْد، كما صارت (أهِي) كَعِلم، وصار (أَهْي) بمنزلة عَلْم))[٥]. ويرى التبريزي (ت ٥٠٢هـ) أن الشاعر ((أسكن الهاء من هي مع ألف الاستفهام، لأنه أجراها مجرى واو العطف وفائه، فكما يسكن معها لأنها لا تقوم بنفسها ولا تستقل كذلك أسكن مع الألف))[٦].

(١) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٢٢٤-٢٢٥.
(٢) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٢٢٥، وينظر: لسان العرب: (عشر) ٥٦٨/٤، وسر صناعة الإعراب: ٢١/١.
(٣) كتاب سيبويه: ١٥١/٤.
(٤) البيت لزياد بن حمل، ينظر: الخصائص: ٣٠٦/١، ٣٣٢/٢، وشرح ديوان الحماسة (المرزوقي): ٩٧٧.
(٥) الخصائص: ٣٣٢/٢.
(٦) شرح ديوان الحماسة: ٩٧٨.

والحركات عند علماء اللغة ثلاثة، هي: الفتحة والضمة والكسرة، وهي – بتعبير ابن جني (ت ٣٩٢هـ) – أبعاض أحرف المد (الصوائت الطويلة) الألف والواو والياء[١]، وقد فاوتوا بينها من حيث الخفة والثقل، فوجدوا أن الفتحة أخفها، والضمة أثقلها، في حين تكون الكسرة أخف من الضمة وأثقل من الفتحة؛ أي: أن الثقل على التوالي يتمثل في (الضمة فالكسرة ثم الفتحة)[٢]، ويبدو هذا عن طريق النطق، فالفتحة أو الألف ((لا تكلف الناطق إلا إرسال النفس حرًا، وترك مسرى الهواء أثناء النطق بلا عناء في تكييفه))[٣]، أما الضمة وامتدادها الواو ((فإن النطق بها يكلفك ضم الشفتين ومطّهما وتدويرهما حتى تحقق نطق الضمة أو الواو، واختبر ذلك في قُل وصُم، وقولوا وصوموا مثلًا ... وكذلك الكسرة وامتدادها وهي الياء، تكلفك أن تكسر مجرى الهواء، وتحني طرف اللسان عند اللثة؛ ليمثل الصوت ما تريد من الكسرة أو الياء، كما ترى في: صيد وبيع، صِدْ وبِعْ))[٤].

أما السكون فهو ضد الحركة؛ أي: أنه ليس من الحركات، وفي ذلك يقول أحد الباحثين: ((إن الموازنة بين الفتحة والسكون لا تصح، لأن الفتحة حركة والسكون وقف وقطع للحركة أو لا شيء، ولا تجوز الموازنة بين شيئين مختلفين أصلًا أو بين شيء ولا شيء))[٥]، أما إذا ما قارناه من جانب الخفة والثقل لوجدناه أخف من جميع الحركات حتى الفتح[٦]، وهذا يعني أن وجود الحركة يجعل الحرف ثقيلًا ولهذا إذا سكن عد ذلك تخفيفًا فقد ((يكون الاستخفاف أو التخفيف لتحويلهم البناء من متحرك ثقيل إلى ساكن خفيف))[٧]، وعليه فقد عد تسكين المتحرك مظهرًا من مظاهر الخفة، وقد أطلقت عليه الدكتورة خديجة الحديثي ((علة التخفيف بالتسكين))[٨]، فقد أجاز اللغويون في صيغة (فَعُل) و(فَعِل) تسكين عين الكلمة اسمًا وفعلًا، ففي الاسمين نحو: (عَضُد) و(فَخِذ)، وفي الفعلين نحو: (كَرُم) و(عَلِم) وعلة ذلك نجده في قول المبرد (ت ٢٨٥هـ): ((استثقالًا للكسرة والضمة))[٩].

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٣٣/١.
(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ١٦٧/٤، والمقتضب: ١٨٤/١، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ١١٨/١.
(٣) ظاهرة التخفيف في النحو العربي: ٢٣٧.
(٤) إحياء النحو، د. إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧م: ٧٩.
(٥) فلسفة المنصوبات في النحو العربي، د. عائد كريم علوان الحريزي، العراق، ٢٠٠٨م: ٧١.
(٦) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٤٢/١.
(٧) دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠م: ٢٠١.
(٨) دراسات في كتاب سيبويه: ٢٠١.
(٩) المقتضب: ١١٧/١.

وقد قرر سيبويه (ت ١٨٠هـ) أنه لا يجوز تسكين المفتوح لخفته، وفي ذلك يقول: ((ليس شيء أكثر في كلامهم من (فَعَلَ)، ألا ترى أن الذي يخفف عَضُدًا وكَبُدًا لا يخفف جَمَلًا))[١]. بيد أننا وجدنا ما يخالف ذلك، فقد ورد التخفيف في المفتوح، وذلك في قراءة (الجَمْل)[٢] بفتح الجيم وسكون الميم في قوله تعالى: ﴿**حَتَّى يَلِجَ الجَمَلُ**﴾، {الأعراف: ٤٠}. ويؤيد ذلك قول الأخطل: {البحر الطويل}

وما كل مبتاع ولو سَلْف صَفْقُهُ براجع ما قد فاته بِرِداد[٣]

فالشاعر سكن اللام من سلف وكان حقه الفتح، وبهذا يرد على سيبويه (ت ١٨٠هـ) في نفيه لتسكين المفتوح، وقد انتقد الدكتور عبد الصبور شاهين القدماء الذين منعوا إسكان وسط الكلمة المفتوحة وذلك بأنه شكك من أنهم استقروا أفراد هذه الظاهرة استقراءً كاملًا[٤].

وهناك أمثلة كثيرة وردت تقرأ بوجهي الإسكان والفتح، وذكر الدكتور عبد الصبور شاهين[٥] أن أبا عمرو (ت ١٥٤هـ) كان يختار الإسكان على سنة قومه تميم، إذ قرأ (على الموسع قَدْره)[٦] بالإسكان، وفيه الفتح (قَدَره) في قوله تعالى: ﴿**عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ**﴾، {البقرة: ٢٣٦}، وقرأ (دَأْبًا)[٧] وفيه الفتح (دَأَبًا) في قوله تعالى: ﴿**قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا**﴾، {يوسف: ٤٧}، وقرأ (كِسْفًا)[٨] وفيه الفتح (كِسَفًا) في قوله تعالى: ﴿**أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا**﴾، {الإسراء: ٩٢}، وكذلك يعدل عن الكسر والضم ويختار السكون أيضًا كقراءته (أَرْنا)[٩] وفيه الكسر في قوله تعالى: ﴿**وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا**﴾، {البقرة: ١٢٨}، وقرأ (نَصْب)[١٠] وفيه الضم

(١) كتاب سيبويه: ٣٧/٤.
(٢) قراءة أبي السمال، ينظر: المحتسب: ٢٤٩/١.
(٣) ديوان الأخطل: ٥٢٨.
(٤) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٣٨٣.
(٥) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٣٣٣.
(٦) ينظر: السبعة في القراءات: ١٨٤، والمبسوط في القراءات العشر: ١٤٧.
(٧) ينظر: السبعة في القراءات: ٣٤٩، والحجة للقراء السبعة: ٤٢٤/٤-٤٢٥.
(٨) ينظر: السبعة في القراءات: ٣٨٥، والمبسوط في القراءات العشر: ٢٧٢.
(٩) ينظر: السبعة في القراءات: ١٧١، والحجة للقراء السبعة: ٢٢٤/٢.
(١٠) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٣٢٣/٦، والإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر المعروف بابن الباذش، دار الصحابة للتراث: ٣٨٧.

(نُصُب) وكلاهما مفرد في قوله تعالى: ﴿**كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصُبٍ يُوفِضُونَ**﴾، {المعارج: ٤٣}، بل لقد يعدل أحيانًا إلى اختيار صيغة المفرد دون الجمع لأنها تحقق هدفه فقد قرأ (سَقْفًا)[١] على التوحيد، والقراءة المشهورة (سُقُفًا) على الجمع، وذلك في قوله تعالى: ﴿**لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ**﴾، {الزخرف: ٣٣}.

وقد رفض الدكتور عبد الصبور شاهين قاعدة النحويين التي تقول: ((بجواز إسكان عين الفعل مضمومة أو مكسورة دون المفتوحة، وهي القاعدة التي حاول ابن جني تقريرها متابعًا في ذلك مذهب سيبويه، ولم يرد عن أبي عمرو وهو الإمام اللغوي الحجة، ما يفيد التزامه بما قرره بعد ذلك سيبويه، لا قراءة ولا نصًا، ولا ريب أن موقف أبي عمرو هذا يزرع الشك حول صحة القاعدة التي حاول النحويون فرضها ليدخلوا في نطاقها مجموعة من الأمثلة، ويحكموا بشذوذ مجموعة أخرى، فلئن سلمنا بشذوذها، فهي في رأينا شاذة عن قاعدتهم، لا عن الواقع اللغوي الوثيق المطرد، وإن جاز أن تكون أمثلة المفتوح المسكن أقل نسبيًا من المضموم والمكسور من هذا الباب على ما مضى))[٢].

لقد سبق أن ذكرنا أن أبا عمرو (ت ١٥٤هـ) قد اختار الساكن دون المتحرك ولكنه في أحيان أخر اختار المتحرك دون الساكن ((حين قرأ : (اليُسُر، والعُسُر، وعُسُرة، والعسُرى، واليسُرى) بضم السين في جميعهن بدلًا من تسكينها الذي جرت عليه قراءة حفص، وقلنا: إن صاحب اللسان يعتبر أن المسكن من هذه الكلمات هو الأصل، وأن المتحرك لغة فيه، كما قالوا: القُفُل في القُفْل، والقُبُل في القُبْل))[٣].

ومن مكامن النقد الضمني ما وجهه الدكتور شاهين لصاحب اللسان، قال: ((ولا شك أننا بعد ذلك لا نستطيع أن نسلم لرواية اللسان في هذا الموضع بالذات؛ لأن عهدنا بأبي عمرو ألا يخرج عن أصل عام إلا إذا اضطره إلى ذلك اعتبار قوي غلاب، كأن يختار الأفصح والأشهر،

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ١٤٨، والإقناع في القراءات السبع: ٣٧٤.
(٢) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٣٣٤.
(٣) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٣٣٥، وينظر: لسان العرب: (يسر) ٢٩٥/٥، (عسر) ٥٦٣/٤.

فلو طبق هنا أصله وهو (اختيار الأفصح) لاختار الساكن دون المتحرك، ولكنه فعل العكس))[١]، زد على ذلك أنه كان يؤثر السكون على المتحرك تماشيًا مع لهجة قومه.

وليتضح موقف أبي عمرو (ت ١٥٤هـ) في اختياره الأمثلة بناء على أصله، نشير إلى ما جاء عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بصدد ((قراءة الحسن بخلاف وقتادة وأبي رجاء والجحدري وسهل بن شعيب (نُشْرًا) بضم النون وجزم الشين... قال أبو الفتح: أما (نُشْرًا) فتخفيف (نُشُرًا) في قراءة العامة، والنُّشُر جمع نَشُور؛ لأنها تَنْشُر السحاب وتستدرُّه، والتثقيل أفصح لأنه لغة الحجازيين، والتخفيف في نحو ذلك لتميم))[٢].

ذكرنا فيما سبق أن السكون ليس من الحركات، ولنقف أمام السكون والفتح لمعرفة أيهما أثقل وأيهما أخف؟ سنجد أن هناك اتجاهين[٣]:

الاتجاه الأول: يرى أصحابه أن السكون أخف من الفتح؛ لأن الفتحة حركة والسكون سلب، والحركات بصفة عامة أثقل من السكون.

الاتجاه الثاني: أصحابه يؤمنون بأن الفتحة أخف من كل الحركات ومن السكون أيضًا.

وعن مشكلة السكون عند علماء اللغة يقول الدكتور أحمد علم الدين الجندي: ((يظهر أن مشكلة السكون قد أثارت نوعًا من القلق في دوائر علمائنا الأقدمين، استمع إلى ما جاء في شواذ القراءات (لابن خالويه) عند قوله تعالى: ﴿**وَيَدعُونَنا رَغَبًا وَرَهَبًا**﴾، {الأنبياء: ٩٠}، يقول ابن خالويه: سمعت أبا بشر النحوي يقول: قال الأصمعي: قلت لأبي عمرو: لِمَ لا تقرأ رَغْبًا ورَهْبًا بالسكون مع ميلك إلى التخفيف؟ فقال: ويلك أحَمْل أخف أم حَمَل؟ يعني أن المفتوح لا يخفف))[٤].

وهذا النص لا ينهض دليلًا على أن الفتحة أخف من السكون ولكنه يعني أن المفتوح لخفته لا يخفف، ومن ما يؤكد ذلك ما قاله الجندي: ((أن الفتحة شروع في ألف، والضمة شروع في واو، والكسرة شروع في ياء، أما السكون فليس شروعًا في حرف آخر، فالحرف إذا نطقنا به

(١) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٣٣٥.
(٢) المحتسب: ٢٥٥/١.
(٣) ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي: ٢٢٦.
(٤) دراسة في حركية عين الكلمة الثلاثية في العربية ولهجاتها، د. أحمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد (٢٩)، ١٩٧٢م: ١٩٠، وينظر: الحجة في القراءات السبع:٢٧٧.

محركًا فقد نطقنا بحرف وشرعنا في آخر، وإذا نطقنا به ساكنًا لم ننطق إلا بذلك الحرف، إذن الحرف المتحرك حرف وبعض حرف، والحرف الساكن حرف فحسب، والحرف وبعض حرف أثقل من الحرف وحده، إذن فالسكون أخف من الحركة، ولو كانت الحركة فتحة))[١]، لقد أطلق على الحركة بعض حرف، والحركة هي صوت يساوي صوت؛ أي: حرف آخر باستثناء أصوات المد (الصوائت الطويلة) التي تساوي حرفين، مثلما تساوي حركتين، أو حركة وحرف، وقول ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في الحركات: (أبعاض الحروف) كان المقصود أحرف المد (الصوائت الطويلة)، وليس أي حرف آخر؛ ولهذا تساوت (لا) و(لم) عروضيًا كونهما متساويين بالقيمة الصوتية ومختلفين في النوعية، وهذا ما أكده الدكتور محمد الشريفي في أحد بحوثه[٢].

وتجد العرب سكنت الفعل الماضي عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة فإن الفتحة تحذف في آخر الفعل ويحل محلها السكون طلبًا للتخفيف، والفرق واضح بين أن تقول: ذهبَتَ (قبل التخفيف)، وبين قولك: (ذهبْتَ) بعد التخفيف، فلو كانت الفتحة أخف من السكون لما عدل إلى تسكين آخر الفعل، وقد قرأ أبو السمال (ت ١٦٠هـ) بإسكان الجيم في كلمة (شَجْرَ)[٣] قوله تعالى: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لا يُؤمِنُونَ حتَى يُحَكِّمُوكَ فِيْمَا شَجَرَ بَيْنَهُم**﴾، {النساء: ٦٥}، وكأنه فر من توالي الحركات.

وقد ذهب الدكتور أحمد عفيفي إلى أن العرب قد اعترفوا بخفة الفتحة وخفة السكون أيضًا عن الضمة والكسرة؛ لذا جاز تخفيف المضموم والمكسور لثقلهما، ولم يجز – على المشهور – تخفيف الفتحة لخفتها أصلًا، فهي أساس الخفة في الحركات لهذا لا تخفف[٤]، وفي ذلك يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـ): ((المفتوح لا يسكن لخفة الفتحة))[٥]. ولتأكيد خفة السكون عن الفتح

(١) علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق، د. أحمد علم الدين الجندي، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد (٢)، ١٩٨٤م: ٣٠٩.
(٢) ينظر: عروض الشعر العربي وعلاقته بالمقطع الصوتي، د. محمد عبد الزهرة غافل الشريفي، مجموعة مقالات المؤتمر الدولي الثاني حول القضايا الراهنة للغات، اللهجات وعلم اللغة، إيران ١-٢/ شباط/ ٢٠١٨م، المجلد (٣): ٥٣.
(٣) ينظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ: ٦٩٥/٣.
(٤) ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي: ٢٢٨-٢٢٩.
(٥) المحتسب: ٨٦/١، وينظر: المقتضب: ١١٧/١.

نأخذ نصًا من التراث اللغوي، فابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) يعترف بأنه: ((لا أخف من الفتحة إلا السكون))[١].

والحقيقة التي نصل إليها أن الخفة في النطق خاصة من خواص السكون، وبهذا نقرن رؤيتنا مع رؤية الدكتور عبد الصبور شاهين[٢] في أننا نشكُّ أن يكون الذين منعوا إسكان وسط الكلمة المفتوحة قد استقرؤا ألفاظ هذه الظاهرة استقراءً كاملًا، وأن إمام اللغويين والقراء أبا عمرو (ت ١٥٤هـ) – يؤيده الواقع اللغوي – لم يلتزم هذه القاعدة، وإنما أسكن المضموم والمكسور والمفتوح أيضًا، على أساس مقطعي، وهذا ما نراه الدافع الأول إلى الإسكان.

وعليه فقد عدّ حذف الحركة (تسكين الوسط) مظهرًا من مظاهر الخفة في اللغة العربية، وقد جرى ذلك كثيرًا في كتب القراءات، وعلى ألسنة الفصحاء من العرب، ووجود هذه الظاهرة في لهجة تميم يعزى إلى النظام المقطعي الذي يؤدي أثرًا بارزًا في سرعة النطق التي كانت إحدى صفات لهجة تميم، أي: أنها كانت تميل إلى المقاطع المغلقة، فتقول في كَبِد: كَبْد؛ لأن في حذف الحركات اقتصادًا في النطق لهذا قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): ((وإذا أدى الحرف الساكن مع خفته تأدية المحرَّك على ثقله، فتلك صنعة مأنوس بها))[٣]. وينتج عن إسكان عين الكلمة التي كانت بداية المقطع الثاني، وهو مقطع قصير أن تصبح نهاية مقطع منغلق، وتصبح الكلمة مكونة من مقطعين بعد إن كانت من ثلاثة مقاطع ليتحقق الاقتصاد في المجهود النطقي في أثناء الكلام، وخفة في الصيغة الحاصلة، ولتوضيح ذلك نتبع الكتابة الصوتية لبعض الأمثلة:

كَبِدٌ: ك ـَ / ب ـِ / د ـُ ن ← {مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل مغلق}.

كَبْدٌ: ك ـَ ب / د ـُ ن ← {مقطع طويل مغلق + مقطع طويل مغلق}.

رُسُلٌ: ر ـُ / س ـُ / ل ـُ ن ← {مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل مغلق}.

رُسْلٌ: ر ـُ س / ل ـُ ن ← {مقطع طويل مغلق + مقطع طويل مغلق}.

فَخِذٌ: ف ـَ / خ ـِ / ذ ـُ ن ← {مقطع قصير + مقطع قصير + مقطع طويل مغلق}.

(١) شرح المفصل: ١٦٣/٣.
(٢) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٣٨٣-٣٨٤.
(٣) المحتسب: ٢٦٢/١.

فَخْذٌ: ف ـَ خ / ذ ـُ ن ← {مقطع طويل مغلق + مقطع طويل مغلق}.

بعد عرضنا لهذه الأمثلة تبين أن الغرض من تسكين المتحرك هو التخفيف والذي حصل نتيجة تقليل عدد مقاطع الكلمة، لذا عد تسكين وسط الكلمة، أو آخر الفعل بعد حذف حركته دون سبب إعرابي تخفيفًا، وهذه الظاهرة تستحق التوقف لذا سوف نتناولها في المطلب اللاحق.

٢- وقف الإعراب:

الإعراب نوع من التخفيف في الاستعمال اللغوي عن طريق المخالفة والمعاقبة للحركات، ونعني بوقف الإعراب حركة الإعراب، وهذه الظاهرة لها شواهد كثيرة في اللغة، فقد وجدت في القراءات القرآنية، وفي كلام العرب شعرًا ونثرًا[١]، وهذه الظاهرة تعزى إلى تميم[٢].

وقد أوحت تلك الشواهد إلى بعض النحويين بفكرة أشاروا إليها في كتبهم وأسموها (إجراء الوصل مجرى الوقف)[٣]؛ أي: أن الكلمة على الرغم من وقوعها في وصل الكلام فأنها تعطى حكم الموقوف عليه، وتجرد من الحركة في آخرها، وفي ذلك انتقدهم الدكتور إبراهيم أنيس في أنهم على الرغم من شعورهم بمثل هذه الظاهرة لكنهم لم يحسنوا التمثيل لها في كتبهم[٤].

وذكر الدكتور حسام النعيمي جملة من الشواهد[٥] من ذلك ما نقل عن ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) في قول الله عز وجل: ﴿**وَيُعَلِّمُهُمُ الكِتَابَ**﴾، {البقرة: ١٢٩}، وقوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللهُ**﴾، {البقرة: ١٥٩}، أن أبا عمرو (ت ١٥٤هـ) سئل عنهما ((فقال: أهل الحجاز يقولون: يعلمُهُم، ويلعنُهُم، مثقلة، ولغة تميم يعلمْهم، ويلعنْهُم))[٦]. وقد أوضح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) أنه لا سؤال عن لهجة التثقيل؛ لأنها استوفت الإعراب الواجب، لكن من حذف فعنه السؤال، وأجاب عن ذلك بأن علته ((توالي الحركات مع الضمات، فيثقل ذلك عليهم فيخففون

(١) ينظر: المحتسب: ١٠٩/١-١١١، والخصائص: ٧٣/١-٧٦، ٣١٩/٢، ٣٤٠، ٣٤٣.
(٢) ينظر: اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٧٨م: ٢٤٥/١، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ١٥٦.
(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٩/١، والمحتسب: ١٠٢/١، وسر صناعة الإعراب: ١٧٣/٢، وشرح المفصل: ٢٤٠/٥.
(٤) ينظر: من أسرار اللغة: ٢٦٢-٢٦٣.
(٥) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٢٢٥-٢٢٦.
(٦) المحتسب: ١٠٩/١.

بإسكان حركة الإعراب))[١]. وذكر ابن جني شواهد أخر منها قراءة أبي عمرو (بارئْكم)[٢] بسكون الهمزة في قوله تعالى: ﴿**فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ**﴾، {البقرة: ٥٤}، وحكى أبو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) بسكون اللام (ورسلْنا)[٣] في قوله تعالى: ﴿**بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ**﴾، {الزخرف: ٨٠}.

وأنشد أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) لجرير: {البحر البسيط }

سيروا بني العم فالأهواز منزلكم ونهر تيري فلا تعرفْكم العرب[٤]

يريد: تعرفُكم.

ومن أبيات الكتاب[٥]: {البحر السريع}

فاليومَ أشرَبْ غَير مُستَحقِبٍ إثمًا مِن اللهِ ولا واغِلِ[٦]

أي: أشربُ.

وقول لبيد: {البحر الكامل}

تَرّاكُ أَمْكِنَةٍ إِذَا لَمْ أَرْضَها أَوْ يَرْتَبِطْ بَعْضَ النُّفُوسِ حِمامُهَا[٧]

ومعناه: إلا أن يرتبطَ، فأسكن المفتوح لإقامة الوزن واتصال الحركات[٨]، وقد حمل ابن جني (ت ٣٩٢هـ) هذه الظاهرة في بعض القراءات على أنه وهم من السامع، وأنه اختلاس للحركة[٩]، وحمله في بعضها الآخر على ((إسكان نحو (عضُد) و(علِم)، بأخذ الحرف المسكن وما قبله وما بعده قبل إسكانه، وإن كان ما بعده منفصلًا عنه، وجعله من إجراء المنفصل مجرى المتصل))[١٠]، كما في قراءة بعضهم بسكون القاف من(يتقْ) في قوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ المُحْسِنِينَ**﴾، {يوسف: ٩٠}، وتفسيره لهذه القراءة ((أن قوله: (تَقِ وَ) بوزن (عَلِمَ) فأسكن كما يقال: عَلْم))[١١]، وفي بيت جرير كأنه شبه (رَبُ غـ، بعَضُد). وبمثله

(١) المحتسب: ١٠٩/١.
(٢) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٧٧، ٢٩٧، والحجة للقراء السبعة: ٧٦/٢.
(٣) ينظر: المحتسب: ١٠٩/١، ٣٣٨/٢، والبحر المحيط: ٣٣٤/١، ٤٥٨/٢.
(٤) ديوان جرير بن عطيّة، تح: نعمان أمين طه، دار المعارف، مصر، ط٣: ٤٤١.
(٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٠٤/٤.
(٦) ديوان امرئ القيس: ١٢٢.
(٧) ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تح: د. إحسان عباس، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٤م: ٣١٣.
(٨) ينظر: المحتسب: ١٠٩/١-١١١.
(٩) ينظر: الخصائص: ٧٣/١.
(١٠) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٢٢٧.
(١١) الخصائص: ٣٤١/٢.

فسر بعض ما ورد في الشعر، فإذا لم يطرد له ذلك حمله على الضرورة، كما في قول لبيد الذي سبق ذكره[١].

ومن مكامن النقد ما ذكره النعيمي في تفسير ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، إذ يرى أن ذلك ((استدلال طريف لأنه يقوم على تتابع الأصوات مجردة، من غير نظر إلى كونها في كلمة واحدة أو في كلمتين، ولكنه على ما فيه من طرافة لا يستقيم لصاحبه ولا ينقاد ... وعلى هذا فلما لم يكن التشبيه بعلم وعضد منقادًا مطردًا كان الأولى أن يضرب عنه صحفًا[٢]، ويكتفي بأن الإسكان إنما كان للتخفيف في النثر، وللضرورة في الشعر))[٣]، وفي تفسير ابن جني في إجرائه المنفصل مجرى المتصل إشارة واضحة للنظام المقطعي في الدرس اللساني الحديث.

وقد أشار الدكتور عبد الصبور شاهين إلى ((أن ما سنه النحاة من قواعد شكلية إنما يخضع في جوهره للنظام المقطعي الذي يجري عليه الكلام العربي، وأظن أننا لم ننس بعد ما كنا نحفظه صغارًا في إعراب الفعل (ضربْتُ)، وأنه مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة)) [٤].

وتوضيح ذلك أن الفعل لو لم يسكن لكان لدينا أربعة مقاطع قصيرة مفتوحة هكذا: (ض ـَ / ر ـَ / ب ـَ / ت ـُ)، والعرب تكره توالي مقاطع كهذه مما دفعها إلى قفل المقطع الثاني هكذا (ض ـَ / ر ـَ ب / ت ـُ) للتخلص من توالي المقاطع المتماثلة، فصار الفعل مكونًا من (مقطع قصير + مقطع طويل مغلق + مقطع قصير) وهذا وفّر للناطق العربي اقتصادًا في الجهد العضلي وذلك بتقليل مقاطع الكلمة.

ويستمر شاهين في كلامه ((فإن كان توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة مكروهًا، حتى وجب إسكان ثالث هذه المتحركات، وهو لام الفعل، فإن توالي ثلاث متحركات على الأقل في وصل الكلام يجيز هذا الإسكان لأوسط الثلاثة، وهو لام الكلمة أيضًا))[٥]، ويؤيد مذهبه بما جاء عن سيبويه (ت ١٨٠هـ) في الإدغام قوله: ((فإن كان قبل الحرف المتحرك الذي وقع بعده حرفٌ مثله حرفٌ متحرك ليس إلا وكان بعد الذي هو مثله حرفٌ ساكنٌ حسن الإدغام، وذلك نحو قولك: (يد دّاود)؛ لأنه قصدٌ أن يقع المتحرك بين ساكنين واعتدالٌ منه وكلما توالت الحركات أكثر كان الإدغام أحسن))[٦]، يعلق شاهين على هذا النص قائلًا: ((إن لام الكلمة إذا لقيت

(١) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٢٢٦-٢٢٨.
(٢) خطأ مطبعي والصحيح (صفحًا).
(٣) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٢٢٧-٢٢٨.
(٤) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٣٨٩.
(٥) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٣٨٩.
(٦) كتاب سيبويه: ٤٣٧/٤.

مثلها متحركًا وسبقت بحرف متحرك، يصبح عندنا ثلاث متحركات، وفي مثل هذا يحسن الإدغام، والإدغام هنا يعني الإسكان لا غير، وضرب لذلك مثلًا (يد دَّاود)، فالدال الأولى لقيت دالًا مثلها، وسبقت بحرف متحرك فيكون لدينا مثال بزنة فَعُلَ= / يَدُدَ / ، الأمر الذي يحسن فيه إسكان الوسط وهو لام الكلمة الأولى))[١].

وعليه فقد تصور سيبويه (ت ١٨٠هـ) هذا الإسكان من أجل الإدغام في حين أثبتنا جوازه في كل ثلاثي على شاكلة (عضُد وعلِم)، التزمتها قبيلة تميم[٢] وما جاورها، وبهذا ((نخالف سيبويه ومن تبعه في جعله الإسكان في الإدغام ناشئًا عن تلاقي أصوات ذات صفات معينة، ونذهب إلى أنه نظام مقطعي التزمته لهجات هذه القبائل، وهو لا يتنافى مع شروط الفصاحة، فقد كان شائعًا على ألسنة الفصحاء، كما جاز أن تقرأ به نصوص القرآن في جملة قراءات مروية، وفي مقدمتها أبي عمرو بن العلاء، إمام اللغويين والنحاة والقراء))[٣].

ومن الإشارات التي وردت في إسكان حركة الإعراب، من ذلك إسكان الواو والياء في المضارع في حالة النصب، من ذلك قول الشاعر: {البحر الطويل}

فما سودتني عامرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللهُ أَنْ أسمو بأمٍ ولَا أب[٤]

وقول الحطيئة: {البحر البسيط}

يَا دَارَ هِنْدٍ عَفَتْ إِلَّا أَثَافِيْهَا بَيْنَ الطَّوِيِّ فَصَارَاتٍ فَوَادِيهَا [٥]

فقد سكن الواو من (أسمو)، والياء من (أثافيها)، وجعل ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ذلك من باب حمل حالة على حالة، فأجرى النصب مجرى الرفع الذي لا تلزم فيه الحركة، كما يحمل الجر على النصب فيما لا ينصرف[٦]، وله تعليلات أخر، منها أنهم شبهوا الياء بالألف إذ لا تظهر عليها حركة النصب، وشبهوا الواو بالياء، وفي موضع آخر الفتحة مستثقلة في الواو والياء لضعفها[٧]. وقد أشاد الدكتور حسام النعيمي بهذا التعليل ويرى أنه ((أفضل من سابقه؛ لأنه

(١) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٣٩٠.
(٢) ينظر: اللهجات العربية في التراث: ٢٤٦/١، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ١٥٦.
(٣) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٣٩٠.
(٤) البيت لعامر بن الطفيل، ينظر: الحيوان، عمرو بن بحر الجاحظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ: ٣٠٢/٢، والشعر والشعراء، ابن قتيبة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ: ٣٢٤/١، والخصائص: ٣٤٤/٢.
(٥) ديوان الحطيئة، جرول بن أوس، شرح: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٥م: ١٥١.
(٦) ينظر: الخصائص: ٣٠٧/١.
(٧) ينظر: الخصائص: ١/ ٣٠٧-٣٠٨، ٢٩٣/٢-٢٩٤، ٣٤٣-٣٤٤، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٢٢٩.

يخلصنا من سلسلة التعلق بحمل الياء على الألف، والواو على الياء، ولو ذهب ابن جني إلى أنهم حملوا النصب فيهما على الرفع والجر لكان قولًا))[١].

والذي نراه ونريد تأكيده هو ((أن الأفعال الناقصة، والأسماء المنقوصة ما هي إلا كلمات حذفت لاماتها ومد بالحركة قبلها، فإذا قامت الحاجة إلى بيان حركة الإعراب صححت بالواو أو الياء الاحتكاكيتين، فالحذف هنا لا يعدو أن يكون حذفًا للحركة الإعرابية فحسب، وإنما يصحبه حذف لام الكلمة والعودة إلى مد الحركة قبله، أي العودة إلى حالة الاتحاد ... وفي تسميتها بالناقصة أو المنقوصة دليل على إدراك القدماء من اللغويين لهذا الحذف))[٢].

ومن موارد النقد الضمني ما ذهب إليه سيبويه (ت ١٨٠هـ) حين فسر إسكان اللام بالاختلاس في النثر[٣]، في حين قد سلم بإسكان العين في الشعر والنثر، ويرى عبد الصبور شاهين أنه ((قد كان بوسع سيبويه أن يذهب إلى جواز الإسكان في النثر، ومن ثم في القرآن لو أنه تأمل ظاهرة إسكان عين الكلمة، والتي ساق بعض أمثلتها شاهدًا على جواز الإسكان في لام الكلمة قياسًا على إسكان العين، كما في (فَخْذ وعَضْد)، فهو قد قرر فيما سبق أن شيوع الإسكان في العين وفي اللام مقتصر على بيئة معينة هي بيئة تميم، ولا شك في أن الناطق في هذه القبيلة لم يفرق بين كون اللفظ واردًا في شعر أو نثر، فقد كان يسكن في الكلام بعامة، ولكن سيبويه وقد استولت عليه مهابة المقاييس التي استقرت لضبط أواخر الكلم، عزّ عليه أن تنهار هذه المقاييس؛ بسبب تقليد لا ينتسب إلى من اعتمد عليهم في تقعيد قواعده، وهم قبائل الحجاز؛ فكان أن فسر إسكان اللام بالاختلاس، إلا في الشعر، على حين قد سلم بإسكان العين في الشعر وفي النثر))[٤].

فإذا تركنا سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى من أتى من بعده نعني بذلك المبرد (ت ٢٨٥هـ) فإنه كان موضع نقد بسبب تقديسه لحركات الإعراب[٥]، ويرى بعض الباحثين أنه ((قد مضى في الشوط إلى أبعد غاياته، فقد زعم أن قراءة أبي عمر ذلك لحن، وأنكر الإسكان إنكارًا تامًا، حتى الذي قال سيبويه بجوازه في الشعر، وروى في الشواهد التي ساقها سيبويه روايات أخرى لا يكون فيها إسكان))[٦]، وبذلك نقض كلام سيبويه بحجة أن الحركة علم للإعراب، ومن ثم لا يجوز إسكانها، وعلى الرغم من ذلك نجد المبرد حين يكون الكلام على إسكان العين فإنه يجوّز ذلك في ((كل شيء

(١) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٢٢٩.
(٢) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ١٢٤.
(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٠٢/٤.
(٤) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٣٤٥-٣٤٦، وينظر: كتاب سيبويه: ١١٣/٤، ٢٠٣.
(٥) ينظر: الكامل في اللغة والأدب: ١٣١/٣.
(٦) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٣٤٧، وينظر: النشر في القراءات العشر: ٢١٣/٢، على سبيل المثال، أنشد المبرد شاهد سيبويه: فاليوم فأشرب غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغل
قرأ مكان (فأشربْ) أُسقى، مضارعًا مبنيًا للمفعول، ينظر: الكامل في اللغة والأدب: ١٩٥/١.

مضموم أو مكسور إذا لم يكن من حركات الإعراب، تقول في الأسماء في فخِذ (فخْذٌ)، وفي عضُد، عضْد، وتقول في الأفعال: كرُم عبد الله، أي كرْم، وقد علِم الله، أي علْم الله ... ولا يجوز في ضرَب ولا في حمَل أن يسكن، لخفة الفتحة))[١].

ومن مكامن الحسن ما أشار إليه الدكتور شاهين[٢] في أن أبا علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) قد نهج نهجًا فريدًا في عرض قضية الإسكان والبرهنة عليها، ولم يظن أن أحدًا سبقه إلى القول على نسقه، ودافع دفاعًا مجيدًا عن رأي سيبويه (ت ١٨٠هـ) القائل: (بجواز حذف الحركة الإعرابية في الشعر)[٣]. ومن المفيد أن ننقل نص مناقشة أبي علي حين رد على المبرد (ت ٢٨٥هـ) قائلًا: ((فأما من زعم أن حذف هذه الحركة لا يجوز من حيث كانت علمًا للإعراب، فليس قوله بمستقيم، وذلك أن حركات الإعراب قد تحذف لأشياء، ألا ترى أنها تحذف في الوقف، وتحذف من الأسماء والأفعال المعتلّة. فلو كانت حركة الإعراب لا يجوز حذفها من حيث كانت دلالة الإعراب، لم يجز حذفها في هذه المواضع، فإذا جاز حذفها في هذه المواضع لعوارض تعرض، جاز حذفها أيضًا في ما ذهب إليه سيبويه وهو التشبيه بحركة البناء، والجامع بينهما: أنهما جميعًا زائدان، وأنها قد تسقط في الوقف والاعتلال، كما تسقط التي للبناء للتخفيف))[٤].

وفي هذا النص شبه أبو علي حركة الإعراب بحركة البناء؛ أي: حركة عين الكلمة، وأنهما زائدتان لذلك جاز أن تسقط حركة الإعراب في حالتي الوقف والاعتلال، كما جاز أن تسقط حركة عين الكلمة للتخفيف.

وأما من يرى دلالة الحركة الإعرابية على المعنى، فإذا حذفت اختلت الدلالة عليه، فقد رد أبو علي (ت ٣٧٧هـ) على المبرد (ت ٢٨٥هـ) مستعينًا بالقياس على حركة البناء، فيقول: ((وحركات البناء أيضًا قد تدل على المعنى وقد حذفت، ألا ترى أن تحريك العين بالكسر في نحو: ضُرِب يدل على معنى، وقد جاز إسكانها، فكذلك يجوز إسكان حركة الإعراب، وكذلك الكسر في مثل حَذِر، والضمة في نحو: حذُر))[٥]، ومعنى ذلك أن المقايسة بين عين الفعل ولامها تعد تامة، وأن ما يجري على إحداهما يجري على الأخرى، من حذف وإثبات، ومن حيث ارتباطها بدلالتها حالة إثباتها أو حذفها، وقد استحسن الدكتور شاهين هذا الرأي وعدّه مقياسًا نقديًا سواء لما يذهب إليه أبو علي وغيره من ذوي الآراء في الموضوع؛ ذلك أن أبا علي الذي يقرر هذا كله هو نفسه يذهب إلى أن أبا عمرو يميل إلى التخفيف في حدود الاختلاس[٦].

(١) الكامل في اللغة والأدب: ١٣١/٣.
(٢) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٣٥٠.
(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٠٣/٤.
(٤) الحجة للقراء السبعة: ٨١/٢-٨٢.
(٥) الحجة للقراء السبعة: ٨٣/٢.
(٦) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٨٤/٢، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٣٥٥.

وقد وجه الدكتور شاهين نقدًا لاذعًا لابن جني (ت ٣٩٢هـ) ونسب إليه الغفلة، ولم يرتض من النحويين إنكارهم لرواية الإسكان، وفي ذلك يقول: ((وعجيب أن يغفل ابن جني، وهو الذي روى قول أبي عمرو في نسبة الإسكان لتميم، عن وحدة الظاهرة لدى أبي عمرو وغيره من القراء، وهو يعلم ولا شك أن أبا عمرو تميمي، وأن إسكان الوسط المنسوب لتميم شائع في قراءاته!! لا شك أنه كان حلًا غير موفق من جانب النحويين أن يأخذوا عن أبي عمرو الاختلاس، وأن ينكروا رواية الإسكان، وينسبوا لرواة الإسكان الغفلة وعدم الضبط))[١].

وفي ذلك إشارة إلى ما ورد عن سيبويه (ت ١٨٠هـ)[٢] من أن أبا عمرو (ت ١٥٤هـ) كان ((يختلس الْحَرَكَة من ﴿بَارِئِكُم﴾، {البقرة: ٥٤}، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾، {البقرة: ٦٧} وَمَا أشبه ذَلِك مِمَّا تتوالى فِيهِ الحركات فَيرى من سَمعه أَنه قد أسكن وَلم يكن يسكن ... وقَالَ اليزيدي فِي ذَلِك كُله إِنَّه كَانَ يسكن اللَّام من الْفِعْل فِي جَمِيعه وَالْقَوْل مَا أَخْبَرتك بِهِ من إِنَّه كَانَ يُؤثر التَّخْفِيف فِي قِرَاءَته كلهَا وَالدَّلِيل على إِيثَاره التَّخْفِيف أَنه كَانَ يدغم من الْحُرُوف مَا لَا يكَاد يدغمه غَيره ويلين السَّاكِن من الْهَمْز وَلَا يهمز همزتين وَغير ذَلِك))[٣].

ويرى الدكتور حسام النعيمي ((أن كل ما ورد من إسكان المتحرك بحركة الإعراب إنما كان من بدايات التوجه في اللهجات نحو طرح تلك الحركات، ذلك التوجه الذي أوقفه العلماء في العربية الفصحى ومضى في سبيله في اللهجات المحلية حتى انتهى إلى طرح حركات الإعراب فيها كما نراه اليوم))[٤].

وبهذا نكون قد تابعنا موارد النقد الصوتي لظاهرة وقف الإعراب، وعرفنا طريقة تفكير القدماء عن طريق تفسيرهم لهذه الظاهرة، ولم يتكئ تفسيرهم على الجانب الصوتي في حين وجدنا المحدثين استندوا في تفسيرهم لتلك الظاهرة على المستوى الصوتي بشكل كبير، وكان تفسيرهم لذلك على أساس مقطعي.

وعن طريق نظرة سريعة في ما أوردناه من أمثلة هذه الظاهرة تبين الآتي:

١- تقليل المقاطع سواء كانت الكلمة صحيحة أو ناقصة وفي ذلك اختزال للجهد العضلي الذي يبذله المتكلم.

٢- أن العربي يقف على ساكن من ما أدى ذلك إلى ميله لقفل المقطع الأخير.

٣- تكره العربية المقاطع المتتالية المفتوحة فتحاول حينئذٍ المخالفة فتقفل المقطع الأخير مثلما في الفعل الماضي عند إسناده إلى ضمير الرفع (ضَرَبَ : ضَرَبْتُ).

---

(١) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٣٦٠، وينظر: النشر في القراءات العشر: ١٠/١.
(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٠٢/٤.
(٣) السبعة في القراءات: ١٥٥-١٥٧.
(٤) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٢٢٨.

٤- إن العلة من إسكان الحركة الإعرابية هي القصد إلى التخفيف من قيود الحركات المتوالية.

٥- النحويون الذين إجازوا إسكان اللام قياسًا على إسكان العين كان تصورهم للقضية تصورًا مقطعيًا، لا يفرقون بين اللام والعين في الموقع، ما دامت إحداهما واقعة بين مقطعين مفتوحين.

ولا يقتصر حذف الحركات على الإعراب وحده، بل يمتد إلى بنية الكلمة، فيصيبها بالتغير والتحول، فقد تقصر الحركات الطويلة (الصوائت الطويلة)، وقد تطول الحركات القصيرة (الصوائت القصيرة) وهذا ما سنبحثه في المطلب اللاحق.

المطلب الثاني: الاختلاس والإشباع

يقصد بالاختلاس هنا تقصير الحركة الطويلة (الصائت الطويل)؛ أي: الاجتزاء بالحركة عن حرف المد، وليس المقصود به الحركة الضعيفة المختلسة كحركة همزة بين بين؛ لأنها كالحركة التامة، إذ إنها ((كغيرها من سائر المتحركات في ميزان العروض الذي هو حاكم وعيار على الساكن والمتحرك))[١]، وهذا أمر يخص المسموع، والبحث يتعامل مع المكتوب؛ ولذلك لا يعنينا هذا القول في هذا المطلب.

وقد أورد ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)[٢] أمثلة كثيرة لاختلاس أحرف المد في غير مواضع اختلاسها، إذ مثل مظهرًا من مظاهر الضرورة الشعرية عند شعراء يمثلون قبائل متعددة لذلك لا يمكن أن نعد الاختلاس في الشعر لهجة لقبيلة بعينها، ولكن الاختلاس في غير الشعر مثل ظاهرة لهجية، كذلك وردت في بعض القراءات القرآنية[٣].

أما إذا أشبعت الحركات (الصوائت القصيرة) فتتحول إلى أحرف مد (صوائت طويلة)، ويسمى هذا المظهر بـ (الإشباع)، وأطلق عليه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) مصطلح ((مطل الحركات))[٤]، وقد ذكر ابن جني أن أحرف المد (الألف والواو والياء)، يقصد بالواو والياء

(١) سر صناعة الإعراب: ٥٦/١.
(٢) ينظر: ضرائر الشعر (ابن عصفور): ١٢٠وما بعدها.
(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٢٢١، والحجة للقراء السبعة: ١٤٨/٥، والمبسوط في القراءات العشر: ٢٨٥، وجمال القراء وكمال الإقراء: ٧٦١-٧٦٢.
(٤) الخصائص: ١٢٣/٣.

المديتين منشؤها الحركات (الصوائت القصيرة)، وأن ((الحركات أوائل لها، وأجزاء منها، وأن الألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة، والواو ضمة مشبعة، يؤكد ذلك عندك أيضًا أن العرب ربما احتاجت في إقامة الوزن إلى حرف مجتلب ليس من لفظ البيت، فتشبع الفتحة، فيتولد من بعدها الألف، وتشبع الكسرة، فتتولد من بعدها ياء، وتشبع الضمة، فتتولد من بعدها واو))[١]، وقد ذكر الدكتور غالب المطلبي أن هذا المظهر ((ما كان في طائفة من الأحوال ليعبّر عن تحول في القيمة الفونيمية، أو عن مغايرة لبناء صرفي آخر، بمعنى آخر، إن هذا التحول لم يأت ليميز بين المعاني، وإنما كان لأسباب صوتية بحتة، أو لعادة نطقية معينة))[٢]، واستعمال هذا المظهر كثر في الشعر من باب الضرورة ليستقيم الوزن.

وقد أورد اللغويون شواهد لهذين المظهرين، فمن الاختلاس ما ذكره ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في باب ((إنابة الحركة عن الحرف ...))[٣]، وأتى بشواهد منها قول الشاعر: {بحر الرجز}

كَفَّاكَ كَفٌّ لا تُلِيقُ دِرْهَمَا جُودًا وأُخْرَى تُعْطِ بالسَّيْفِ الدِّمَا[٤]

يريد: تعطي، وعليه بيت الكتاب[٥]: {البحر الكامل}

وأخو الغوانِ متى يشأ يَصْرِمْنَهُ وَيَكُنَّ أعْداءً بُعَيْدَ وِدادِ[٦]

وقول الآخر: {البحر الوافر}

فَطِرْتُ بِمُنْصُلي في يَعْمَلاتٍ دَوامِي الأيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا[٧]

ومنه قول الله تعالى: ﴿**يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ**﴾، {الزمر: ٦١}، وقد صرح ابن جني أن تقصير الحركات ((كثير في الكسرة))[٨]، ولكنه في ((المفتوح قليل)) [٩]، من ذلك قول رؤبة: {بحر الرجز}

وَصّاني العَجّاجُ فيما وَصَّني[١٠]

---

(١) سر صناعة الإعراب: ٣٨/١.
(٢) في الأصوات اللغوية: ٢٩٦.
(٣) الخصائص: ١٣٥/٣.
(٤) البيت بلا نسبة، ينظر: الخصائص: ١٣٥/٣، ولسان العرب: (ليق) ٣٣٤/١٠.
(٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٨/١.
(٦) البيت للأعشى في ديوانه، ديوان الأعشى، ميمون بن قيس، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٩٨٣م: ١٧٩.
(٧) البيت لمُضَرّس بن رِبْعي الأسدي، ينظر: كتاب سيبويه: ٢٧/١، ولسان العرب: (ثمن) ٨١/١٣.
(٨) الخصائص: ١٣٦/٣.
(٩) الخصائص: ١٣٦/٣.
(١٠) مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان (رؤبة بن العجّاج) وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، أعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد، دار ابن قتيبة، الكويت: ١٨٧.

يريد فيما وصاني، وإنما قال ذلك فيها نظرًا لخفتها[١].

ففي هذه الكلمات: (تعطي، والغواني، والأيدي، ووصاني) التي وردت في الأبيات الشعرية، يذهب بعض اللغويين إلى أن الشاعر ((اضطر إلى تقصير الحركة الطويلة ... لكي يحتفظ بموسيقى الوزن، وهو أمر لا يجوز إلا إذا جاء في الكلام ساكن بعد هذه الحركة الطويلة، فإنها تقصر عندئذٍ في النطق لا في الكتابة، مثل: يدعو المؤمن إلى الحق))[٢]، فإن ((الْقَاعِدَةُ الْعَرَبِيَّةُ أَنَّ اللَّفْظَ يُكْتَبُ بِحُرُوفٍ هجائية مع مراعاة الابتداء والوقوف عليه))[٣]. هذا هو الأصل في رسم اللفظ، وقد شذت عن هذه القاعدة مواضع في كتابة المصحف العثماني؛ وذلك أن قواعد الكتابة لم تكن قد استقرت بعد في ذلك العصر المبكر، فكتب كُتّاب المصحف بعض الكلمات القرآنية بحسب النطق بها في الوصل لا في الوقف[٤].

وقد استشهد رمضان عبد التواب[٥] بآيات كثيرة، نأخذ منها على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿**وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا**﴾، {النساء: ١٤٦}، **وقوله:** ﴿**كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنْجِ الْمُؤْمِنِينَ**﴾، {يونس: ١٠٣}، وقوله: ﴿**وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**﴾، {الحج: ٥٤}، وقوله: ﴿**فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ**﴾، {القصص: ٣٠}، وقوله:﴿**سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ**﴾، {العلق: ١٨}، وقوله: ﴿**وَيَدْعُ الْإِنْسَانُ بِالشَّرِّ**﴾، {الإسراء: ١١}، وقوله: ﴿**وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ**﴾، {الشورى: ٢٤}.

وهذا الذي ذهب إليه عبد التواب لم يكن بمعزل عن التراث اللغوي، وقد أدرك ذلك بنفسه حين أشار[٦] إلى ما جاء عن ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) عند قوله تعالى: ﴿**سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ**﴾، {العلق: ١٨}، والأصل ((سندعو بالواو، غير أن الواو ساكنةٌ واستقبلتها اللام الساكنة فسقطت

(١) ينظر: ضرائر الشعر (ابن عصفور): ١٢٢.
(٢) فصول في فقه اللغة: ١٧٨.
(٣) الإتقان في علوم القرآن: ١٦٨/٤.
(٤) ينظر: فصول في فقه اللغة: ١٧٨.
(٥) ينظر: فصول في فقه اللغة: ١٧٨-١٧٩.
(٦) ينظر: فصول في فقه اللغة: ١٧٩.

الواو، فبنوا الخط عليه. وقد أسقطوا الواو في المصحف من ﴿**سندعُ**﴾، {العلق: ١٨} و﴿**يدعُ الإنسانُ**﴾، {الإسراء: ١١}، و﴿**يمحُ اللهُ الباطلَ**﴾، {الشورى: ٢٤}، وكذلك الياء من ﴿**وادِ النمل**﴾، {النمل: ١٨}، و﴿**إنَّ اللهَ لهادِ الذينَ آمنُوا**﴾، { الحج: ٥٤} والعلة فيهن ما أنبأتُك من بنائهم الخطَّ على الوصل))[١].

وفي هذا انتقد الدكتور رمضان عبد التواب ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، إذ يرى أن الأخير علل لذلك تعليلًا خاطئًا[٢]، فيقول عن ((قول الله عز اسمه: ﴿**وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ**﴾، {الشورى: ٢٤}، و ﴿**يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ**﴾، {القمر: ٦}، و﴿**سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ**﴾، {العلق: ١٨}، وكتب ذلك بغير واو دليلًا في الخط على الوقوف عليه بغير واو في اللفظ))[٣]، وكذلك نال سهام نقده الزركشي (ت ٧٩٤هـ) إذ وصف تعليله بأنه ذهب مذهبًا بعيدًا حين قال عن الواو أنها: ((قَدْ سَقَطَتْ مِنْ أَرْبَعَةِ أَفْعَالٍ تَنْبِيهًا عَلَى سُرْعَةِ وُقُوعِ الْفِعْلِ وَسُهُولَتِهِ عَلَى الْفَاعِلِ وَشِدَّةِ قَبُولِ الْمُنْفَعَلِ الْمُتَأَثِّرِ بِهِ فِي الْوُجُودِ، أولها: ﴿**سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ**﴾ فِيهِ سُرْعَةُ الْفِعْلِ وَإِجَابَةُ الزَّبَانِيَةِ وَقُوَّةُ الْبَطْشِ... وثانيها: ﴿**وَيَمْحُ اللهُ البَاطِلَ**﴾ حُذِفَتْ مِنْهُ الْوَاوُ عَلَامَةً عَلَى سُرْعَةِ الْحَقِّ وَقَبُولِ الْبَاطِلِ لَهُ بِسُرْعَةٍ ... وَثَالِثُهَا: ﴿**وَيَدْعُ الإنْسَانُ بِالشَّرِ**﴾ حَذْفُ الْوَاوِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ سَهْلٌ عَلَيْهِ وَيُسَارِعُ فِيهِ كَمَا يَعْمَلُ فِي الْخَيْرِ وَإِتْيَانُ الشَّرِّ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ ذَاتِهِ أَقْرَبُ إِلَيْهِ من الخير. ورابعها: ﴿**يَومَ يَدْعُ الدَّاعِ**﴾ حذف الواو لسرعة الدعاء وسرعة الإجابة))[٤]، وكان الزركشي معتقدًا بكلامه هذا ((أن كتّاب الوحي كانوا يرمزون للمعاني الدقيقة التي يحاول هو أن يستنبطها برموز كتابية مختلفة، وهو مالم يخطر على بال أحد منهم بلا ريب!))[٥].

وجاء الفعل (يمحو) وقد رسم الواو على الأصل في قوله تعالى: ﴿**يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ**﴾، {الرعد: ٣٩}، في حين اختلس في قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللهُ البَاطِلَ وَيُحِقُّ الحَقَّ بِكَلِماتِهِ**﴾، {الشورى: ٢٤}، وعلل الزركشي ((أَنَّ الْإِثْبَاتَ الْأَصْلُ وَإِنَّمَا

(١) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤١م: ١٤١.
(٢) ينظر: فصول في فقه اللغة: ١٧٩.
(٣) الخصائص: ١٣٦/٣.
(٤) البرهان في علوم القرآن: ٣٩٧/١-٣٩٨.
(٥) فصول في فقه اللغة: ١٨٠.

حُذِفَتْ فِي الثَّانِيَة لِأَنَّ قَبْلَهُ مَجْزُومٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ لِأَنَّهُ قَدْ عُطِفَ عَلَيْهِ: (وَيُحِقُّ) وَلَيْسَ مُقَيَّدًا بِشَرْطٍ وَلَكِنْ قَدْ يَجِيءُ بِصُورَةِ الْعَطْفِ عَلَى الْمَجْزُومِ وَهَذَا أَقْرَبُ مِنْ عَطْفِ الْجِوَارِ فِي النَّحْوِ)) [١]، ولم يرتضِ الدكتور عادل النصراوي هذا التفسير ووصفه بالبعيد[٢].

وقد ذهب بعض اللغويين إلى أن الاجتزاء بالكسرة عن الياء ضرورة في حين يرى بعض اللغويين أن هذا التقصير كثير في لهجة هذيل[٣]. والذي نراه أن الاجتزاء بالكسرة عن الياء المدية وردت كثيرًا في القرآن الكريم، وليس في القرآن ضرورة، من ذلك قوله تعالى: ﴿**يَا قَومِ**﴾، {يس: ٢٠}، وقوله: ﴿**يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ**﴾، {الزمر: ٦١}.

ومن أمثلة الاختلاس لضرورة الشعر ما ذكره الدكتور رمضان عبد التواب[٤]، كقول متمّم بن نويرة: {البحر الطويل}

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمِشِي لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى[٥]

وقول الآخر: {البحر الوافر}

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ منْ شيءٍ تَبالا[٦]

ففي هذين البيتين اضطر الشاعر إلى اختلاس الياء المدية في: (يبكي) و(تفدي) فصارتا: (يبكِ) و(تفدِ)؛ لضرورة الوزن، وقد وصف الدكتور رمضان عبد التواب النحويين بعدم الجرأة على الاعتراف بهذا، وزعموا أن هذين الفعلين مجزومان بلام الأمر المقدرة[٧]، وفي ذلك إشارة إلى قول سيبويه (ت ١٨٠هـ) ((واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة كأنهم شبهوها بأن إذا أعملوها مضمرةً))[٨].

ويفهم من كلام عبد التواب أن اختلاس الأصوات المدية (الصوائت الطويلة) إلى حركات (صوائت قصيرة) في الشعر يكون على قسمين:

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣٩٨/١.
(٢) ينظر: الأنساق الدلالية للصوت اللغوي، بحوث تطبيقية في القرآن الكريم، د. عادل عباس النصراوي، دمشق، ط١، ٢٠١٦م: ١٤٦.
(٣) ينظر: اللهجات العربية في التراث: ٦٨٢/٢-٦٨٣.
(٤) ينظر: فصول في فقه اللغة: ١٨٠.
(٥) ديوان متمّم بن نويرة اليربوعي، تح: د. ابتسام الصفّار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م: ٨٤.
(٦) البيت بلا نسبة، ينظر: كتاب سيبويه: ٨/٣، وخزانة الأدب (البغدادي): ١٢/٩، ١٠٨.
(٧) ينظر: فصول في فقه اللغة: ١٨١.
(٨) كتاب سيبويه: ٨/٣.

الأول: إذا تلاها ساكن فيكون تقصير الحركة لغير ضرورة.

والثاني: إذا تلاها متحرك فإن التقصير حينئذٍ للضرورة. وهذا شائع في أشعار العرب

ومن ما شاع في الشعر أيضًا ما يخص ضمير الغائب المتصل، ومن الإشارات إلى هذا الأمر، ما قاله برجشتراسر: ((ضمير الغائب المتصل؛ أي: (ـهُ) أو (ـهِ)، وإن كتب بغير حرف مد، فكثيرًا ما ينطق بالضمة أو الكسرة الممدودتين، حسب ما قاله النحويون، والمقرئون، ولزم في قولهم المد، إذا كان المقطع السابق مقصورًا؛ أي: لا يحتوي إلا على حرف متحرك بحركة مقصورة فقط، فلزم نطق مثل: (له) و(به) بالحركة الممدودة، وأما مثل: (إياه) و(فيه) و(عليه)، فجاز فيه المد والقصر، والقصر أكثر استعمالًا، ومثل ضمير الغائب كلمة (هذه)، والإملاء العربي دائمًا يتبع حالة الوقف والابتداء، لا الوصل. والقاعدة المذكورة لها أساس وزني (Rhythmique) يشاكل أوزان الشعر؛ وذلك أن تتابع المقطعين الممدودين ليس بمقبول للسمع في بعض الأوقات فاجتنبوه، ومن ذلك أنهم قالوا: (قِتال) في مصدر (قاتَل)، وكان الأولى أن يكون (قيتالًا)؛ لامتداد الحركة الأولى في: (قاتل)، فقصرها لكيلا يتتابع الممدودان، ومنه أيضًا (رضيع)، بمعنى: مراضع، و(حليف) بمعنى: محالف، وما يشبههما، فكان الأولى أن تكون (راضيع) و(حاليف)، تبعًا لامتداد الفتحة في: راضَعَ وحالَفَ))[1]. وقد أحسن برجشتراسر في ذلك.

وكما تختلس الصوائت الطويلة لضرورة الوزن الشعري، فقد تشبع الصوائت القصيرة أحيانًا للسبب نفسه أيضًا، وقد ذكر ابن جني (ت ٣٩٢هـ) شواهد على ذلك[2]، منها قول الفرزدق: {البحر البسيط}

تَنْفِي يَداها الحَصى في كلِّ هاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّراهِيمِ تَنْقادُ الصَّياريفِ [3]

وقول ابن هرمة: {البحر الوافر}

فـأَنتَ مـنَ الـغَوائِـلِ حيـنَ تُـرْمَـى ومِـنْ ذَمِّ الـرِّجـالِ بِمُـنْـتـزاحِ [4]

وقوله: {البحر البسيط}

(١) التطور النحوي: ٦٧-٦٨، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٣١٥/٣.
(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٤٠/١-٤١.
(٣) لم أجد هذا البيت في ديوان الفرزدق، ينظر: سر صناعة الإعراب: ٤٠/١، وشرح ديوان الحماسة (المرزوقي): ١٠٣٢.
(٤) شعر إبراهيم بن هرمة القرشيّ، تح: محمد نفاع، وحسين عطوان، مجمع اللغة العربية، دمشق:١٣٣.

وأَنَّنِي حَيْثُما يَثْني الهَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثُما سَلَكُوا أَدْنو فأَنْظُورُ [١]

ففي الأمثلة السابقة (أشبع الكسرة في الصيارف فصارت الصياريف، وأشبع فتحة منتزَح فصارت منتزاح، وأشبع ضمة أنظر فصارت أنظور)[٢]، ومن مواضع النقد الضمني الذي وجهه الدكتور رمضان عبد التواب لابن جني صيغة (درهام)، إذ روى ابن جني أن ((الدراهيم لا حجة فيه؛ لأنه يجوز أن يكون جمع درهام، وقد نطقت به العرب، قال:

لو أن عندي مئتي درهام لجازَ في آفاقها خاتامي))[٣].

وقد نسي ابن جني (ت ٣٩٢هـ) أن الذي أنتج صيغة (درهام) في هذا البيت هو الضرورة[٤]، ويرى عبد التواب[٥] أن الضرورة الشعرية قد أنتجت صيغًا جديدة في العربية وقد استحسن صنيع اللغويين حين وضعوا هذه الصيغ جنبًا إلى جنب مع الصيغ الأصلية، فقد ورد عن الجوهري (ت ٣٩٨هـ) أن ((الدِرْهَمُ فارسيٌّ معرّب، وكسر الهاء لغة، وربَّما قالوا: دِرهامٌ))[٦]، ويقول كذلك: ((والكلكل والكلكال: الصدر))[٧]، وفي اللسان ذكر أن ((الْمَعْرُوفُ الكَلْكَل، وإِنما جَاءَ الكَلْكَال فِي الشِّعْرِ ضَرُورَةً فِي قَوْلُ الرَّاجِزِ:

قلتُ، وَقَدْ خرَّت عَلَى الكَلْكَالِ يَا ناقَتي، مَا جُلْتِ مِنْ مَجَالِ))[٨].

ومن موارد النقد أيضًا صيغة (ينباع) الواردة في بيت عنترة: {البحر الكامل}

ينباع من ذفري غضوب جسرة زيافة مثل الفنيق المكدم[٩]

قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): ((أراد ينبع فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفًا، قال الأصمعي: انباع الشجاع انبياعًا إذا انخرط بين الصفين ... وقد يمكن عندي أن تكون هذه لغة تولدت، وذلك أنه لما سمع ينباع أشبه في اللفظ ينفعل فجاؤا منه بماضٍ ومصدرٍ))[١٠].

ومن النقد استحسان الدكتور حسام النعيمي لتعليل ابن جني (ت ٣٩٢هـ) حين وصفه بأنه تعليل مقبول عندنا[١١]، في حين اعترض الدكتور رمضان عبد التواب على هذا التعليل حين وجد

(١) شعر إبراهيم بن هرمة القرشيّ: ٢٣٩.
(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/٤٠-٤١.
(٣) سر صناعة الإعراب: ١/ ٤٠.
(٤) ينظر: فصول في فقه اللغة: ١٨٤.
(٥) ينظر: فصول في فقه اللغة: ١٨٥.
(٦) الصحاح: (درهم) ١٩١٨/٥.
(٧) الصحاح: (كلل) ١٨١٢/٥.
(٨) لسان العرب: (كلل) ٥٩٧/١١.
(٩) ينظر: الخصائص: ١٢٣/٣، وخزانة الأدب (االبغدادي): ١٢٢/١.
(١٠) الخصائص: ١٢٣/٣.
(١١) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٢٣٤.

عند بعض اللغويين وجهًا لبيت عنترة يخلص به من الضرورة، وذلك بجعل (ينباع) على وزن (يَنْفَعِل) من البَوْع بمعنى (السيلان)، إذ روي عن ابن الأعرابي (ت ٢٣١هـ) أنه قال: ((ينباع: يَنْفَعِل، من بَاعَ يَبُوع، إذا مر مرًا لينًا فِيهِ تلَوٍّ، وَأنكر أَن يكون الأَصْل فِيهِ يَنْبع، وَقَالَ: يَنْبع كَمَا يَنْبع المَاء من الأَرْض، وَلم يُرِد هَذَا، إِنَّمَا أَرَادَ السيلان وتلوّيه على رقبَتهَا))[١]. وقد أشاد بعض المحدثين[٢] بهذا التخريج ووصفه بالصواب؛ لأن مادة (بوع) بمعنى (السيلان) مستعملة في اللغة، من ذلك ما ورد في بيت السفاح بن بُكير اليربوعي: {البحر السريع}

يجْمَعُ حِلْماً وأَناةً مَعًا ثُمَّتَ يَنْبَاعُ انْبِيَاعَ الشُّجاعْ[٣]

وقد ورد اسم الفاعل، في قول الشاعر مُزَرِّد بن ضرار: {البحر الطويل}

ومطّرِدٌ لدن الكعوب كأنّما تغشّاه منباعٌ من الزيت سائلُ[٤]

وقد جاء المضارع كذلك في المثل العربي: ((مُخْزَنْبِقٌ لِيَنْباعَ))[٥]، وفي رواية أخرى ((مخزنبق لينباع، والمخزنبق: المطرق الساكت، لينباعك ليثب إذا أصاب فرصة، فمعناه أنه سكت لداهية يريدها)) [٦].

ومع ذلك لم يقتنع البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) بهذا التخريج، فقال: ((وإنكار ابْن الْأَعرَابِي رِوَايَة يَنْبع مَرْدُود بِرِوَايَة الثِّقَات وَقَوله لَيْسَ المُرَاد يَنْبع إِلَخ مَرْدُود أَيْضًا فَإِن الذفري هُوَ الْموضع الَّذِي يعرق من الْإِبِل خلف الْأذن))[٧].

وعلى أية حال فقد نظر اللغويون العرب، ومنهم الأزهري (ت ٣٧٠هـ) إلى كثير من الأبنية الصرفية على أنها نشأت من خلال إشباع الصائت القصير وتحوله إلى صائت طويل، من ذلك ((ألف (فَاعل) و (فاعول) وَمَا أشبههَا، وَهِي كل ألف تدخل فِي الْأَفْعَال والأسماء، مِمَّا لَا أصل

(١) خزانة الأدب (االبغدادي): ١٢٢/١، وينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر الأنباري، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط٥: ٣٣٤.
(٢) ينظر: فصول في فقه اللغة: ١٨٦.
(٣) ينظر: المفضليات، المفضل الضبي، تح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦: ٣٢٢، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٣٣٤، وتاج العروس: (بوع) ٣٦٣/٢٠.
(٤) ديوان مزرد بن ضرار: ٤٥.
(٥) مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان: ٣٠٩/٢، وينظر: تاج العروس: (ب و ع) ٣٦٤/٢٠.
(٦) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري، تح: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧١م: ١٦٨.
(٧) خزانة الأدب (البغدادي): ١٢٣/١.

لَهَا، إِنَّمَا تَأتي لإشباع الفتحة فِي الفِعل وَالِاسْم، وَهِي إِذا لَزمتها الْحَرَكَة تصِير واوًا، كَقَوْلِك: خَاتم وخواتم، صَارَت (واوًا) لما لزمتها الْحَرَكَة لسكون الْألف بعْدهَا، وَالْألف الَّتِي بعْدهَا هِيَ أَلف الْجمع))[1]، وقد ذكرنا سابقًا أن الألف لم تكن حرفًا حتى تكون ساكنة وإنما هي عبارة عن حركتين (صائت طويل).

ونعود لنص الأزهري (ت ٣٧٠هـ) فقد أيد الدكتور غالب المطلبي ما فطن إليه اللغويون من ((أن بعض الصيغ التي أشبع أحد أصوات المد القصيرة فيها إنما كانت امتدادًا لصيغ أخرى بقي صوت المد القصير على حاله فيها))[2]، واستشهد بما ذكره ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) من أنهم ((قالوا في الكثير: (فِعلانُ)، نحو: غُراب، وغِرْبانٍ، وغُلام، وغِلْمان، وقيل: إنما قالوا في الكثير: (فِعلان)، لأن ألفه مدة زائدة، فلما حذفت، صار كأنه غُرَبٌ، وغلَمٌ على مثال صرَد، وجُرَذٍ، فكما قالوا: صِردانٌ، وجِرْذانٌ، كذلك قالوا: غِرْبان، وغِلمان))[3]، والذي يثير الانتباه قول المطلبي: (صوت المد القصير) إذ كيف يكون صوت مد ثم ينعت بالقصر؟ ثم إن صوت المد عند المحدثين عبارة عن حركتين فحينما يقصر المد يكون عبارة عن حركة واحدة، وبهذا لم يوفق المطلبي في هذا المصطلح.

ومن المهم أن نذكر في نهاية هذه الفقرة أن بعض المحدثين عدّ هذه الضرورات التي أشرنا إليها ما هي إلا أخطاء في اللغة، وخروجًا على النظام المألوف في العربية، شعرها ونثرها، بدليل ورود الآلاف من الأمثلة الصحيحة لهذه الظواهر[4]، و قد ذكر ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ما حكاه الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) عن العرب قولهم: ((أكلت لحما شاةٍ، لحم شاة، فمطل الفتحة، فأنشأ عنها ألفًا))[5]، زد على ذلك أن مطل الحركة؛ أي: إشباعها قد ظهر في كلمات منفردة كما ورد عن ابن جني من أمثلة ((الصياريف والمطافيل والجلاعيد))[6]. وبذلك يرد على الدكتور حسام النعيمي قوله: ((فالإشباع إذن قد ورد عن العرب في عدد من الشواهد الشعرية وفي النثر أيضًا إلا أنه قليل))[7]، ويبدو أن النعيمي قد جانب الصواب في وصفه لهذه الظاهرة بقلة الشواهد.

(١) تهذيب اللغة: (ألف) ٤٧٧/١٥.
(٢) في الأصوات اللغوية: ٢٩٧.
(٣) شرح المفصل: ٢٧٦/٣.
(٤) ينظر: فصول في فقه اللغة: ١٩٢.
(٥) الخصائص: ١٢٥/٣.
(٦) الخصائص: ١٢٥/٣.
(٧) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٢٣٤.

وعليه فقد ورد الإشباع عن العرب في الشعر والنثر وأن أمثلته لا تقل[1] عن أمثلة الاختلاس، وبذلك عدت ظاهرة الإشباع مظهرًا من المظاهر اللهجية التي خالفت فيه اللغة الأدبية المثالية.

(١) للاطلاع على مزيد من أمثلة ظاهرة الإشباع، ينظر: فصول في فقه اللغة: ١٨٢ وما بعدها.

الفصل الثاني

الأصوات التأثرية

الفصل الثاني: الأصوات التأثرية

المبحث الأول: الصوامت

المطلب الأول: المماثلة والإدغام

يعد الدكتور إبراهيم أنيس[١] أول من تناول من اللغويين المحدثين دراسة ظاهرة المماثلة وفق المنهج العلمي الدقيق، وقد تعرض لتعريفها مبينًا أنواعها، ودرجات تأثرها، وكان الاستشهاد عليها بما ورد في القرآن الكريم، ولغة العرب.

أما الإدغام فهو عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ((تقريب صوت من صوت))[٢]، وقد استحسن الدكتور غنيم غانم الينبعاوي من ابن جني هذا التعريف بقوله: ((وهذا التعريف بهذا التحديد لم يسبقه إليه أحد من الدارسين))[٣].

وقسم ابن جني (ت ٣٩٢هـ) الإدغام على قسمين، هما: أكبر وأصغر، والأكبر قسمان[٤]:

١- الإدغام المألوف المعتاد ويكون حين يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام، فيدغم الأول في الآخر، وذلك في نحو قَطَّعَ، والأصل: (قَطْطَعَ)، وشَدَّ، والأصل: (شَدْدَ).
٢- أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه. وذلك مثل: ودَّ في اللغة التميمية والأصل: (وتَدَ)، وامَّحى وامَّاز واصَّبر واثَّاقل عنه.

والإدغام الأصغر عنده هو ((تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك))[٥]، وينبغي أن نشير إلى أن ابن جني (ت ٣٩٢هـ) قد تنبه لظاهرة المماثلة واصطلح

(١) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ١٧٩ وما بعدها.
(٢) الخصائص: ١٤١/٢.
(٣) جهود ابن جني في الصرف وتقويمها، في ضوء علم اللغة الحديث، د. غنيم غانم الينبعاوي، المكتبة التجارية (مصطفى أحمد الباز)، مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٥م: ٣١٤.
(٤) ينظر: الخصائص: ١٤١/٢-١٤٢.
(٥) الخصائص: ١٤٣/٢.

عليها بـ (الإدغام الأصغر) مع أنه كان يدرك بأنها ليست كالإدغام إلا أن فيها ما يشبه الإدغام والأمثلة التي أوردها كلها تدور في فلك المماثلة الرجعية إذ يؤثر الصوت الثاني بالأول[١].

ويقوم الإدغام ((على أساس المماثلة بين حرفين بحيث يدخل أحدهما في الآخر، فيصيران صامتًا مشددًا، فإما أن يكون الحرف الواحد مكررًا، وإما أن يكون مختلفًا، ولكن مخرجه الصوتي قريب من الآخر على النحو الذي ذكرنا، نحو: انمحى = امّحى))[٢].

وتأثير صوت في صوت سواء كان المتقدم في المتأخر أو المتأخر في المتقدم عالجه المحدثون من ضمن القوانين الصوتية والتي تسمى قانون المماثلة، فالمماثلة تعني ((جعل الصوتين غير المتماثلين متماثلين))[٣]، أو هو ((تحقيق نوع من التماثل الصوتي، بغية التقارب في الصفة والمخرج، اقتصادًا في الجهد العضلي المبذول))[٤]، فإذا تأثر الصوت الأول بالثاني فيصطلح عليه حينئذٍ تأثر (رجعي أو مدبر) مثلما في (ودَّ من وتد)، و(أزدق من أصدق)، و(التزدير من التصدير)، في حين إذا تأثر الصوت الثاني بالأول فقد اصطلح عليه تأثر (تقدمي أو مقبل)[٥]، وذلك مثلما في (اطَّلع من اطتلع)، و(اصطنع من اصتنع)، و(ازدجر من ازتجر). وهناك نوع ثالث من التأثر أشار إليه برجشتراسر[٦] أسماه (المتبادل) وهو الذي يحدث فيه التأثر في اتجاهين في وقت واحد، أي: ((قلب الصوتين الأول والثاني إلى ثالث مناسب لهما))[٧]، مثلما في (ادّكر والأصل اذتكر)، إذ أثرت الذال في التاء وقلبته إلى دال لتناسب الذال وهذه مماثلة تقدمية (مقبلة)، ثم أثرت الدال المبدلة من التاء في الذال فقلبتها إلى دال وأصبحت (ادّكر) وهي مماثلة رجعية (مدبرة) وهذا التأثر المزدوج سمي بالمماثلة المتبادلة.

وقد يكون ((التأثر جزئيًا، بمعنى أن يفقد الصوت صفة من صفاته كالجهر والهمس، ويتحقق الصوت حينئذٍ ببعض صفاته الأخرى، وقد يكون كليًا بمعنى أن يفقد الصوت وجوده كله ويصبح صوتًا آخر))[٨].

---

(١) ينظر: الخصائص: ١٤٣/٢-١٤٤.
(٢) الصرف وعلم الأصوات: ١٧٨.
(٣) أسس علم اللغة: ١٤٧، وينظر: دروس في علم أصوات العربية: ٢٦.
(٤) علم الصرف الصوتي: ١٤٦.
(٥) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ١٨١، والمدخل إلى علم أصوات العربية: ٢٠٦.
(٦) ينظر: التطور النحوي:٢٩-٣٠.
(٧) القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن: ٢١٧.
(٨) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٢٣٢.

وقد ذكر الدكتور عبد الصبور شاهين أن القراء ((لم يعرفوا من أنواع الإدغام التي وردت في كلام اللغويين غير النوع الأول، وهو إدغام الصوت الأول في الثاني، دون النوعين الآخرين، حيث يتأثر الثاني بالأول ويدغم فيه، أو يقلب الصوتان معًا إلى صوت شبيه بهما، قريب منهما، ثم يحدث إدغام في المثلين كما في (محّم)))[١]، والأصل (معهم).

وانتقد الدكتور هادي نهر علماء العرب القدماء، ثم حاول أن يجد لهم عذرًا، قال: ((لم يحدد العلماء العرب القدامى أنواع التماثل كما فعل الدارسون المحدثون، وإن كنا نجد هذه الأنواع المصطلح عليها حديثًا في تراث القدامى منصوصًا عليها ومستشهدًا لها من غير تسميات أو مصطلحات معينة))[٢]، في حين بيّن بعض المحدثين من أن القدماء من (اللغويين والنحويين) تحدثوا بشكل مستفيض عن أنواع التماثل الثلاث يستثنى من ذلك القراء لأنهم ملتزمون بما ورد في القرآن الكريم من أمثلة دون زيادة[٣]، زد على ذلك ما ذكره الدكتور غانم الحمد من أن بعض علماء السلف أدرك هذه الأنواع من المماثلة، وإن لم يطلق عليها ما أطلقه المحدثون من مصطلحات[٤].

وعليه لا بد من أن نعرض بعض الآراء من النصوص التراثية للوصول إلى الحقيقة، يقول القرطبي (ت ٤٦١هـ): ((ثم الإدغام في المتقاربين تارة يكون بقلب الحرف الأول إلى الثاني، وهو الأكثر الأشيع، كقولك النّعيم، والسّلام، وهو الأصل، وتارة يكون بقلب الثاني إلى الأول نحو (مُذّكر) في لغة من أبدل من تاء افتعل ذالًا معجمة وأدغمها في الذال الأصلية، وتارة يكون بأن يبدلا بحرف مناسب لهما ثم يدغم، وذلك نحو (مدَّكر) بدال غير معجمة))[٥]، فالنوع الأول هو ما اصطلح عليه في الدرس الصوتي الحديث بالمماثلة الرجعية أو المدبرة، والنوع الثاني عرف بالمماثلة التقدمية أو المقبلة، وكذلك ذكر القرطبي النوع الثالث وهو ما عرف بالمماثلة المتبادلة.

ومن ما يقوي قول القرطبي هو ما ذكره ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) بقوله: ((والإدغام على ثلاثة أضرب: ضربٌ يُقْلَب الأوّل إلي لفظ الثاني ثمّ يُدّغم فيه، وهذا حقُّ الادغام، وضرب يقلب فيه الثاني إلى لفظ الأوّل فيتماثل الحرفان، فيُدّغم الأوّل في الثاني، وضربٌ يُبْدَل الحرفان معًا فيه

(١) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ١٨٢.
(٢) علم الأصوات النطقي: ١٥٣.
(٣) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ١٨٢ وما بعدها.
(٤) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ٢٠٦.
(٥) الموضح في التجويد: ١٤٠.

ممّا يقاربهما، ثمّ يدّغم أحدهما إلى الآخر))[١]. يبدو من ما سبق ذكره أن المحدثين متفقون إلى حد ما، من أن القدماء عرفوا الأنواع الثلاثة من التماثل إلا أنهم لم يصطلحوا عليها ونحن نوافقهم على ذلك.

وقد ذكر بعض الدارسين[٢] إلى أنه قد تحدث مماثلة رجعية في الأصوات الصائتة كالذي حدث في كلمة (مُنْذُ) والتي أصلها (مِنْذُ) – وهذا ما سنتناوله في مبحث الصوائت من هذا الفصل – وقد أشار إلى أنواع أخر من المماثلة كالتجاوريّة، وذلك حينما تكون الأصوات المتأثرة والمؤثرة متجاورة، وحين تتباعد تسمى المماثلة تباعدية، وسمى التماثل الحاصل في صيغة (سِراط) و(صراط) بالمماثلة الكيفية؛ أي: طريقة الأداء النطقي، وهناك من يطلق على نوع من المماثلة بالتماثل المزدوج، ويحدث هذا حين يحاصر أحد الأصوات بأصوات متماثلة، فيمارسان عليه سطوة الضغط ليحوّلان بعض ألفوناته إلى طبيعتهما البنائية وذلك نحو (طَقْطَقَ، طَبْطَبَ، زَلْزَلَ)، وغيرها من الأفعال الرباعية ذات الثنائيات المكررة.

ويبدو من ما سبق ذكره أن علاقة الإدغام والمماثلة علاقة عموم وخصوص، فالمماثلة ((تأثير صوت في الصوت الذي يليه، أو الذي قبله تأثيرًا يجعله مثله، أو قريبًا في الصفة أو في المخرج، تحقيقًا للانسجام الصوتي في ألفاظ الكلام، وتوفير الجهد العضلي الذي يبذله الإنسان في أثناء النطق، والمماثلة في مفهومها هذه أعم من الإدغام، وإن عدّ من أكمل صورها))[٣]. ومن هذا النص يتضح أن الإدغام صنف من أصناف المماثلة، أو شكل من أشكالها على أننا ينبغي أن نشير هنا إلى أن الإدغام ينفرد بحالات مثل: شدَدَ (شدَّ)، والمماثلة تنفرد بحالات مثل: اضترب واضطرب، ففي الأولى إدغام من دون مماثلة، وفي الثانية مماثلة جزئية من دون إدغام.

على أن المماثلة تعتمد على عنصر مهم من عناصرها هو (الإبدال)، والدارسون حين يلجؤون إلى تناول موضوع الإبدال ((يقسمونه على مجموعات صوتية، تضم كل مجموعة عددًا من الأصوات المتبادلة التي تشترك في صفاتها، أو تتقارب في مخارجها، وهذا الاشتراك أو التقارب – كما يبدو لنا – لا يفصح إلا عن ظاهرة صوتية واحدة وهي الإبدال، في حين يهيء

(١) شرح المفصل: ٥٢٧/٥، وينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: ٢٠٧.
(٢) ينظر: علم الصرف الصوتي: ١٤٧.
(٣) التعليل الصوتي عند العرب: ٣٧٦.

لنا عمل الحروف المتتابعة أو المتجاورة بعضها في بعض ظواهر صوتية مختلفة منها المماثلة))[١].

وتأثر الصوت بما يجاوره يكون على درجات متفاوتة وأقصى ((ما يصل إليه الصوت في تأثره بما يجاوره أن يفنى في الصوت المجاور فلا يترك له أثرًا))[٢]، وفناء صوت في صوت آخر آخر أطلق عليه القدماء تسمية (الإبدال لأجل الإدغام)[٣]، واصطلح عليه علماء التجويد (الإدغام التام)[٤]، أما ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فقد عده نوعًا من الإدغام الأكبر[٥].

وقد قسم المرعشي (ت ١١٤٥هـ) الإدغام إلى تام وناقص، ووصف غانم الحمد هذا التقسيم بالصحيح، وعدّ المرعشي بأنه خير من وضّح ذلك[٦]، قال المرعشي: ((ثم إن الإدغام ينقسم إلى تام وناقص؛ لأن الحرف الأول إذا أدرج في الثاني ذاتًا وصفة، بأن كانا مثلين أو متقاربين لكن انقلبت ذات الأول إلى ذات الثاني، وصفته إلى صفته فالإدغام حينئذٍ تام، مثل إدغام (مدَّ)، وإدغام الذال في الظاء نحو ﴿**إِذْ ظَّلَمُوا**﴾، {النساء: ٦٤}. وإن أُدرج الحرف الأول في الثاني ذاتًا وصفة بأن كانا متقاربين فانقلب ذات الأول إلى ذات الثاني ولم تنقلب صفته إلى صفته بل بقيت في التلفظ، فالإدغام حينئذٍ ناقص، والصفة الباقية من الحرف الأول: أما غنة، وهي في إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء. وإما إطباق، وهو في إدغام الطاء المهملة في التاء المثناة الفوقية نحو ﴿**أَحَطتُ**﴾ ، {النمل: ٢٢}. وإما استعلاء، وهو في إدغام القاف في الكاف في ﴿**أَلَمْ نَخْلُقْكُّم**﴾، {المرسلات: ٢٠}))[٧].

(١) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ١٣٥.
(٢) الأصوات اللغوية (أنيس): ١٨٣.
(٣) ينظر: كتاب التكملة، أبو علي الفارسي، تح: كاظم بحر المرجان، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨١م: ٥٦٢، والممتع الكبير في التصريف: ٢٢٧، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢٠٣/٣، ٢٣٨.
(٤) ينظر: المحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو الداني، تح: د. عزة حسن، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٧هـ: ٧٤، وقواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود، عبد العزيز عبد الفتاح القارئ، مؤسسة الرسالة: ٨٧، و الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٣٣٥.
(٥) ينظر: الخصائص: ١٤٢/٢.
(٦) ينظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٣٣٥.
(٧) جهد المقل: ١٨٤، وينظر: المنح الفكرية: ٣٣، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٣٣٥-٣٣٦.

وأطلق بعض المحدثين[١] على هذا الإدغام مصطلح (المماثلة الكلية)، و(المماثلة الجزئية)، فالكلية حين تحدث مماثلة تامة بين الصوتين، والجزئية حين تحدث مماثلة في بعض خصائص الصوت.

وقد أشاد بعض الباحثين بعلماء العربية وعلماء التجويد في وصفهم ((نطق الطاء والتاء في (أحطت) وكل الأمثلة التي تشبهه بأنه إدغام قول صحيح. وقول علماء التجويد بأنه إدغام ناقص قول دقيق وصائب لبقاء شائبة إطباق في النطق ... ويتم ذلك بأن يشرب حبس النفس صوت الإطباق، وهو يمثل صوت الطاء، وبعدم الإطباق في الجزء الثاني من الصوت، وهو إطلاق النفس الذي يمثل صوت التاء))[٢].

ومن أمثلة المماثلة الكلية التي تعرضت للنقد كلمة (اثَّار) على صيغة (افتعل) من (ثأر)، والذي حصل هو حذف الهمزة من الكلمة التي تقابل عين الفعل في الميزان، ومد حركة ما قبلها فصارت (اثَّار). والأصل (اثتار)، فأبدلت تاء (افتعل) ثاء، ثم أدغمت الثاء الساكنة التي تمثل فاء الكلمة فيها فصارت الكلمة (اثَّار)، ويسمى هذا النوع مماثلة مقبلة؛ لأن الصوت الأول أدرج في الثاني ذاتًا وصفة؛ أي: حدثت مماثلة تامة بين الصوتين. وقد أثّر الصوت الأول بالصوت الثاني.

وقد بينا في الباب الأول صفات (الثاء والتاء) من أن صوتي الثاء والتاء مهموسان إلا أن الثاء صوت رخو في حين التاء صوت شديد، والانتقال من الصوت الشديد إلى الصوت الرخو من سمات القبائل الحضرية، إذ إن ((القبائل الحضرية تميل إلى الأصوات الرخوة))[٣]، وتميل إلى الوضوح ويؤكد الدكتور حسام النعيمي على أن ((الحفاظ على فاء الكلمة أكثر وضوحًا هنا من قلبها تاء، فنحن نرى معنى الثأر في اثّار بالثاء أوضح من رؤيتنا إياه في كلمة اتّار بالتاء))[٤].

وذكر الفراء (ت ٢٠٧هـ) أن القول بتاءين هو لهجة بني أسد، وقبيلة أسد من القبائل النجدية البدوية، وينطق غيرهم بثائين؛ أي: أن النطق بتاءين لهجة خاصة، والنطق بثاءين لهجة

(١) ينظر: التطور اللغوي: ٣١، ودراسة الصوت اللغوي: ٣٧٨.
(٢) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: ٣٥٨-٣٥٩.
(٣) االلهجات العربية في التراث: ٣٠٤/١، وينظر: في اللهجات العربية: ١٠٠.
(٤) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ١٧٣-١٧٤.

شائعة، مشهورة[١]، وهذا يخالف ما ذهب إليه ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، إذ قال: ((واعلم أن الثاء إذا وقعت فاء في افتعل وما تصرف منه قلبت تاء، وأدغمت في تاء افتعل بعده ... هذا هو المشهور في الاستعمال، وهو أيضا القوي في القياس، ومنهم من يقلب تاء افتعل ثاء، فيجعلها من لفظ الفاء قبلها، فيقول: اثرد واثأر، وأثنى))[٢]، وقد انتقد الدكتور محمد الشريفي ابن جني، قائلًا: ((ويبدو لنا أن ما ذهب إليه ابن جني ليس سديدًا، فاللهجات الحضرية أكثر شيوعًا من اللهجات البدوية))[٣]. وفي هذا المثال المتقدم حصل الإدغام بعد وقوع الإبدال وهذا النوع من الإدغام هو القسم الأول من الإدغام الأكبر الذي عبر عنه ابن جني[٤].

وأما القسم الثاني منه فيتمثل في الإدغام الذي يحصل بحذف الحركة من أول المثلين ويتم إدغامه في الثاني كالدال في (ودَّ) من ودَدَ، وكذلك الحال في (شدَّ) و(مدَّ). يقول سيبويه (ت ١٨٠هـ): ((فإذا وقع شيءٌ من التضعيف بالياء في موضع تلزم ياء يخشى فيه الحركة وياء يرمي لا تفارقهما فإن الإدغام جائزٌ فيه لأن اللام من يرمي ويخشى قد صارتا بمنزلة غير المعتل، فلما ضاعفت صرت كأنك ضاعفت في غير بنات الياء حيث صحت اللام على الأصل وحدها وذلك قولك: قد حيَّ في هذا المكان وقد عيَّ بأمره، وإن شئت قلت: قد حييَ في هذا المكان، وقد عييَ بأمره، والإدغام أكثر والأخرى عربيةً كثيرةً ... ومثل ذلك قد أحيَّ البلدُ، فإنما وقع التضعيف لأنك إذا قلت: خُشِيَ أو رُمِيَ كانت الفتحة لا تفارق، وصارت هذه الأحرف على الأصل بمنزلة طُرِدَ وأُطْرِدَ، وحُمِدَ، فلما ضاعفت صارت بمنزلة مُدَّ، و أمِدَ، و وَدَّ، قال الله عز وجل: ﴿**وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ**﴾، {الأنفال: ٤٢}))[٥].

وقد أشار أحد الباحثين[٦] إلى أن كلام سيبويه (ت ١٨٠هـ) فيه مفارقة تتمثل في أنه كان يحمل ما يجري في (حيَّ) على ما يجري في (ودَّ)، ولا سيما أنه أخرج الياء في (حيَّ) من دائرة المعتل إلى دائرة الصحيح، وهنا يستنكر هذا الباحث على سيبويه في عدّه الإدغام في (حيَّ) جائزًا وفي (ودَّ) وما يجري مجراها ألزاميًا، يقول سيبويه: ((ما كانت عينه ولامه من موضع واحد، فإذا تحركت اللام منه وهو (فِعْلٌ) ألزموه الإدغام وأسكنوا العين))[٧].

---

(١) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٢١٥/١، واللهجات العربية في التراث: ٣٠٤/١.
(٢) سر صناعة الإعراب: ١٨٣/١-١٨٤.
(٣) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ١٣٦.
(٤) ينظر: الخصائص: ١٤٢/٢-١٤٣.
(٥) كتاب سيبويه: ٣٩٥/٤-٣٩٦.
(٦) ينظر: التعليل الصوتي عند العرب: ٣٨٨.
(٧) كتاب سيبويه: ٤١٧/٤.

ويشير الدكتور داود عبده إلى تناقض القدماء حين تحدثوا عن فك الإدغام، ويرى أنهم ((على حق، إن أصل (مدَّ) مدَدَ؛ أي: إن الإدغام ليس الأصل، ثم يناقضون أنفسهم عندما يتحدثون عن (فكّ الإدغام) في مثل (ردَدْنَ) وكأن الإدغام هو الأصل، مع أن الحقيقة أن (رَدَدْنَ) جاءت على أصلها وليس هناك (فكّ إدغام) فيها، ومصدر هذا الخلط هو نظام الكتابة الذي لا يوضح الحقائق اللغوية))[١]، وحين تعرّض عبده لكلمة (يَرُدُّ) وأصلها (يَرْدُدُ) ليبين ما حصل فيها، وجه نقده للقدماء بسبب اعتمادهم على الكتابة العادية، فهم يقولون: ((إن ما حدث في مثل (يَرْدُدُ) هو نقل حركة حرف الدال الأولى إلى الحرف السابق لها، والصحيح، أن ما حدث هو تطبيق قاعدة صوتية هي قلب مكاني بين الدال الأولى والحركة القصيرة التالية، وهي قاعدة تؤدي إلى توالي الصحيحين المثلين:

ي ـَ ر د ـُ د ـُ ← ي ـَ ر ـُ د د ـُ

وهذه القاعدة لا تطبق إلا إذا كانت الحركة القصيرة تفصل بين صحيحين مثلين))[٢].

ومن الأمثلة التي تعرضت للنقد من قبل المحدثين ما حصل في كلمتي (اذّكر، ومذّكر)، والتأثر قد حصل في اتجاهين، وقبل أن نخوض في تحليل هذه الكلمة ينبغي الإشارة إلى بيان نوع من البدل يكون الإدغام فيه عن قصد، وفي ذلك استحسن أحد الباحثين إخراج سيبويه (ت ١٨٠هـ)[٣] (الذال) من حروف البدل، ويرى هذا الباحث أنها التفاتة دقيقة وجديرة بأن تحسب لهذا اللغوي الكبير، ويقرر أن سيبويه كان على حق في عدم عدّ الذال من حروف البدل؛ لأنها أُبدلت هنا لأجل الإدغام[٤].

وقد أكدت الدراسة الصوتية الحديثة أن كلمة (اذّكر) مرت بمرحلتين من التطور، فأصلها (اذتكر) وقد اجتمع فيها صوتان متجاوران، الأول مجهور، والثاني مهموس، فتأثر الثاني بالأول فقلب إلى صوت مجهور، وبذلك اجتمع صوتان مجهوران، وحيث إن صوت التاء المهموس حين يجهر به يصير دالًا، فأصبحت الكلمة (اذْدَكر)، وهذا النوع من التأثر تقدمي، ثم أصاب الكلمة

(١) دراسات في علم أصوات العربية: ٣٣/٢.
(٢) دراسات في علم أصوات العربية: ٣٣/٢.
(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٣٧/٤-٢٤١.
(٤) ينظر: الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ١٥٦-١٥٧.

تطور آخر، إذ فني الصوت الثاني في الأول ونطق بهما صوتًا واحدًا كالأول، وهذا تأثر تقدمي أيضًا[١]، وتوضيح ذلك يكون كالأتي:

اذتكر: ذ + ت ← {مجهور + مهموس}

اذدكر: ذ + د ← {مجهور + مجهور}

اذّكر: إدغام ← {مماثلة تقدمية}

وذهب القدماء إلى أن السبب في هذا البدل عائد إلى ضعف الصوت المهموس، قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): ((المهموس أخف من المجهور))[٢]. وفي ذلك يقول ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): ((الْهَمْسُ مِنْ صِفَاتِ الضَّعْفِ، كَمَا أَنَّ الْجَهْرَ مِنْ صِفَاتِ الْقُوَّةِ))[٣]، أما الإدغام فقد حصل على خلاف الأصل إذ أُدغم الثاني في الأول، ولهذا المثال شكل آخر من الإدغام وهو أن يدغم الأول في الثاني فنقول: (ادّكر) وهنا جرى الإدغام على قاعدة الأصل في الإدغام، وهذا تأثر رجعي، وعن هذا الإدغام يحدثنا سيبويه قائلًا: ((وكذلك تبدل للذال من مكان التاء أشبه الحروف بها لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم أن لا يُبيّنا إذ كانا يدغمان منفصلين فكرهوا هذا الإجحاف وليكون الإدغام في حرفٍ مثله في الجهر وذلك قولك مدّكرٌ كقولك مطّلمٌ ومن قال مظّعنٌ قال مذّكر ... وإنما منعهم من أن يقولوا مذدكرٌ كما قالوا مزدانٌ أن كل واحد منهما يدغم في صاحبه في الانفصال فلم يجز في الحرف الواحد إلا الإدغام))[٤].

ويبدو أن ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) قد أفاد من ما قاله سيبويه (ت ١٨٠هـ) إذ ذكر علة إبدال التاء دالًا وذلك أنهم ((كرهوا اجتماعهما للتقارب ولاختلاف أجناسهما، وذلك أن الدال والذال والزاي مجهورة، والتاء مهموسة، فأرادوا تجانس الصوت فأبدلوا من التاء الدال؛ لأنها من مخرجها وهي مجهورة، فتوافق بجهرها جهر الدال والذال، فيقع العمل من جهة واحدة ثم أدغموا الدال والذال فيها ... ويجوز فيه بعد قلب التاء قلبان: أحدهما أن تقلب الذال دالًا وتدغم في الدال التي بعدها فتصيران في اللفظ دالًا واحدة شديدة، وهذا شرط الإدغام؛ لأنهم يقلبون الحرف الأول إلى جنس الثاني ثم يدغمونه فيه، والوجه الثاني أن تقلب الدال ذالًا وتدغم))[٥]، وتوضيح ذلك:

---

(١) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ١٨١-١٨٢.
(٢) كتاب سيبويه: ٤٥٠/٤.
(٣) النشر في القراءات العشر: ٢٠٢/١.
(٤) كتاب سيبويه: ٤٦٩/٤-٤٧٠.
(٥) شرح المفصل: ٥٥٥/٥.

اذتكر: اذدكر ... اذْدَكر ← ادّكر { قلبت الذال دالًا ثم أدغمت (مماثلة رجعية)}

اذتكر: اذدكر ... اذْذَكر ← اذّكر { قلبت الدال ذالًا ثم أدغمت (مماثلة تقدمية)}

والذي يلحظ من تعليلات العلماء أن الغرض من الإبدال هو إحداث التقارب الصوتي بين الأصوات المتجاورة لتحقيق الخفة والطلاقة في أثناء نطق الألفاظ.

وعليه فقد تبين من دراستنا لهذه الظاهرة أن التغيرات الصوتية تخضع لقانون جرامونت (قانون الأقوى) والذي يتلخص بأنه ((عندما تتبادل وحدتان أصواتيتان (فونيمان) التأثير بوجه أو بآخر فإن أضعفهما (بموقعه في المقطع أو بقوته النطقية الخاصة) هو الذي يتحمل تأثير الآخر))[١]، في هذا النص لم يوضح صفات الضعف أو صفات القوة في الأصوات، في حين وضحها في نص آخر ذكره عنه شاهين من ((أن الصوت المؤثر هو ذلك الذي تتوفر فيه صفات: أن يكون أكثر قوة أو أكثر مقاومة أو أكثر استقرارًا أو أكثر امتيازًا، وإنما تتحدد هذه الصفات سلفًا طبقًا لنظام اللغة ... ولتبسيط الأمر يمكننا أن نحدد القضية كلها في كلمة واحدة هي (القوة) ... وليست المماثلة ونقيضها المخالفة هما اللذان يخضعان وحدهما له، بل تخضع له جميع الظواهر التي يكون تغير صوت ناشئًا عن وجود صوت آخر))[٢]، والقوة التي ذكرها جرامونت حددها شاهين بقوله: ((هنالك الصفات الذاتية التي تجعل الصوت قويًا، وقد قسمناها إلى صفات قوة لا يمكن التنازل عنها، وهي: الاستطالة، والتكرير، والصفير، والغنة، واللين، والمد، وصفة قوة يمكن التنازل عنها أحيانًا، وهي الإطباق))[٣].

وهذا الأمر لم يكن خافيًا على القدماء فالقانون الذي دعا إليه جرامونت ورد ذكره عند القدماء، فابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) يرى أن ((الحرف الأضعف يقلب إلى الأقوى، ولا يقلب الأقوى إلى الأضعف))[٤]، وقد استند المحدثون في تفسيراتهم للتغيرات الصوتية على قانون جرامونت وقد كان للمماثلة الأثر الأكبر في تفسير هذه التغيرات التي تحدث للكلمة.

---

(١) علم الأصوات (مالمبرج): ٢٥٧.
(٢) Traite de Phonetique . p. ١٨٥ ، نقلًا عن أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٢٣٣.
(٣) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٢٣٧-٢٣٨.
(٤) الإبدال في كلام العرب، أبو الطيب اللغوي، تح: عز الدين التنوخي، دمشق، ١٩٦٠م: ١٧/١.

ويرى شاهين أن القدماء أدركوا قانون الأقوى في معالجاتهم لظاهرة الإدغام، فيقول: ((وإذا كان الإدغام أحد أشكال المماثلة ... فمن البديهي أن تنطبق عليه قوانين المماثلة التي قررها المحدثون، وقد وجدنا أنهم وضعوا لها قانونًا عامًا هو قانون (الأقوى)، وقلنا أن هذا يتفق ووجهة نظر القدماء حين عالجوا الإدغام، ولكن الفرق بين الفريقين ينحصر في أن المحدثين قالوا بالموقعية في المماثلة، وجعلوها أول صفات القوة، في حين لم يتعرض القدماء لهذه الصفة))[١]، ويؤكد شاهين على أن ظاهرة الإدغام لا تتم إلا ((بشرط الموقعية، موقعية الصوت المدغم وموقعية الصوت المدغم فيه)) [٢]، ثم يوضّح هذه الفكرة ويستعين بأفكار المماثلة واصطلاحاتها ويصرح بأن ((الإدغام يتم على صورتين:

١- إدغام رجعي، حين يفنى الصوت الأول في الثاني، وهذا هو القياس في الإدغام، وهو أعم أشكاله جميعًا، مثل (قوله تعالى): ﴿**كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ**﴾، {الإسراء: ٩٧}.

٢- إدغام تقدمي، حين يفنى الصوت الثاني في الأول، قياسًا في صيغة افتعل، حين تكون الفاء فيها صوتًا مجهورًا، كما في (اذّكر، وادّعى)، وشذوذًا في مثل (جَلَدَهُ) في (جَلَدْتَهُ))) [٣].

ولتوضيح النوع الأول من الإدغام يقول شاهين: ((فإذا نظرنا إلى الشكل الأول من أشكال الإدغام، وهو الإدغام الرجعي، وجدنا أن موقع الصوت المدغم لا بد أن يكون سابقًا، وهو في موقعه هذا يكون دائمًا نهاية مقطع، فهو ضعيف عرضة للتأثر بالصوت التالي، في حين أن الصوت التالي أكثر قوة؛ لأنه بداية مقطع، فهو متمكن في موضعه)) [٤]. إذن يشترط شاهين لقوة الصوت أن يكون بداية مقطع، وضعف الصوت عنده ناشئ كونه واقعًا في نهاية مقطع.

وعليه يقرر ((أن الموقعية بصورتها هذه شرط أساسي في حدوث الإدغام الرجعي تفرضه طبيعة العملية الإدغامية، فإذا توفر هذا الشرط أحدث التجانس أو التقارب عمله، وإذا تخلف هذا الشرط لم يكن ثمة إدغام، ولنأخذ مثلًا على ذلك قوله تعالى: ﴿**كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ**﴾، {الإسراء: ٩٧}.

(١) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٢٣٦.
(٢) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٢٣٦.
(٣) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٢٣٦-٢٣٧.
(٤) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٢٣٧.

فالتاء هنا وقعت قبل الزاي مباشرة، وهي هنا نهاية مقطع، فكان أن تأثرت بالزاي فأدغمت فيها لتقارب ما بينهما في المخرج، ولكن لو حدث أن انعكس الموقع بأن تقدمت الزاي على التاء فإن الإدغام لا يحدث حينئذٍ بالصورة السابقة؛ أي: أن التاء لا تقلب زايًا، ومعلوم أن صوت الزاي لا يدغم في التاء إدغامًا رجعيًا ... على أننا لو أخذنا مثلًا صوت التاء في التقائه بصوت الثاء فسنجد أن الموقعية تشترط بينهما أيضًا لكي يدغم أحدهما في الآخر إدغامًا رجعيًا))[١].

وبذلك يستنتج شاهين ((أن شرط الموقعية موجود في الإدغام الرجعي، رغم عدم النص عليه صراحة في كلام القدماء، أما في الإدغام التقدمي فلا محل لاشتراط الموقعية من وجهين: قلة أمثلته، وكونه غير قياسي، فهو لا يحدث إلا شذوذًا وعكسه قياسي))[٢]، والذي يستوقفنا في حديثه هو أنه لم يشترط الموقعية في الإدغام التقدمي لقلة أمثلته، وما علاقة قلة الأمثلة مع الموقعية؟!

بناء على ذلك نستنتج أن علة حدوث المماثلة بين الأصوات المتمثلة في الإدغام الرجعي تنحصر في (القوة)، وتتحقق القوة ((في صورتين:

١- قوة ذاتية في الصوت المؤثر، ناشئة عن اشتماله على عناصر صوتية أكثر من الصوت المتأثر.

٢- قوة موقعية، حين يقع الصوت المؤثر بداية مقطع، في حين يحتل الصوت المتأثر نهاية المقطع السابق)) [٣].

ولم يغب عن الدكتور شاهين[٤] - قبل أن ينهي الكلام عن قانون جرامونت - أن يشير إلى أن هناك عاملًا مهمًا وبديهيًا ليتم الإدغام والمتمثل بالتقارب بين الصوتين أو تجانسهما.

وبهذين المعيارين يلخص كل ما قيل قديمًا وحديثًا في حدوث المماثلة في اللغة العربية الفصحى.

(١) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٢٣٧.
(٢) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٢٣٧.
(٣) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٢٣٨.
(٤) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٢٣٨.

ولعله من المفيد أن نشير في نهاية هذا الموضوع إلى أن تأثر الأصوات المتجاورة قد لا يصل إلى درجة فناء الصوت في صوت آخر، وإنما يكون في بعض خصائص الصوت، ((فقد لا يعدو التأثر أن يكون مجرد انقلاب الصوت من الجهر إلى الهمس أو العكس))[١]، ولا يصل إلى درجة الإدغام، وهذه الظاهرة لم تغب عن أذهان القدماء فقد أشار سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى تلك الظاهرة واصطلح عليها بالمضارعة والتقريبة[٢]، وعلق عليها قائلًا: ((وإنما دعاهم إلى أن يقربوها ويبدلوها أن يكون عملهم من وجهٍ واحد وليستعملوا ألسنتهم في ضربٍ واحد إذ لم يصلوا إلى الإدغام))[٣].

وتناولها ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في باب (الإدغام الأصغر)، وهو عنده ((تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك))[٤]، كما في قولهم: (الصوق) في (السوق)، و(صقت) في (سقت)، و(التزدير) في (التصدير). وقد كانت محاولة تقريب الصوت من الصوت وإدناؤه منه عاملًا مؤثرًا في وقوع مظاهر الإبدال الأخر، لذلك حرصنا على بحثه في وجه التقارب بين الصوت المبدل والأصوات المجاورة له في مطلب الإبدال.

المطلب الثاني: المخالفة والإبدال

لقد تناولت ظاهرة المخالفة مع ظاهرة الإبدال في موضع واحد؛ لأن المخالفة ضرب من إبدال الحروف، ولكنه من نوع خاص يمكن أن نصطلح عليه (إبدال التخالف)، أما الإبدال لغير المخالفة فقد آثرت أن اصطلح عليه (إبدال التماثل)، وسوف أثبت ذلك في أثناء البحث.

تعرف المخالفة أو (إبدال التخالف) بأنها ((المسلك الصوتي اللازم لإعادة الخلافات بين الأصوات، من أجل إعادة حالة التوازن، وتقليل المد التأثيري للمماثلة، وهذه الظاهرة بمثابة القوة

(١) الأصوات اللغوية (أنيس): ١٨٣.
(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٧٧/٤.
(٣) كتاب سيبويه: ٤٧٨/٤.
(٤) الخصائص: ١٤٣/٢.

السالبة في الميدان اللغوي، وعن طريقها تفسّر الكثير من ظواهر الإعلال والإبدال الصوتية))[١]، إذ تسير هذه الظاهرة بعكس اتجاه ظاهرة المماثلة، ومعنى ذلك هو أن تشتمل الكلمة على صوتين متماثلين تمام المماثلة فيقلب أحدهما إلى صوت آخر يغلب أن يكون من أصوات المد، أو من الأصوات المتوسطة أو المائعة، وهي (اللام والميم والنون والراء)، والتي تتسم بقوتها السمعية العالية[٢]. وتعد هذه الظاهرة تطورًا تأريخيًا في الأصوات[٣].

ذكر الدكتور رمضان عبد التواب أن ((التخالف نوعان: منفصل ومتصل، فالمنفصل ما كان بين حرفيه فارق، نحو كلمة (اخضوضر) أصلها: اخضرضر، من أخضرّ، فأبدلت الراء الأولى واوًا لجوار مثلها، وهذا النوع هو الغالب، والمتصل ماتجاور فيه حرفان وهو على الأخص في الحروف المشددة))[٤]، وحين لاحظ الناطق العربي أن تضعيف الصوت يسبب جهدًا زائدًا في عملية النطق؛ لأن اللسان يمكث في موضع الصوت المضعّف مدة أطول من نطق الصوت المنفرد، من ما حدا به أن يبدل الجزء الأول من الصوت المضعف (المشدد) إلى أحد الأصوات الخفيفة في النطق، وبذلك يصير الصوت المشدد صوتين مختلفين، والغاية من ذلك تقليل الجهد العضلي في نطق التضعيف لتتيسر عملية النطق.

واتفق المحدثون مع القدماء في الغاية من حدوث هذه الظاهرة، فالدرس الصوتي الحديث يرى ((أن الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى مجهود عضلي للنطق بهما في كلمة واحدة، ولتيسير هذا المجهود العضلي يقلب أحد الصوتين إلى تلك الأصوات التي لا تستلزم مجهودًا عضليًا كأصوات اللين وأشباهها))[٥]، وهذا ((البيان هو محاكاة – بأسلوب حديث – لرأي علماء العربية الذين صرحوا بكراهية تضعيف المتماثلين، أو الاستثقال، أو الإبدال للخفة))[٦].

وقد ذكرنا سابقًا أن قانون الجهد الأقوى يتحكم في تفسير ظاهرة المماثلة كذلك يمكن القول بأن قانون اختزال الجهد يتحكم في تفسير ظاهرة المخالفة، ومن أمثلتها: (حَرْجَلَ) من حَجَّلَ، و(جَلْمَدَ) من جَمَّدَ، و(عَنْكَبَ) من عَكَّبَ، و(عَرْقَبَ) من عَقَّبَ، و(قَرْمَطَ) من قَمَّطَ، و(فَلْطَحَ) من

(١) علم الصرف الصوتي: ١٤٨.
(٢) ينظر: المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ١٤٣-١٤٤.
(٣) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ٢١١.
(٤) التطور النحوي: ٣٤.
(٥) الأصوات اللغوية (أنيس): ٢١٢.
(٦) التفكير الصوتي عند علماء العربية في العراق: ٢٧٠.

فَطَّحَ. ومن أمثلتها الأخرى: (تَشَغَّر – تَشَنْغَرَ، تَحَدَّسَ – تَحَنْدَسَ، الرَّس – الرَّمْس، العبَّاس – العَنْباس)، وقد تكون المخالفة بين الأصوات الشديدة (الانفجارية)، نحو: (إجّاص – انْجاص، دبُّوس – دنْبُوس، لعلَّ – لعنَّ)[١]. والذي نراه أن المثال الأخير ليس من المخالفة، وإنما هو من اللهجات العربية.

وقد تفطن القدماء لهذه الظاهرة وأشاروا إليها في مصنفاتهم ووصفوها من دون أن يصطلحوا عليها، إذ عقد سيبويه (ت ١٨٠هـ) بابًا سماه ((باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء، لكراهية التضعيف وليس بمطرد))[٢]، ومن ما جاء في هذا الباب قولك: تسريت وتظنيت وتقصيت[٣]، وهي من: تسرَّر، وتظنَّن، وتقصَّص، وتعليله لهذه الظاهرة بأنها لكراهية التضعيف؛ أي: للتخلص من التماثل، وهي عنده شاذة.

في حين أشار إليها ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في باب ((قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف لا بالإقدام والتعجرف))[٤] وقد أورد قول العرب: تسرَّيت وأصله (س ر ر)، وقد أحالته الصنعة إلى لفظ (س ر ى)، ومثله (قصّيْتُ أظفاري) من لفظ (ق ص ص)، ثم صار بالصنعة إلى لفظ (ق ص ى)، وعلة ذلك استثقال تكرير الحرف[٥]. يبدو أن ابن جني اتفق مع سيبويه (ت ١٨٠هـ) في بيان علة هذه الظاهرة في أنها تتمثل في كراهية تكرير الحرف، وقد زاد ابن جني (ت ٣٩٢هـ) على سيبويه (ت ١٨٠هـ) في أن الصنعة والتلطف جعلت الناطق العربي يبحث عن لفظ أكثر صنعة وانسجامًا بين أصواته.

وقد انتقد الدكتور إبراهيم أنيس علماء العربية القدماء بقوله: ((وليست هذه الظاهرة ألا تطورًا تأريخيًا في الأصوات، ولم يفطن علماء العربية القدماء لهذه الظاهرة أو لم يولوها ما تستحق من عناية، واضطرب تفسيرهم لها))[٦]، ثم أشار إلى بعض النصوص التي أوردها سيبويه (ت ١٨٠هـ) من (الكتاب)[٧]، إلى الاعتقاد بـ ((أن الأمر أكبر من تلك الإشارات التي لا تقنع الباحث

(١) ينظر: علم الصرف الصوتي: ١٤٨-١٤٩.
(٢) كتاب سيبويه: ٤٢٤/٤.
(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٢٤/٤.
(٤) الخصائص: ٩٠/٢.
(٥) ينظر: الخصائص: ٩٢/٢.
(٦) الأصوات اللغوية (أنيس): ٢١١-٢١٢.
(٧) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٢٤/٤.

المدقق))[١]، واعترض بعض المحدثين على هذا القول إذ يرى أنه من الغريب أن يذهب إبراهيم أنيس إلى هذا القول، ثم يأتي بأمثلة تؤيد ما ذهب إليه[٢].

وقد أورد الدكتور خليل إبراهيم العطية[٣] طائفة من معالجات فريق من علماء العربية القدماء لظاهرة المخالفة، ويقول الدكتور هادي نهر: ((ولم يكن المرحوم إبراهيم أنيس مصيبًا في ادعائه ...))[٤]. والذي نراه هو أن الدكتور أنيس لم يكن دقيقًا في إطلاق حكمه على القدماء في هذه المسألة، ونميل إلى أن القدماء فطنوا إلى هذه الظاهرة، دليلنا على ذلك قول الفراء (ت ٢٠٧هـ): ((والعرب تُبدِل في المشدد الحرف منه بالياء والواو))[٥]، وكذلك قال المبرد (ت ٢٨٥هـ) حين تحدث عن الياء: ((وتُبدِل مكان أحد الحرفين إذا ضوعفا))[٦]. والملاحظ على قول العلماء أن لفظة (الإبدال) لا تنفكُّ حين أرادوا المخالفة بين الحرفين المضعفين أو المشددين؛ وهذا ما دعانا أن نتكلم على الظاهرتين في مطلب واحد.

وحين نستنطق النصوص السابقة نلاحظ أن القدماء حددوا الظاهرة وذلك باجتماع صوتين متماثلين ينطقان صوتًا مشددًا يبدل أحدهما بياء أو واو. وذكر أحد الدارسين أن الوقائع تشير إلى ((أن أولئك العلماء قد فطنوا إلى التغاير، وأوسعوا فيه القول ابتداءً من سيبويه – رحمه الله – وفي مؤلفات ابن جني – رحمه الله – وكتب الإبدال، والتصويب اللغوي، وتعليل القراءات صوتيًا، وصرفيًا، ما يغني عن أي مزيد للمحدثين))[٧].

ومن ما ورد من أمثلة هذا الباب الإبدال لغرض المخالفة، ما ورد في صيغة (إمّا) التفصيلية، فهم يقولون: خذ إمّا هذا وإيما هذا، كما قالوا: أمّا وأيْما[٨]، وذكر المرادي (ت ٧٤٩هـ) أن فيها أربع لغات: ((كسر الهمزة، وفتحها، وإبدال ميمها الأولى ياء مع الكسر، والفتح. وفتح همزتها لغة قيس وتميم وأسد))[٩]، ولغة الحجاز فتح الهمزة وكسرها[١٠]، وأيّد السيوطي (ت ٩١١هـ) ما

(١) الأصوات اللغوية (أنيس): ٢١٢.
(٢) ينظر: في البحث الصوتي عند العرب: ٨٨
(٣) ومن أراد استقصاء تلك المعالجات فليرجع إلى كتاب (في البحث الصوتي عند العرب): ٨٨-٩١.
(٤) علم الأصوات النطقي: ١٥٠.
(٥) معاني القرآن (الفراء): ٢٦٧/٣.
(٦) المقتضب: ٦٢/١.
(٧) علم الأصوات النطقي: ١٥٠.
(٨) ينظر: الإبدال (أبو الطيب اللغوي): ٤٥٣/٢-٤٥٥.
(٩) الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين المرادي، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م: ٥٣٥.
(١٠) ينظر: الدرر اللوامع على همع الهوامع، الشنقيطي، ط١، ١٣٢٨هـ: ١٨٢/٢.

ذهب إليه المرادي من أنه ((قد تبدل الميم الأولى ياء مع كسر الهمزة وفتحها))[١]، وأورد لذلك أمثلة منها: {بحر الرجز}

لا تفسدوا آبالكم أيْما لنا أيْما لكم[٢]

وقد عدّ الأشموني (ت ٩٢٩هـ) فتح الهمزة وإبدال الميم الأولى ياء شاذًا[٣]، وذهب أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) إلى أن إبدال ميمها الأولى ياء لغة تميم[٤]. وفي ذلك انتقد الدكتور محمد الشريفي ضمنًا من عدّ (إيْما) بكسر الهمزة من الإبدال، بقوله: ((وقولهم: (إيْما) بكسر الهمزة ليس فيه إبدال، كما في (أَيْما) بفتحها، وإنما هو عبارة عن حذف الميم الأولى من (إمَّا) ومد الكسرة قبلها))[٥].

ولنا تعقيب على ما ذكره أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) من أن إبدال ميم (أمَّا) ياء لغة تميم، إذ إننا نرى قبائل حجازية مالت إلى التخفيف عن طريق المخالفة، فالأمر ليس مقصورًا على بني تميم، من ذلك قراءة عكرمة (ت ١٠٥هـ) (إيلًا)[٦] بإبدال اللام الأولى ياء من قوله تعالى: ﴿**كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً**﴾، {التوبة: ٨}. ومنه قول عمرو بن أبي ربيعة: {البحر الطويل}

رَأَتْ رجلا أَيّمَا إذا الشَّمْس عارضت فيضحى وَأَيّمَا بالْعَشي فيخصر[٧]

وذلك بإبدال الميم الأولى ياء استثقالًا للتضعيف، فعكرمة وعمرو بن أبي ربيعة كلاهما قرشي حجازي، لذلك أرجح ميل بعض القبائل إلى ظاهرة المخالفة طلبًا للتخفيف، زد على ذلك أن النحاس (ت ٣٣٨هـ) نسب هذا الإبدال إلى بني عامر[٨].

وقد انتقد الدكتور محمد الشريفي القدماء في بعض الأمثلة حين عدوها من الإبدال ويرى أنه ينبغي أن تعد من الحذف لا الإبدال، وقد نسب إليهم الوهم[٩]، ونقصد ((بحالة الحذف ما ذكره

---

(١) همع الهوامع: ٢٠٩/٣.
(٢) ينظر: همع الهوامع: ٢٠٩/٣.
(٣) ينظر: شرح الأشموني: ٣٨٤/٢.
(٤) ينظر: البحر المحيط: ١٩٢/١.
(٥) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ١٤٥.
(٦) ينظر: المحتسب: ٢٨٣/١، والتبيان في إعراب القرآن، عبد الله بن الحسين العكبري، تح: علي محمد البجاوي، الناشر، عيسى البابي الحلبي وشركاه: ١٢/٢، والبحر المحيط: ٣٧٧/٥.
(٧) شرح ديوان عمرو بن أبي ربيعة، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، ط٤، ١٩٨٨م: ٩٤.
(٨) ينظر: إعراب القرآن (النحاس): ٤٠.
(٩) ينظر: المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ١٤٦-١٤٧.

سيبويه في (باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف)، نحو تسريت وتظنيت وتقصيت))[١]، والدليل على أن ذلك من الحذف وأن حرف الياء ليس مبدلًا من لام الكلمة المضعفة هو((أن العلماء صرحوا بالحذف إذا كان عين الكلمة هو المحذوف، نحو: (أَحَسْتُ) في (أَحْسَسْتُ)، وعقد سيبويه لذلك بابًا أسماه (باب ما شذ من المضاعف فشبّه بباب أَقَمْتُ) ؛ أي: أنه أصبح مشبّهًا بمعتل العين من الأفعال، فالقول في الفعل (حسَّ) يصدق عليه ما قلناه في الفعل (ظلَّ)، فقد حذفت السين الأولى من (حَسَّ) ومدت الحركة قبلها فصارت (حاسَ)، ثم عوملت معاملة (قامَ):

قامَ	أقامَ	أقمْتُ
حاسَ	أحاسَ	أحسْتُ

ولكنهم لمَّا رأوا أن الألف تحذف في نحو: (أقمْتُ) لالتقائها بساكن، حملوا ما حصل في نحو: (أحسْتُ) على الحذف أيضًا))[٢]، وهذا تحليل سليم، والنقد الذي وجه إليهم هو أنهم ((حملوا لام الفعل (تَسَرَّيْتُ) من (تَسَرَّرْتُ) على الإبدال، لأن لام الفعل المعتل الآخر لا تحذف عند إسناد الفعل إلى ضمائر الرفع المتحركة؛ لعدم التقائه بساكن))[٣]، وفي ذلك انتقد الدكتور الشريفي هذا النحو من المثال إذ يرى أنه كان ينبغي أن تحمل هذه الظاهرة على الحذف أيضًا[٤]، ثم يعالج الدكتور هذا المثال معالجة صوتية حديثة، إذ يقول: ((فالفعل (تَسَرَّرَ) قد حذفت لامه ومد الحركة قبلها فصار (تَسَرَّى)، أو أن (سَرَرَ) صار سَرَى))[٥]، وقد أيّد الدكتور الشريفي ما ذهب إليه ابن جني (ت ٣٩٢هـ): ((ومن ذلك قول العرب: (تَسَرَّيْتُ) من لفظ (س ر ر)، وقد أحالته الصنعة إلى لفظ (س ر ى))[٦].

وعليه فالذي حصل ((في نحو (تَسَرَّيْتُ)، وما حصل في نحو (أَحَسْتُ) من (أَحْسَسْتُ) يمثل ظاهرة واحدة، وقد تناولها المبرد في باب واحد أسماه (باب ما شبه من المضاعف بالمعتل) الذي

(١) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي:١٤٦، وينظر: كتاب سيبويه: ٤٢٤/٤.
(٢) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ١٤٦، وينظر: كتاب سيبويه: ٤٢١/٤، والمقتضب: ٢٤٥/١، والبحث: موضوع التضعيف والتخفيف.
(٣) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ١٤٦-١٤٧.
(٤) ينظر: المظاهر اللغوية في شعر المتنبي:١٤٧.
(٥) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي:١٤٧.
(٦) الخصائص: ٩٢/٢.

قال فيه: (وكذلك تَسَرَّيْتُ في تَسَرَّرْتُ، والدليل على أن هذا إنما أُبدل لاستثقال التضعيف قولك: دِينار وقِيراط، والأصل دِنَّار وقِرَّاط، فأبدلت الياء للكسرة)، وهذه إشارة واضحة إلى أن الياء عبارة عن مد الكسرة))[١].

وذكر الدكتور الشريفي موضعًا آخر للنقد، قائلًا: ((ومن الوهم الذي وقعوا فيه أيضًا، أنهم حينما قرروا وقوع الإبدال اقتصروا ذلك على الياء، وليس ذلك بصحيح، فإذا تأملنا الأفعال التي ساقوها إلينا وجدنا أن لام تلك الأفعال رابعة أو خامسة، و(الياء تغلب على الواو رابعة فما فوقها حتى تصيّرها ياء)، ولو كانت اللام ثالثة لما اطرد لهم ذلك))[٢].

ومن ما ورد عن أبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ) أنه ((يقال: مَطَطْتُ السير أمُطُّهُ مَطًّا، ومَطَوتُهُ أمْطُوهُ مَطْوًا: إذا مَدَدْتُهُ))[٣]، والمعالجة الصوتية وفق رؤية الدكتور الشريفي هي: أن ((أصل (مَطَّ): مَطَطَ، حذفت لامه ومدت الفتحة قبله، فصار (مَطَا). وأصل (يَمُطُّ): يَمْطُطُ، فحذفت لامه ومدت الضمة قبله فصار (يَمْطُو)، وبذلك تحول إلى معتل الآخر، وتصرف تصرفه))[٤]. ومثله قوله تعالى: ﴿**فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ**﴾، {البقرة: ٢٥٩}. والأصل (يتسَنَّن) حذفت النون الأخيرة لكراهية التضعيف، وبذلك توالت الحركات القصيرة المتماثلة، ثم تشكلت حركة طويلة من جنس هذه الحركات، وبعبارة أخرى (مدت الفتحة للتعويض الموقعي فصارت ألفًا)، ثم حذفت الألف للجزم، وجيء بالهاء للسكت.

ومن مواضع النقد أيضًا قول العلماء بإبدال الياء من لام الكلمة[٥]، وقولهم بقلب الحرف الأول المشدد إلى حرف النون[٦]، من دون تحديد الحرف المبدل منه؛ لذلك انتقدهم الدكتور الشريفي في أنهم يخالفون ما قرروه من ضرورة وجود علاقة صوتية بين المبدل والمبدل منه،

(١) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي:١٤٧، وينظر: المقتضب: ٢٤٦/١.
(٢) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي:١٤٧، وينظر: المقتضب: ٢٤٦/١.
(٣) الإبدال (أبو الطيب اللغوي): ٢٩٢/٢.
(٤) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي ١٤٧.
(٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٢٤/٤، والمقتضب: ٢٤٦/١، وسر صناعة الإعراب: ٣٨٣/٢، ٣٨٨، وشرح المفصل: ٣٧٤/٥.
(٦) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، ابن السيد البطليوسي، تح: مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ط٢، ١٩٩٠م: ١٨١/٢.

وهذا يؤكد أن أصل هذه الظاهرة الحذف وليس الإبدال، وعليه فالذي سوغ الإبدال هو علاقة (النون أو اللام أو الميم أو الراء) بأصوات المد[١].

فهذه ((الظاهرة إذن – وفق ما نراه – وفي ضوء ما تقدم، تبدأ بحذف أحد المثلين وتعويض موقعه بحرف المد المتولد من إشباع الحركة قبل الحرف المحذوف، ثم تطورت إلى إبدال لا يجري على سنن العربية في الإبدال، إذ إن الحرف المبدل يقاس على مدى التقارب الصوتي بينه وبين حروف المد، لا على التقارب بينه وبين المبدل منه))[٢]. وعليه فالأصل في ظاهرة المخالفة الحذفُ والإبدال متطور عنه.

أما الإبدال أو (إبدال التماثل) فيعرف بأنه ((جعل حرف مكان حرف غيره))[٣]، وينبغي أن يشار هنا إلى أن المقصود بالإبدال هو ما لا يكون للإدغام، لأن الإبدال الذي يكون لأجل الإدغام جائز في كل حرف يدغم في مقاربه[٤]، ويشترط لوقوع الإبدال ((وجود علاقة صوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه ... أي أن القرب في الصفة والمخرج شرط أساسي في كل تطور صوتي))[٥].

كتب ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) رسالة صغيرة سماها (القلب والإبدال) إذ ((جمع فيها نحو ٣٠٠ كلمة من كلمات اللغة العربية تميزت هذه الكلمات بأن كل اثنتين منها تعبران عن معنى واحد، ولا يختلف لفظهما إلا في حرف واحد، مثل: (التهتان)، و(التهتال)، فكل منهما تعني سقوط المطر، ولا يختلف اللفظ إلا في أن النون في الأولى قد حلت محل اللام في الثانية)) [٦]، ولم يرتض الدكتور إبراهيم أنيس ما ذهب إليه ابن السكيت؛ لأنه على ما يبدو قد نظر إلى أن ظاهرة الإبدال ((من خصائص اللغة العربية وأنها من المسائل التي لا تحتاج إلى عناء في تفسيرها، ولا يصح أن تكون موضع نقاش أو مدارسة، بل علينا أن نتلقاها قضية مسلمًا بها، وقد سماها الإبدال، فكأنما تصور أن العرب كانوا يستبدلون حروفًا بأخرى دون سبب ظاهر، وينطق

(١) ينظر: المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ١٤٨-١٤٩.
(٢) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ١٤٩.
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ١٩٧/٣، وينظر: الأصول في النحو: ٤٥٠/٣، ومناهج البحث في اللغة: ٢١.
(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٤١٣/٣، واللغة العربية معناها ومبناها: ٢٨٣.
(٥) من أسرار اللغة: ٧٥.
(٦) من أسرار اللغة: ٦٩.

كل منهم على حسب ما يستهوي ويحب، مرة بالنون ومرة باللام ... وهم جميعًا من أبناء البيئة الواحدة))[١].

ويوجه إبراهيم أنيس[٢] نقده إلى من جاء بعد ابن السكيت في أنهم تلقوا هذا البحث بالتسليم والقبول، ثم يذكر على سبيل المثال من اللغويين ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) حين أشار في باب الإبدال إلى أن ((من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض))[٣]، ثم بين أنيس أن العلماء ((قد انقسموا إلى فريقين: اللغويون، وهم أولئك الذين عنوا بتصنيف المعاجم وجمع شتات الألفاظ وهؤلاء قد قصروا ظاهرة الإبدال على ذلك النوع من الكلمات التي رواها ابن السكيت؛ أي: أن نرى للكلمة صورتين مستعملتين أو على الأقل جائزتين في الاستعمال. أما الفريق الآخر فهم (النحاة) وهؤلاء قد وسعوا من شأن الإبدال حتى شمل الإعلال، فنراهم يعدون الكلمات الآتية من الإبدال: (سماء، قائل، رضي، مصابيح، صيام، ميزان، سيد، مرضي، موقن، خاف، اصطبر، إلخ)، في حين أنه لم ترد لنا لمثل هذه الكلمات صور أخرى كالتي افترضوها مثل: (سماو، قاول، مصاباح، صِوَام، مِوْزان، سيْود، مُيقن، خوف، اصتبر، إلخ)))[٤]. وفريق النحويين شملهم نقد الدكتور أنيس بقوله: ((وهكذا نرى النحاة قد خلطوا بين ظاهرتين مختلفتين))[٥]، ثم يحاول أن يجد لهم عذرًا فيرى أنه ((يمكن أن يقال إنهم قد أخذوا بمذهب الأصل والفرع في صورة الكلمات؛ ولذا نراهم يقسمون الإبدال إلى مطرد واجب وهو ما وقع نحو الكلمات السابقة، وجائز مثل (وجوه، أجوه) و(وشاح، إشاح)، ثم غير المطرد الذي يقتصر فيه على السماع، وهو في رأيهم قد أمكن وقوعه في كل حروف الهجاء))[٦]، ولكنه اشتهر في حروف معينة إذ عدها بعضهم بأحد عشر حرفًا[٧]، وبعضهم بأربعة عشر يجمعها قولك: (أنصت يوم جد طاه زلّ)[٨]، في حين ذهب ابن مالك في التسهيل إلى أن حروف البدل الشائع في لغة العرب اثنان وعشرون

(١) من أسرار اللغة: ٦٩.
(٢) ينظر: من أسرار اللغة: ٧٠.
(٣) الصاحبي في فقه اللغة العربية: ١٥٤.
(٤) من أسرار اللغة: ٧١.
(٥) من أسرار اللغة: ٧١.
(٦) من أسرار اللغة: ٧١.
(٧) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٣٧/٤-٢٤١، والمقتضب: ٦١/١-٦٥.
(٨) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ١٩٩/٣، وشرح الجاربردي: ٣٣١/١.

حرفًا[١]. ولنا اعتراض على مثال ساقه أنيس إذ إنه عد (اصطبر، اصتبر) من ضمن أمثلة الإعلال وليست الطاء أو التاء من أحرف الإعلال.

وقد ضم نقود المحدثين للقدماء أمثلة من هذه الظاهرة، وعند معالجتنا للأصوات (المبدلة والمبدلة منها) نكون قد احتجنا إلى أن نبين مخارج الأصوات وصفاتها، وقد ذكرنا ذلك في الباب الأول فلا حاجة بنا لأن نشير في الهوامش لمصادرها، وسوف نتعرض لهذه الأمثلة على النحو الآتي:

التاء والدال:

إذا كان فاء افتعل دالًا أو ذالًا أو زايًا قلبت تاؤه دالًا، فيقال: (ازدجر)، وأصله ازتجر، و(ازدهى)، وأصله ازتهى، وهذا إبدال مطرد، قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): ((وأما الدال فتبدل من التاء في افتعل إذا كانت بعد الزاي في ازدجر ونحوها ... والذال إذا كانت بعدها التاء في هذا الباب بمنزلة الزاي))[٢]، فرأي سيبويه أن تاء افتعل تبدل دالًا إذا كانت فاء افتعل (زايًا أو ذالًا)، أما رأيه في الدال التي تتبع بتاء فليس من هذا القبيل يؤكد ذلك قوله: ((ولم نذكر ما يدخل في الحرف لأنه بمنزلة ما يدخل في الحرف وهو من موضعه، يعني مثل قدت حيث تدغم الدال في التاء؛ لأنها بمنزلة تاء أدخلت على تاء))[٣]، وقد تابع الأقدمون سيبويه في رأيه، فقالوا: ((إذا كان قبلهَا حرف مجهور من مخرجها وممّا يدانيها من الْمخْرج نَحْو الذَّال وَالزَّاي))[٤].

وانفرد ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في إدخال الدال مع الزاي والذال، إذ يقول: ((ومن ذلك أن تقع فاء (افتعل) زايا أو دالًا أو ذالًا، فتقلب تاؤه لها دالًا؛ كقولهم: (اِزْدَانَ) و(اِدَّعَى) و(اِدَّكَرَ) و(اِذْدَكَرَ) ... فأما (اِدَّعى) فحديثه حديث (اِطَّرَد) لا غير في أنه لم تقلب قصدًا للإدغام، لكن قلبت تاء (اِدَّعى) دالًا كقلبها في (اِزْدَان)، ثم وافقت فاؤه الدال المبدلة من التاء فلم يكن من الإدغام بُدٌّ.

وأما (اِذْدَكَر)، فمنزلة بين (اِزْدان) و(اِدَّعى)، وذلك أنه لما قلب التاء دالًا لوقوع الذال قبلها صار إلى (اِذْدَكَر)، فقد كان هذا وجهًا يقال مثله ... غير أنه أجريت الذال لقربها من الدال

(١) ينظر: شرح الأشموني: ٨٤/٤، ومن أسرار اللغة: ٧٢.
(٢) كتاب سيبويه: ٢٣٩/٤-٢٤٠.
(٣) كتاب سيبويه: ٢٤٠/٤.
(٤) المقتضب: ٦٥/١، وينظر: شرح المفصل: ٤٠٩/٥، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢٢٧/٣.

بالجهر مجرى الدال فأُوثر الإدغام لتضامّ الحرفين في الجهر فأدغم، فهذه منزلة بين منزلتي (إزْدَان) و(إدَّعَى). وأما (إذَّكَر) فك (إسَّمَع) و(إصَّبَر)))[1].

وقوله: (وأما اذدكر، فمنزلة بين ازدان وادَّعى) وهذا ما سبق أن ذكرناه في موضوع المماثلة وسميناه (المماثلة المتبادلة)، وهي إشارة إلى أن صيغة (افتعل) من (ذكر) تكون اذدكر ثم تتطور، إذ تؤثر الدال في الذال فتصبح (إدَّكَر). وأما قوله: (إذَّكَر فكإسَّمَع وإصَّبَر) فنقول: إن (اذّكر) هي صورة متطورة من (اذدكر) وبدل أن تؤثّر الدال في الذال نحو (ادّكر) اثّرت الذال في الدال فصارت (اذّكر) وحملها على (اسّمع واصّبر) ليس صحيحًا، والذي يهمنا هنا (اسّمع) لأنها داخلة في إبدال التاء دالًا، أما (اصّبر) فهي عنده من اصطبر وهذه في إبدال التاء طاء؛ لذلك سيكون التعليق على (اسّمع) المتطورة بحسب رأيه عن استمع.

هذا القول يتنافى مع علة الإبدال التي ذكرها ابن جني (ت ٣٩٢هـ) هو نفسه، فالسين مهموسة، والتاء مهموسة أيضًا، وعلة إبدال التاء دالًا عنده هي أن فاء الكلمة مجهور والسين ليس كذلك.

هذا من جانب، ومن جانب آخر أننا بحثنا في المعجمات عن لفظ (اسّمع) فلم نعثر على وجود له، أما الموجود في المعجمات فهو (اسّمّع)، وربما أراد ابن جني (ت ٣٩٢هـ) الصيغة الأخيرة لكن اختيار المحقق لصيغة (اسّمع) لتتناسب مع (اذّكر)، فإذا كان ابن جني أراد (اسّمّع) فذاك موضوع آخر لا علاقة له بموضوع (افتعل) وإنما هو إبدال يقع في الأفعال الخماسية التي تبدأ بالتاء، مثل: (تفعّل، وتفاعل، وتفعلل)، فيكون (اسّمّع) بمعنى (تسَمَّع)، ويؤيد ذلك قولهم: ((واسْتَمَعْتُ كذا، أي أصغيتُ، وتَسَمَّعْتُ إليه، فإذا أدغمتَ قلتَ اسَّمَّعْتُ إليه، وقرئ: (لا يَسَّمَّعُونَ إلَى المَلَأ الأَعْلَى)، يقال: تَسَمَّعْتُ إليه، وسَمِعْتُ إليه، وسَمِعْتُ له، كله بمعنى))[2]، و((اسْتَمَع إِلَيْهِ وتَسَمَّعَ: أصغى)) [3]، و((سَمَّعَه الصَّوْتَ وأَسمَعه: اسْتَمَعَ لَهُ، وتسَمَّع إليه: أَصْغى، فإِذا أَدْغَمْت قُلْتَ اسَّمَّعَ إِليه، وَقُرِئَ: (لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلى). يُقَالُ تَسَمَّعت إِليه وسَمِعْتُ إِليه وسَمِعْتُ لَهُ، كُلُّهُ بِمَعْنًى)) [4]، و((تَسَمَّعَ واسَّمَّعَ)) [5].

وصيغة (اسّمّع) معناها (تسَمّع)؛ أي: تفعّل، وهو ما ذكرناه قبل قليل.

---

(١) الخصائص: ١٤٤/٢.
(٢) الصحاح: (سمع) ١٢٣٢/٣، وينظر: السبعة في القراءات: ٥٤٧.
(٣) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م: (س م ع) ٥١٢/١.
(٤) لسان العرب: (سمع) ١٦٢/٨، وينظر: السبعة في القراءات: ٥٤٧.
(٥) القاموس المحيط، الفيروز آبادي، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٨، ٢٠٠٥م: (سمع) ٧٣٠.

وهذا الإبدال موجود عند الصرفيين جميعهم القدماء والمحدثين، ويميزونه عن إبدال التاء ذالًا في صيغة (افتعل)، والتاء طاء في الصيغة نفسها أن هذا الإبدال ثابت ولا يمكن الرجوع إلى الأصل المفترض (افتعل)، في حين هذا الإبدال يجوز فيه استعمال الصيغة المتطورة؛ أي: اقّعل في تفعّل، واقّاعل في تفاعل، واقّعلل من تفعلل، ويجوز استعمالها على الأصل، وقد ورد الاستعمالان في كلمات عدة في القرآن الكريم، على سبيل المثال: (يذّكّرون ويتذكّرون) و(اطّيّرنا وتطيّرنا)، في قوله تعالى:﴿**قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ**﴾، {الأنعام: ١٢٦}، ﴿**وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ**﴾، {البقرة: ٢٢١}، ﴿**قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَنْ مَعَكَ**﴾، {النمل: ٤٧}، ﴿**قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ**﴾، {يس: ١٨}.

وقد أشاد بعض الباحثين في ما ذهب إليه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بأنه كان أكثر القوم بيانًا لعلة هذا الإبدال[١]، قال أبو الفتح: ((ولكن الزاي لما كانت مجهورة، وكانت التاء مهموسة، وكانت الدال أخت التاء في المخرج وأخت الزاي في الجهر، قربوا بعض الصوت من بعض، فأبدلوا التاء أشبه الحروف من موضعها بالزاي، وهي الدال))[٢]، وبهذه العلة نفسها بيّن سبب إبدالها حين تسبق بصوت الدال أو الذال[٣]، وعند استنطاقنا لنصوص القدماء يتبين أنهم يحصرون سبب الإبدال في:

١- التاء مهموسة والدال والذال والزاي مجهورة.

٢- قرب مخرج التاء من مخرج هذه الأصوات[٤].

ويبدو ((أن هذا التفسير مقبول لدى المحدثين، فقد صرح بعضهم بأن علة هذا الإبدال تكمن (في صفة الهمس وقرب المخرج)، فحسب))[٥].

(١) ينظر: الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ١٩٤.
(٢) سر صناعة الإعراب: ١٩٧/١.
(٣) ينظر: الخصائص: ١٤٤/٢، والأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ١٩٤.
(٤) الدال والتاء اشتركا في المخرج، ومخرجا الذال والزاي قريبان جدًا من مخرج التاء.
(٥) الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ١٩٥، وينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ١٨٣-١٨٤، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣٤٩،

على أن بعض المحدثين انتقد القدماء في تفسيرهم هذا لعلة الإبدال واستحسن ما ذهب إليه الجاربردي ((بوصف أكثر دقة وتفصيلًا، لعلة هذا الإبدال، إذ لم يقتصر سببه على قرب المخرج بين التاء وهذه الأحرف الثلاثة التي تسبقها، وعلى اختلافها عن تلك الأحرف بصفة الهمس، بل رأى أن ثمة سببًا آخر جعل داعي الإبدال هنا قويًا حتى صيره ملتزمًا، وهو شدة التنافر بين التاء وما يجاورها من هذه الحروف، إذ يكون التباين في صفات المتجاورين هنا في أعلى درجاته، وفي أكثر من صفة، مع قرب المخرج بين هذين المتجاورين، أو اتحادهما في المخرج))[١]، فأما ((مخالفتها – يعني التاء – للذال والزاي؛ فلأن التاء حرف شديد وهذان رخوان، والتاء حرف مهموس وهذان مجهوران))[٢]، فالتباين كان في أكثر من صفة مع قرب المخرج من ما سوغ الإبدال بين هذه الأصوات.

ويبدو أن التفسير الذي قدمه الجاربردي (ت ٧٤٦هـ) أوقع في القبول من سابقيه وقد نال استحسان الباحث مصطفى الحسناوي لسببين[٣]:

الأول: إن سبب قصر الإبدال هنا على اختلاف التاء عن هذه الأصوات بصفة الهمس مع قرب المخرج لا يكاد يطرد في الواقع اللغوي، إذ إن ثمة كلمات جاءت على صيغة (افتعل) والفاء فيها صوت مجهور وقريب المخرج من التاء ومع ذلك لم يحصل الإبدال بينهما، نحو: ارتعد، واجتمع[٤].

والآخر: أثبتت الدراسات الحديثة أنه ((إذا التقى مجهور بغير نظيره المهموس[٥]، فالغالب في اللغة العربية ألّا يتم التأثير إلا حين يختلفان اختلافًا كبيرًا في الصفة، فحين نصوغ افتعل من الفعل (زاد) ... تصبح الكلمة (ازداد) ... وذلك لأن الزاي أقصى مراحل الرخاوة في حين أن التاء من الأصوات الشديدة، فالبون بينهما كبير، ولذلك تحقق التأثر))[٦].

(١) الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ١٩٥.
(٢) شرح الجاربردي: ٣٧٨/١، وينظر: الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ١٩٥.
(٣) ينظر: الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ١٩٥-١٩٦.
(٤) ينظر: الأصوات اللغوية (أنيس): ٢٥٣-٢٥٥، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣٤٩.
(٥) نظير الصوت ما كان من مخرجه إلا أنه مناقض له في الصفة، فالدال نقيض التاء، لأنها من مخرجها، وهي مجهورة والتاء مهموسة، وكذلك فإن الثاء نظير الذال ... إلخ، ينظر: الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ١٩٦ (الهامش.)
(٦) الأصوات اللغوية (أنيس): ١٨٤-١٨٥.

وعليه فقد كان الجاربردي (ت ٧٤٦هـ) مدركًا بأن الأصوات المتقاربة في المخرج والمختلفة بصفة واحدة كالهمس لا يجعل البون بينهما كبيرًا ليتحقق التأثر، ومن ثم لم يقصر علة الإبدال هنا على اختلاف التاء عن ما قبلها بصفة الهمس، مثلما فعل جلّ من تقدمه، بل رأى أن للاختلاف بينهما في صفة الشدة أثرًا مهمًا في تحقيق هذا الإبدال (التأثر)[١].

التاء والطاء:

ذكر ابن جني (ت ٣٩٢هـ) إبدال التاء من الطاء في قولهم (فستاط) في (فسطاط)، قائلًا: ((فالتاء فيه بدل من الطاء لقولهم في الجمع فساطيط ولم يقولوا فساتيط، فالطاء إذن أعم تصرفًا))[٢]، ولم يرضَ بعض الباحثين[٣] بما ذكره ابن جني حين عدّ التاء بدلًا من الطاء لأن الطاء أعم تصرفًا إذ لم يسمع فساتيط، وقد رد عليه بما قرره الفراء (ت ٢٠٧هـ) بقوله: ((ينبغي أن يجمع فساتيط ولم أسمعها فساسيط))[٤]، والنتيجة التي يصل إليها الباحث هي أنه ((قد يفهم من قوله – الفراء – ولم أسمعهما فساسيط أنه سمعها فساتيط، وحينئذٍ يكون الاحتجاج بما قاله ابن جني فيه نظر، وينبغي أن يصار إلى احتجاج آخر مما أورده وهو الكثرة، حيث أن المسموع الكثير في الجمع فساطيط))[٥].

والمسوغ الصوتي للإبدال هو أن التاء والطاء من مخرج واحد، وحين ترقق الطاء تصير تاء، والذي ((أميل إليه أن السين إذا نطقت مفخمة بحيث تقترب من الصاد كانت الكلمة الفسطاط بالطاء، وإذا نطقت سينًا خالصة مال اللسان بالطاء إلى حرف أكثر مناسبة للسين وهو التاء، واعتبر ذلك بنطق مثل كلمة فستان وفسطان))[٦]، والذي يفهم من هذا النص هو أن لكيفية نطق السين أثرًا في تحقيق التاء أو الطاء، فإذا كان لفظ السين قريبًا من الصاد أو شبيهًا بالصاد فحينئذٍ يكون النطق بالطاء كما في (فسطان)؛ لكون الصاد صوت مطبق فأبدلوه إلى ما يناظره في الإطباق وهو الطاء، أما إذا تم نطق السين كما هو أي محافظًا على مخرجه فحينئذٍ يكون

(١) ينظر: الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ١٩٦-١٩٧.
(٢) سر صناعة الإعراب: ١٦٧/١، وينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ١٢٩.
(٣) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ١٢٩.
(٤) معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م: ٢٦٣/٤.
(٥) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ١٢٩.
(٦) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ١٢٩.

النطق بالتاء كما في (فستان)؛ لأن التاء ((توافق السين في الهمس))[١]. إذن التجانس الصوتي هو السبب في هذا الإبدال.

وثمة إبدال مطرد يحدث لتاء (افتعل) إذا كان فاؤه أحد الحروف المطبقة المستعلية (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء)، فمجيء التاء بعد هذه الحروف يتطلب الانتقال من صفة الإطباق إلى صفة الاستفال، وهو غير مألوف في اللغة العربية، ولجعل الحرفين المتجاورين مطبقين، نبدل التاء طاء من أجل تحقيق التجانس الصوتي في الكلمة[٢].

وأشار الجاربردي (ت ٧٤٦هـ) إلى أن هذا الإبدال لازم[٣]؛ لأن التاء في هذا الموضع لايمكن أن ينطق بها البتة[٤]، ومن أمثلة ذلك (اصطبر، واضطهد، واطّلع، واظطلم)، والأصل (اصتبر، واضتهد، واطتلع، واظتلم).

وعلل حدوث هذا الإبدال ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بقوله: ((التاء مهموسة، وهذه الأحرف مطبقة، والتاء مخفتة، قربوها من لفظ الصاد والضاد والطاء، بأن قلبوها إلى أقرب الحروف منهن، وهو الطاء، لأن الطاء أخت التاء في المخرج، وأخت هؤلاء الأحرف في الإطباق والاستعلاء، وقلبوها مع الطاء طاء أيضًا، لتوافقها في الجهر والاستعلاء، وليكون الصوت متفقًا))[٥]. وعلى الرغم من هذا التفسير الذي قدمه ابن جني لم يسلم من نقد بعض المحدثين[٦] حين قارن بين هذا التفسير وما فسره الدكتور حسام النعيمي. فابن جني يحصر علة الإبدال هنا بكون التاء صوتًا مهموسًا ومنفتحًا[٧]، مسبوقًا بصوت مجهور أو مطبق، ساكن مقارب له في المخرج[٨]، وقد تنبه بعض المحدثين إلى أن ((واقع اللغة لا يؤيد ذلك فالفاء مثلًا مهموسة، وقد قالت العرب: يظفر، ويطفح، والحاء مهموسة، وقالوا يصحب، ويطحن، وقالوا مع الهاء: يظهر، ويصهر))[٩]، ويمكن أن يعد ذلك نقدًا آخر موجهًا إلى ابن جني.

---

(١) سر صناعة الإعراب: ٢١٥/١.
(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٢٩/١.
(٣) ينظر: شرح الجاربردي: ٣٤٠/١.
(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٢٩/١.
(٥) سر صناعة الإعراب: ٢٢٩/١.
(٦) ينظر: الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ١٩١-١٩٣.
(٧) لعله أراد مخفتًا بدل منفتحًا لأن نص ابن جني يشير إلى ذلك، ولعله خطأ من الناسخ.
(٨) الطاء من مخرج التاء نفسه، وكل من صوت الضاد والصاد والظاء مقارب له في المخرج، ينظر: البحث: موضوع المخارج.
(٩) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣٤٨.

أما التوجيه الصوتي الحديث لهذا الإبدال فلا يقتصر على ((صفة الهمس التي في التاء وحدها، وإنما بصفة الشدة التي فيها أيضًا، مع قُرب مخرجها من الحروف التي أُبدلت معها))[١]، ولا شك في أن الصوامت المهموسة الشديدة (الانفجارية) تحتاج إلى طاقة كبيرة لأن ((حبس الهواء فيها أشد إحكامًا منه في حالة الانفجارية المجهورة))[٢]. وعليه فقد يبذل اللسان جهدًا كبيرًا في إخراج حروف الإطباق باستعمال جهتي اللسان، علاوة على سكون الصوت في فاء (افتعل) من ما يتطلب إطالة الوقفة عليه من غير إراحة اللسان، ويمكن ملاحظة الفرق بين الجهد الذي يبذله الناطق مع السكون وبينه مع صائت لو قيل مثلًا في: (اضْتَبع) اضَتَبع، فالصائت وهو مجهور يحرر اللسان من وضع الإطباق ليعود ثانية لنطق التاء الانفجاري، أما من غير الصائت، فإنه يكون على اللسان أن ينطق التاء من موضعه في الإطباق، فيتحرك طرفه اتجاه موضع التاء ويلتصق باللثة أو أصول الثنايا ليحبس الهواء حبسًا تامًا، ثم ينفرج فجأة محدثًا الصوت الانفجاري المهموس، ولما كان تحريك الفاء من افتعل غير مألوف في لغة العرب لكثرة توالي المتحركات، فقد تحول العرب عن المهموس الانفجاري إلى مجهور انفجاري من موضعه؛ لأنه يحتاج إلى جهد أقل فاختاروا مع حروف الإطباق الطاء؛ لأن وضع اللسان عند النطق به هو عين وضعه قبل النطق به[٣].

وبناء على هذا التوضيح والتفسير فقد ذهب الباحث مصطفى الحسناوي إلى أن تفسير النعيمي أكثر قبولًا من سابقه، وأدعى إلى الاطمئنان، لأن تعليل ابن جني (ت ٣٩٢هـ) يفتقر إلى الاطراد في الواقع اللغوي[٤].

وقد عدّ بعض المحدثين هذه الظاهرة (مماثلة تقدمية)؛ لأن الصوت الأول (المطبق) أثّر في ما بعده غير المطبق (المستفل)[٥].

السين والتاء:

(١) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣٤٨.
(٢) علم اللغة (السعران): ١٢٧.
(٣) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣٤٩.
(٤) ينظر: الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ١٩٢-١٩٣.
(٥) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٦٨.

صوتان متقاربان مخرجًا، قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): ((ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج ... التاء، ومما بين الثنايا وطرف اللسان مخرج السين))[١]، وقد ذكر سيبويه (ت ١٨٠هـ) أن أصل ستّ ((سدسٌ وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم أن السين مضاعفة وليس بينهما حاجزٌ قويٌ والحاجز أيضاً مخرجه أقرب المخارج إلى مخرج السين فكرهوا إدغام الدال فيزداد الحرف سينًا فتلتقي السينات ولم تكن السين لتدغم في الدال لما ذكرت لك))[٢]، وبين الدكتور النعيمي[٣] ما أراده سيبويه بقوله: (لما ذكرت لك) ما سبق أن ذكره من جواز إدغام الدال في السين، وامتناع إدغام السين في الدال[٤]، ثم يكمل سيبويه ((فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال لئلا يصيروا إلى أثقل مما فروا منه إذا أدغموا وذلك الحرف التاء كأنه قال سدتٌ ثم أدغم الدال في التاء))[٥].

يبدو أن هذا التفصيل الذي ذكره سيبويه (ت ١٨٠هـ) لم يرضِ بعض المحدثين، فقد ذهب الدكتور النعيمي إلى أن ابن جني (ت ٣٩٢هـ) قد زاد على ما ذكره سيبويه إيضاحًا وتفصيلًا، إذ ذكر أن أصل ستّ سدس ((لأنها من التسديس، كما أن خمسة من التخميس؛ ولذلك قالوا في تحقيرها سديسة))[٦]، وبين أنهم حين أرادوا أن يقربوا السين من الدال قلبوها تاء؛ لأنهما يشتركان في صفة الهمس ((فصار التقدير سدت، فلما اجتمعت الدال والتاء وتقاربتا في المخرج أبدلوا الدال تاء؛ لتوافقهما في الهمس ثم أدغمت التاء في التاء، فصارت ست كما ترى))[٧]، وبين في موضع آخر أن إبدال السين تاء حصل من باب تقريب الصوت من الصوت من غير إدغام، وأما إبدال الدال تاء فقد حصل لأجل الإدغام[٨]، فالتغيير ((الأول للتقريب من غير إدغام، والتغيير الثاني مقصود به الإدغام))[٩].

ومن ذلك قول بعض العرب (النات) في (الناس)، وكذلك قول (أكيات) في (أكياس)، قال علباء بن أرقم: {بحر الرجز}

---

(١) سر صناعة الإعراب: ٦٠/١.
(٢) كتاب سيبويه: ٤٨١/٤-٤٨٢.
(٣) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣٥٣.
(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٦٢/٤، ٤٦٤.
(٥) كتاب سيبويه: ٤٨٢/٤.
(٦) سر صناعة الإعراب: ١٦٥/١.
(٧) سر صناعة الإعراب: ١٦٥/١.
(٨) ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣٥٣.
(٩) الخصائص: ١٤٥/٢.

يا قاتل الله بني السعلاتِ عَمرو بن يربوع شرار النّاتِ
غير أعفَّاءَ ولا أكياتِ[١]

أراد الراجز ((النَّاسَ وأَكياس، فَقَلَبَ السِّينَ تَاءً، وَهِيَ لُغَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ))[٢]، وعلة إبدال السين تاء هنا لموافقتها في الهمس والزيادة وتجاور المخارج[٣].

والذي يلحظ على الكلمات التي حصل فيها الإبدال أن الصوت المبدل هو آخر الكلمة، وقد يفهم من هذا أن بعض القبائل أبدلت السين تاء للوقف – كما يبدو – لأن التاء الشديدة تساعد على جهارة الصوت المحتاج إليها وقفًا، فكما أبدلوا الألف همزة في الوقف كذلك أبدلوا السين تاء.

العين والحاء والغين:

ذكرنا في ما سبق ولا داعي لذكره هنا، من أن مخرج (العين والحاء) من وسط الحلق، و(الغين) من أدنى الحلق، والعين مجهور، والحاء مهموس، والعين متوسط عند علماء العربية، ورخو عند المحدثين، والحاء رخو، فالعين والحاء يشتركان في المخرج وفي صفة الرخاوة ((ولولا بحة في الحاء لكانت عينًا))[٤]، من ذلك قراءة ابن مسعود (ت ٣٢هـ) (إذا بُحْثِرَ)[٥] في قوله تعالى: ﴿**أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ**﴾، {العاديات: ٩}.

وقد انتقد الدكتور عبد الصبور شاهين[٦] القدماء في أنهم اضطربوا في تفسيرهم لظاهرة الإبدال ويستدل على اضطرابهم بتلك الرواية التي جاءت بصدد الاستشهاد على قوله تعالى: ﴿**وإذا القُبُورُ بُعْثِرَتْ**﴾، {الانفطار: ٤}، إذ ورد في اللسان ((وبُعْثِرت وبُحْثِرتْ لغتان ... قَالَ ابْنُ سِيدَهْ: وَزَعَمَ يَعْقُوبُ أَن عَيْنَهَا بَدَلٌ مِنْ غَيْنِ بَغْثَرَ أَو غَيْنُ بَغْثَرَ بَدَلٌ مِنْهَا))[٧]، وعليه ((فالإبدال بين العين والحاء مع اتحاد المخرج لغتان، في حين أن المماثلة تجيز انقلاب أحدهما إلى الآخر

(١) ينظر: الأمالي في لغة العرب، أبو علي القالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م: ٧١/٢، وسر صناعة الإعراب: ١٦٥/١.
(٢) لسان العرب: (نوت) ١٠١/٢.
(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٦٥/١.
(٤) سر صناعة الإعراب: ٢٥٤/١.
(٥) ينظر: المحتسب: ٣٤٣/١، والبحر المحيط: ٥٣٠/١٠.
(٦) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٢٩٦.
(٧) لسان العرب: (بعثر) ٧٢/٤.

على ألسنة أفراد القبيلة الواحدة، واختلاف الروايتين بالعين والغين مع اختلاف المخرج بدل، ويتحيّر يعقوب – الحضرمي – في الحكم بأيهما كان الأصل))[١]. والذي أراه أن الغين أبدل من العين وهذا يعني أن يكون العين أصلًا ودليلنا على ذلك:

١- قول ابن جني: ((لسعة العين في الكلام))[٢].

٢- ورودها في اللهجة الفصيحة وبها جاء القرآن الكريم.

أما علة إبدال العين حاء فيقول ابن جني (ت ٣٩٢هـ): ((والعرب تُبدل أحد هذين الحرفين من صاحبه لتقاربهما في المخرج))[٣]، زد على ذلك اشتراكهما في صفة الرخاوة، على أن هذا الإبدال لهجة هذيل وبعض بني أسد، قال الفراء (ت ٢٠٧هـ) في قوله تعالى: ﴿**أَفَلا يَعْلَمُ إِذا بُعْثِرَ ما فِي الْقُبُورِ**﴾، {العاديات: ٩}: ((رأيتها فِي مصحف عَبْد اللَّه: (إِذَا بحثر ما فِي القبور)، وسمعت بعض أعراب بني أسد، وقرأها فَقَالَ: (بحثر)، وهما لغتان: بحثر، وبعثر))[٤]. وقد أشاد أحد الباحثين بما ذهب إليه ابن جني، إذ عدّه ((في كتابه سر الصناعة أول عالم عربي استعمل نظرية المخارج في تعليل ظاهرة الإبدال))[٥].

والذي نراه في إبدال العين حاء هو اتحادهما في المخرج وفي صفة الرخاوة وهو سبب كاف لحصول الإبدال بينهما، أما الذي جعل بعض العرب يؤثرون الصوت المهموس (الحاء) على نظيره المجهور (العين) في كلمة (بعثر)، هو وجود صوت (الثاء) المهموسة لذلك همست العين، لكي يتحقق التناسب الصوتي، ويمكن عدّ ذلك من التأثر الرجعي. إذن تفسير القدماء لإبدال العين حاء هو تقاربهما في المخرج بحسب قول ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، أما التفسير الصوتي الحديث فهو يرى أن التأثر الرجعي هو الذي دعاه أن يبدل العين حاء – كما عرفنا ذلك سابقًا – وأما إبدال العين غينًا فلتجاورهما في المخرج إذ (العين) من وسط الحلق و(الغين) من أدنى الحلق ومع هذا التجاور لم يقع بينهما من الإبدال ما يستحق الوقوف عنده.

النون واللام:

(١) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٢٩٦.
(٢) سر صناعة الإعراب: ٢٥٥/١.
(٣) المحتسب: ٣٤٣/١.
(٤) معاني القرآن (الفراء): ٢٨٦/٣.
(٥) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٢٣٠.

صوتان متجاوران في المخرج، يشتركان في طرف اللسان، وتجمع بينهما صفتي الجهر والتوسط بين الشدة والرخاوة[١]؛ لذا حصل الإبدال بينهما، ومن ما ورد من إبدال النون لامًا قول العرب (التهتان) و(التهتال)، وكل منهما تعني سقوط المطر[٢]، وكان هذا المثال موضع نقد عند بعض المحدثين، إذ انتقد الدكتور أنيس ابن السكيت[٣] حين ذكر الأخير شاهدًا لامرئ القيس هو: {البحر الطويل}

فَسَحّتْ دُموعي في الرِّداءِ كأنّهَا كُلىً من شَعِيبٍ ذاتِ سَحٍّ وَتَهْتانِ[٤]

ويتمثل النقد في أن ابن السكيت لا يكاد يذكر شيئًا عن أي الصورتين هو الأصل أو أيهما أكثر شيوعًا في أساليب اللغة، فكأنما تصور أن الصورتين على قدم المساواة، وأن المصادفة البحتة هي التي جعلت امرأ القيس يؤثر الصورة الأولى (التهتان) وجعلت العجاج يؤثر الصورة الثانية في قوله: {بحر الرجز}

عَزَّزَ مِنْهُ، وَهُوَ مُعْطِي الإِسْهالْ ضَرْبُ السَّوارِي مَتْنَه بالتَّهْتالْ[٥]

وبين أنيس خطأ ما ذهب إليه ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) حين أجرى موازنة بين (التهتان والتهتال) وبالرجوع إلى معجم كلسان العرب[٦] وهو المشهور بوفرة شواهده رأيناه يسوق للصورة الأولى أمثلة أخر غير التي رواها ابن السكيت، وأشار إلى ما أنشده أبو زيد: {بحر الرجز}

يَا حَبَّذا نَضْحُكَ بالمَشافِرِ كأَنه تَهْتانُ يومٍ ماطِرِ[٧]

وقال الشماخ: {بحر الرجز}

أَرْسلَ يَوْمًا دِيمةً تَهْتانا سَيْلَ المِتانِ يَمْلأُ القُرْيانا[٨]

ولكنه حين يعرض للصورة الثانية لا يذكر لها سوى الشاهد نفسه المنسوب للعجاج[٩]. وعليه فقد تبين أن التهتان بالنون هي الأصل وأن اللام في التهتال هي الفرع؛ لوفرة شواهدها والذي يؤيد

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٤/٤٣٣-٤٣٥، والأصوات اللغوية (أنيس): ٦٤-٦٥، ومناهج البحث في اللغة: ١٥٦.
(٢) ينظر: لسان العرب: (هتل) ١١/٦٨٨.
(٣) ينظر: القلب والإبدال، ابن السكيت، من ضمن (الكنز اللغوي)، تح: أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٠٣م: ٢.
(٤) ديوان امرئ القيس: ١٣.
(٥) ديوان امرئ القيس: ٢/٣١٨.
(٦) ينظر: لسان العرب: (هتن) ١٣/٤٣١.
(٧) ينظر: لسان العرب: (هتن) ١٣/٤٣١، وتاج العروس: (هتن) ٣٦/٢٧٢.
(٨) ينظر: لسان العرب: (هتن) ١٣/٤٣١، وتاج العروس: (هتن) ٣٦/٢٧٢.
(٩) ينظر: من أسرار اللغة: ٦٩-٧٠، ولسان العرب: (عزز) ٥/٣٧٧.

ما ذهبنا إليه ما ذكره سيبويه (ت ١٨٠هـ) من أن إبدال اللام من النون قليل جدًا[١]، وبعبارة أخرى أن النون أبدلت لامًا لخفتها وسهولتها في الأداء وأنها أظهر من النون.

الهاء والهمزة:

وهما من الحروف المتدانية مخرجًا إذ هما من أقصى الحلق[٢]، ويشتركان في مجموعة من الصفات وهي (الانفتاح والاستفال والإصمات) ويشتركان في الهمس على رأي بعض المحدثين، ويرى بعضهم أن الهمزة صوت لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس[٣]، ويرى سيبويه (ت ١٨٠هـ) أنها صوت مجهور[٤]. وكان هذا الإبدال موضع نقد من بعض المحدثين، إذ يرى الدكتور رمضان عبد التواب أن الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ذكر أن الهمزة في ماء وأمواء، أبدلت من الهاء[٥]، مستندًا في حكمه على وجود الهاء في (مياه)، وهذا خلاف الحقيقة، ويستنتج الدكتور من استعراض اللغات السامية الأخر، أن الصورة الأصلية لكلمة ماء، كانت MAY أو قريبة منها، أما الهاء في (مياه) وما ماثلها فهي من الجموع الزائدة، ويكمل الدكتور رمضان نقده بأن الزمخشري لو ألمَّ باللغات السامية لسلم من الوقوع في هذا الخطأ[٦].

وذهب بعض المحدثين في تفسيره لهذا الإبدال ((بأنه من القياس الخاطئ، إذ سمع المتكلم كلمة (ماء) بالهمز في المفرد فجاء بها في الجمع، أو لأنه ممن يميل إلى الهمز فوجد في همز المفرد ما يعينه على همز الجمع))[٧]. وعليه فلا مسوغ لرفض الإبدال من رمضان عبد التواب لأن كلمة (ماء) أصلها (موه) والجمع (أمواه)[٨]، وهذا ((هو الكثير الشائع في لسان العرب وعليه اللغة الأدبية))[٩]، وقد يكون ((الهمز فيها إنما كانت عند أهل الهمز لحالة نفسية تطلبت الضغط على الهاء المهتوت والجهر بها فحولتها إلى همزة))[١٠]. والذي نراه هو أن الهاء صوت خفي ومجيئه بعد الألف أشد خفاء لذا أبدل همزة لتمكين الصوت وجهارته في حالة الوقف، والذي يزيد

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٤٠/٤.
(٢) ينظر: تهذيب اللغة، المقدمة: ٣٧/١، ودروس في علم أصوات العربية: ١١٩، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣٠٤.
(٣) ينظر: علم اللغة (السعران): ١٥١، وعلم اللغة العام – الأصوات: ١٤٢.
(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣٤/٤.
(٥) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب:٥٠٧/١.
(٦) ينظر: التطور النحوي: ٥٠-٥١.
(٧) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ١١١.
(٨) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١١٢/١.
(٩) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ١١١.
(١٠) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ١١١.

إطمئناننا في ما ذهبنا إليه هو أن الألف والواو والياء تهمز عند الوقف، وعليه فقد أبدلت الهاء همزة في (ماء) لأجل الوقف.

ومثال آخر لإبدال الهمزة هاء ما ورد في التراث العربي قولهم: أرقت الماء وهرقته[١]، وهراقه على البدل. والذي يلحظ أن الهمزة حرف شديد ونظيره الهاء في الرخاوة، والحرف المجاور هو الراء، وهو بين الشدة والرخاوة، وقد يكون للراء أثر في وقوع هذا الإبدال؛ لما فيه من صفة الرخاوة؛ ولأنه متبوع بحرف مد، وحروف المد وصفها سيبويه (ت ١٨٠هـ) بأنها خفية، وصوت الهاء أول تلك الحروف[٢].

والنون من الحروف التي وصفها سيبويه (ت ١٨٠هـ) بأنها خفية[٣]، ولعل النون بصفتها هذه قد أثرت في الهمزة المجاورة لها في نحو (لأنَّك) فانقلبت الهمزة إلى ما يدانيها في المخرج والذي يتفق مع النون في صفة الخفاء هو الهاء، فصارت (لهنَّك) ونسب هذا الإبدال إلى طيّئ[٤]، وهذه علة صوتية لوقوع الإبدال في ما سمعت عن العرب.

ومثال آخر لإبدال الهمزة هاء قول العرب: ((هِنْ فعلتَ فعلتُ، والمراد: إنْ))[٥]، أي: (أنْ فعلتَ فعلتُ)، وعن تسويغ وقوع هذا الإبدال بين الصوتين يقول الجاربردي (ت ٧٤٦هـ): ((وهي في لغة طيئ ... وإنما أبدلوا الهمزة هاء في هذه الصور؛ لأن الهمزة حرف شديد مستثقل، والهاء حرف مهموس خفيف، ومخرجاهما متقاربان))[٦]، وعند استنطاقنا لهذا النص يتبين أن سبب الإبدال بين الصوتين هو الآتي:

١- الهروب من الاستثقال إلى الخفة وهذا يتحقق في إبدال الهمزة هاء.

٢- تداني مخرج الصوتين.

وقد تبين للبحث عن طريق الدراسة النقدية لظاهرة الإبدال أن المسوغ لحصول الإبدال بين الأصوات كان من أجل: (طلب الخفة، أو الكثرة والشيوع، أو تحقيق المناسبة والانسجام بين

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب:٤٩/٢، ٢٠٦.
(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٢١/٢، ٤٣٤/٤-٤٣٦.
(٣) ينظر: كتاب سيبويه: ١٦١/٤.
(٤) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٠٣/٢، وشرح المفصل: ٤٠٠/٥، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢٢٣/٣.
(٥) شرح المفصل: ٧٦/٣، ٤٠٠/٥.
(٦) شرح الجاربردي: ٣٣٩/١.

الصوتين المبدلين)، وهذا يعني أن الأمثلة الأخر التي لم نتناولها يكون الإبدال فيها للأسباب السابقة التي ذكرت، وهذه الأسباب هي مظهر من مظاهر المماثلة ولذلك اصطلحنا على هذا الإبدال (إبدال التماثل).

المطلب الثالث: القلب المكاني

وهو مظهر من مظاهر الأصوات التأثرية الناشئة عن التغيرات التركيبية التي تحدث للكلمة[١]، والقلب عند القدماء هو نوع من التغيرات الصوتية الصرفية التي تحدث للكلمة العربية في أثناء الاستعمال، وعلة ذلك الاضطرار إليه في بعض المواضع، أو التخفيف بحثًا عن سهولة النطق ويسره، أو التوسيع اللفظي[٢]. وقال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): ((ومن سنن العرب القلب))[٣]، أما ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فقد أخرج كل كلمتين متساويتين في التصرف من القلب كما في (جذب وجبذ)، يقول: ((وذلك أنهما جميعًا يتصرَّفان تصرفًا واحدًا نحو: جذب يجذب جذبًا فهو جاذب، والمفعول مجذوب، وجبذ يجبذ جبذًا فهو جابذ والمفعول مجبوذ، فإن جعلت مع هذا أحدهما أصلًا لصاحبه فسد ذلك ... فإن قصر أحدهما عن تصرف صاحبه ولم يساوه فيه كان أوسعهما تصرفًا أصلًا لصاحبه))[٤]، في هذا النص يبين ابن جني كيفية الوصول لمعرفة أي اللفظين أصل وأيهما مقلوب عن الآخر، فإذا تساويا في التصرف كانا أصلين، وإن قصر أحدهما في التصرف كان الأوسع تصرفًا أصلًا، والآخر مقلوبًا عنه، وذلك ((كقولهم: أنَى الشيء يأنَي وآنٍ[٥] يَئينُ، فآنَ مقلوب عن أنَى، والدليل على ذلك وجودك مصدر أنى يأنى وهو الإنْيُ، ولا تجد لآن مصدرًا))[٦].

وقد انتقد جان كانتينو النحويين بقوله: ((لم يعتن النحاة العرب كثيرًا بالقلب ولا بالتباين))[٧]، والذي نراه خلاف ذلك، في حين استحسن أحد الدارسين صنيع علماء العربية القدماء في أنهم

(١) ينظر: المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ١٤٩.
(٢) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مكتبة النهضة بغداد، ط١، ١٩٦٥م: ١٢١، والمصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٢٧٦.
(٣) الصاحبي في فقه اللغة العربية: ١٥٣.
(٤) الخصائص: ٧٢/٢.
(٥) هكذا في النص الذي أثبته المحقق، ولعله أراد الفعل الماضي (آنَ) بدل من اسم الفاعل (آنٍ)؛ بدلالة مجيء الفعل المضارع (يئينُ) لتقابل (أنَى يأني) و(آنَ يئينُ).
(٦) الخصائص: ٧٢/٢.
(٧) دروس في علم أصوات العربية: ٣٩.

تنبهوا إلى ظاهرة القلب المكاني، واهتموا بها، ورصدوا الألفاظ التي عُدّت مقلوبة قلبًا مكانيًا، وحاولوا تعليل هذه الظاهرة وتحليلها، وبيان الغرض منها، وطرق معرفة الأصوات المقلوبة في الكلمة العربية[١]. ويستدل الباحث[٢] على هذا بما جاء في المزهر حين لخص السيوطي (ت ٩١١هـ) كل ما قاله سابقوه عن القلب المكاني، إذ جمع في كتابه (المزهر)[٣] أغلب الكلمات التي وقع فيها القلب المكاني، وقد صرح بذلك في كتابه (همع الهوامع): ((وقد عقدت له نوعًا في المزهر وردت فيه ألفاظًا جمة))[٤]، ويبين هذا الباحث[٥] أن السيوطي لخص كل ما قاله سابقوه حول هذه الظاهرة، قال: ((قَالَ أَبُو حَيَّان الْقلب تصيير حرف مَكَان حرف بالتقديم وَالتَّأْخِير))[٦]، وقال: ((قال ابن مالك رَحْمَه الله تَعَالَى وَأكْثر مَا يكون الْقلب فِي المعتل والمهموز كهاري فِي هائر وشاكي السِّلَاح فِي شائك وَرَاء فِي رايي وآبار فِي أبآر))[٧]، وقال أيضًا: ((قَالَ أَبُو حَيَّان دَلِيل ذَلِك الاستقراء فَأكْثر مَا جَاءَ الْقلب فِي ذَوَات الْوَاو نَحْو شَاك وهار ولاث وأينق كَمَا أَن انقلاب الألف عَن الْوَاو أَكثر من انقلابها عَن الْيَاء حَتَّى أَنا لَو وجدنَا كلمة أشكل علينا الْأَمر فِيهَا ألفها عَن وَاو أم عَن يَاء حملنا ذَلِك على أَنَّهَا منقلبة عَن وَاو وَدَلِيل ذَلِك الْكَثْرَة))[٨]، وختم حديثه[٩] عن هذه الظاهرة بما جاء عن أبي حيان (٧٤٥هـ)، قال: ((قَالَ أَبُو حَيَّان فَإِن قلت مَا فَائِدَة الْقلب ... قلت الْفَائِدَة فِي ذَلِك الاتساع فِي الْكَلَام والاضطرار إِلَيْهِ فِي بعض الْمَوَاضِع))[١٠].

والذي يلحظ على النصوص السابقة الآتي:

١- لقد اعتمد السيوطي على سابقيه في دراسة ظاهرة القلب المكاني، وأنه استعمل لفظ القلب ومشتقاته للدلالة على القلب المكاني، مثلما فعل سابقوه[١١].

(١) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٢٧٦.
(٢) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٢٨١.
(٣) ينظر: المزهر: ١/ ٣٦٧-٣٧١.
(٤) همع الهوامع: ٤٧٩/٣.
(٥) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٢٨١.
(٦) همع الهوامع: ٤٧٩/٣.
(٧) همع الهوامع: ٤٧٩/٣.
(٨) همع الهوامع: ٤٨٠/٣.
(٩) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٢٨١.
(١٠) همع الهوامع: ٤٨١/٣.
(١١) ينظر: المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٢٨١.

٢- إن علماء العربية تنبهوا لهذه الظاهرة واعتنوا بها وعالجوا ألفاظها علاجًا صرفيًا ولم يكن للعلاج الصوتي فيها من نصيب.

٣- تعريف أبي حيان لا يبعد عن ما جاء به الدرس الصوتي الحديث، وهو ((أن تتبادل الأصوات المتجاورة أماكنها في السلسلة الكلامية))[١].

وهذا يعني أن تتبادل الأصوات أماكنها في الكلمة وبهذا يحصل التغيير لبنية الكلمة الأصلية في بعض صوامتها، فيتقدم أو يتأخر صامت على غيره، من ذلك: (عُقَّ وقُعَّ)، و(حاش وحشا)، و(مُكَبَّل ومُكَلَّب)، و(طاسِم وطامِس)، وقد يكون التبادل بين فاءالكلمة وعينها، أو بين عين الكلمة ولامها، أو بين فاء الكلمة ولامها، فليس للقلب وجه ثابت. وقد أورد السيوطي (ت ٩١١هـ) أربعة أنواع للقلب المكاني بحسب الصامت المتقدم في الكلمة، يقول: ((وَمِثَال تَقْدِيم متلو الآخر على الْعين الحوباء وَهِي النَّفس الأَصْل حبواء قدمت اللَّام وَهِي الْوَاو الَّتِي هِيَ متلوة للْآخر على الْيَاء[٢] وَهِي عين الْكَلِمَة فوزنها فلعاء وَالدَّلِيل على أَنه مقلوب قَوْلهم حابيت الرجل إِذا أظهرت لَهُ خلاف مَا فِي حوبائك، وَمِثَال تَقْدِيم الْعين على الْفَاء أيس من يئس وأينق فِي أنوق جمع نَاقَة، وَمِثَال تَأْخِير الْفَاء عَن الْعين وَاللَّام حادي أَصله وَاحِد تَأَخَّرت الْوَاو عَن الْحَاء وَالدَّال ثمَّ قلبت يَاء لانكسار مَا قبلهَا فوزنه عالف، وَمن تَقْدِيم اللَّام على الْفَاء أَشْيَاء فِي مَذْهَب سيبويه أَصْلهَا شيئاء نَحْو طرفاء وحلفاء بِتَقْدِيم لَام الْكَلِمَة على فائها فوزنها لفعاء))[٣].

هذا ما يخص الثلاثي، أما في الرباعي، فنقول: (خرشب، وخشرب)، فقد تقدمت اللام الأولى على العين. وهذا الذي ذكر لا يمثل صور القلب المكاني كلها، ودليلي على ذلك ما ذكره السيوطي (ت ٩١١هـ) من أمثلة القلب من ذلك على سبيل المثال: (مُكَلّب – مكبَّل، ومكفهر – مكرهف، وضمارز – ضُمازِر، وهَجْهَجَ – جهجه، وكعبر – بعكر، وتقرطب – تبرقط، وخنافر – فناخر، والعصافير – العراصيف، والعلسطة – العسطلة)[٤].

والذي نريد تأكيده في بحثنا لهذه الظاهرة أن القدماء لم يلتمسوا تعليلًا صوتيًا لما حصل للألفاظ من مظاهر القلب، ويرى الدكتور عبد العزيز الصيغ أن القدماء تحدثوا عن هذه الظاهرة،

(١) دراسة الصوت اللغوي: ٣٩٠.
(٢) الياء تصحيف، ويقصد بها الباء.
(٣) همع الهوامع: ٤٨٠/٣.
(٤) ينظر: المزهر: ٣٦٨/١-٣٦٩.

دون أن يعرضوا إلى الجانب الصوتي، ووقفوا عند حدودها إلا أنهم أغفلوا تفسيرها صوتيًا[١]، وفي السياق نفسه انتقد الدكتور إبراهيم عبود السامرائي القدماء بقوله: ((وكل التفسيرات التي قدمت لظاهرة القلب المكاني قديمًا وحديثًا غير واضحة))[٢].

وهذا الكلام غير دقيق من جهة ومتناقض من جهة ثانية؛ لأنه اثنى على عمل القدماء وكان السيوطي (ت ٩١١هـ) خير من مثل به وقد أشرنا إلى ذلك في بداية هذا الموضوع، وينبغي أن نسجل هنا بأمانة علمية أن علماء العربية القدماء قد وقف كثير منهم على فهم كثير من أسرار هذه الظاهرة.

والذي يبدو لي في الأمثلة التي تمثلت فيها القلب المكاني الآتي:

١- ربما كانت في بدء أمرها خطأ من بعض المتكلمين، وقد أشار الدكتور أحمد مختار عمر إلى أنه قد يكون القلب ((من أخطاء العوام في الكلمات الأجنبية أو الفصيحة، ومن أمثلة ذلك قولهم: أنارب في أرانب، ومعالق في ملاعق، وأهبل في أبله، وهلتر في هتلر، ومرسح في مسرح))[٣].

٢- اضطرار بعض الشعراء لإقامة الوزن، كما في (ناء ونأى) و(راء ورأى) و(شاء شأى)، أو صلاح القافية، فابن جني (ت ٣٩٢هـ) بعد أن تكلم على القلب في لفظة (اليَمي) في قول الراجز: { البحر الرجز}

مروانُ مروانُ أخو اليَومِ اليَمي[٤]

قال: ((جاز ذلك ضرورة لما يعقب من صلاح القافية))[٥].

٣- أو أن الكلمة لم ترد في الاستعمال اللغوي إلا مقلوبة مثل (قِسِيّ)، بحسب رأي القدماء.

٤- علاوة على ذلك أن التصحيف والتحريف لهما الدور الكبير في هذه المسألة، فوجدت بذلك صيغتان للكلمة الواحدة، وبمرور الزمن استقلت كل واحدة منهما عن الأخرى.

---

(١) ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: ٢٦٧-٢٦٨.
(٢) المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين: ٣١٢.
(٣) دراسة الصوت اللغوي: ٣٩١.
(٤) البيت للأعشى، ينظر: الأزمنة والأمكنة، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ: ١١٣، ٢٢٠، ٤٩٩، وضرائر الشعر (ابن عصفور): ١٩٠.
(٥) الخصائص: ٨٠/٢.

ولا بد من الإشارة في نهاية هذا المطلب إلى أن نبين أن السبب الأساس في حدوث هذه الظاهرة يتمثل بقول رمضان عبد التواب: ((والقلب المكاني هو عبارة عن تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض لصعوبة تتابعها الأصلي على الذوق اللغوي، وهي ظاهرة يمكن تعليلها بنظرية السهولة والتيسير كذلك))[١]، وإلى هذا المذهب أشار الدكتور عبد الفتاح الحموز بقوله: ((ولعل ما يمكن حمله على توخي السهولة في نطق بعض الأصوات ما نلحظه من قلب مكاني في بعض الألفاظ العربية في لغة بعض الأطفال كقولهم: قعْل في عَقْل، وإجعاز في إعجاز، فقدموا القاف الحرف اللهوي على العين الحرف الحلقي في الكلمة الأولى؛ لأنه أيسر في النطق في صدر الكلمة من العين، والقول نفسه في الكلمة الأخرى، فالجيم حرف شجري، والعين حرف حلقي، فتتابع الهمزة والعين حرفي الحلق مستثقل عندهم؛ ولذلك فصلوا بينهما بالحرف الشجري))[٢]. ونؤيد ما ذهب إليه الدكتور رمضان عبد التواب وذلك أن الناطق يبتغي الخفة في النطق، ويحاول التخلص من صعوبة الكلام وثقله بوسائل شتى؛ وهذا ما تجنح إليه اللغة العربية من الخفة والسهولة والابتعاد عن ثقل النطق؛ لذلك نرى أن نظرية السهولة والتيسير عدت من أهم أسباب حدوث ظاهرة القلب المكاني.

المبحث الثاني: الصوائت

المطلب الأول: التصحيح والإعلال

(١) التطور اللغوي: ٨٨-٨٩.
(٢) ظاهرة القلب المكاني في العربية، عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها، عبد الفتاح الحموز، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار عمار، عمان، ط١، ١٩٨٦م: ٤٣.

تعد ظاهرة التصحيح والإعلال من أكثر الدراسات التي شغل بها اللغويون على مر الزمن، وقد وسعوا فيها القول حتى أخذت حيزًا كبيرًا في مؤلفاتهم، ولم نجد موضوعًا لغويًا اختلف فيه القدماء مثلما اختلف في هذا الموضوع؛ لأن أصواته يعتريها التغيير والحذف والقلب. فقد بنى القدماء قواعد الإعلال في أغلب الأحيان على تصور غير صحيح، إذ خلطوا بين أنواعه، وكانت تعليلاتهم في أحيان كثيرة تجانب الصواب، ولم يميزوا بين الصوائت الطويلة وأنصاف الصوائت، ولم يتعاملوا مع الصوائت القصيرة كفونيم مستقل وإنما تعاملوا مع الصامت والصائت القصير كوحدة واحدة، وسنتناول في هذا المطلب نقود المحدثين لهم وبيان مواطن الخطأ فيها.

ونقصد بالتصحيح: ((إبقاء حرف العلة على ما هو عليه من دون أن يغير أو يعدل))[١]، والإعلال ((تَغْيِيرُ حَرْفِ الْعِلَّةِ لِلتَّخْفِيفِ، وَيَجْمَعُهُ الْقَلْبُ، وَالْحَذْفُ، وَالإِسْكَانُ))[٢]، ويبدو من هذا التعريف أن الغرض من الإعلال هو خفة النطق أي إذا وجد حرف من أحرف العلة في الكلمة يؤدي إلى ثقلها من ما يوجب دفع ثقلها حتى تسهل وذلك بتغييره إلى حرف آخر يكون أخف في موضعه، وإذا تحركت الواو والياء زادت من ثقلها فإذا انفتح ما قبلها خففت نوعًا ما وبذلك تقلب ألفًا، بحسب قول الصرفيين: ((كل واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قُلِبَتْ ألفًا))[٣].

والإعلال عند بعض المحدثين ((هو تغيير يحدث في أحد أحرف العلة الثلاثة: الألف والواو والياء))[٤]، وقد قيد الدكتور تمام حسان الإعلال على التغيير الذي يحدث في الواو أو الياء دون الألف قائلًا: ((موضوع الإعلال كما رأينا هو الحرف اللين وهو الواو والياء دون الألف))[٥]، وقوله: (اللين) قصد (نصف الصائت) بنوعيه (نصف صائت لين، ونصف صائت علة)، أما ما يخص الألف فهو من أحرف العلة، ولكنه استثناه كون الألف ليس له صوت غير مدي يقابله، وفي رأينا أن الهمزة صوت صامت يساوي الصوت غير المدي الذي يقابل الألف، ودليلنا في ذلك أن الهمزة تدخل في معظم ظاهرة الإعلال.

(١) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ١٦٥.
(٢) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٦٦/٣.
(٣) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢/١، وينظر: كتاب سيبويه: ٣٨٣/٤، والممتع الكبير في التصريف: ٢٨٧.
(٤) تيسير الإعلال والإبدال: ٥.
(٥) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٧٦.

ويكون الإعلال بإحدى طرق ثلاث هي[١]:

١- إعلال بالقلب: ويحدث بقلب أحد أحرف العلة إلى حرف علة آخر.
٢- وإعلال بالنقل: ويحدث بنقل حركة حرف العلة إلى الحرف الساكن الذي قبله؛ لذلك يسمى (الإعلال بالتسكين) أيضًا.
٣- وإعلال بالحذف: ويحدث بحذف حرف العلة.

والذي يهمنا في دراستنا لموضوع التصحيح والإعلال، الإعلال بالقلب والإعلال بالنقل (بالتسكين)، أما الإعلال بالحذف فهو خارج موضوعنا، وسأتناول بعض قواعد الصرفيين التي نقدها المحدثون وأترك ما عداها، ويستطيع القارئ أن يتناولها عن طريق المصادر التي أذكرها في الهامش، ومن قواعد الصرفيين[٢] أن تقلب الواو ياء إذا وقعت بعد كسرة، وهي ساكنة مفردة؛ أي: غير مشددة، مثل: (مِيزان)، أصله: (مِوْزان)؛ لأنه من الوزن، و(مِيقات)، أصله: (مِوْقات)؛ لأنه من الوقت.

ويرى ابن جني (ت ٣٩٢هـ) أن((امتناعهم من تصحيح الياء في نحو موسر وموقن والواو في نحو ميزان وميعاد ... استكراهًا للكلفة فيه وإن كان النطق به ممكنًا غير متعذر)) [٣].

وعلة قلب الواو ياء ((لسكونها وانكسار ما قبلها، بخلاف نحو: (صوان)، وهو وعاء الشيء، و(سوار)، لأن الواو فيهما متحركة لا ساكنة، ونحو: (اجلواذ) بالجيم والذال المعجمة، وهو دوام السير مع السرعة، و(اعلواط)، بالعين والطاء المهملتين، وهو التعلق بالعنق، يقال: اعلوط بعيره إذا تعلق بعنقه وعلاه، لأن الواو فيهما مشددة لا مفردة))[٤].

وقد رفض الدكتور عبد الصبور شاهين ما ذهب إليه القدماء حين جعلوا ذلك من باب إبدال الواو ياء، في ((مثل: مِوْزان: فإن قلب الواو ياء ليس إلا وهمًا جسدته الكتابة العربية في كلمة: (ميزان)، والواقع أن اللغة العربية لما كانت تكره تتابع الكسرة والضمة، فقد أسقطت عنصر الضمة، وعوضت مكانه كسرة قصيرة، تصبح بالإضافة إلى سابقتها كسرة طويلة بعد الميم، هي

(١) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٧٦، وتيسير الإعلال والإبدال: ٦.
(٢) ينظر: كتاب سيبويه: ٣٦٠/٤-٣٦٣، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٨٣/٣ وما بعدها، وشرح التصريح على التوضيح: ٧٠٩/٢ وما بعدها، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨٧.
(٣) الخصائص: ٢٦٣/١.
(٤) شرح التصريح على التوضيح: ٧١٧/٢.

التي كتبت بصورة الياء، فالأولى أن نقول: قلبت الضمة كسرة تخلصًا من الصعوبة ونزوعًا إلى الانسجام. ولكي تتضح الصورة نستطيع أن نضع ازدواج الحركة في (مِوْزان) إلى جانب ثلاثية الحركة في (صِوَام) ثم ننظر إلى نتيجة إسقاط الضمة في كلا التركيبين: فالتركيب: i+u+a > i+a ، ولكن التركيب ii < i+u وهو تركيب (ميزان)، وبذلك تصدق ملاحظتنا القائلة بأن سلوك اللغة يهرب من الحركة الثلاثية إلى الثنائية، ومن الثنائية إلى الحركة الواحدة، كلما كان ذلك أيسر))[1]، في هذا النص أطلق شاهين الضمة؛ أي: (الصائت القصير) على الواو في (مِوْزان)، في حين الواو هنا (نصف صائت)، والأولى أن يقول سقطت الواو غير المدية ومدت الكسرة قبلها، وهذا تعليل أكثر سهولة وأقرب للواقع.

ومن ما يدخل في مجال النقد الضمني في هذا الموضوع هو أن ((تعلل تحوّلات هذه الوحدات بنفس منهج النظرية الصرفية العربية، الذي يؤكد على تحرّك هذه الأصوات اللينة، أو وقوعها بعد أو قبل الأصوات الصائتة القصيرة، وهذا مما لا تميل إليه النظرية الصرفية الحديثة، التي تؤكد على أن حالات التبادل الموقعي أو التغير إنما هو بفعل عوامل صوتية تشترك فيها صفات الأصوات، ومخارجها، وتنوعاتها حسب كيفية الممر الهوائي))[2]، ووصفه (اللينة)؛ أي: (نصف الصائت) بأنها أما مسبوقة بصائت قصير أو متبوعة بصائت قصير، فإذا كان متبوعًا بـ (صائت قصير) فهو قطعًا (نصف صائت علة)، مثلما سميناه في هذا البحث، وإذا كان مسبوقًا بـ (صائت قصير) ومتبوعًا أيضًا به في الوقت نفسه فيبقى هذا (نصف صائت علة)، بيد أنه إذا سبق بصائت قصير ولم يتبع به فهو عند ذاك (نصف صائت لين).

ويرى بعض المحدثين أن سبب القلب هو صعوبة الانتقال من موضع الصائت القصير ومخرج نصف الصائت، وقد نص على ذلك هنري فليش قائلًا: ((عندما تلتقي الواو بالكسرة قد يحدث أن ترى نوعًا من تكلف النطق وثقله، فلكي ننطق بالواو تستدير الشفتان، ولكي ننطق بالكسرة يحدث العكس فتنفرجان))[3]، وهذا تعليل في غاية الصحة كونه يبين سبب ثقل نطق الكسرة وبعدها واو غير مدية (نصف صائت)، من حيث استدارة الشفتين في أحدهما وعدم استدارتهما في الآخر.

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨٩.
(٢) علم الصرف الصوتي: ٤١٩.
(٣) العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد: ٢٠٤.

ومنهم محمد جواد النوري الذي أراد ما ذهب إليه برجستراسر عند تناوله موضوع (الاتحاد)[١]؛ أي: تحول (المزدوج) صائت قصير ونصف صائت، إلى صائت طويل، ولكنه أدخل نفسه في تعقيد هو في غنى عنه، إذ قال: ((وقعت الواو في نهاية مقطع متوسط مغلق (ص ح ص) وكانت مسبوقة بكسرة قصيرة، وقد نتج عن ذلك حدوث حركة مزدوجة Diphthong مؤلفة من كسرة قصيرة ونصف حركة هي الواو(iw)، ويعد النطق بهذا النوع من الحركات، كما ذكرنا لك غير مرة، أمرًا صعبًا بالقياس إلى النطق بالحركة البسيطة. إن كل ما حدث في أمثلة هذه الحالة يتمثل في أن الناطق قد عمد إلى حل الحركة المزدوجة عن طريق قلب نصف الحركة الواو ... إلى كسرة قصيرة ... ولقد أدى التقاء هذه الكسرة القصيرة التي استبدلت بالواو مع الكسرة القصيرة السابقة عليها إلى تكوين حركة طويلة بسيطة، هي الكسرة الطويلة: iw ← ii التي تعد بطبيعة الحال وكما علمت عزيزي الدارس سابقًا أخف من الحركة المزدوجة)) [٢]، والذي عناه بقوله: (كسرة قصيرة)؛ أي: (الصائت القصير)، وقوله: (نصف حركة)؛ أي: (نصف صائت)، وأما قوله: (مقطع متوسط) فهو يعني به المقطع الطويل، وهو ما استقر عليه أكثر علماء الصوت، وقوله: (إن الناطق قد عمد إلى حل الحركة المزدوجة عن طريق قلب نصف الحركة الواو إلى كسرة قصيرة)، فيه تكلف لا يقبله المتلقي بسهولة، فعلامَ اللجوء إلى قلب الواو كسرة ثم التحاقها بالكسرة التي قبلها فلا مسوغ لهذا القول؟ وإنما القول الأفضل هو ما قدمناه من اتحاد المزدوج ليكون صائتًا طويلًا وهو أقرب إلى الصحة.

والذي يبدو من ما تقدم أنه لا وجود للقلب وإنما هو التخلص من الثقل الحاصل في نطق الواو (نصف الصائت) إثر كسرة (الصائت القصير) فبذلك عمد المتكلم إلى إحداث مجانسة صوتية عن طريق حذف نصف الصائت ومد الصائت القصير قبله ليتحول إلى صائت طويل (ياء مدية)، وممكن أن يوجه توجيهًا ثانيًا، وهو أن الحركة المتمثلة بالكسرة (نصف الصائت) أثرت في نصف الصائت (الواو)، لأن الحركة أقوى من نصفها وبذلك وبحسب قانون الأقوى أدى إلى إحداث مماثلة تقدمية، فتحول نصف الصائت (الواو) إلى صائت قصير هو الكسرة، ثم تحول الصائتان القصيران إلى صائت طويل؛ أي: الياء المدية لإحداث التجانس الصوتي وتيسير النطق وهو الغاية من الإعلال. والوجه الأول أسهل الأوجه وأقربها للواقع.

(١) ينظر: التطور النحوي: ٤٨، وأبحاث في أصوات العربية: ٨.
(٢)علم الأصوات العربية: ٣٣٦.

ومن ذلك ما قاله النوري في هذا الموضوع: ((فلا وجه للقول عزيزي الدارس بأن الواو قد قلبت إلى ياء، كما تذكر لنا كتب التراث، ولا شك لدينا ولديك أيضًا في أن طريقة الكتابة العربية التي لم تكن تفرق بين الياء بوصفها نصف حركة، والياء بوصفها كسرة طويلة، هي المسئولة عن مثل هذا الخلط في الوصف والتفسير والتقعيد))[١]، وقوله: (الياء بوصفها نصف حركة) هي عندنا (نصف صائت لين، ونصف صائت علة)، وقوله: (كسرة طويلة) هي عندنا ياء مدية؛ أي: (صائت طويل)، ونحن نؤيد قول النوري في هذا النص؛ لأننا نعتقد بأن معظم قواعد العربية اعتمدت على المكتوب ولم تولِ اهتمامًا بالمنطوق من اللغة.

ومن مواضع النقد أيضًا ما قرره الصرفيون في حال قلب الواو أو الياء ألفًا، إذ نصّوا على (أن الواو أو الياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها تقلب إلفًا)، ويحدث ذلك في (الأجوف والناقص وبعض المصادر)، وقد واجه الصرفيون أمثلة كثيرة لا تنطبق عليها هذه القاعدة من ما جعلهم يطلقون ضوابط أخر، ويضعون القيود حتى أحاطوا المسألة بشروط تصل إلى عشرة ذكرها الدكتور عبد الصبور شاهين في كتابه (المنهج الصوتي للبنية العربية)[٢].

وقد استحسن الباحث مصطفى الحسناوي من ما ذهب إليه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في تفسيره لعلة هذا القلب بقوله: ((ويبدو أن ابن جني كان أقرب إلى الواقع في تعبيره عن صوتي الواو والياء في مثل الأمثلة التي تقدمت[٣]، إذ لم يقدرهما بحركتين، بل عدهما صوتًا واحدًا أو حركة واحدة كونت مع الحركة التي قبلها والتي بعدها تتابعًا حركيًا ثلاثيًا استُثقِل النطق به فعُمِد إلى الإعلال))[٤]، وفي هذا النص إشارة إلى قول ابن جني: ((وإنما كان الأصل في: قام قَوَم، وفي: خاف خَوِف، وفي: طال طَوُل، وفي: باع بَيَع، وفي: هاب هَيِب، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة، وهي الفتحة، والواو أو الياء، وحركة الواو والياء، كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة، وهو الألف، وسوغها أيضًا انفتاح ما قبلها))[٥].

(١)علم الأصوات العربية: ٣٣٦.
(٢) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٢-١٩٣.
(٣) أعني: الفعل الأجوف المتحرك بالفتح والمسبوق بفتح مثل: قَوَلَ أصل قال، وخَوَفَ أصل خاف، وقَوَمَ أصل قام، وبَيَعَ أصل باع، وهَيَبَ أصل هاب ... إلخ.
(٤) الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي: ٢١٨-٢١٩.
(٥) سر صناعة الإعراب: ٣٧/١.

وقد اعترض بعض المحدثين على علماء اللغة في تفسيرهم لعلة هذا القلب، فقد ذهب كمال بشر إلى أن ((هناك أبواب في الصرف التقليدي عولجت – فيما نظن – علاجًا غير دقيق ... من هذه الأبواب باب الفعلين الأجوف والناقص وما تفرع منهما، فقال مثلًا تصريفها التقليدي عندهم هو: أصلها (قَوَلَ) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وغزا عندهم أصلها (غَزُوَ) وفعل بها ما فعل بالمثال السابق، هذا الأصل الذي أشاروا إليه هو أصل افتراضي متوهم لا أصل حقيقي))[1]، في هذا النص يستنكر كمال بشر وجود أصل حقيقي للأمثلة التي ذكرت في النص، وفي موضع آخر يحاول جاهدًا إثبات أصل تاريخي لتلك الأمثلة، إذ يقول: ((ولنا هنا أن نتساءل : هل أتى على نحو (قال وغزا) فترة من الزمن كانتا تنطقان فيها (قَوَل، وغَزَوَ)، ثم تطور في أصوات العلة أدى إلى هذه الصيغة الحاضرة؟

وهو في رأيي – حتى هذه اللحظة – احتمال قوي يؤيده الواقع، وهو وجود بقايا هذا الأصل التاريخي من نحو الفعلين أطول واستحوذ ... وهناك اللهجة التميمية التي تصحح ولا تعل نحو مبيوع ومديون ومخيوط ومصووون، إلى غير ذلك مما قد ينظر إليه على أنه بقية تاريخية لظاهرة أصلية في اللغة في فترة من فتراتها السحيقة من الزمن))[2].

ثم بعد ذلك يتعجّب من ما ذهب إليه ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، إذ يقول: ((ومن العجيب أن ابن جني بعد مناقشة طويلة عريضة في كل من الخصائص، والمنصف، يحاول جاهدًا إنكار أن تكون هذه الأمثلة ونحوها ذات أصل تاريخي))[3].

ولسنا ندري لِمَ هذا الإنكار والرفض من كمال بشر على ابن جني (ت ٣٩٢هـ) وهو لم يقدم لنا نصًا تاريخيًا بخصوص الأمثلة التي قال عنها ابن جني أنها أصول افتراضية وليست تاريخية؟! ولأهمية نص ابن جني سأورده على طوله لتتكشف الحقيقة ولنبين هل كان نقد كمال بشر في محله أو أنه بالغ في ذلك؟

يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـ): ((هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه لا حقيقة تحته. وذلك كقولنا: الأصل في قام (قَوَم)، وفي باع (بَيَع)، وفي طال (طَوُل)، وفي خاف ونام وهاب: (خَوِف)، و(نَوِم)، و(هَيِب)، وفي شد (شدَد)، وفي استقام (استقْوم)، وفي يستعين (يستعْوِن)، وفي يستعد (يستعْدِد). فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها – مما يدعي أن له أصلًا يخالف

(١) التفكير اللغوي بين القديم والجديد: ٤٤٨.
(٢) التفكير اللغوي بين القديم والجديد: ٤٤٩-٤٥٠.
(٣) التفكير اللغوي بين القديم والجديد: ٤٥١.

ظاهر لفظه– قد كان مرة يقال حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد: قوَم زيد وكذلك نوِم جعفر وطَوُلَ محمد وشدَد أخوك يده واستعدد الأمير لعدوه وليس الأمر كذلك بل بضده. وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه.

وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه، فأما أن يكون استعمل وقتًا من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر))[1]، وبعدما عرفنا كلام ابن جني يتبين لكل باحث حجم المبالغة التي ذهب إليها كمال بشر.

ومن المعترضين أيضًا على قلب الواو أو الياء ألفًا عبد الصبور شاهين إذ ذكر أنه: ((من المؤكد أن موقع العين في هذه الكلمات هو موقع واو أو ياء، نتجت كل منهما من توالي الحركات المتخالفة، وإليك الأمثلة بالكتابة الصوتية:

(ha–u–ifa) (ba–i–a'a) (qa–u–ala)، فإذا حدث انزلاق من الفتحة الأولى في كل مثال إلى الحركة التالية لها نتجت الواو أو الياء التي هي عين الكلمة في الأصل، ولكن لنعد إلى خصائص المقطع العربي ولنذكر أن هذا المقطع لا يمكن أن يتكون من حركات فقط، فإذا أجرينا تقسيمًا مقطعيًا لهذه الكلمات كانت على النحو التالي لثلاثة نماذج:

qa / ua / la = fa / l'a / la

ba / ia / ca = fa / 'a / la

ha / ui / fa = fa / 'i / la

فالمقطع الأوسط فيها جميعًا مكون من حركات مزدوجة، وهو أمر ترفضه اللغة؛ ولذلك كان الحل هو إسقاط العنصر الذي يسبب الازدواج وهو الضمة في الأول والكسرة في الثاني، فلا يبقى فيهما سوى فتحتين قصيرتين، هما الفتحة الطويلة هكذا: qaa / la – baa'a))[2].

وأما المثال الثالث في نحو (خَوِف) فلا ينطبق عليه تفسيره من ما جعله أن يقول بحذف الضمة والكسرة معًا: ((وأما النموذج الثالث فتسقط منه الضمة والكسرة معًا؛ لأن وجود إحداهما

(١) الخصائص: ١/٢٥٧-٢٥٨.
(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية: ٨٢-٨٣.

يسبب ازدواجًا غير مألوف في هذه الصيغة من الأفعال، ثم تطول الفتحة الأولى حملًا لها على (قال وباع) تبعًا لعامل القياس الموحد: fa / haa ، أي: طردًا للباب على وتيرة واحدة))[١].

ويرى أن ((اللغة تميل دائمًا إلى جعل الحركة الثلاثية ثنائية أو أحادية، وإلى جعل الثنائية أحادية ... فكلمة مثل: (قَوَمَ) qa+u+ama اجتمعت فيها حركة ثلاثية، نشأ عن اتصال أجزائها (واو)، فإذا سقطت الضمة انتفى الانزلاق، واتصلت الفتحتان القصيرتان قبلها وبعدها لتصبح الكلمة: قام (qaama) فكل ما حدث هو إسقاط عنصر الضمة في واقع الأمر، هروبًا من ثلاثية الحركة إلى الحركة الطويلة))[٢]. وأما عن كلمة (بَيَعَ) فقد ((تعرضت لنفس الإجراء، وهو حذف الحركة الوسطى، فتلتقي الحركتان (الفتحتان) لتصبحا فتحة طويلة هي باع (baa'a) ، وكذلك: رَمِيَ > رمى، ودَعوَ > دعا))[٣]. ولسنا مع ما ذهب إليه شاهين في أن الواو والياء تكونتا من ازدواجية الحركة أو كما يسميها هو بالانزلاق؛ لأن نصف الصائت العلة (الواو أو الياء) من جذر الكلمة وتمثلان عين الكلمة وليست طارئة.

وقد ذكر الدكتور علاء حسن مشكور[٤] أن فكرة (ثلاثية الأصل ثنائية المنطوق) عند الدكتور شاهين فكرة قال بها في أكثر من موضع[٥]، وفي السياق نفسه، قال الدكتور سعد مصلوح: ((فأما قوله ثلاثية الأصل فكلام مستقيم، وهو ليس بكلامه، وأما قوله بثنائية المنطوق فكلام خاص دون الناس ولا يستقيم بحال، إذ ما المراد بالمنطوق هنا؟ لا يمكن أن يقصد غير المنطوق بالفعل، وهذا النُّطقُ يشتمل على ثلاثة عناصر، هي في (قال): القاف والحركة الطويلة واللام (على فرض التسكين)، فكيف يستقيم ذلك مع القول بثنائية المنطوق؟))[٦].

وقد أيّد الدكتور علاء حسن مشكور فكرة الدكتور شاهين، قائلًا: ((إن كلام د. مصلوح فيه نظر؛ لأن ما قصده د. شاهين هو (ثلاثية الحركة) في الأصل المفترض للفعل الأجوف

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية: ٨٣.
(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٤-١٩٥.
(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٥.
(٤) ينظر: الخلاف الصوتي في اللسانيات العربية الحديثة، د. علاء حسن مشكور، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٢٣م: ٣٢٢.
(٥) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٥٢، ٨٤، ١٩٤.
(٦) دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، د. سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٩م: ٢٢٢.

والناقص، والتي تتحول إلى (ثنائية الحركة) في المنطوق، ولم يكن يقصد كل عناصر بنية الكلمة: الصوامت + الصوائت))[١].

وذهب داود عبده إلى أن القدماء ((عندما صاغوا القاعدة التي تحول الأصل (البنية العميقة) إلى ظاهر اللفظ (البنية السطحية) أخطأوا لأنهم اعتمدوا في صياغتها على الكتابة العادية، فقالوا أن الواو في (قَوَلَ) والياء في (بَيَعَ) تحولتا إلى ألف، وهذا خطأ علمي، ولم يشيروا إلى ما حدث لفتحتي القاف والواو، وكأنه لا وجود لهما، ولو كتبت كلمتا (قال) و(باع) كتابة صوتية لما وقعوا في هذا الخطأ ...

ق ـَ و ـَ ل ـَ ← ق ـَ ـَ ل ـَ

ب ـَ ي ـَ ع ـَ ← ب ـَ ـَ ع ـَ

فمن الواضح من كتابة الكلمتين بهذه الطريقة أن الواو والياء لا تتحولان إلى ألف ولكنهما تسقطان لوقوعهما بين حركتين قصيرتين مِثْلين (الفتحتان في الكلمتين السابقتين) وأن توالي الفتحتين نشأ منه فتحة طويلة هي الألف))[٢]، يبدو أن القائلين باتحاد الحركات (الصوائت القصيرة) قد أفادوا من نص برجشتراسر ((اتحاد الحركة السابقة للواو أو الياء بالحركة التالية لها، مع حذف الواو أو الياء نفسها، مثال ذلك: (غزا)، أصلها: غَزَوَ، و(رمى)، أصلها: رَمَيَ))[٣]، وما سرى على الفعل الناقص يسري على الفعل الأجوف.

أما إذا كانت إحدى الحركتين؛ أي: (الصائتين القصيرين) طارئة فحينئذٍ تأتي الكلمة على الأصل ولا تعل بقلبها إلى ألف، وبذلك فسر داود عبده ((عدم سقوط الواو في مثل (غَيَدَ، وحَوَلَ) إلى أن إحدى الفتحتين في مثل هذين الكلمتين طارئة، فإما أن الأولى كانت حركة غير الفتحة وبالتالي لم تسقط الواو والياء كما سقطتا في مثل (قَوَلَ، وبَيَعَ) ... وإما أن الفتحة الثانية لم تكن موجودة أصلًا وأضيفت فيما بعد، أي أن الأصل في (غَيَدَ، وحَوَلَ) هو سكون الواو والياء))[٤].

(١) الخلاف الصوتي في اللسانيات العربية الحديثة: ٣٢٢.
(٢) دراسات في علم أصوات العربية: ٣٢.
(٣) التطور النحوي: ٤٨.
(٤) دراسات في علم أصوات العربية: ٣٧ (الهامش).

وهناك رأي أسبق من ما ذهب إليه داود عبده المتمثل بالطيب البكوش إذ يعزو سقوط الواو والياء إلى وقوعهما بين صائتين قصيرين متماثلين أو متباينين[١]، وفي موضع آخر يرى أن ((نصف الحركة المفتوح ... لا يسقط إلا إذا سبق أيضًا بفتحة لثقل نطقه بين فتحتين قصيرتين))[٢].

والذي نراه أن نصف الصائت (الواو والياء) أثقل حروف العلة، وإذا ما تحرك (نصف صائت علة) فإن ذلك يزيد من ثقله من ما يوجب دفع الثقل الحاصل في الكلمة لتخف في النطق وتحسن لدى السامع؛ لذا عمد الناطق العربي إلى حذف نصف الصائت (الواو أو الياء)، وكأنهم لجأوا إلى الاختصار في المقاطع وذلك بنقل الكلمة من حالة التصحيح التي تتألف فيها من ثلاثة مقاطع قصيرة (قَ، وَ، لَ) إلى مقطعين (قا، لَ)، لان العرب تكره النطق بالمقاطع القصيرة المتوالية، لذلك ندعو إلى إعادة النظر في الميزان الصرفي في مثل تلك الأمثلة لأن الذي حصل هو حذف نصف الصائت (الواو) في (قول) على وزن فعل، أما (قال) فوزنه (فال) وليس فعل.

ومن الأمثلة التي وردت بالتصحيح (أطول، واستحوذ)، وكان القياس أن تأتيا بالإعلال (أطال، واستحاذ)، من ذلك قول الشاعر: {البحر الطويل}

صَدَدْتِ وأَطْوَلْتِ الصُّدُوَد وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُوُم[٣]

الشاهد فيه قوله: ((وأَطوَلتِ، والقياس: أَطَلْتِ، لكنه جاء مُصَححًا على الأصل))[٤]، وقد حمل ابن جني (ت ٣٩٢هـ) هذا الاستعمال على الضرورة[٥].

ولم يرتضِ بعض المحدثين ما فسره القدماء في هذه الأمثلة ونحوها من اضطرار الشاعر من ما جعله يستعمل هذه الكلمات على الأصل؛ أي: بالتصحيح بدلًا من الإعلال، فقد ردّ الدكتور محمد الشريفي على ذلك بقوله: ((ألا ترى أن البيت الذي استشهد به اللغويون على هذه الظاهرة تسهل معالجته، فلو قال الشاعر: (وقد طال) بدلًا من (فأطولت) لاستقام له ذلك؛ لأن الاضطرار جاء من جهة الوزن فقط))[٦].

---

(١) ينظر: التصريف العربي: ٥٤-٥٥.
(٢) التصريف العربي: ٦١.
(٣) هذا البيت للمرار بن سعيد الفقعسيّ في ديوانه، ديوان المرار بن سعيد الفقعسي، ضمن (شعراء أمويون)، تح: نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط١، ١٩٨٥م : ٤٨٠.
(٤) شرح المفصل: ٣٤/٣ (الهامش).
(٥) ينظر: الخصائص: ٢٥٨/١.
(٦) المظاهر اللغوية في شعر المتنبي: ١٦٦.

وأما الفعل (استحوذ) فقد ورد في القرآن الكريم بالتصحيح قوله تعالى: ﴿**اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ**﴾، {المجادلة: ١٩}. وقرأ ((عُمَرُ: اسْتَحَاذَ، أَخْرَجَهُ عَلَى الْأَصْلِ وَالْقِيَاسُ، وَاسْتَحْوَذَ شَاذٌّ فِي الْقِيَاسِ فَصِيحٌ فِي الِاسْتِعْمَالِ))[١]، وهذه القراءة تؤكد مجيء الفعل بالإعلال لكنه غير مشهور في الاستعمال، وهذه الأمثلة (أطال واستحوذ) تدل على أن التصحيح لغة فصيحة.

والذي يؤخذ على كلام القدماء في توجيههم لهذه المسألة هو ((القول بأن هذه الأمثلة ونحوها من ضرورات الشعر قول لا مسوغ له، فهناك عشرات من الأمثلة من هذا الباب وغيره وردت بالتصحيح لا الإعلال في غير ضرورة، فهناك في الأسماء مثلًا نحو: الهَيَف، والحَوَر، والعَوَر ... إلخ))[٢].

ومن ما يلحق بهذه الأمثلة مصدر الفعل الأجوف بوزن (إفعال، واستفعال) مثل: (أقام، واستبان)، والتوجيه القديم لمثل هذه الحالة هو نقل الحركة (الصائت القصير) من الواو والياء وهي الفتحة إلى الساكن الذي قبلهما؛ أي: غير المتبوع بصائت قصير، يقول ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ): ((وذلك نحو (إفعال) مصدر (أفْعَلَ)، و(استِفعال) مصدر (استَفْعَلَ)، فإنك تنقل الفتحة من العين إلى الفاء الساكنة قبلُ، ثمَّ تَقلب حرف العلَّة، لتحرُّكه في الأصل وانفتاح ما قبله في اللفظ، فيلتقي ألفان: الألف المبدلة من حرف العلَّة والألف الزائدة قبل الآخر، فتحذف الواحدة لالتقاء الساكنين...فإذا حُذفتْ عُوِّض منها تاء التأنيث))[٣].

وقد ورد ((تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ منها: أعْوَل إعْوَالًا، وأغْيَمت السماء إغْيَامًا، واستحْوَذ استِحْوَاذًا، واستَغْيَل الصبي استغْيَالًا، وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه. وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة قوم يقاس عليها، وحكى الجوهري عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أفعل واستفعل تصحيحا مطردا في الباب كله، وقال الجوهري في مواضع أخر: تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة، وذهب في التسهيل إلى موضع ثالث، وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه))[٤].

والسبب في شذوذ هذه المصادر هو أن شروط الإعلال مجتمعة فيها وهي تحرك نصف الصائت (الواو والياء) وانفتاح ما قبلهما تقديرًا؛ أي: أن ما قبلهما محمول على الحركة، لكنهم

(١) البحر المحيط: ١٣٠/١٠.
(٢) التفكير اللغوي بين القديم والجديد: ٤٥٠.
(٣) الممتع الكبير في التصريف: ٣١٦.
(٤) شرح الأشموني: ١٢٥/٤، وينظر: شرح المفصل: ٤٤٨/٥، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٩٦/٣.

سمعوا تصحيحها عن العرب على خلاف القياس، ولكنهم حين حصروها وجدوا غالبيتها من باب (أفعل، واستفعل)، فجعلوها مطردة في هذا الباب.

ولم يرتض عبد الصبور شاهين توجيه ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، إذ إنه يرى ((أن كل ما حدث في هذا النوع من الكلمات هو إسقاط الحركات الأولى من المزدوج:

فكلمة (استقوام) هي في التحليل: ’is / tiq / u+aam

وكذلك (استبيان) هي في التحليل: ’is / tib / i+aan

وبسقوط الضمة من المثال الأول، والكسرة من الثاني، اختفى الانزلاق وبقيت الفتحة الطويلة ثم أضيفت التاء باعتبارها لاحقة لهذا النوع من المصادر، فقيل: (استقامة، واستبانة)، وبهذه الإضافة تحقق نوع من التعادل الإيقاعي بين الأصل والبديل))[1]، وعند شاهين همزة الوصل حركة، أما عندنا فهي همزة بعدها حركة.

وبناء على ذلك فنحن ندعو إلى أن يكون الإعلال في مثل هذه الكلمات إعلالًا بالحذف وليس إعلالًا بالنقل، إذ لا وجود لنقل الحركات (الصوائت القصيرة)، وإنما الذي حدث هو حذف قاعدة المقطع الثالث نصف الصائت (الواو) في الكلمة الأولى، و(الياء في الكلمة الثانية)، والكتابة الصوتية تؤيد ما نذهب إليه وتوضح ذلك:

استقوام: ءِ س/ ت ِ ق / و ً / م ُ ن

استقامة: ءِ س/ ت ِ / ق ً / م َ ـة

استبيان: ء ِ س/ ت ِ ب / ي ً / ن ُ ن

استبانة: ء ِ س/ ت ِ / ب ً / ن َ ـة

ومن النقود الصوتية التي دارت في مناقشات العلماء هو اشتقاق الفعل المضارع، أو اسم المفعول، من الفعل الأجوف الثلاثي، وفي ذلك يقول عبد الصبور شاهين: ((وفي هذه الحالة يجتمع في الصيغة المرادة حركاتها إلى جانب حركات الأصل، أعني: اجتماع عين الكلمة

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٥.

بأصوات الصيغة، وحينئذٍ يحدث تضارب بين الأصوات المختلفة، نراه نحن بعين تختلف عن عين القدماء من الصرفيين))[١].

ففي حالة صوغ المضارع أو اسم المفعول من الأجوف مثل: (يقوم أو يقول، ويبيع)، وكذلك (مَقْوُول، ومَبْيُوع) تذهب النظرية الصرفية القديمة[٢] إلى حدوث تغيير في حركات حروفها المعتلة، إذ تنقل حركة الحرف المعتل إلى ما قبله ويبقى هو ساكنًا؛ لهذا يسمى هذا الإعلال، إعلال بالنقل، أو إعلال بالتسكين.

وهذا لا يعني أن العرب نطقت مدة من الزمن بـ (يَقْوُم، ويَبْيِع) ثم تركته، ولكن ليعلم أن هذا لو نطق به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله، لقيل : (يَقْوُم، ويَبْيِع)، لأنهما على وزن (يَفْعُل، ويَفْعِل)[٣].

ولم يسلم هذا الإعلال من نقد بعض المحدثين، ففي ذلك يقول الدكتور عبد القادر عبد الجليل: ((ينهض أمر هذا النوع من الإعلال في نظر قدامى القوم على صورتين:

– حذف حركة حرف العلة، حيث تكلموا في أمر هو في الواقع مجانب للصواب، وقد أشاروا إلى مسألة الخفة والثقل في الحركات القصيرة التي تشكل بها الصوائت، حقًا أنهم لم يميزوا بين الصوت الانتقالي والصائت الطويل ...

– نقل حركة حرف العلة، إن هذا الأمر لا يمتُّ إلى الواقع الصوتي والبناء بأية صورة، إذ – على رأي الصرفيين – أن أصل يقول: (يَقْوُلُ) وقد نقلت حركة الواو إلى القاف قبلها، ومثلها يَبْيِعُ))[٤]، وفي موضع آخر يرفض تفسير القدماء لظاهرة الإعلال بالنقل، قائلًا: ((يبدو أن ظاهرة الإعلال بالنقل مما تعسفت فيه النظرية الصرفية العربية وفسّرت شواهده على أساس نقل الحركات (الصوائت القصيرة)، على وفق ما سموه بـ (التخفيف)، ويذهبون في ذلك مذاهب مضطربة: يَقُوم ← أصلها يَقْوُم، يَصُوم ← أصلها يَصْوُم، يَزِيد ← أصلها يَزْيِد.

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٨.
(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ١٤٤/٣، وشرح الأشموني: ١٢١/٤-١٢٢.
(٣) ينظر: المنصف: ١٩٠.
(٤) علم الصرف الصوتي: ٤١٦.

وهذا واقعًا ليس منطقًا لغويًا سليمًا، القاف والصاد والزاي، أصوات صامتة متحركة بالصوائت الطويلة (الواو والياء)، فلماذا كان هذا الافتراض المزعوم الذي قاد إلى هذا التعليل المتعسّف؟))[١].

ويخطِّئ عبد القادر عبد الجليل القدماء في صوغهم اسم المفعول من الفعل الأجوف، ولم يكتف بذلك وإنما يبين موضع الخطأ، قائلًا : ((وقالوا: إنه أحيانًا ينجم عن النقل والتسكين التقاء ساكنين، نحو: مقول ومبيع، أصلها (مَقْوُول، مَبْيُوع) وحين نقلت الحركتان التقى ساكنان، فحذف إحداهما.

هذا تعليل غير منطقي، أولًا: إن الواو والياء صائتان طويلان يحرك بهما الصوت الواقع قبلهما، فكما يحرَّك الحرف بالصوائت القصيرة، كذلك يحرك بالصوائت الطويلة))[٢]، ويستمر الدكتور في نقده للقدماء مبينًا السبب في وقوعهم بهذا الخطأ، يقول: ((ولعل هذا الخطأ متأتٍ من رسم صور الحروف والحركات، ومن فعل كينونة الكتابة العربية، إذ لا توجد من الأساس حركة على الحرف الواقع قبل الصوائت الطويلة؛ لأنه لا يحق لتلك الحروف أن تحرَّك بثلاث حركات متوالية مرة واحدة، الحركة القصيرة والحركة الطويلة المزدوجة))[٣].

أما في صوغ المضارع من (قام) بوزن يفعل فهو (يَقْوُم): yaqwumu، والذي يراه عبد الصبور شاهين أن التصرف الصوتي حصل على النحو الآتي: ((تسقط الواو نظرًا لكراهة اجتماعها مع ضمة (wu) فتبقى الضمة وحدها(u)، فتختل الزنة وإيقاعها، فيعوض موقع الواو الساقطة بطول الضمة بعدها(uu)، فيقال: يقوم yaquumu

وكذلك الأمر في (يَبْيِع) بوزن يَفْعِل ، yabyi’u ، سقطت الياء لاجتماعها مع كسرة (yi)، وهو تركيب تكرهه اللغة، فتبقى الكسرة وحدها، فيختل إيقاع الكلمة، ويعوض المحذوف بطول الحركة (ii)، فيقال: يبيع – yabii’u– فالذي حدث ليس نقلًا للحركة، بل إسقاطًا للواو أو الياء))[٤]، والتحليل الصوتي يبين ذلك بوضوح:

(١) علم الصرف الصوتي: ٤٢٢.
(٢) علم الصرف الصوتي: ٤١٦-٤١٧.
(٣) علم الصرف الصوتي: ٤١٧.
(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٨.

يَقْوُمُ : ي ـَ ق / و ـُ / م ـُ ← {تسقط الواو لكراهة اجتماعها مع ضمة}

ي ـَ ق / ـُ / م ـُ ← {بقيت الضمة وحدها من ما أدى إلى اختلال الزنة والإيقاع}

ي ـَ /. ق ـُّ / م ـُ ← {تطول الضمة لتعويض الواو الساقطة}.

يَبْيِعُ : يِ ـَ ب / ي ـِ / ع ـُ ← {تسقط الياء لكراهة اجتماعها مع كسرة}

يِ ـَ / ـِ / ع ـُ ← {بقيت الكسرة وحدها من ما أدى إلى اختلال الزنة والإيقاع}

يِ ـَ / ب ـٍ / ع ـُ ← {تطول الكسرة لتعويض الياء الساقطة}

ويعطي عبد الصبور شاهين علة صوتية وأخرى مقطعية لإعلال هذه الكلمات، فالعلة الصوتية عنده، هي ((أن اللغة تكره أن تَتَابع أصوات اللين في صورة حركة ثنائية على هذا النحو الثقيل، فتهرب منه إلى توحيد الحركة لتصبح فتحة أو كسرة أو ضمة طويلة، هذا من الناحية الصوتية))[1]، أطلق شاهين مصطلح أصوات اللين على صوتي العلة (الواو والياء)، ونحن نؤكد هنا أن الصوت غير المدي عندنا على قسمين هما: (نصف صائت لين، ونصف صائت علة) والأخير هو ما قصده شاهين.

وأما العلة المقطعية فهي ((أن المقطع العربي يتكون في حالة الحركة الثنائية من حركات فقط، وهو ما لا يتفق مع خصائص النسيج المقطعي العربي، فكان إسقاط الواو أو الياء سببًا في إلحاق الحركة الطويلة المتخلفة عنه باعتبارها حركة فاء الكلمة، وجزءًا من المقطع الطويل))[2].

وعليه فإن ما سمي عند القدماء إعلالًا بالنقل، نقترح تسميته إعلالًا بالحذف بحسب معطيات الدرس الصوتي الحديث.

وفي حالة صوغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف يقال: ((مَقْوول، ثم (مَقُول)، ومَبْيوع، ثم (مَبِيع)؛ أي: أن التحول تم على الصورة التالية:

uu < wuu

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٩.
(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٩.

ii < yuu

ويدلنا النظر في صور هذا النموذج على أن الواو أو الياء سقطت دون أدنى زيادة في موضعها، كما يدلنا على أن الصيغة المطلوبة من الفعل هي التي تتحكم في شكل التحليل الصوتي؛ ولذلك اتحدت الصور المكروهة، كما اتحدت الصور التي انتهت إليها الكلمات في اللغة الفصحى))[١]، ولا بد من الإشارة هنا إلى مخالفة شاهين لما ذهب إليه الصرفيون القدماء في حذف الواو من صيغة اسم المفعول، إذ يقول: ((فإذا رأى الصرفيون أن الأصل: (مَقْوول، ومبيوع)، وأن المحذوف هو الواو الثانية في الأولى، والواو في الثانية، كان لنا أن نخالفهم في هذا التقدير؛ لأن هذه الواو المحذوفة هي واو الصيغة (مفعول)، وبسقوطها لا تؤدي الصيغة وظيفتها، ولذلك نرى أن المحذوف هو عين الكلمة، الواو الأولى في مقوول، والياء في مبيوع، ثم تبقى (مقول) كما هي، دالة على المفعولين، وتقلب الضمة الطويلة في (مبوع) كسرة طويلة تحقيقًا للمغايرة بين واويّ الأصل ويائيه، فيقال: مَبِيع))[٢].

وقد ورد في التراث العربي أن بني تميم يأتون باسم المفعول من الأجوف اليائي مصححًا على الأصل، يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـ): ((وبنو تميم –فيما زعم علماؤنا– يتمون مفعولا من الياء، فيقولون: (مبيوع، ومعيوب، ومسيور به)، فإذا كان من الواو لم يتموه، لا يقولون في (مَقُول: مَقْوُول)، ولا في (مصوغ: مَصْوُوغ) البتة، وإنما أتموا في الياء؛ لأن الياء وفيها الضمة، أخف من الواو وفيها الضمة))[٣]. ويؤيد لهجة بني تميم ما جاء في البيت الشعري في قول علقمة بن عبدة التميمي: {البحر البسيط}

حتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وهَيَّجَهُ يَوْمُ رَذَاذٍ عليهِ الرّيحُ مَغْيُومُ [٤]

القياس (مَغِيم) إلا أنه جاء باسم المفعول على لهجة قومه مصححًا على الأصل (مَغْيُوم) ولم يعل بحذف الواو. وبعض اللهجات ما زالت تستعمل التصحيح في كلمة (مَدْيُون) على لهجة بني تميم[٥].

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٩-٢٠٠.
(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية: ٢٠٠.
(٣) المنصف: ٢٨٣، وينظر: كتاب سيبويه: ٣٤٨/٤.
(٤) ديوان علقمة: ٥٩.
(٥) ينظر: شذا العرف في فن الصرف: ١١٦.

وقد تنبّه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في نصه السابق لعلة صوتية وهي: خفة نصف الصائت (الياء) فهي ليست ثقيلة كالواو؛ لذلك احتملت الصائت القصير (الضمة) لأمرين: خفتها، ومناسبة الضمة للواو التي بعدها للانسجام الصوتي، فقالوا: (مبيُوع، ومعيُوب).

وذهب الأشموني (ت ٩٢٩هـ) إلى أنه ((ندر تصحيح ذي الواو، من ذلك في قول بعض العرب: ثوب مَصْوُون، ومسك مَذْوُوف، وفرس مَقْوُود، ولا يقاس على ذلك))[١].

وقد عرفنا أن البدو هم الذين مالوا إلى تصحيح الياء في اسم المفعول من الأجوف اليائي، في حين مالت القبائل الحضرية إلى إعلال اسم المفعول بالحذف، وقد ذكرنا في ما سبق أن القبائل الحضرية تميل إلى التأني في نطق الحروف، أما البادية فقد مالت إلى الانسجام الصوتي بين حروفها وهي تتفق وميلهم إلى السرعة في أداء الكلمات، أما في هذه الصيغة فقد حدث خلاف ما هو متوقع، ولو ذهبنا إلى التقطيع الصوتي عرفنا أن صيغة (مَفْعُول) مكونة من مقاطع مغلقة، وهذه المقاطع تسهل من عملية النطق وتعجل به وهذا ما يفسر لنا أن تميم لم تحذف ومالت على إبقاء الصيغة على الأصل.

المطلب الثاني: المعاقبة

هذا الموضوع يتنازعه بابان، باب الصوامت، وباب الصوائت ونحن آثرنا على جعله في مبحث الصوائت؛ كون الواو والياء أنصاف صوائت وقد اصطلحنا عليه سابقًا (نصف صائت لين، ونصف صائت علة)، وفي اللغة العربية الفصحى نجد ثمة أمثلة تتعاقب فيها الياء مع الواو من غير علة تصريفية، والذي سوغ وقوع الإبدال بينهما هو أنهما متفقتان في أكثر الصفات[٢].

وقد ذكر ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) حين تحدث عن المعاقبة أنها تكون ((إمّا لمُعاقَبةٍ عِند القَبيلة الْوَاحِدَة من الْعَرَب وإمَّا لافتراق القَبيلتين فِي اللُّغَتَيْن ... قَالَ الْأَصْمَعِي: سألتُ المفَضَّل عَن قَول الْأَعْشَى: لَعَمْري لَمَنْ أَمْسَى من القومِ شاخِصا لقد نالَ خَيْصًا من عُفَيْرَةَ خائِصا فَقلت: مَا معنى خَيْصًا خائصًا فَقَالَ: أُراه من قَوْلهم فلانٌ يُخَوِّص العطاءَ فِي بَني فلانٍ: أَي يُقَلِّلُه، فكأنَّ خَيْصًا شيءٌ يسيرٌ، ثمَّ بَالغ بقوله خائصًا كَمَا قَالُوا هُوَ مَوْتٌ مائت، قلت لَهُ: فَكَانَ يجب أَن يَقُول

(١) شرح الأشموني: ١٢٦/٤.
(٢) ينظر: البحث موضوع الصفات.

لقد نَالَ خَوْصًا إِذْ هُوَ من قَوْلهم هُوَ يُخَوِّص العَطاء فَقَالَ: هُوَ على المُعاقَبة وَهِي لُغَة لأهل الْحجاز))[1]، ثم بعد ذلك يستشهد بأمثلة كثيرة عن المعاقبة، يقول: ((وَأَنا أذكر مِنْهَا بحسَب مَا يحضُرني إِن شَاءَ الله، قَالَ ابْن السّكيت: أهلُ الْحجاز يُسمُّون الصَّوَّاغ الصَّيَّاغ، قَالَ: وَيَقُولُونَ: المَياثر والمَواثر والمَواثق والمَياثق ... وَيُقَال: هُوَ المُتَأَوِّب والمُتَأَيِّب، وشَيَّطَه وشَوَّطَه وَقد دَوَّخوا الرجلَ ودَيَّخوه وَقد فادَ يَفود ويَفيد فِي الْمَوْت، وَقَالُوا مَا أَدْري أيُّ الجَرادِ عارَه، وَقَالُوا فِي المُستقبَل يَعورُه ويَعيرُه. غَيره: وَكَذَلِكَ عَار يَعير ويَعور: إِذا ذَهَبَ هَهُنَا وههُنا ...))[2].

وقد ذكر الدكتور غالب فاضل المطلبي أن السبب في وجود المعاقبة هو دخول اللهجات القديمة في العربية الفصحى[3]، ويؤيد رأيه بما ذكره ابن جني (ت ٣٩٢هـ): ((عن أبي حاتم قال: قرأ علي أعرابي بالحرم: (طيبى لَهُمْ وَحُسْنَ مَآبٍ)، فقلت: طوبى، فقال: طيبى، قلت: طوبى، قال: طيبى، فلما طال علي الوقت قلت: طوطو، فقال: طي طي، أفلا ترى إلى استعصام هذا الأعرابي بلغته وتركه متابعة أبي حاتم))[4].

وقد أشار الدكتور أحمد علم الدين الجندي[5] إلى المواضع التي تعتقب فيها الياء والواو، وأكد ذلك بنصوص من المخصص، فكما تكون المعاقبة في المفرد كذلك قد تكون في التثنية، وفي الجمع، فمن ((التَّثْنِيَة نَسَيَان وَنَسَوان لتثنية النَّسا، وَنَقَيان وَنَقَوان لتثنية نَقَا الرملِ، وَرَحَوان وَرَحَيان، قَالَ وَزعم الْكسَائي أَنه سَمِعَ فِي تَثْنِيَة الرِّضا والحِمى رِضْوان وحِمْوان وَالْوَجْه رِضَيَان وحِمَيَان. وَمن الْجمع المسلَّم يُقَال هُوَ ذُو دَغَيَاتٍ ودَغَوَات، وأنْشَد: ذَا دَغَوَاتٍ قُلَّب الأَخْلاقِ، أَي ذَا أَخْلَاق رَديئة))[6].

ومن المواضع الأخر التي تعتقب فيها الياء والواو صيغة فعول وفعيل، كقولهم: ((ماءٌ شَروبٌ وشَريبٌ ... وَهُوَ الكَذَّاب الأَثوم والأَثيم))[7]، وكذلك تعتقب الياء والواو زائدتين من بَنَات الْأَرْبَعَة، إذ روى ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) قول العرب: ((جَعَلْته على حِنْديرة عَيْني وحِنْدَوْرَة عَيْني: إِذا جَعَلْته نُصْبَ عَيْنَيْك. أَبُو عبيد: الحِنْديرة والحِنْدَوْرَة: الحَدَقَة والحِنْديرة أجودُ))[8]، هذه هي

(١) المخصص: ٢٠٨/٤.
(٢) المخصص: ٢٠٨/٤.
(٣) ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ١٣٦.
(٤) الخصائص: ٣٨٥/١.
(٥) ينظر: اللهجات العربية في التراث: ٤٠١/١-٤٠٢.
(٦) المخصص: ٢١٢/٤.
(٧) المخصص: ٢١٢/٤.
(٨) المخصص: ٢١٢/٤.

المواضع التي تعتقب فيها الياء والواو والتي جمعها الدكتور الجندي في كتابه اللهجات العربية في التراث.

ويستمر الجندي[١] في إعطاء نصوص لهجية قديمة ليستدل على أن قبيلة معينة تستعمل نظامًا من المعاقبة تتخالف فيه مع قبيلة أخرى، ثم يقول: ((ومن هذا العرض نقترح أن الحجاز تؤثر الياء، بينما تميم تؤثر الواو، ولكن قد تقف بعض الشواهد لتحول بيننا وبين نتيجتنا السابقة))[٢]، ومن ما ذكره من الشواهد نكتفي بعرض الشاهد الذي نقده الجندي، والشاهد قوله: جاء عن ابن منظور(ت ٧١١هـ) في حديث علي (عليه السلام): ((واعَدْتُ صَوَّاغاً مِنْ بَنِي قَيْنُقاعَ))[٣]، ثم يذكر أن عليًا (عليه السلام) من قريش وكان ينبغي أن تكون الرواية بالياء في (صواغًا) حتى يستقيم مع ما قرره، وينتقد ابن منظور، بقوله: ((وأما ما جاء عن ابن منظور فإنني أشك فيه، والروايات اللغوية كثيرًا ما حرفت وصحفت، ومنهما جاء البلاء))[٤].

وإذا وضّح ما أورده الدكتور الجندي من أن الحجاز تؤثر الياء في المعاقبة في حين تميم تؤثر الواو، نجد مذهبًا مخالفًا للجندي يتمثل بمذهب الدكتور غالب المطلبي، إذ يقول: ((وحين ننظر إلى المعاقبة بين الياء والواو من قبل لهجة تميم، نجد أن هذه اللهجة تجنح بوجه عام إلى الياء في المعاقبة، في مقابل جنوح أهل الحجاز إلى الواو))[٥]، ويؤكد ذلك بما أورده من أمثلة عديدة من الكتب اللغوية[٦]، غير أنه يصطدم بروايات[٧] تميل فيها تميم إلى الواو، ومن ذلك ما ذكره السيوطي (ت ٩١١هـ)، عن يونس (ت ١٨٢هـ) في نوادره من أن ((أهل الحجاز يقولون ... القِنية وتميم القُنْوة))[٨]. وهذا النص لم يسلم من نقد بعض المحدثين، وفي ذلك قال الدكتور غالب المطلبي: ((ولعل السيوطي وهم حين نقل عن نوادر يونس بن حبيب هذا النص، ومما يزيد التحقيق صعوبة أننا لا نجد في المعاجيم من يذكره معزوًا إلى القبائل))[٩]، ومن ما يقوي رأيه قوله: ((أن ميل أهل الحجاز إلى الواو واضح في طريقة نطقهم للألف إذ ينطقونها مفخمة

(١) ينظر: اللهجات العربية في التراث: ٤٠٣/١-٤٠٤.
(٢) اللهجات العربية في التراث: ٤٠٣/١.
(٣) لسان العرب: (صوغ) ٤٤٢/٨، وينظر: صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ: ٦٠/٣، رقم الحديث (٢٠٨٩)
(٤) اللهجات العربية في التراث: ٤٠٤/١.
(٥) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ١٣٦.
(٦) ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ١٣٦-١٣٧.
(٧) ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ١٣٧.
(٨) المزهر : ٢٣٩/٢.
(٩) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ١٣٩.

قريبة من الواو – كالنطق الفارسي – وبسبب هذا النطق كتبوها في المصحف بالواو فقالوا صلوة وزكوة في صلاة وزكاة))[١].

والذي نراه عن طريق نقود بعض المحدثين وتشكيكهم في غالبية النصوص التي لا تؤيد مذهبهم، هو أننا نقرن رؤيتنا مع ما ذهب إليه الدكتور الجندي ووافقه كثير من المحدثين، فمن ذلك ما ذكره إبراهيم أنيس من ((ميل القبائل البدوية إلى الضم القصير منه والطويل، وميل الحضر إلى الكسر))[٢]، ويؤيد رأيه من رواية (اللذون) بدلًا من (الذين) في قول رؤبة: { بحر الرجز}

نَحْنُ اللذُونَ صَبَّحُوا الصَّباحَا يَومَ النَّخيلِ غَارةً مُلحَاحَا[٣]

ورؤبة هذا تميمي وقد جنح لاختيار الصيغة الواوية تماشيًا مع قومه.

ويرى عبد الصبور شاهين أنه ((يؤثر عن تميم نطق الصيغة بالواو على حين تنطقها قريش بالياء، وهذا هو الذي جعل للكلمات التالية روايتين: صوّام وصيّام، قوّام وقيّام، نوّام ونيّام، فرواية الواو بدوية ورواية الياء حضرية))[٤]، زد على ذلك ما أورده الدكتور الجندي[٥] من نصوص من التراث العربي تؤكد أن الصيغة اليائية حجازية، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر، ما ورد في اللسان: ((أَهلُ الْحِجَازِ يُسَمُّون الصُّوَّاغَ الصُّيَّاغَ، وَيَقُولُونَ الصُّيَّامَ للصُّوَّامِ، وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ))[٦]، ولقد عزا الفراء (ت ٢٠٧هـ) الصيغة اليائية إلى الحجاز[٧]، وتبعه في ذلك ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) في تفسيره[٨]، وابن جني (ت ٣٩٢هـ) في محتسبه[٩]، وابن سيده (ت ٤٥٨هـ) في مخصصه[١٠]، وغيرهم، لذا شكك في الروايات التي تذهب إلى أن الصيغة الواوية حجازية.

(١) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ١٣٩.
(٢) من أسرار اللغة: ٢٧٢.
(٣) مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان (رؤبة بن العجاج): ١٧٢.
(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٠.
(٥) ينظر: اللهجات العربية في التراث: ٤٠٢/١-٤٠٣.
(٦) لسان العرب: (خيص) ٣٤/٧.
(٧) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ١٩٠/١.
(٨) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري)، محمد بن جرير بن يزيد الطبري، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠م: ١٦٠/٦.
(٩) ينظر: المحتسب: ١٥١/١.
(١٠) ينظر: المخصص: ٣٠٠/٣ ، ٢٠٨/٤.

ويستمر الدكتور الجندي في تأكيد مذهبه إذ يروي نصوصًا بالصيغة الواوية ثم يقول: ((وبالنظر إلى هذه النصوص نرى أن طيئًا، وقبائل بني أسد، ونجد آثرت الواو في تلك الروايات ... وإذا كانت هذه القبائل قد آثرت الواو كتميم، فما العلاقة بينها وبين تميم؟))[١]، ثم يجيب عن هذا السؤال ((لا علاقة بينها إلا أنها قبائل بدوية، فكأن البدو قد مالوا إلى الواو في تلك الصيغ))[٢]. ويقوي ما ذهب إليه توثيقه لبعض اللهجات من القرآن الكريم، ونكتفي بما ورد في قوله تعالى: ﴿**ربِّ لا تَذَرْ عَلَى الأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا**﴾، {نوح: ٢٦}، وهو ((دوّار، (فعَّالا) من(دار يَدُور)، ولكنها نزلت بلغة أهل الحجاز، وأقِرّت كذلك في المصحف))[٣]، ومن ما لا شك فيه أن رسم المصحف يعد مرشدًا إلى حد كبير للهجة الحجازية[٤].

والذي نرجحه هو أن الصيغة الواوية لهجة تميم والصيغة اليائية لهجة حجاز، وعلة ذلك هي أن الياء صوت خفي وقليل الوضوح، أما الواو فصوت أشد ظهورًا ووضوحًا من الياء وبما أن القبائل البدوية تجنح إلى السرعة لذا احتاجت في نطقها للصوت الأكثر وضوحًا والمتمثل بصوت الواو، ولكننا قد نجد شاعرًا ينتمي إلى البداوة ولكنه في المعاقبة يؤثر الياء على الواو لعلة بلاغية.

وفي نهاية هذا الموضوع وقد أثبتنا عن طريق البحث أن الصيغة (الواوية) استعملها البدو ولهجة تميم خير مثال على ذلك، أما الصيغة (اليائية) فقد استعملها أهل الحضر وخير من يمثلهم الحجاز، وبهذا يحق لنا أن نصطلح على الصيغة الواوية (المعاقبة التميمية)، وعلى الصيغة اليائية (المعاقبة الحجازية).

المطلب الثالث: الإتباع أو التوافق الحركي

هو مصطلح قديم ((قدم البحث النحوي، يدلنا على هذا استعمالات سيبويه له، فقد تردد كثيرًا في كتابه، إلا أنهم لم يفردوا له بابًا خاصًا كما فعلوا مع الإمالة، بل نجده مبثوثًا متباينًا لا يكاد

(١) اللهجات العربية في التراث: ٤٠٦/١-٤٠٧.
(٢) اللهجات العربية في التراث: ٤٠٧/١.
(٣) جامع البيان (تفسير الطبري): ١٦٠/٦.
(٤) ينظر: اللهجات العربية في التراث: ٤٠٨/١.

يجمعه جامع، فهو كثيرًا ما يكون وسيلتهم التي يسوغون بها خروج مثال عن بابه، أو ورود كلمة على غير قياسها، أو اختيار مصوت دون غيره في تتابع معيّن))[١].

وهي ظاهرة يراد بها ((تماثل بين الصوائت في بنية الكلمة الواحدة، أو بين المفردات المتجاورة، أو في الصوائت القصيرة، أعني حركات الإعراب))[٢]، أو هي ((ظاهرة توالي صوتي لين قصيرين مختلفين، يُجنح بهما إلى التماثل التام بنطق موحد، ليصبحا فتحتين أو ضمتين أو كسرتين من أجل الخفة في النطق))[٣]. ويرى إبراهيم أنيس أن هذه الظاهرة من ظواهر التطور في حركات الكلمة ميلًا إلى الانسجام بين هذه الحركات[٤]، وقد أطلق عليها سيبويه (ت ١٨٠هـ) بالمضارعة، ويقصد بها تقريب الصوت من الصوت، وأكد ذلك أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، بقوله: ((ومن ذلك أنّهم قد احتملوا من أجل إتباع الحركات ما رفضوه في غيره وذلك قولهم: يِخطّف[٥]، ويِكتّب، فكسروا الياء في المضارعة إتباعا لما بعدها، ولولا ذلك لم تكسر الياء، لأن من يقول: أنت تعلم لا يقول: هو يعلم))[٦].

ولم تكن هذه الظاهرة بعيدة عن تلميذه ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، إذ ذكرها في باب (الإدغام الأصغر)، حين قال: ((تقريب صوت من صوت مع حروف الحلق، نحو: شِعير، وبِعير ...))[٧]، وضرب أمثلة عديدة يشير بها إلى هذا التقريب، يقول: ((ومن التقريب قولهم: الحمُدُ لله، والحمِدِ لله))[٨]، وفي خفض الدال قال الفراء (ت ٢٠٧هـ): ((هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد فثُقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضَمَّةٌ بعدها كسرة، أو كَسْرة بعدها ضمة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل (إِبِلٍ) فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم))[٩].

وهذا يعني أن العرب هربت من الثقل الحاصل في هذا النطق ولما كثرت على ألسنتهم عمدوا إلى تخفيفها بالإتباع وإلى ذلك أشار ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في محتسبه قائلًا: ((أن هذا اللفظ كثر في كلامهم، وشاع استعماله، وهم لِمَا كثر من استعمالهم أشد تغييرًا ... فلما اطرد هذا

(١) القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن: ٢٩٨.
(٢) علم الأصوات النطقي: ١٦١.
(٣) التفكير الصوتي عند علماء العربية في العراق: ٢٥١.
(٤) ينظر: في اللهجات العربية: ٩٦.
(٥) يخطف وأصله يختطف، فأدغم التاء في الطاء، وكسرت الخاء لاجتماع الساكنين، ثم كسرت الياء للإتباع، ينظر: التفكير الصوتي عند علماء العربية في العراق:٢٥١ (الهامش)
(٦) الحجة للقراء السبعة: ١١٣/١، وينظر: التفكير الصوتي عند علماء العربية في العراق: ٢٥١.
(٧) الخصائص: ١٤٥/٢.
(٨) الخصائص: ١٤٦/٢.
(٩) معاني القرآن (الفراء): ٣/١.

ونحوه لكثرة استعماله أَتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر؛ فصارت (الْحَمْدُ لله) كعُنُق وطُنُب، و(الْحَمْدِ لِله) كإِبِل وإِطِل))[١]، والملاحظ أننا ذكرنا سابقًا موضوع المماثلة عند ابن جني والتي تقع بين الصوامت، وهنا نذكر الإتباع أو التوافق الحركي وهو مماثلة بين الصوائت وكلاهما في باب (الإدغام الأصغر)[٢] وهذا دليل على أن الإتباع ضرب من المماثلة.

والذي يلحظ في هذه الظاهرة أن القبائل البدوية تجنح في نطقها إلى التوافق بين الحركات، في حين لم تجنح القبائل الحضرية إلى ذلك؛ لأنها تتأنى في نطقها وتحرص على تحقيق الأصوات[٣].

والهدف والغاية من التتابع الحركي هو الخفة النطقية مراعاة للمناسبة الصوتية طلبًا للاقتصاد في الجهد العضلي، والذي يهمنا (الاقتصاد في الجهد العضلي) وتلك نظرية أكدها الدرس اللساني الحديث، وفي ذلك قال أحد المحدثين: ((لا شك أن الانسجام الصوتي فيه اقتصاد للجهد العضلي، وهذا الاقتصاد يميل إليه الإنسان من غير تعمد))[٤]، وعن هذه النظرية قال أحمد مختار عمر: ((وممن نادى بها Andre Martinet إذ صرح بأن التغييرات الصوتية الهامة في اللغة ترجع أساسًا إلى الميل إلى استعمال الوسائل الفونيمية في اللغة اقتصاديًّا، وبطريقة سهلة بقدر الإمكان))[٥].

وقد أشاد أحد الباحثين بصنيع علماء العربية حين تحدثوا عن ظاهرة التوافق الحركي، قائلًا: ((لقد أدرك علماء العربية معالم هذه الظاهرة ... وأبانوا عللها بمنظار علمي صوتي، صور لنا الانسجام والتناسب بكل دقة، وأدركوا وقوع هذا التناسب هنا كوقوعه بين الأصوات الصامتة، وربطوا بينهما في استدلالاتهم))[٦]، ويؤكد ذلك ما قاله ابن جني (ت ٣٩٢هـ): ((واعلم أنك كما قد تجد هذه المضارعة وهذا التقارب بين الحروف، فقد تجده أيضا بين الحركات))[٧].

ويرى إبراهيم أنيس[٨] إن الإتباع أو مثلما أطلق عليه الانسجام الصوتي قد يكون على حساب الإعراب نفسه، وضرب لذلك مثالًا من الخصائص ((وقالَ اضْرِبِ السَّاقَيْنُ إمِّكَ

(١) المحتسب: ٣٧/١.
(٢) ينظر: الخصائص: ١٤٥/٢.
(٣) ينظر: في اللهجات العربية: ٩٧.
(٤) اللهجات العربية في التراث: ٢٧٦/١.
(٥) البحث اللغوي عند العرب: ١١٩.
(٦) التفكير الصوتي عند علماء العربية في العراق: ٢٤٦.
(٧) سر صناعة الإعراب: ٦٧/١.
(٨) اللهجات العربية في التراث: ٢٧٦/١.

هَابِلُ))[١]، ثم استنكر على القدماء إخلالهم بالإعراب، قائلًا: ((فقد كسر الميم في أمِّك إتباعًا لكسر الهمزة، وهذا إخلال بإعراب المبتدأ في سبيل الانسجام الصوتي، وروي: (وقالَ اضْرِبِ السَّاقَيْنُ أُمُّكَ هَابِلُ)، بضم النون في الساقين إتباعًا لهمزة أمك، وفي تلك الرواية أخلَّ بالإعراب أيضًا؛ لتقريب الصوت من الصوت، وجميع هذا يسمى بالانسجام الصوتي))[٢].

وسيكون الحديث مقتصرًا على الألفاظ المروية في موضوع الإتباع والتي شملت نقود المحدثين للقدماء، ومن ذلك صيغة (فِعيل بدل فَعيل) إذا كانت عين الكلمة حرفًا حلقيًا مكسورًا، وقد مثل الدكتور صبيح التميمي أمثلة عن هذه الظاهرة، فمن ذلك ما حكاه أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ) عن العرب قولهم: ((الجنة لمن خاف وِعِيد الله))[٣]، وروى ابن جني (ت ٣٩٢هـ): ((الشِخير، والنِخير، والنِغيق، والشِعير، والبِعير، والرِغيف))[٤]، واشترط الأخفش (ت ٢١٥هـ) أن يكون الحرف الثاني أحد أصوات الحلق، فقال: ((وهذا ليس من كلامهم إلا فيما كان ثانيه أحد الحروف الستة نحو (شعير)، والحروف الستة: الخاء والحاء والعين والغين والهمزة والهاء))[٥]، وهذا ليس من كلامهم، وتبعه في ذلك ابن جني بقوله: ((ولا تقول: في جَرِيب وقَفِيز: جِرِيب ولا قِفِيز؛ لأنه ليس ثاني حروفهما حرفا من حروف الحلق))[٦]، وقال أيضًا: ((هذا مطرد في بابه لحرف الحلق))[٧].

وقد انتقد صبيح التميمي الأخفش (ت ٢١٥هـ) وابن جني (ت ٣٩٢هـ) بقوله: ((ويبدو أن اشتراط الأخفش وقولي ابن جني لم يكونا دقيقين؛ لورود ألفاظ في هذا الباب دون أن يكون ثاني حروفها من حروف الحلق، نحو: (نِقيذ)، ولعل الاستقراء التام قد يُفصح عن عدم دقة هذا الشرط))[٨].

---

(١) الخصائص: ١٤٧/٢، ١٤٣/٣.
(٢) اللهجات العربية في التراث: ٢٧٦/١، وينظر: الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، القرطبي، تح: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، ٢٠٠٣م: ١٣٦/١.
(٣) الخصائص: ١٤٥/٢، ٣٣٨/٢، وينظر: المنصف:١٩، والمحتسب: ٤١/٢.
(٤) المحتسب: ٤١/٢.
(٥) معاني القرآن للأخفش، الأخفش الأوسط، تح: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م: ٥/١.
(٦) المنصف: ١٩.
(٧) ذكر الدكتور صبيح التميمي هذا النص وأرجعه إلى المنصف، ولكنني لم أجده في جميع كتب ابن جني، ولولا تعليق صبيح التميمي عليه ما كنت لأذكره.
(٨) التفكير الصوتي عند علماء العربية في العراق: ٢٥٥.

والتغيير الذي حدث لهذه الصيغة هو كسر فاء الفعل إتباعًا لكسر عينه وبذلك يتم التناسب بين الصوائت القصيرة ليتحقق الانسجام الصوتي.

ومن النقد أيضًا علة تغيير فاء الكلمة من الفتح إلى الكسر، إذ يرى الدكتور صبيح التميمي[١] أنه لا وجه هنا لقول أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ): ((شِعير، ورِغيف ... أتبعوا الفتحة الكسرة في جميع ذلك لقربها منها ... حيث لم تقرب الفتحة من الضمة قُربها من الكسرة))[٢]؛ لأن ((التشابه في نطق الكسرة ونطق الضمة أكثر من نطق الألف، وهو أمر أدركه ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وجاء بقوله: (بين الياء وبين الواو قُربًا ونسبًا ليس بينهما وبين الألف)، وهو أمر أيده الدارسون المحدثون وعدّوا الضمة والكسرة من الحركات الضيقة بينما الألف حركة متّسعة))[٣].

ولم يكتفِ التميمي في نقد الفارسي (ت ٣٧٧هـ) من دون أن يبين رأيه في العلة الصوتية من ذلك التغيير الحاصل في الصوائت القصيرة، يقول: ((وبيان ذلك هو أنه لما كانت حركة الصوت الحلقي هي الكسرة الطويلة (الياء)، وحركة الحرف السابق له هي الفتحة، فقد بَعُد التناسب بينهما لتباعد وضعي نطقهما في الفم، لاختلاف التتابع الصوتي وعدم انسجامه ... ولما كان السياق يلجأ – في كثير من أحواله – إلى التناسب من أجل الخفة في النطق، فقد أُبدلت فتحةُ فاء الفعل، كسرة ... وبهذا يتم التناسب وتتحقق المشاكلة بينهما))[٤].

وكذلك دارت نقود المحدثين في صيغة (فَعَل – يَفْعَل)، ما كان عين الماضي محركًا بالفتح، والعين أو اللام صوتًا حَلْقيًا ففي ذلك تأتي صيغة المضارع مفتوحة العين لأن الصوت الحلقي يناسبه الفتح، مثل: (ذهَب – يذهَب، وسبَح – يسبَح)، وهذا التناسب يحصل بين الصامت والصائت، وقد أدرك اللغويون ذلك منذ القدم، يقول سيبويه (ت ١٨٠هـ): ((هذا باب ما يكون يفعَل من فعَل فيه مفتوحا، وذلك إذا كانت الهمزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو الغين أو الخاء لامًا أو عينًا))[٥]، وحاولوا بيان العلة الصوتية، ففي ذلك يقول سيبويه: ((وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف،

(١) ينظر: التفكير الصوتي عند علماء العربية في العراق: ٢٥٦.
(٢) الحجة للقراء السبعة: ٩٦/١، وعنده النسبة بين الحركات كالنسبة بين حروف المد.
(٣) التفكير الصوتي عند علماء العربية في العراق: ٢٥٦، وينظر: سر صناعة الإعراب: ٣٦/١.
(٤) التفكير الصوتي عند علماء العربية في العراق: ٢٥٦.
(٥) كتاب سيبويه: ١٠١/٤.

فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والياء والواو))[١]، وقد أكد ذلك أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) قائلًا: ((قالوا: قرأ يقرأ، وجأر يجأر، فأتبعوا الهمزة وأخواتها ما جانسها من الحركات، وما كان من حيزها، وهي الفتحة، ولم يفعلوا ذلك مع الحروف المرتفعة عن الحلق، حيث لم يقربن من الفتحة قرب الحلقيّة منها))[٢].

يبدو أن المجانسة والتناسب قد حصل بين الصوامت (الأصوات الحلقية)، والصائت القصير (الفتحة)، وقوله: (وما كان من حيزها) يريد بذلك أن مخرج الفتحة التي هي بعض الألف، قريب من مخرج الأصوات الحلقية.

ويؤكد ابن جني (ت ٣٩٢هـ) رأي شيخه أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) في إيثاره الأصوات الحلقية للفتحة، قائلًا: ((ومن ذلك أيضًا قولهم: (فَعَل يَفْعَل) مما عينه أو لامه حرف حلقيّ ... وذلك أنهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق لما كان موضعًا منه مخرج الألف التي منها الفتحة))[٣].

وإذا كان لام الفعل من الأصوات الحلقية فعلة فتح عين الفعل هي ((إن هذه الحروف حلقية، فضارعت بذلك الألف التي لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا))[٤]، وبيان ذلك هو أن ((أصوات الحلق تؤثر الفتحة؛ لأن الفتحة بعض الألف التي هي إحداهن، ويُفتح ما قبلهن كفتح ما قبل الألف))[٥]، وقد استحسن أحد الباحثين من ما ذهب إليه القدماء إلا أنه ضمّن استحسانه نقدًا ضمنيًا وجهه لهم، بقوله: ((وكلام القدماء تقدير سليم، وتعليل دقيق في حالة افتراض كون الألف صوتًا صامتًا، ولكن الألف حركة طويلة، لا مخرجَ لها تُنسب إليه، ولما كانت الألف حركة طويلة فلا توجد فتحة سابقة له، كما قال ابن جني))[٦].

والنتيجة التي يصل إليها هذا الباحث ونحن نؤيده في ذلك هي ((أن إيثار أصوات الحلق للفتحة أمر لا شك فيه، نادت به الدراسات الحديثة، إلا أن المحدثين يختلفون مع القدماء في

(١) كتاب سيبويه: ١٠١/٤.
(٢) الحجة للقراء السبعة: ٩٦/١، وينظر: التفكير الصوتي عند علماء العربية في العراق: ٢٥٧.
(٣) الخصائص: ١٤٥/٢، وينظر: التفكير الصوتي عند علماء العربية في العراق: ٢٥٨.
(٤) المحتسب: ١٦٧/١، وينظر: التفكير الصوتي عند علماء العربية في العراق: ٢٥٨.
(٥) التفكير الصوتي عند علماء العربية في العراق: ٢٥٩.
(٦) التفكير الصوتي عند علماء العربية في العراق: ٢٥٩.

بيان علة هذا التوافق والانسجام بين الفتحة وأصوات الحلق، فالمحدثون يرون أن العلة هي في تشابه وضع اللسان حال النطق بالفتحة، فتكون في ارتباطهما خفة على اللسان))[١].

وبالتأكيد أن الأجهزة الحديثة والمختبرات العلمية ساعدت المحدثين في ما ذهبوا إليه في بيان هذه العلة، وبين برجشتراسر سبب ميل اللسان إلى الفتحة مع الأصوات الحلقية بقوله: ((وسبب الميل إلى الفتحة أن اللسان في نطق الحروف الحلقية يُجذب إلى وراء مع بسط وتسطيح له، وهذا هو وضعه في نطق الفتحة))[٢]، ومن ما يقوي هذا الرأي قول إبراهيم أنيس: ((الأصوات الحلقية تناسب في الغالب وضعًا خاصًا للسان يتفق مع ما نعرفه من وضعه مع الفتحة))[٣]، ويؤكد الطيب البكوش هذا الكلام بقوله: ((نطق حروف الحلق يصحبه انفتاح في الفم يسهل عملية انقباض الحلق، والحركة الوحيدة التي تتصف بالانفتاح هي الفتحة))[٤].

وعليه فهذه الظاهرة التي ((استرعت انتباه القدماء ما يبرره في القوانين الصوتية الحديثة))[٥].

ومن مظاهر الإتباع التخلص من التقاء الساكنين في كلمتين، فالشائع هو التخلص بالكسر، ولكننا نجد الناطق العربي قد جنح إلى حركات أخر لتنسجم مع ما بعدها، مثل: (قالتُ اخرُج) بضمة، و(قالتِ اضرِب) بكسرة[٦]، ولم يرتضِ الدكتور عبد الغفار حامد هلال[٧] من ما ذهب إليه بعض اللغويين حين عللوا تحويل بعض الكلمات إلى الضم بوجوه لا مدخل لها في التعبير الصحيح عن ما أراده العرب فمثلًا: ((تقول العرب: مارأيته مذ الليلة ومذ اليوم، فتتخلص بالضم بدلًا من الكسر))[٨].

وعن ذلك يحدثنا ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في باب (مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد) إنهم ((لما حركوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها، لكنهم ضموها؛ لأن أصلها الضم في منذ، وهو هكذا لعمري، لكنه الأصل الأقرب؛ ألا ترى أن أوّل حال هذه الذال أن تكون ساكنة، وأنها إنما ضمّت لالتقاء الساكنين إتباعًا لضمة، الميم. فهذا على الحقيقة هو الأصل الأول. فأما ضمّ ذال منذ فإنما هو في الرتبة بعد سكونها الأول المقدر. ويدلّك على أن حركتها إنما هي لالتقاء الساكنين

(١) التفكير الصوتي عند علماء العربية في العراق: ٢٥٩.
(٢) التطور النحوي: ٦٣، وينظر: التفكير الصوتي عند علماء العربية في العراق: ٢٥٩.
(٣) من أسرار اللغة: ٥٠، وينظر: التفكير الصوتي عند علماء العربية في العراق: ٢٥٩.
(٤) التصريف العربي: ٩١.
(٥) من أسرار اللغة: ٥٠.
(٦) ينظر: من أسرار اللغة: ٢٥٣.
(٧) ينظر: أصوات اللغة العربية: ١٨٤.
(٨) أصوات اللغة العربية: ١٨٤.

أنه لما زال التقاؤهما سكنت الذال في مذ. وهذا واضح. فضمَّتك الذال إذًا من قولهم: مذُ اليوم، ومذُ الليلة، إنما هو ردٌّ إلى الأصل الأقرب الذي هو (مُنْذُ)، دون الأبعد المقدَّر الذي هو سكون الذال في (مُنْذُ) قبل أن يحرك فيما بعده))[١]، والذي يفهم من هذا النص أن ابن جني يرى أن الذال ضمت في قولهم: (مذُ الليلة) لأن أصل مذُ (منذُ)، وليس إتباعًا لضمة الميم.

في حين يرى ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) أنه من ((يضم، فيه وجهان: أحدهما أنّه إتباعٌ لضمّة الميم ... والوجه الثاني أنّ (مُذْ) منتقصٌ من (مُنْذ) ... وقد كانت الذال في (مُنْذُ) مضمومة، فلمّا اضطُرّ إلى تحريك الذال في (مُذْ)، حركها بالحركة التي كانت لها في الأصل، وهي الضمّة))[٢]، وتبعه في ذلك الرضي (ت ٦٨٦هـ)[٣].

وفي مقام الرد عليهم، قال أحد الباحثين: ((ويبدو لنا أن القدماء لم يبرهنوا على التخلص هنا بالضم برهانًا صحيحًا))[٤]، ثم بين العلة الصوتية، والغاية من ضم الذال قائلًا: ((إن الذال من (مذ) في مثل هذه التراكيب حركت بالضم؛ لتتناسب مع ضمة الميم لا لتتبع أصلها في (منذُ) فحسب مجردة من هذا المعنى الذي يهدف إلى خفة النطق، وسهولته، فاللسان لا يتمكن من النطق بالذال هنا مكسورة؛ لأن الانتقال من ضمة الميم إلى كسرة الذال ستكون ثقيلة غاية الثقل، وفي (منذ) أيضًا يتوجه الاحتجاج المذكور ... فكان من الحتمي أن نضم (الذال) في كل منهما حتى يخف اللفظ))[٥]، ونحن نوافق الباحث ونزيد على ذلك أنه في حالة ضم الذال، فإن اللسان والشفتين يعملان في جهة واحدة وبذلك يتحقق الهدف من الإتباع وهو الخفة في النطق، مراعاة للمجانسة الصوتية.

ومن ما يدخل في مجال النقد ما صرّح به الدكتور أحمد عفيفي[٦] بخصوص بعض الأمثلة التي أوردها النحويون والتي يتجسد فيها ظاهرة الإتباع على حساب القاعدة النحوية، يقول: ((إن الأمثلة التي أوردها النحاة أمثلة قليلة، وبعضها ربما تظهر فيه الصنعة، وهذه لا تمثل اتجاهًا عامًا لدى النحاة والناطقين))[٧].

ومن هذه الأمثلة ما فسره النحويون[٨] لنوع من الإعراب يسمى (الجر بالمجاورة)، مثل: (هذا جُحْرُ ضبٍ خَرِبٍ)، وقد جرت (خربٍ) إتباعًا ومجانسة لجر (ضبٍ)، مع أنها نعت لجحر المرفوع؛ وذلك أن الضب لا يوصف بالخراب وإنما هو من صفات الجُحر.

---

(١) الخصائص: ٣٤٤/٢-٣٤٥.
(٢) شرح المفصل: ٢٩١/٥-٢٩٢.
(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢٤١/٢-٢٤٢.
(٤) أصوات اللغة العربية: ١٨٥.
(٥) أصوات اللغة العربية: ١٨٥.
(٦) ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي: ٢٦٣-٢٦٥.
(٧) ظاهرة التخفيف في النحو العربي: ٢٦٤.
(٨) ينظر: كتاب سيبويه: ٦٧/١، ٤٣٦، والخصائص: ١٩٣/١، وشرح المفصل: ٢١١/١، وهمع الهوامع: ٥٣٥/٢.

ومثال آخر ذكره أحمد عفيفي[١] عن ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في قراءة أبي جعفر يزيد القعقاع (ت ١٣٠هـ)[٢] لقوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ**﴾، {البقرة: ٣٤}؛ بضم الملائكة، إذ حكم ابن جني على هذه القراءة، بأنها ((مذهب ضعيف جدًّا))[٣]؛ وذلك ((لأن الملائكة مجرورة، ولا يجوز أن يكون حذَف همزة (اسجدوا) وألقى حركتها على الهاء من موضعين: **أحدهما**: أن هذا التخفيف إنما هو في الوصل، والوصل يحذف هذه الهمزة أصلًا ... **والآخر**: أن التخفيف في نحو هذا إنما يكون إذا كان الحرف الأول قبل الهمزة ساكنًا صحيحًا نحو: (قد أفلح)، فإذا خففت الهمزة ألقيت حركتها على الساكن قبلها فقَبِلَها لسكونه، ثم حذفت الهمزة تخفيفًا، فقلت: (قَدَ فْلَحَ)، وكذلك: مَن أبوك إذا خففته قلت: مَنَ بُوك؟))[٤]. وعليه لا يجوز الإتباع لأنه يؤدي إلى اللبس، ويفهم من كلام ابن جني أن التمسك بالقاعدة الإعرابية أولى من خرق القاعدة للمجانسة بين الحركات.

ومن مظاهر الإتباع أن تتبع حركة همزة الوصل لعين فعل الأمر الثلاثي، فمذهب ((البصريين أن أصل همزة الوصل الكسر، وإنما فتحت في بعض المواضع تخفيفًا، وضمت في بعضها إتباعًا))[٥]؛ ولأن همزة الوصل ((لما احتيج إلى تحريكها حركت بالكسرة؛ لأنه أصل في تحريك الساكن؛ لأنه أبعد حركات الإعراب عن الإعراب لامتناع دخوله في قبيلتين من المعربات وهما المضارع وما لا ينصرف ودخول أخويه في المعربات كلها، فلما احتيج إلى التحريك حركت بما هو أقل وجودًا في الإعراب وأكثر شبها بالسكون الذي وجد في بعض المعربات دون بعض، ولأن السكون والجزم عوض في الفعل من الكسرة في الاسم فعوض الكسر من السكون أيضًا، ولأن وقوع اجتماع الساكنين كثير في الكلام بشهادة الاستقراء وللأفعال منه القدح المعلى، وناهيك نوعا الأوامر من الأفعال المشددة الأواخر وما ينجزم منها بأنواع الجوازم، وعندك أن للأكثر حكم الكل فتقدمت الأفعال في اعتبار اجتماع الساكنين والاحتياج إلى التحريك، ومعلوم أن لا مدخل للجر في الأفعال فأفادت الكسر الخلاص من اجتماع الساكنين، وذلك ظاهر وكون الكسرة طارئة بحكم المقدمة المعلومة بخلاف أختيها؛ فإنهما يفيدان الخلاص فقط والمفيد لفائدتين أولى بأن يكون أصلا، فالكسرة أصل في تحريك الساكن))[٦].

---

(١) ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي: ٢٦٥.
(٢) ينظر: المحتسب: ٢٤٠/١.
(٣) المحتسب: ٢٤٠/١.
(٤) المحتسب: ٢٤٠/١-٢٤١.
(٥) شرح الأشموني: ٧٩/٤.
(٦) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف بديكتقوز أو دنقوز، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٣، ١٩٥٩م: ٥٥، وينظر: دراسات في علم اللغة: ١١٥.

ويرى الدكتور كمال بشر ((أن تعليلاتهم التي ذكروها لاختيار الكسرة بالذات، ولتفضيلها على أختيها في حال التقاء الساكنين، وتحريك همزة الوصل، ادعاءات لا يؤيدها الواقع اللغوي، أو منطق البحث العلمي الصحيح))[١]، وحين اعترض كمال بشر على البصريين في تعليلاتهم السابقة، نجده يستحسن من ما ذهب إليه الكوفيون إذ يصرح بأنهم كانوا أكثر توفيقًا من غيرهم حين نصوا على أن كسر همزة الوصل في نحو ((اضرِب، وضمها في اسكُن))[٢]، إنما جاء ((إتباعًا للثالث))[٣]، والنتيجة التي يصل إليها هي: أن الكسر ليس مفضلًا لذاته، وإنما لسبب صوتي واضح، وهو تعليل جيد يدل على تذوق الكوفيين وفهمهم لهذه المسألة[٤].

هذا التوجه العام في التعامل مع الصوائت القصيرة المتجاورة يرجع إلى إحداث التوافق والانسجام بين الصوائت في الكلمة الواحدة ليقدم الناطق العربي نطقًا سهلًا ونغمًا موسيقيًا جميلًا تميزت به لغتنا العربية التي خصها الله تعالى من ما سواها من اللغات العالمية.

(١) دراسات في علم اللغة: ١١٨.
(٢) شرح الأشموني: ٧٩/٤.
(٣) شرح الأشموني: ٧٩/٤.
(٤) ينظر: دراسات في علم اللغة: ١١٨.

الخاتمة

الخاتمة

لقد خلص البحث إلى النتائج الآتية:

١. تبين من البحث أن المكان الذي يتم فيه إنتاج الصوت تعددت فيه المسميات والمصطلحات، وهي اجتهادات فردية الغرض منها التمييز الشخصي أو البحثي، وقد أدّى هذا التنوع في المصطلحات إلى الخلط عند الباحثين، فكان لزامًا على الدارسين أن يلمّوا بهذه المسميات والمصطلحات لمعرفة المقصود منها.

٢. علماء التجويد كانوا أكثر دقة من علماء اللغة والنحو في تحديد المراد من قول سيبويه بـ (الثنايا) في وصفه لمخرج الأصوات الصفيرية .

٣. أظهر البحث أن طرف اللسان يكون ما بين الثنايا العليا والسفلى عند خروج أصوات الصفير إلا أنه يكون أقرب إلى الثنايا العليا في إنتاج صوت الزاي، في حين يكون أقرب إلى الثنايا السفلى عند إنتاج صوتي السين والصاد.

٤. يرى المحدثون أن أصوات (الظاء، والذال، والثاء) التي أطلق عليها الخليل (الأصوات اللثوية) تسمية غير صحيحة، كونها أصوات أسنانية؛ ولذلك ذهبوا مع وصف سيبويه لهذه الأصوات الذي قال: (ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء).

٥. بعد استقرائنا لموضوع المخارج تبين أن الخليل قد خص كل مفهوم بمصطلح محدد بخلاف سيبويه، إذ ذهب إلى وصف الظاهرة من دون التركيز على تسميتها باسم خاص؛ أي: أنه اعتنى بوصف مكان إنتاج الحروف.

٦. كشف البحث – في ما يخص مخارج الحروف – أن نقودات المحدثين كثرت وتركّزت في مخارج (حروف الجوف).

٧. تابع البحث المسميات التي أطلقها القدماء والمحدثون بشأن أصوات (المد، واللين، والعلة) فوجد خلطًا واضحًا فيها؛ لذا تم اقتراح مصطلحات جديدة كنصف صائت علة، ونصف صائت لين، وبذلك يسهل على الدارسين الخوض في البحث عن طريق هذه المصطلحات المبتكرة.

٨. الثابت عند القدماء أن تكرار صوت الراء صفة ذاتية له ولم يقع نزاع فيه، بل وقع النزاع في أن قسمًا منهم قد بالغ في إظهار تكراره، والقسم الآخر بالغ في إخفاء التكرار، إذن القدر المتيقن من الطرفين بأنه صوت مكرر بغض النظر عن الإخفاء والإظهار، وهو ما يراه البحث يطابق وصف الدرس الصوتي الحديث، وما جاء في التراث العربي.

٩. خلص البحث إلى أن الناطق العربي حين حذف (الواو والياء) من صيغة (فاعِل) في نحو: (قاوِل، وبايِع) فإنه حذف (نصف صائت علة) الواو والياء، وبقي الصائت القصير (الكسرة)، وحين أراد تحقيق صيغة (فاعِل) بعد حذف عينه نطق بالكسرة، فنطق الكسرة يوجب نطق الهمزة، وقد جربت ذلك مرات عديدة في محاولة مني لنطق الكسرة دون أن أنطق بالهمزة فلم أتمكن من ذلك.

١٠. إن الذي يكمن وراء التخفيف هو درء الثقل الناتج عن توالي الأمثال، وحينئذ يوجب الذوق اللغوي الحذف للتخلص من الثقل الحاصل في الكلمة، وبيّن البحث حصول اتفاق بين القدماء والمحدثين في تفسير هذه الظاهرة، في حين تمثل الاختلاف بينهما في علة الحذف، ونحن أميل للمحدثين في بيان سبب حذف المثلين.

١١. ظاهرة تسكين التخفيف؛ أي: إسكان وسط الكلمة ظاهرة تميمية، وأنها كانت عند النحويين مشروطة بكون وسط الكلمة (عين الكلمة) مضمومة أو مكسورة، إلا أن أبا عمرو، ويؤيده الواقع اللغوي قد أسكن المضموم والمكسور والمفتوح أيضًا. وبهذا انتقضت قاعدة النحويين (عدم إسكان المفتوح) بحجة أن إسكانه تخلص من خفيف بخفيف، في حين تبين أن هذا الإسكان لم يكن بناء على نوع الحركة، وإنما كان على أساس مقطعي.

١٢. إن ما سمي عند القدماء إعلالًا بالنقل، نقترح تسميته إعلالًا بالحذف بحسب معطيات الدرس الصوتي الحديث، وقد أثبتنا ذلك في موضوع (التصحيح والإعلال).

١٣. إن الناطق باللغة العربية لجأ إلى الاختصار في المقاطع وذلك بنقل الكلمة من حالة التصحيح التي تتألف فيها من ثلاثة مقاطع قصيرة (قَ، وَ، لَ) إلى مقطعين (قا، لَ)، لان العرب تكره النطق بالمقاطع القصيرة المتوالية، لذلك ندعو إلى إعادة النظر في الميزان الصرفي في مثل تلك الأمثلة لأن الذي حصل هو حذف نصف الصائت (الواو) في (قول) على وزن فعل، أما (قال) فوزنه (فال) وليس فعل.

مصادر البحث ومراجعه

مصادر البحث ومراجعه

- القرآن الكريم

١- أبحاث في أصوات العربية، د. حسام سعيد النعيمي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٨م.

٢- الإبدال في كلام العرب، أبو الطيب اللغوي(ت ٣٥١هـ)، تح: عز الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٦٠م.

٣- إبراز المعاني من حرز الأماني، شهاب الدين المقدسي (ت ٦٦٥هـ)، دار الكتب العلمية.

٤- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مكتبة النهضة بغداد، ط١، ١٩٦٥م.

٥- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.

٦- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي- أبو عمرو بن العلاء، د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٨٧م.

٧- إحياء النحو، د. إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧م.

٨- أدب الكاتب، ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.

٩- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

١٠- الأزمنة والأمكنة، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (٤٢١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

١١- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٩٩٩م.

١٢- أسس علم اللغة، أحمد مختار عمر، عالم الكتاب، ط٨، ١٩٩٨م.

١٣- أصوات العربية بين التحول والثبات، د. حسام سعيد النعيمي، (سلسلة بيت الحكمة)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد.

١٤- الأصوات العربية المتحولة وعلاقتها بالمعنى، عبد المعطي نمر موسى، دار ومكتبة الكندي، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، ط١، ٢٠١٤م.
١٥- أصوات اللغة، د. عبد الرحمن أيوب، مطبعة الكيلاني، ط٢، ١٩٦٨م.
١٦- الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٤، ١٩٧١م.
١٧- الأصوات اللغوية، د. عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء للنشر، عمان، ١٩٩٨م.
١٨- الأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، د. سمير شريف إستيتية، دار وائل، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٣م.
١٩- أصوات اللغة العربية، د. عبد الغفار حامد هلال، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٩٩٦م.
٢٠- الأصوات اللغوية وظواهرها عند الجاربردي في شرحه على شافية ابن الحاجب، مصطفى عبد كاظم الحسناوي، مؤسسة دار الصادق الثقافية، بابل، العراق، ط١، ٢٠١٢م.
٢١- أصول تراثية في علم اللغة، حسام الدين كريم زكي، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط٢، ١٩٨٤م.
٢٢- الأصول في النحو، ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
٢٣- أصول النقد الأدبي، أحمد الشايب، مكتبة النهضة المصرية، ط١٠، ١٩٩٤م.
٢٤- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤١م.
٢٥- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
٢٦- الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تعليق، عبد الحكيم عطية، تقديم، علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط٢، ٢٠٠٦م.
٢٧- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تح: مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، ط٢، ١٩٩٠م.

٢٨- الإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر المعروف بابن الباذش (ت ٥٤٠هـ)، دار الصحابة للتراث.
٢٩- الأمالي في لغة العرب، أبو علي القالي (ت ٣٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٠- الأنساق الدلالية للصوت اللغوي، بحوث تطبيقية في القرآن الكريم، د. عادل عباس النصراوي، دمشق، ط١، ٢٠١٦م.
٣١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣م.
٣٢- إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تح: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ٢٠٠٢م.
٣٣- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب (ت ٥٤٦هـ)، تح: د. موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، العراق.
٣٤- البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط٨، ٢٠٠٣م.
٣٥- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان (ت ٥٤٧هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
٣٦- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط١، ١٩٥٧م.
٣٧- بيان جهد المقل، حاشية على رسالة جهد المقل، محمد المرعشي الملقب بساجقلي زاده (ت ١١٤٥هـ)، مؤسسة قرطبة، ط١، ٢٠٠٤م.
٣٨- بيان العيوب التي يجب أن يتجنبها القراء، الحسن بن أحمد بن البناء (ت ٤٧١هـ)، تح: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠١م.
٣٩- البيان والتبيين، عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٦هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.
٤٠- تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٤١- تاريخ النقد الأدبي عند العرب، د. عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٧٢م.

٤٢- تاريخ النقد الأدبي عند العرب، نقد الشعر من القرن الثاني إلى القرن الثامن الهجري، د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط٤، ١٩٨٣م.

٤٣- تاريخ النقد الأدبي عند العرب من العصر الجاهلي إلى القرن الرابع الهجري، د. طه أحمد إبراهيم، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٧م.

٤٤- تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، المكتب الإسلامي، مؤسسة الإشراق، ط٢، ١٩٩٩م.

٤٥- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، الناشر، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٤٦- التحديد في الإتقان والتجويد، أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تح: د. غانم قدوري الحمد، مكتبة دار الأنبار، بغداد، ط١، ١٩٨٨م.

٤٧- التشكيل الصوتي في اللغة العربية، د. سلمان حسن العاني، ترجمة د. ياسر الملاح، النادي الأدبي الثقافي، جدة، السعودية، ط١، ١٩٨٣م.

٤٨- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيب البكوش، تقديم، صالح القرمادي، ط٣، ١٩٩٢م.

٤٩- التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، ١٩٩٠م.

٥٠- التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤م.

٥١- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تح: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٩٩٠م.

٥٢- التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث، قراءة في كتاب سيبويه، د. عادل نذير، ديوان الوقف السني، بغداد، ط١، ٢٠٠٩م.

٥٣- التفكير الصوتي عند علماء العربية في العراق، د. صبيح التميمي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ٢٠١٣م.

٥٤- التفكير اللغوي بين القديم والجديد، د. كمال بشر، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥م.
٥٥- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: د. القيسي وصاحبيه، بغداد العراق، ١٩٦٢م.
٥٦- التمهيد في علم التجويد، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تح: د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٩٨٥م.
٥٧- تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٥٨- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن سراج الدين المصري (ت ٨٠٤هـ)، تح: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، سوريا، ط١، ٢٠٠٨م.
٥٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م.
٦٠- تيسير الإعلال والإبدال، عبد العليم إبراهيم، مكتبة غريب.
٦١- جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري)، محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت ٣١٠هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٠م.
٦٢- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تح: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، ٢٠٠٣م.
٦٣- الجمل، أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٩هـ)، صححه وشرح أبياته: ابن أبي شنب، مطبعة جول كربونل، الجزائر، ١٩٢٦م.
٦٤- جمهرة اللغة، ابن دريد (ت ٣٢١هـ)، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٦٥- الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
٦٦- جهد المقل، محمد بن أبي بكر المرعشي الملقب بساجقلي زاده (ت ١١٤٥هـ)، دراسة وتحقيق: د. سالم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط٢، ٢٠٠٨م.
٦٧- جهود ابن جني في الصرف وتقويمها، في ضوء علم اللغة الحديث، د. غنيم غانم الينبعاوي، المكتبة التجارية (مصطفى أحمد الباز)، مكة المكرمة، ط١، ١٩٩٥م.

٦٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٧م.
٦٩- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.
٧٠- حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة بن زنجلة (ت ٤٠٣هـ)، تح: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
٧١- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.
٧٢- حق التلاوة، حسني الشيخ عثمان، دار العدوي، عمّان، ومكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط٣، ١٤٠١هـ.
٧٣- الحيوان، عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.
٧٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.
٧٥- الخصائص، ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
٧٦- الخلاف الصوتي في اللسانيات العربية الحديثة، د. علاء حسن مشكور، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٢٣م.
٧٧- الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه، د. مهدي المخزومي، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٦٠م.
٧٨- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط٢، ٢٠٠٧م.
٧٩- دراسات في علم الصرف، عبد الله درويش، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط٣، ١٩٨٧م.
٨٠- دراسات في علم اللغة، كمال بشر، دار غريب.
٨١- دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٦٠م.
٨٢- دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠م.

٨٣- دراسات في النقد العربي، عثمان موافي، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م.
٨٤- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د. حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م.
٨٥- دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، د. سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٩م.
٨٦- دراسة السمع والكلام، د. سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الفكر، القاهرة، ١٩٨٠م.
٨٧- دراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٧م.
٨٨- الدرر اللوامع على همع الهوامع، الشنقيطي (ت ١٢٨٩هـ)، ط١، ١٣٢٨هـ.
٨٩- الدرس اللساني عند الجاحظ، د. محمد عبد الزهرة غافل الشريفي، تموز ديموزي، سوريا، دمشق، ط١، ٢٠١٩م.
٩٠- دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو، نقله إلى العربية صالح القرمادي، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٦م.
٩١- دستور العلماء أو (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد (ت ق ١٢هـ)، عرّب عباراته الفارسية حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
٩٢- ديوان الأخطل، شرح راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
٩٣- ديوان الأعشى، ميمون بن قيس، شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٩٨٣م.
٩٤- ديوان امرئ القيس، امرؤ القيس بن حجر الكندي، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٤م.
٩٥- ديوان جرير بن عطيّة، تح: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، ط٣.
٩٦- ديوان الحطيئة، جرول بن أوس، شرح: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٥م.
٩٧- ديوان العجاج (عبد الله بن رؤبة)، رواية عبد الملك بن قريب، تح: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.

٩٨- ديوان الفرزدق، همام بن غالب، شرح: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٧م.

٩٩- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تح: د. إحسان عباس، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.

١٠٠- ديوان متمّم بن نويرة اليربوعي، د. ابتسام الصفّار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.

١٠١- ديوان المرار بن سعيد الفقعسي، ضمن (شعراء أمويون)، تح: نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط١، ١٩٨٥م.

١٠٢- ديوان النابغة الذبياني، زياد بن معاوية، تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار صادر، ودار بيروت، ١٩٦٣م.

١٠٣- رسالة أسباب حدوث الحروف، الشيخ الرئيس ابن سينا (ت ٤٢٨هـ)، تح: محمد حسّان الطيان، ويحيى مير علم، تقديم ومراجعة: د. شاكر الفحام، والأستاذ أحمد راتب النفاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

١٠٤- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تح: مكتبة قرطبة للبحث العلمي وتحقيق التراث أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، ط١، ٢٠٠٥م.

١٠٥- سر صناعة الإعراب، ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.

١٠٦- سر الفصاحة، ابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٢م.

١٠٧- شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ)، تح، نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض.

١٠٨- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف بديكتقوز أو دنقوز، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٣، ١٩٥٩م.

١٠٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠م.

١١٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

١١١- شرح التصريح على التوضيح، زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

١١٢- شرح الجاربردي على الشافية في الصرف، فخر الدين الجاربردي (ت ٧٤٦هـ)، تح: د. جميل عبد الله عويضة، ٢٠١٣م.

١١٣- شرح ديوان الحماسة، أحمد بن محمد المرزوقي (ت ٤٢١هـ)، تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.

١١٤- شرح ديوان الحماسة، يحيى بن علي التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، دار القلم، بيروت.

١١٥- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح وتح: د. أحمد طلعت، منشورات دار القاموس الحديث، دار الفكر للجميع، بيروت، ط١، ١٩٦٨م.

١١٦- شرح ديوان عمرو بن أبي ربيعة، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، ط٤، ١٩٨٨م.

١١٧- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تح: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٧٥م.

١١٨- شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الأستراباذي (ت ٧١٥هـ)، تح، عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٤م.

١١٩- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط٥.

١٢٠- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.

١٢١- شرح المفصل، ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

١٢٢- شرح الواضحة في تجويد الفاتحة، الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تح: د. عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت.

١٢٣- شروح سقط الزند، التبريزي (ت ٥٠٢هـ) والبطليوسي (ت ٥٢١هـ) والخوارزمي (ت بعد ٢٣٢هـ)، تح: لجنة بإشراف د. طه حسين، الدار القومية، القاهرة، ١٩٦٤م.

١٢٤- شعر إبراهيم بن هرمة القرشيّ، تح: محمد نفاع، وحسين عطوان، مجمع اللغة العربية، دمشق.

١٢٥- الشعر والشعراء، ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

١٢٦- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، الناشر، محمد علي بيضون، ط١، ١٩٩٧م.

١٢٧- صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، أحمد بن علي القلقشندي (ت ٨٢١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢٨- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.

١٢٩- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٣٠- الصرف الوافي، دراسات وصفية تطبيقية، هادي نهر، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، ط١، ٢٠١٠م.

١٣١- الصرف وعلم الأصوات، د. ديزيره سقال، دار الصداقة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

١٣٢- ضرائر الشعر، ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.

١٣٣- ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د. أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٩٩٦م.

١٣٤- ظاهرة التنوين في اللغة العربية، د. عوض المرسي جهاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٣٥- ظاهرة القلب المكاني في العربية، عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها، عبد الفتاح الحموز، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار عمار، عمان، ط١، ١٩٨٦م.

١٣٦- العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، تعريب وتحقيق، د. عبد الصبور شاهين، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٦م.

١٣٧- علم الأصوات، برتيل مالمبرج، تعريب ودراسة: د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب.

١٣٨- علم الأصوات، د. كمال بشر، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

١٣٩- علم الأصوات العام، أصوات اللغة العربية، د. بسام بركة، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان.

١٤٠- علم الأصوات اللغوية، د. مناف مهدي الموسوي، دار الكتب العلمية، بغداد، ط٣، ٢٠٠٧م.

١٤١- علم الأصوات اللغوية، الفونيتيكا، د. عصام نور الدين، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

١٤٢- علم الأصوات النطقي، دراسات وصفية تطبيقية، د. هادي نهر، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠١١م.

١٤٣- علم اللغة العام، القسم الثاني الأصوات، د. كمال محمد بشر، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٠م.

١٤٤- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٧م.

١٤٥- علم وظائف الأصوات اللغوية، الفونولوجيا، د. عصام نورد الدين، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

١٤٦- غاية المريد في علم التجويد، عطية قابل نصر، القاهرة، ط٧.

١٤٧- فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، صفوت محمود سالم، دار نور المكتبات، جدة، المملكة العربية السعودية، ط٢، ٢٠٠٣م.

١٤٨- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري(ت ٤٨٧هـ)، تح: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٧١م.

١٤٩- فصول في فقه اللغة، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٦، ١٩٩٩م.

١٥٠- فلسفة المنصوبات في النحو العربي، د. عائد كريم علوان الحريزي، العراق، ٢٠٠٨م.

١٥١- في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، د. غالب فاضل المطلبي، دار الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، ١٩٨٤م.

١٥٢- في البحث الصوتي عند العرب، د. خليل إبراهيم العطية، دار الجاحظ، بغداد، الجمهورية العراقية، ١٩٨٣م.

١٥٣- في تصريف الأسماء، د. عبد الرحمن شاهين، مطبعة الشاب، مصر، ١٩٧٧م.

١٥٤- في التطور اللغوي، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.
١٥٥- في صوتيات العربية، د. محيي الدين رمضان، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان.
١٥٦- في علم الصرف، د. أمين علي السيد، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م.
١٥٧- في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٨، ١٩٩٢م.
١٥٨- القاموس المحيط، الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٨، ٢٠٠٥م.
١٥٩- القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث، مي فاضل الجبوري، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ٢٠٠٠م.
١٦٠- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
١٦١- القراءات القرآنية في كتب معاني القران، قراءة في التوجيه الصوتي، د. جواد كاظم عناد، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١١م.
١٦٢- قضايا في النقد الأدبي، ك. ك. روثفن، ترجمة: د. عبد الجبار المطلبي، مراجعة: د. محسن جاسم الموسوي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٩م.
١٦٣- القلب والإبدال، ابن السكيت، من ضمن (الكنز اللغوي)، تح: أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٠٣م.
١٦٤- قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود، عبد العزيز عبد الفتاح القارئ، مؤسسة الرسالة.
١٦٥- الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م.
١٦٦- كتاب التكملة، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تح: كاظم بحر المرجان، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨١م.
١٦٧- كتاب السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تح، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.
١٦٨- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.

١٦٩- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي.
١٧٠- كتاب في تجويد القراءة ومخارج الحروف، لابن وثيق الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، تح: د. غانم قدوري الحمد.
١٧١- كتاب نهاية القول المفيد في علم التجويد، محمد مكي نصر، المطبعة الأميرية العامرة ببولاق، مصر، ط١، ١٣٠٨هـ.
١٧٢- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تح: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨١م.
١٧٣- الكنز في القراءات العشر، عبد الله بن المبارك (ت ٧٤١هـ)، تح: د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ٢٠٠هـ.
١٧٤- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
١٧٥- لسان العرب، جمال الدين بن منظور الأنصاري (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
١٧٦- لطائف الإشارات لفنون القراءات، أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني (ت ٤٦٥هـ)، تح: د. عبد الصبور شاهين، والشيخ عامر السيد عثمان، لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٢م.
١٧٧- اللغة، ج. فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مطبعة لجنة البيان العربي.
١٧٨- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، عالم الكتب، ط٥، ٢٠٠٦م.
١٧٩- اللغة وعلم اللغة، جون ليونز، دار النهضة العربية، ط١.
١٨٠- اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٧٨م.
١٨١- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، غالب فاضل المطلبي، وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية، ١٩٧٨م.

١٨٢- المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين بن مهران النيسابوري (ت ٣٨١هـ)، تح: سبيع حمزة حاكيمي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١م.

١٨٣- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير (ت ٦٣٧هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٨٤- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت ٥١٨هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١٨٥- مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان (رؤبة بن العجّاج) وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، أعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد، دار ابن قتيبة، الكويت.

١٨٦- محاضرات في الألسنية، سوسير، ترجمة، يوسف غازي، ومجيد النصر، المطبعة البوليسية، بيروت، ١٩٨٤م.

١٨٧- محاضرات في اللسانيات، د. فوزي حسن الشايب، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ط١، ١٩٩٩م.

١٨٨- محاضرات في اللغة، د. عبد الرحمن أيوب، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٦م.

١٨٩- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٩م.

١٩٠- المحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تح: د. عزة حسن، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٧هـ.

١٩١- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

١٩٢- مخارج الحروف وصفاتها، ابن الطحان (ت ٥٦٠هـ)، تح: د. محمد يعقوب تركستاني، مركز الصحف الألكتروني، لبنان، بيروت، ١٩٨٤م.

١٩٣- المخصص، ابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

١٩٤- المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.

١٩٥- مدخل إلى الصوتيات، د. محمد إسحاق العناني، دار وائل، عمّان، الأردن، ط١، ٢٠٠٨م.

١٩٦- المدخل إلى علم أصوات العربية، د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط١، ٢٠٠٤م.

١٩٧- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧م.

١٩٨- المذاهب النقدية دراسة وتطبيق، د. عمر محمد الطالب، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٣م.

١٩٩- مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، ابن الطحان السُماتي (ت ٥٦٠هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة، الإمارات، ومكتبة التابعين، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.

٢٠٠- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٢٠١- المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

٢٠٢- مشكلة الهمزة العربية، الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م.

٢٠٣- المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبد العزيز الصيغ، دار الفكر، دمشق، سوريا، ١٩٩٨م.

٢٠٤-

٢٠٥- المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين، د. إبراهيم عبود السامرائي، دار جرير، ط١، ٢٠١١م.

٢٠٦- المظاهر اللغوية في شعر المتنبي، د. محمد عبد الزهرة غافل الشريفي، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٢٠م.

٢٠٧- معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١.

٢٠٨- معاني القرآن للأخفش، الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تح: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

٢٠٩- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٢١٠- معجم البلدان، ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

٢١١- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء (ت ٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.

٢١٢- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٢١٣- المفضليات، المفضل الضبي (ت ١٦٨هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦.

٢١٤- المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد، حسن بن قاسم المرادي النحوي (ت ٧٤٩هـ)، تح: جمال السيد الرفاعي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث.

٢١٥- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

٢١٦- مقدمة في النقد الأدبي، د. علي جواد الطاهر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.

٢١٧- الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٢١٨- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٦، ١٩٧٨م.

٢١٩- مناهج النقد الأدبي، إنريك أندرسون إمبِرت، ترجمة: د. الطاهر أحمد مكي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩١م.

٢٢٠- مناهج النقد الأدبي عند العرب، هاشم ياغي، وإبراهيم السعافين، وصلاح جرار، الشركة العربية مع جامعة القدس العربية المفتوحة، ٢٠٠٨م.

٢٢١- المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية، ملا علي بن سلطان محمد القاري (ت ١٠١٤هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الأخيرة، ١٩٤٨م.

٢٢٢- المنصف، ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٩٥٤م.

٢٢٣- المنهج الصوتي للبنية العربية، د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.

٢٢٤- الموشح مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر، المَرزُباني (ت ٣٨٤هـ)، تح: علي محمد البجاوي، نهضة مصر.

٢٢٥- الموضح في التجويد، عبد الوهاب بن محمد القرطبي (ت ٤٦١هـ)، تح: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط١، ٢٠٠٠م.

٢٢٦- النقد الأدبي، أحمد أمين، مؤسسة هنداوي، ١٩١٦م.

٢٢٧- النقد الصوتي عند الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) في كتابه العين، دراسة في المنهج والوظيفة، د. حيدر فخري ميران، مؤسسة دار الصادق الثقافية، العراق، بابل، ط١، ٢٠٢٢م.

٢٢٨- النقد الصوتي في التراث العربي، د. نجم عبد صكر الحمداني، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، ٢٠٢٣م.

٢٢٩- النقد اللغوي بين التحرر والجمود، د. نعمة رحيم العزاوي، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، الجمهورية العراقية، ١٩٨٤م.

٢٣٠- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، د. نعمة رحيم العزاوي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨م.

٢٣١- النقد اللغوي القديم عند العرب، د. حليمة بلوافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١٦م.

٢٣٢- النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، تح: زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، ط١، ١٩٨٧م.

٢٣٣- النحو الوافي، د. عباس حسن، دار المعارف، ط١٥.

٢٣٤- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط٣، ١٩٨٥م.

٢٣٥- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تح: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى (تصوير دار الكتاب العلمية).

٢٣٦- الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد سالم محيسن، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٢٣٧- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح المرصفي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط٢.

٢٣٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

٢٣٩- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تح: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧١م.

٢٤٠- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ط٢، ١٩٥٨م.

٢٤١- مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية.

البحوث والدوريات

١- الأصوات غير المعلولة في الدرس الصوتي الحديث، د. محمد عبد الزهرة غافل الشريفي، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد (١٠)، العددان (١-٢)، ٢٠١١م.

٢- بغية المرتاد لتصحيح الضاد، علي بن غانم المقدسي، تح: د. محمد جبار المعيبد، منشورات مجلة المورد، المجلد (١٨)، العدد (٢)، ١٩٨٩م.

٣- التفكير الصوتي عند العرب، هنري فليش، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٦٨م.

٤- التنوين والدلالة، دراسة في ضوء اللسانيات العربية المعاصرة، د. خالد إسماعيل إحسان، الرسالة (٢٥٦)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية(٢٨)، ٢٠٠٧م.

٥- دراسة في حركية عين الكلمة الثلاثية في العربية ولهجاتها، د. أحمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد(٢٩)، ١٩٧٢م.

٦- شرح المشكل من شعر المتنبي، ابن قطاع الصقلي، تح: د. محسن غياض، مجلة المورد، المجلد(٦)، العدد(٣)، بغداد، ١٩٧٧م.

٧- عروض الشعر العربي وعلاقته بالمقطع الصوتي، د. محمد عبد الزهرة غافل الشريفي، مجموعة مقالات المؤتمر الدولي الثاني حول القضايا الراهنة للغات، اللهجات وعلم اللغة، المجلد (٣)، إيران ١-٢/ شباط/ ٢٠١٨م.

٨- علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق، د. أحمد علم الدين الجندي، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد(٢)، ١٩٨٤م.

٩- علم الأصوات عند سيبويه وعندنا، أ. أرتور شاده، صحيفة الجامعة المصرية، السنة الثانية ١٩٣١م، العدد الخامس.

١٠- القلب المكاني – صوره وتعريفه (رؤية في القلب المكاني)، أ. د. محمد عبد الزهرة غافل الشريفي، المؤتمر الدولي الخامس للغة العربية، المجلس الدولي للغة العربية، دبي، ٢٠١٦م.

١١- النون في اللغة العربية، دراسة لغوية في ضوء القرآن الكريم، د. مصطفى زكي التوني، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية (١٧)، الرسالة (١١٥)، ١٩٩٦م.

Abstract

Contemporary linguistic studies have perceived significant advancements, with phonetics receiving considerable attention during this scholarly resurgence. The field of phonetics has progressed substantially. During the preparatory year of my doctoral studies, I was introduced to contemporary phonetic research and noticed that scholars' efforts in phonetics are extensively documented in numerous works. However, I also observed a notable lack of, or almost a complete absence of, critical phonetic studies in the Arabic academic library compared to literary criticism studies. Only two books have been written on "phonetic criticism," as it is a complex and challenging subject that has deterred many researchers from pursuing it.

My esteemed professor, Dr. Muhammad Abdul-Zahra Ghafil Al-Sharifi, directed me to the recognition that the phonetic thought of modern Arabic scholars encompasses a significant amount of critical material across various levels and issues. I found this topic innovative and unique, fulfilling my desire to delve into critical studies at the phonetic level. With the hope of contributing to the refinement of the phonetic heritage, I decided—with the help of God—to study phonetic criticism. I subsequently submitted a proposal to the Department of Arabic Language at the College of Basic Education to make this the subject of my research. The department council approved the topic, titled "Phonetic Criticism of the Efforts of Ancient Arabic Scholars in the Works of Modern Scholars."

The nature of the study and the material collected necessitated dividing the research into two main sections, preceded by an introduction and followed by a conclusion that summarizes the key findings, along with a bibliography of sources and references.

The introduction, titled "The Concept of Criticism and Phonetic Criticism," defines criticism and explains its concept, followed by an overview of the historical development of criticism.

The first section focuses on phonetics and is divided into two chapters: the first on articulation points and the second on phonetic features. The second section addresses phonology, also divided into two chapters: one on deletion and addition, and the other on assimilative sounds. Each chapter within this study is further divided into two subtopics: one on consonants and the other on vowels.

I benefited from a wide range of sources, including classical and modern works on grammar, morphology, lexicography, phonetics, Tajweed (the rules of Quranic recitation), Quranic readings, philosophical texts, and any relevant material within the scope of this research.

In conclusion, I pray that this research achieves its intended purpose, and I place my trust in God, the best guardian and helper.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
College of Basic Education
Department of Arabic Language

The Phonetic Criticism of the Efforts of Ancient Arabic Scholars in the Works of Modern Scholars.

Doctoral Thesis

Submitted by the student

Ibrahim Abbas Karim

To the Council of the College of Basic Education
University of Kufa, which is part of the requirements
for obtaining a doctorate in Arabic language and literature

Supervised by

Prof. Dr. Muhammad Abdul zahra Ghafel Alsharifi

1446 AH **2024 AD**